الإمارات العربية المتحدة
وزارة الخارجية والتعاون الدولي

المساعدات الإماراتية
UAE AID

الإمارات العربية المتحدة

المساعدات الخارجية 2016

الإمارات العربية المتحدة 2016

المساعدات الخارجية

www.mofaic.gov.ae

المساعدات الإماراتية
UAE AID

المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2016
صدر في أبوظبي بواسطة
وزارة الخارجية والتعاون الدولي
اكتوبر 2017

الرقم الدولي: ISBN978-9948-23-726-6

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
صندوق بريد 1، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 000 22 22 2 971+
فاكس: 970 31 49 2 971+
البريد الإلكتروني: foreignassistance@mofaic.gov.ae
الموقع الإلكتروني: www.mofaic.gov.ae

تمت الطباعة على ورق 100% صديق للبيئة

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (حفظه الله)

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي (رعاه الله)

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

”ستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة اتباع نهجها الثقافي في التعامل مع دول العالم والدعوة لإحقاق الحق والعدل للمُضطَهدين وبناء جسور المحبة والتعاون والتلاقي بين شعوب العالم المختلفة ليعُمَّ السلام والإزدهار على البشرية جمعاء.“

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (حفظه الله)

"دولتنا تؤمن بأهمية التعاضد والتآزر بين دول العالم كافة ونحرص أن تكون دولتنا عضوا فعالا في المجتمع الدولي من خلال توجيه المساعدات الخارجية التي تقدمها الى الأولويات العالمية التي تحددها منظمات التنمية والاغاثة الدولية وتتلاقى مع الاهداف الإنمائية المتمثلة في مكافحة الفقر والجهل والمرض."

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي (رعاه الله)

"لدى صياغتها نهجها الخاص في تقديم المساعدات الخارجية، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة فكرة التنمية المستدامة التي أسس لها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، والتي تعد الرؤية والأساس الذي قامت عليه دولتنا، ثم نقلت ذلك إلى النطاق العالمي، ولا تزال بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله وفية لهذا النهج التنموي الانساني لما فيه خير وصالح البشرية جمعاء."

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

رسالة

سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجية والتعاون الدولي

يمثل "السلام العالمي" و"الازدهار" ركيزتان أساسيتان في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، في زمن يشهد – وللأسف الشديد– المزيد من مظاهر الفقر وعدم الاستقرار، مما يستدعي وقفة حقيقية لمراجعة الالتزام الأخلاقي للدول والمنظمات لتخفيف وطأة المعاناة الإنسانية، من خلال تعظيم أثر المساعدات والدفع باتجاه دعم الاستقرار وإنهاء الصراعات والحروب، التي تولد المزيد من المآسي الإنسانية.

ويأتي إصدار هذا التقرير السنوي حول المساعدات الإماراتية الخارجية، متزامنا مع إعلان صاحب السمو رئيس الدولة – حفظه الله عام 2017 "عام الخير"، وإطلاق وزارة الخارجية والتعاون الدولي لسياسة المساعدات الخارجية، وهي السياسة التي ترتكز في مبادئها على قيمنا العربية والإسلامية، التي أصّلها مؤسس الدولة، المغفور له الشيخ زايد ابن سلطان آل نهيان – طيّب الله ثراه. لتؤكد الرؤية الجديدة لسياسة المساعدات الخارجية على أن دولة الإمارات ماضية في طريقها لإغاثة الملهوف ودعم المحتاجين في شتى بقاع العالم، دون تفرقة أو تمييز.

إن مما عزز من مكانة دولة الإمارات في خارطة العمل الإنساني والتنموي، ليس فقط حجم وقيمة مساعداتها الخارجية، وتركيزها على مختلف القطاعات وشرائح المجتمعات، وإنما أيضا اهتمامها بالبرامج التنموية، لإيمانها العميق بأن التنمية هي الحل الأمثل للقضاء على الفقر وتحقيق الاستقرار والازدهار وضمان الاستدامة. وإنني فخور بذلك الدور الذي قامت به بلادي في الإسهام في صياغة أهداف التنمية المستدامة، التي أعلنت عنها الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والطاقة المستدامة.

وأود أن أتقدم بالشكر والعرفان لجميع زملائي العاملين في المجال الإنساني، وخاصة في مناطق الكوارث والنزاعات، الذين يخاطرون بأرواحهم. ونستذكر تضحيات شهداء فريق الواجب الإنساني الإماراتي في أفغانستان، الذين قضوا نحبهم نتيجة أفعال إرهابية شنيعة، تتطلب تكاتف الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب والفكر المتطرف.

كما أخص بالشكر الجهات المانحة الإماراتية، الشريك الأساسي في مجال المساعدات الخارجية، التي أثبتت تميزها في جودة العمل وسرعة الاستجابة للتعامل مع الكوارث والأزمات الإنسانية. كما أشكر شركاءنا الدوليين، وأخص بالذكر منظمات الأمم المتحدة، على جهودهم لتعزيز العمل الانساني. كما أثمن جهود جميع المنظمات العاملة في المجال الإنساني، التي تعمل على خدمة الإنسانية بكل حرفية وحيادية، مما يسهم في دعم الاستقرار العالمي.

وأنتهزها فرصة لأؤكد على أن وزارة الخارجية والتعاون الدولي ماضية في سعيها، مع شركائها المحليين والدوليين لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات والنزاعات، الذي يتطلب الاستماع إلى صوت العقل والحكمة والإنسانية، ومجابهة خطابات التحريض والكراهية، المسببة للعنف والإرهاب، لنضمن انتشار قيم التسامح والمحبة والتعايش بين شعوب ودول العالم، ومن أجل تحقيق السلام العالمي والازدهار.

عبدالله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجية والتعاون الدولي

كلمة

معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي
وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي

إن ثقافة العطاء أصبحت نبراسا تسير عليه دولة الإمارات العربية المتحدة، في ظل توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفه بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، الذي أعلن عام 2017 عاما للخير، ليؤكد على أن دولة الإمارات ماضية في جهودها لخدمة الإنسانية، دون تمييز أو تفرقة، ولعب دوري قيادي في التنمية الدولية والاستجابة الانسانية. ولذا ليس بغريب أن تكون دولة الإمارات في ضمن أعلى الدول المانحة نسبة إلى دخلها القومي الإجمالي، ولتسهم تلك المساعدات في إحداث نقلة نوعية في العديد من المجتمعات والدول المستهدفة، خصوصا وأنها ركزت على فئات وقطاعات وتحديات محددة، مثل قضايا تمكين النساء والفتيات، ومكافحة الفقر والجوع، وبناء قدرات الدول الشريكة.

وأنه لمن دواعي فخرنا صدور التقرير السنوي للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات للعام 2016، والذي يُعبر عن جهود إماراتية مضنية تُبذل لخدمة البشرية أينما كانت. لتؤكد تلك الجهود على ترسخ ثقافة العطاء وحب الخير لدى مجتمع دولة الإمارات، هذه الثقافة التي زرعها مؤسس الدولة المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – طيب الله ثراه، والتي تُجنى ثمارها من خلال السمعة والمكانة الطيبة لدولة الإمارات على مستوى العالم.

وقد سجلت قيمة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات لهذا العام 2016 مبلغا وقدره 22.23 مليار درهم (6.05 مليار دولار أمريكي). هذا المبلغ الذي تفرد في نوعية القطاعات التي تم التركيز عليها، بما يتوافق مع أهداف وخطة التنمية المستدامة 2030. وليس مصادفة أن يشهد العام 2016 إطلاق سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، والتي نسعى من خلالها الى تحسين حياة المجتمعات الأقل حظاً وتخفيف حدة الفقر بها، ونشر الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة عبر معالجة الاسباب الجذرية لمشاكل الفقر والبطالة والعمل على تطوير التنمية البشرية والتي تؤدي الى تعزيز الاستقرار ومكافحة التطرف، والسعي الى بناء علاقات قوية مع الدول الشريكة، ليؤكد ذلك على أن دولة الإمارات تعمل وفق رؤية وأهداف دولية، ذات خطة استراتيجية، تهدف إلى تمكين الدول الأقل نموا من اللحاق بركب التنمية.

وأتقدم بجزيل الشكر للجهات المانحة والمؤسسات الإنسانية والخيرية الإماراتية، لجهودها في تنفيذ المشاريع التنموية وسرعة استجابتها للعديد من الأزمات والكوارث، مما أسهم في إبراز الدور الفعال لدولة الإمارات على ساحة التعاون الإنمائي الدولي، وكذلك الحفاظ على المكانة التي وصلتها الدولة كأبرز الدول المانحة على مستوى العالم. والشكر موصول الى جميع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين الذين يعملون معنا لتحقيق أهداف وخطة التنمية المستدامة 2030. آملين أن تعظم جهودنا الأثر وتحقق الهدف المنشود والذي يتماشى مع أولويات وخطط التنمية للدول الشريكة بما يضمن تحقيق السلام والازدهار في العالم.

ريم بنت إبراهيم الهاشمي
وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي

المحتـــويـــــات

رســالة 01
كلمــة 02
الملخص التنفيذي 05
مقدمـــة 06

الفصل الأول: المساعدات الخارجية الإماراتية في أرقام 10
أ. مقتطفات من إنجازات دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة مانحة 11
ب. إجمالي المساعدات المدفوعة ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي 13
ج. إجمالي المساعدات المدفوعة للبلدان الأقل نموا ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي 13
د. فئات المساعدات 14
ه. أنواع التمويل 15
و. قطاعات المساعدات 15
ز. توزيع مستوى الدخل 17
ح. مصادر التمويل 18
ط. أشكال المساعدات 18
ي. التوزيع الجغرافي 19
ك. الجهات المانحة الإماراتية 21
ل. الالتزامات الإجمالية 22

الفصل الثاني: دعم دولة الامارات العربية المتحدة الموجّه لتحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 24
التحوّل من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة 25
الدعم المقدم من دولة الإمارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: على المستويين الوطني والدولي 26
مقدمـــة 27
الجزء الأول: الدعم الموجّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر 28
الجزء الثاني: الدعم الموجّه لمجموعة مختارة من أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف الأكثر تلقيا للتمويل 29
الجزء الثالث: الدعم الموجه لأهداف التنمية المستدامة الأخرى 49
الجزء الرابع: الالتزامات المعلن عنها عام 2016 كدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 62

الفصل الثالث: المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات 64
الاستجابة الإنسانية من دولة الإمارات للأزمة السورية 68

الفصل الرابع: التركيز الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات 72
مقدمـــة 73
أفريقيا 74
آسيا 77
الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة 80
البلدان الأقل نموا 81
الدول النامية غير الساحلية 84
الدول الجزرية الصغيرة النامية 87
مجموعة مختارة من الدول 89
مصر 89
اليمن 92
الأردن 95
المغرب 98
الصومال 101
البرامج متعددة البلدان والمساهات الموجهة للمنظمات الدولية 103

الفصل الخامس: الجهات المانحة الإماراتية 106
المساعدات الحكومية 108
صندوق أبوظبي للتنمية 111
هيئة الهلال الأحمر الإماراتي 115
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية 117
جمعية دار البر 119
مؤسسة دبي العطاء 121
جمعية الشارقة الخيرية 123
هيئة آل مكتوم الخيرية 125
جمعية دبي الخيرية 127
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية 129
جمعية الرحمة للأعمال الخيرية 131

مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية 133
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية 135
مؤسسة الإمارات للاتصالات – اتصالات 137
مؤسسة بيت الشارقة الخيري 139
مؤسسة القلب الكبير 141
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية 143
مؤسسة طيران الإمارات الخيرية 145
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية 147
مركز إيواء النساء والأطفال (إيواء) 149
مؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان للبحوث العلمية والإنسانية 151
مؤسسة نور دبي 153
مؤسسة سقيا الإمارات 155
المانحون الجدد المنضمون لقائمة الجهات المانحة الإماراتية 156
جامعة الإمارات العربية المتحدة (UAEU) 156
طيران الاتحاد 156
مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال 157
الهيئة العامة للطيران المدني 157
شركة اياه للاتصالات الفضائية (اياه سات) 157
شركة بي آر إس القابضة ذات المسؤولية المحدودة 158
بنك دبي الإسلامي 158
ميديكلينيك الشرق الأوسط ومجموعة مستشفيات النور 158
القطاع الخاص والأفراد 159

الفصل السادس: المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة 162
مقدمـــة 163
مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2016 163
المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات كمساعدات إنسانية خلال عام 2016 163
حسب مستوى الدخل 163
حسب نوع التمويل 163
حسب القطاع 163
المساعدات الإنمائية الرسمية متعددة الأطراف وثنائية الأطراف 163
الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية 166
الخط الزمني للمساعدات الإنمائية الرسمية، والدعم المقدم للبلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية 168

الفصل السابع: مستقبل المساعدات الخارجية الإماراتية 170
رؤية الإمارات 2021 171
سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2017–2021 171
برامج المساعدات الإماراتية 172
المساعدات الخارجية الإماراتية ودورها كعنصر أساسي ضمن برنامج التعاون الدولي الإماراتي 173
التزام دولة الإمارات بالمشاركة في الجهود الدولية الرامية لتحقيق خطة التنمية لعام 2030 177
نبذة عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي 177

المقالات
الشبـــاب: جعل أصواتهم مسموعه وصنع عالم يفتخرون به 33
ريادة إماراتية في تمويل التنمية الدولية 35
خدمات الرعاية الاجتماعية 38
الابتكار: استدامة متسارعة الخطى 41
تمكين النساء والفتيات 43
القضاء على شلل الأطفال: نجاح باهر على وشك التحقق 55
تعزيز النمو الاقتصادي من خلال مشاريع الطاقة المتجددة 59
التعليم في حالات الطوارئ 70
برنامج المساعدات الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة 174
المشاركة النشطة لدولة الإمارات في مجالات عمل المنظمات متعددة الأطراف 175
عام الخير في دولة الإمارات 178

مرفقات 179
المرفق الأول: المنهجية المستخدمة في توثيق المساعدات الخارجية الإماراتية 180
المرفق الثاني: التعريفات 181
المرفق الثالث: منهجية تعيين الدعم الإماراتي الموجّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية 184

ملاحـق 187
الملحق الأول: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، حسب مستوى الدخل والدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي) 188
الملحق الثاني: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول النامية غير الساحلية، حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي) 200
الملحق الثالث: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي) 203
الملحق الرابع: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، حسب الجهة المانحة والدولة (بالدولار الأمريكي) 204

التعليقات الختامية 210

الملخص التنفيذي

منذ بدأت تسجيل مساعداتها الخارجية رسمياً في عام 2009، دأبت دولة الإمارات العربية المتحدة على نشر تقرير سنوي يلقي الضوء على المساعدات التي تقدمها خارج حدودها. ولكن إصدار هذا العام، 2016، يعتبر أول تقرير تصدره وزارة الخارجية والتعاون الدولي يقيس حجم المساعدات الخارجية مقابل تأثيرها المنعكس على أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة ضمن خطة التنمية للعام 2030.

لذا فعلى مدى هذا التقرير توجد إشارات لمشاريع ومنح متعلقة بأهداف التنمية المستدامة. كانت غالبية المساعدات الخارجية، المقدمة خلال عام 2016، موجّهة لصالح تحقيق الهدف الثامن (المتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق)، والهدف السابع عشر (إقامة الشراكات من أجل تحقيق الأهداف)، والهدف الأول (القضاء على الفقر) من أهداف التنمية المستدامة، والتي شكّلت في مجموعها ما يقرب 70 في المائة من إجمالي المساعدات.

فيما يتعلق بالهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة: تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق. نظراً للتحديات القائمة على المستوى الإقليمي كالصراعات وارتفاع نسب البطالة بين الشباب، تم توجيه غالبية الدعم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شمل هذا دعم ميزانيات الحكومات، وتشجيع ريادة الأعمال صغيرة الحجم، وإتاحة فرص توليد الدخل.

وفيما يتعلق بالدعم ثنائي الأطراف المقدم كمساعدات إنمائية رسمية، دعمت دولة الإمارات تحقيق الهدف السابع عشر: حيث ساهمت الشراكات المقامة من أجل تحقيق الأهداف في زيادة حجم ميزانيات حكومات عدد من البلدان الأقل نمواً، مما أتاح لتلك الحكومات مرونة أكبر لتخصيص الأموال وفقاً لخططها الوطنية وبما يتناسب مع أولوياتها.

علاوة على هذا، ساهمت دولة الإمارات كذلك في تقديم المساعدات الإنسانية وبذل الجهود لدعم الاستقرار، بالإضافة إلى حشد الموارد لمعالجة مشكلة الفقر وتخفيف المعاناة سعياً لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنفيذ عدد من المشاريع التنموية التي تهدف لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للدول والمجتمعات.

واستعراضاً لعام 2016، نجد أن المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات بلغت 22.23 مليار درهم إماراتي (6.05 مليار دولار أمريكي) دعمت تنفيذ برامج تنموية وإنسانية وخيرية في العديد من الدول النامية، من بينها 44 دولة من البلدان الأقل نمواً. شملت قائمة القطاعات التي تم دعمها، قطاع دعم الميزانية العامة، وحصل على غالبية المساعدات المقدمة، يليه قطاع تطوير البنية التحتية والتنمية الحضرية، ثم المساهمات المقدمة للمنظمات الدولية، وأخيراً المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ. تم إنفاق ما يزيد عن نصف المساعدات الخارجية في أفريقيا، في حين حصلت آسيا على ما يزيد عن ثلث المساعدات المدفوعة. وبلغ نصيب البلدان الأقل نمواً من المساعدات المقدمة خلال عام 2016، 32 في المائة من القيمة الإجمالية للمساعدات، بزيادة قدرها 47 في المائة عمّا سبق تقديمه في العام السابق. في حين ارتفع نصيب المساعدات الإنمائية الرسمية متعددة الأطراف بمقدار 38 في المائة.

فيما يتعلق بنسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي، تجاوزت دولة الإمارات النسبة التي حددتها الأمم المتحدة وكانت أكبر دولة مانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية خلال عام 2016، حيث قدمت ما يوازي 1.12 في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية وذلك حسب البيانات الأولية التي صدرت من لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. علاوة على هذا، تمكنت دولة الإمارات من تلبية نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي المفترض تقديمها للبلدان الأقل نمواً التي حددتها الأمم المتحدة بمقدار 0.15 – 0.20 في المائة ، حيث وصلت نسبة المدفوعات في عام 2016 إلى 0.36 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية / بالدخل القومي الإجمالي. كما احتلت دولة الإمارات المركز الثالث كأكبر دولة مانحة للمساعدات الإنسانية على مستوى العالم مقارنةً بالدخل القومي الإجمالي. شملت المساعدات الإنسانية، عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، ومثّلت 9 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات.

ساهمت العديد من الجهات المانحة الاماراتية في نجاح تأثير المساعدات الخارجية المقدمة عام 2016 وتحقيق النتائج المرجوة منها. وكانت المساعدات الحكومية على رأس القائمة كحجم المساعدات المقدمة، تليها المساعدات المقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية، ثم هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، ثم مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية. وفي تطوّر مشجّع، تزايدت مساهمة القطاع الخاص الإماراتي في جمع التبرعات والمشاركة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، خاصة في ضوء إعلان دولة الإمارات عام 2017 "عاماً للخير".

وصلت قيمة الالتزامات التي تم الإعلان عنها خلال عام 2016، والتي سيتم دفع غالبيتها في المستقبل، 5.03 مليار درهم إماراتي (1.37 مليار دولار أمريكي) لصالح تنفيذ مشاريع تنموية وإنسانية في دول نامية. كما تم إضافة "مقالات" ضمن هذا التقرير تستعرض صورة عامة لبعض المجالات، محور تركيز دولة الإمارات، تشمل الطاقة المتجددة، وتمكين النساء والفتيات، وبرنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات، والذي يتيح للدول الشريكة الاستفادة من مشاركة المعارف والخبرات من خلال بعثات الخبراء والدورات التدريبية.

ويعتبر مستقبل المساعدات الخارجية الإماراتية، الموضح في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات على مدى السنوات الخمس المقبلة، بمثابة بوصلة لأولويات وأهداف جهود التعاون الدولي التي ستبذلها دولة الإمارات، استرشاداً بما ورد في رؤية الإمارات للعام 2021.

مقدمـــــة

يتضمن تقرير المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، الذي تولت وزارة الخارجية والتعاون الدولي إنتاجه وتصدر نسخته الثامنة هذا العام، كل ما يتعلق بتفاصيل المساهمات والمساعدات المقدمة والجهود التي بذلتها دولة الإمارات، لصالح قضايا خارج حدودها. وبالإضافة إلى التركيز على أوجه السخاء التي اتسمت بها المساعدات التي قدمتها الدولة، إلا أن هذا التقرير يعتبر كذلك أحد المظاهر الأساسية لجهود الدولة في تحسين الشفافية والمساءلة.

ومن خلال مطالعة صفحات هذا التقرير، سيتمكن القارئ من الوقوف على مدى اتساع نطاق المساعدات الخارجية على مدار العام السابق، والتوجّه متعدد السنوات المزمع اتباعه على مدى الأعوام المقبلة، بالإضافة إلى معرفة كيفية مساهمة هذه المساعدات في دعم تحقيق خطة التنمية 2030، ومعرفة لمحة عن الالتزامات التي أعلنت الدولة عن تلبيتها في المستقبل بشأن التعاون الدولي، وكذلك عن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات للفترة من 2017 – 2021.

ولإضفاء بعض مظاهر الحياة على الأرقام وتمكين القارئ من الاطلاع على النتائج والآثار المنعكسة على حياة الأشخاص، اعتمد التقرير على سرد مواقف حقيقية من الأماكن الفعلية التي وقعت بها، بالإضافة إلى العديد من المقالات التي توضح اتجاهات المساعدات ونتائجها. كما أنه يلفت الانتباه إلى قضايا ذات طابع خاص، كتمكين النساء والفتيات والطاقة المتجددة ومشاركة الشباب والقضاء على مرض شلل الأطفال.

تستمر دولة الإمارات بدعم الأطفال الفلسطينيين اللاجئين في التعليم من خلال تبّني ودعم 20 مدرسة في قطاع غزة، مكّنت أكثر من 22 ألف طالب من الوصول إلى مدارسهم ومنحتهم الأمل في مستقبل أفضل.
المصدر: وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

يتضمن هذا التقرير ملخصاً تنفيذياً، ورسوماً بيانية إحصائية ورسوماً توضيحية من أجل رسم صورة للنتائج والمخرجات الناتجة عن المساعدات المقدمة، إلى جانب بيان طريقة التوثيق المتبعة، وقصص من الواقع، بالإضافة إلى الملاحق.[1]

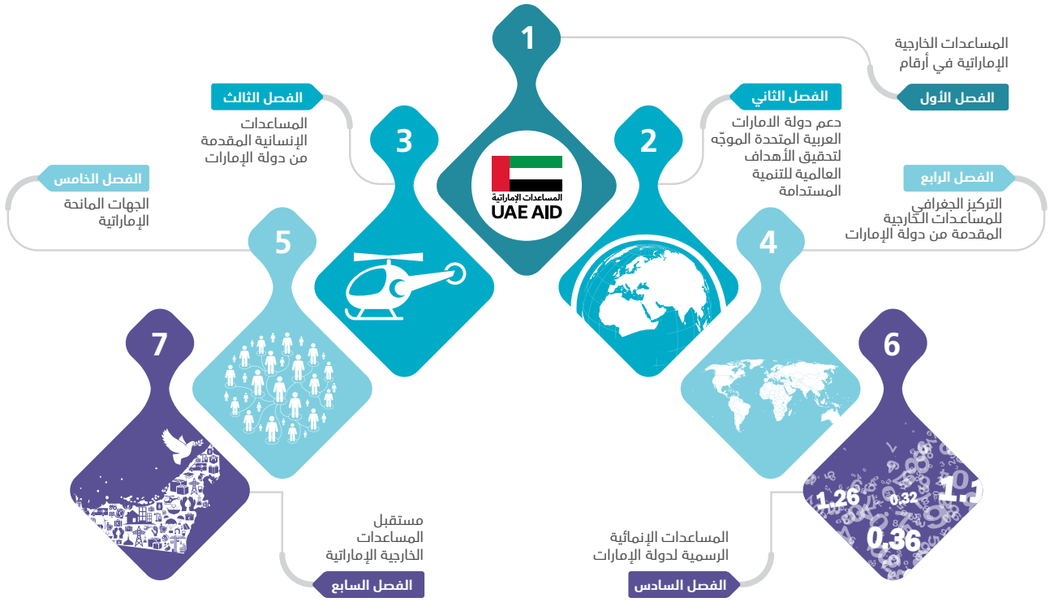

المساعدات الإماراتية
UAE AID

تعزيز السلام والازدهار
Promoting Peace and Prosperity

يتناول **الفصل الأول** الصورة العامة للمساعدات الخارجية 2014-2016، استناداً للأرقام وتوزيعاتها عبر مختلف فئات المساعدات.

يأخذ **الفصل الثاني** القارئ في رحلة حول كيفية ارتباط الدعم المقدم من دولة الإمارات بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة ضمن خطة 2030 للتنمية المستدامة. ونظراً لأن هذه الخطة تستهدف الفترة ما بين 2016 – 2030، يعتبر هذا العام الأول الذي يتضمن التقرير فيه مثل هذا الفصل.

يستعرض **الفصل الثالث** المساعدات الإنسانية التي قدمتها دولة الإمارات خلال العام، بالإضافة إلى مشاركتها في عمليات الإغاثة والاستجابة لأزمات اللاجئين بمختلف أنحاء العالم.

خلال عام 2016، استفادت عشرات الدول النامية من المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات. ويلقي **الفصل الرابع** مزيداً من الضوء على التركيز الجغرافي للبرامج التي تم تمويلها. كما يشتمل الفصل على خمس صفحات لدول محددة تتضمن تحليلاً متعمقاً للمشاريع والبرامج التي جرى تنفيذها في الدول التي حصلت على القسم الأكبر من المساعدات الخارجية الإماراتية. إضافة لهذا، ويتضمن هذا التقرير تحليلاً جديداً للمساعدات الممنوحة للدول التي تعاني من أوضاع خاصة، كالبلدان الأقل نمواً، وغيرها.

تم تناول الجهات المانحة الاماراتية، بما فيها المؤسسات الحكومية وغيرها، في **الفصل الخامس**. كما يتضمن الفصل كيفية حشد دولة الإمارات للدعم المقدم من القطاع الخاص.

يتناول **الفصل السادس** المساعدات الإنمائية الرسمية على عدة مستويات من التحليل: كمستوى الدخل، والقطاع، والموقع الجغرافي.

وأخيراً، يستعرض **الفصل السابع** ما يمكن أن يتوقعه العالم من دولة الإمارات في المستقبل، من خلال إلقاء الضوء على عناصر سياسة المساعدات الخارجية وخطة التعاون الدولي.

1

لمحة عامة: المساعدات الخارجية الإماراتية في أرقام

بلغت قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال لعام 2016، 22.23 مليار درهم إماراتي (6.05 مليار دولار أمريكي) دعمت تنفيذ برامج تنموية وإنسانية وخيرية في العديد من الدول النامية، من بينها 44 دولة من البلدان الأقل نمواً.

وفيما يتعلق بنسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي، تجاوزت دولة الإمارات نسبة 0.7 في المائة, التي حددتها الأمم المتحدة, وكانت أكبر دولة مانحة خلال عام 2016، حيث قدمت ما يوازي 1.12 في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية.

كذلك, كانت دولة الإمارات واحدة من أكثر الدول المانحة سخاءً للبلدان الأقل نمواً، حتى أنها تجاوزت نسبة 0.15 – 0.20 في المائة التي حددتها الأمم المتحدة كمساعدات إنمائية رسمية من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً، حيث قدمت الإمارات ما يوازي 0.36 من دخلها القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية للبلدان الأقل نمواً خلال عام 2016.[2]

تمثل المساعدات الخارجية الإماراتية الممنوحة خلال عام 2016، بالنسبة لدولة الإمارات وبقية الجهات المانحة للمساعدات التنموية والإنسانية بمختلف أنحاء العالم، أول اختبارٍ لمدى مساهمة الجهود الدولية في إحداث فارق حقيقي من أجل تحقيق الهدفُ الأسمى للإنسانية وهو القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وتوضح الأشكال والفقرات التالية الواردة في هذا الفصل استعراضاً لهذه الجهود التي بذلتها دولة الإمارات خلال عام 2016، بالإضافة إلى التوجّهات المتبعة من الأعوام السابقة.

أ. مقتطفات من إنجازات دولة الإمارات كدولة مانحة

على الرغم من أن دولة الإمارات لم تبدأ في نشر تقريرها السنوي لمساعدات الخارجية إلا في عام 2009، والبدء في تسجيل مساعداتها الإنمائية الرسمية لدى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي خدمة التتبع المالي التابعة للأمم المتحدة في العام نفسه، إلا أن ثقافة المنح والعطاء وتقديرها البالغ لأهمية جهود التعاون الدولي تعود إلى أكثر من 45 عاماً مضت، وذلك منذ نشأة الدولة ذاتها.

واحتلت دولة الإمارات موقع الصدارة بين دول العالم في بذل الجهود لمحاربة الفقر وتقديم المساعدات الخارجية للمحتاجين، بما فيها الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة. فَتحتَ شعار "متحدون في المصير"، تمثل رؤية الإمارات للعام 2021 إلهاماً بالنسبة للدولة لتتصدر الجهود التنموية والإنسانية على مستوى العالم.

مناصرة القضايا العالمية

استكمالاً لالتزاماتها المتعلقة بالمساعدات الخارجية، تقود دولة الإمارات الجهود لمناصرة القضايا والموضوعات العالمية ومن بين المساهمات العديدة البارزة التي شاركت فيها دولة الإمارات، بما فيها القضاء على شلل الأطفال، وهو المرض الذي يعيق الحركة وغالباً ما يصيب الأطفال، وقامت دولة الامارات باستضافة القمة العالمية الأولى للقاحات، بالإضافة إلى تيسير الحشد العالمي للتمويلات الموجهة لهذه الحملة، التي جمعت 14.69 مليار درهم إماراتي (4 مليار دولار أمريكي) في صورة التزامات من أجل تخليص العالم من شلل الأطفال بحلول عام 2018.[3] علاوة على هذا، تستضيف دولة الإمارات باستمرار أهم الفعاليات الباحثة عن حلول للمشكلات الإنسانية والتنموية الدولية. حيث قدّم مؤتمر القمة العالمية للحكومات والذي عُقد في فبراير 2016، والذي يعتبر أكبر تجمّع سنوي لقادة القطاع الحكومي بمختلف أنحاء العالم، سلسلة إجراءات لتفعيل التنمية المستدامة، والتي بدأت دولة الإمارات في اتخاذها خلال 100 يوم من بدء المهلة المحددة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مدى 15 عاماً.

إلى جانب العديد من الاجتماعات والحوارات رفيعة المستوى، يعتبر أسبوع أبوظبي للاستدامة، والذي يتضمن مؤتمر القمة العالمية لطاقة المستقبل ومؤتمر القمة العالمية للمياه ومؤتمر القمة العالمية للاقتصاد الأخضر، من الفعاليات المهمة التي تقام من أجل إيجاد مستقبل مستدام. علاوة على هذا، يشمل معرض اكسبو 2020 الدولي، المزمع عقده في دبي، برنامجاً تحت اسم "اكسبو لايف"، وهي مبادرة بتكلفة 100 مليون يورو تهدف لدعم وتشجيع الابتكارات المجتمعية المرتبطة بموضوعات معرض اكسبو 2020، وهي: الفرص، والتنقل، والاستدامة. كما ستستضيف دولة الإمارات الدورة العاشرة للمنتدى الحضري العالمي في عام 2020، في العاصمة أبوظبي. ويعتبر المنتدى الحضري العالمي منبراً دولياً لتوثيق ما جرى تنفيذه من "الخطة الحضرية الجديدة" والتي تشتمل على الرؤية المشتركة للمعايير الدولية المعنية بالتنمية الحضرية.

نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي

على مدى أربعة أعوام على التوالي، من 2013 إلى 2016، تجاوزت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات النسبة التي حددتها الأمم المتحدة بنحو 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي، حيث قدمت 1.22 في المئة كمساعدات إنمائية رسمية من الدخل القومي الإجمالي في المتوسط. وتكريساً لهذا الإنجاز، كانت دولة الإمارات كذلك أكبر دولة مانحة من حيث الدخل القومي الإجمالي في ثلاثة من هذه السنوات الأربع. حيث بلغ متوسط نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خلال فترة هذه السنوات الأربع، 0.31 في المائة. ومن بين أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الثلاثين، تمكنت سبع حكومات مانحة (الدنمارك وألمانيا ولوكسمبورج وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة) من تلبية نسبة 0.7 في المائة التي حددتها الأمم المتحدة في عام 1970. واستكمالاً لهذه الجهود، كانت دولة الإمارات أول دولة من غير أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية تتمكن من تلبية هذه النسبة العالمية بل وتتجاوزها.

ففي عام 2016، كانت أعلى الدول المانحة (الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية)، من حيث حجم المساعدات، هي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا. وفي العام نفسه، واستناداً للبيانات الأوّلية، احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى على مستوى العالم، من حيث نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي، حيث قدمت 1.12 في المائة.[4]

المساعدات المقدمة للبلدان الأقل نمواً

في ظل ارتفاع معدلات الفقر في البلدان الأقل نمواً، حددت الأمم المتحدة كذلك نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي المفروض توجيهها إلى البلدان الأقل نمواً بنسبة تتراوح ما بين 0.15 – 0.20 في المائة. وأصبحت دولة الإمارات واحدة من الدول المانحة من غير أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، تتمكن من تلبية هذه النسبة المحددة، وهو ما أهّلها للالتحاق بنخبة معدودة من الدول المانحة التي تمكنت من تحقيق هذا الإنجاز في الفترة ما بين 2014 – 2016، وصل متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للبلدان الأقل نمواً إلى 0.36 في المائة.

المساعدات الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ

في مجال المساعدات الإنسانية، تعتبر دولة الإمارات كذلك واحدة من أكثر الدول المانحة سخاءً على مستوى العالم. وفيما يتعلق بحجم المساعدات المندرجة تحت هذه الفئة، وعلى الرغم من أن نسبة المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات بلغ 9 في المائة من إجمالي مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية، إلا أن دولة الامارات احتلت المرتبة السادسة عالمياً في عام 2016. كما كانت دولة الإمارات أكبر مانح للمساعدات الإنسانية لليمن خلال 2015–2016.[5] ومن حيث الدخل القومي الإجمالي، ففي عام 2016، احتلت دولة الإمارات المرتبة الثالثة على مستوى العالم، بعد النرويج ولوكسمبورغ، كأكثر دول المانحة للمساعدات الإنسانية سخاءً على مستوى العالم.[6]

الشكل 1: الدول المانحة الرائدة

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من دول أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية ودولة الإمارات العربية المتحدة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من 2014-2016)[7]

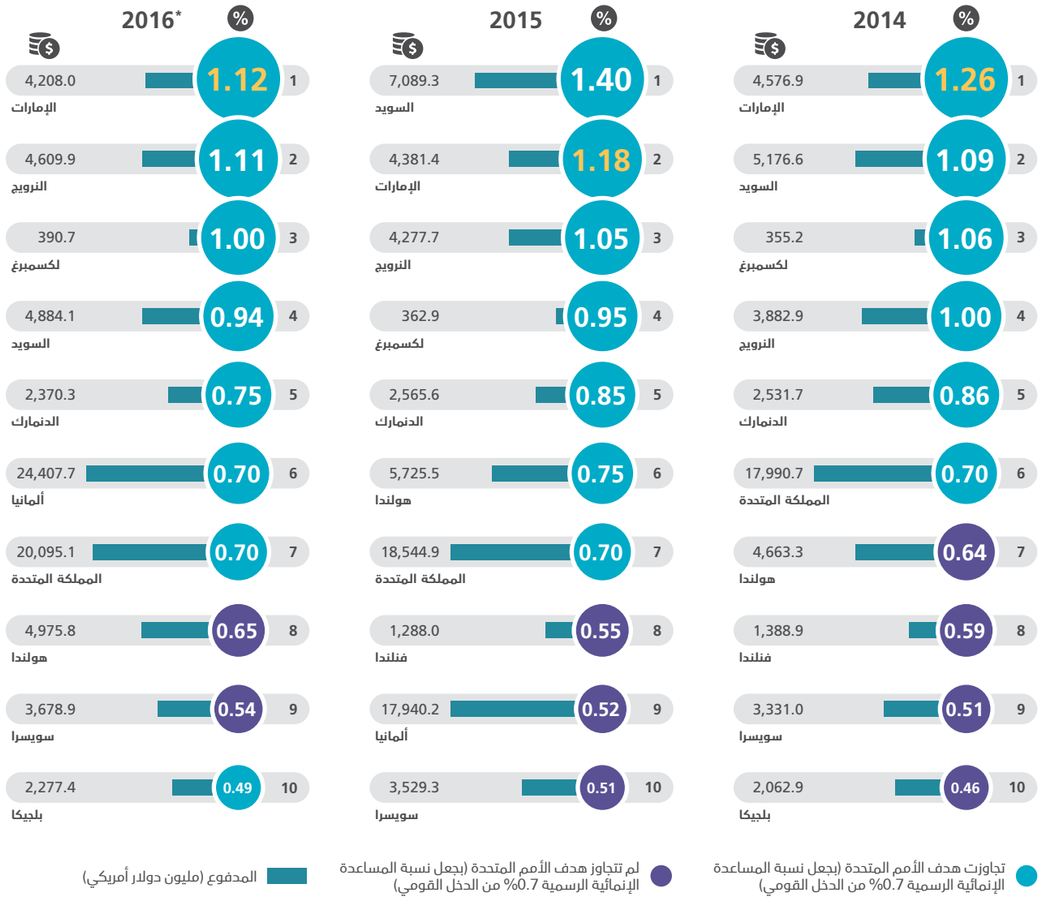

المصدر: لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

** بيانات أولية حسب لجنة المساعدات الإنمائية الرسمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*

ب. إجمالي المساعدات المدفوعة ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي

يتم توثيق المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات من إجمالي "المساعدات الخارجية"، و"المساعدة الإنمائية الرسمية". وعلى الرغم من أن دولة الإمارات تتبع أسلوب الاحتساب الذي وضعته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أن أرقام المساعدات الخارجية الواردة في هذا التقرير تتناول تعريف أوسع للمساعدات الخارجية الإماراتية، كما تضع في اعتبارها، إلى جانب عوامل أخرى، المبالغ المقدمة من مصادر القطاع الخاص، بالإضافة إلى البرامج الموجهة للعطاء الخيري ذات الطابع الثقافي والديني، والتي لا تدخل ضمن المساعدات الإنمائية الرسمية. (راجع الملحق 2 للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول توثيق المقارنات بين المساعدات الخارجية والمساعدة الإنمائية الرسمية).

خلال الفترة من 2014–2016، بلغ متوسط إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات 25.74 مليار درهم إماراتي (7.01 مليار دولار أمريكي)، في حين بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية 17.36 مليار درهم إماراتي (4.73 مليار دولار أمريكي).[8]

الشكل 2: إجمالي المساعدات المدفوعة ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من 2014-2016)

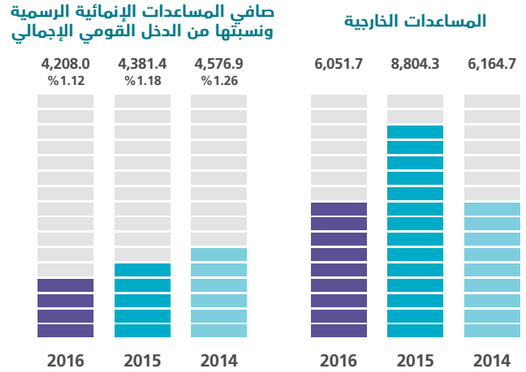

بينما بلغ متوسط مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية الصافية، والتي يتم احتسابها عن طريق خصم الدفعات المسددة من القروض التي سبق أن قدمتها دولة الإمارات كمساعدات تنموية وانسانية على مدى السنوات السابقة، 16.74 مليار درهم إماراتي (4.56 مليار دولار أمريكي) وذلك خلال الفترة من 2014–2016. كما أن التوجّه العام لنسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات خلال نفس الفترة كان أعلى بكثير من النسبة الدولية المستهدفة والمحددة بمقدار 0.7 في المائة، حيث بلغت 1.19 في المائة.[9]

ج. إجمالي المساعدات المدفوعة للبلدان الأقل نمواً ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي

تشكّل المساعدة الإنمائية الرسمية ما يزيد عن ثلثي التمويل الخارجي المقدم للبلدان الأقل نمواً. تتألف تلك المجموعة من (34 دولة في أفريقيا، 13 دولة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ودولة واحدة في أمريكا اللاتينية) وتقع تلك الدول في ذيل قائمة دليل التنمية الإنسانية. كما أن تلك البلدان الأقل نمواً كانت الأبعد عن مسار الأهداف الإنمائية للألفية التي انتهت المدة المحددة لتنفيذها مؤخراً (2000–2015)، وهي مجموعة من الأهداف العالمية الرامية للقضاء على الفقر. وللأسف، دائماً ما يكون عدد السكان الذين يعيشون في فقر في تلك البلدان الأقل نمواً هو الأعلى، بنسبة تصل إلى 51 في المائة من السكان.[10]

ومن أجل خطة التنمية المستدامة الجديدة للعام 2030 التي يتم السعي حثيثاً لتحقيقها، يعتبر تقديم الدعم العالمي للبلدان الأقل نمواً أمر حيوي وضروري. وتحقيقاً لهذا التعهد، تم التوصّل إلى عدة اتفاقيات دولية، من بينها برنامج عمل للدول النامية للعقد 2011–2020 والذي يمثل منهجاً لتحقيق "هدف الأمم المتحدة بشأن نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان الأقل نمواً بنسبة تتراوح ما بين 0.15 – 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للدولة المانحة كمساعدات للبلدان الأقل نمواً" و"الالتزامات المحسّنة للبلدان الأقل نمواً، التي تمتلك وتتحمّل المسؤولية الأساسية لتحقيق التنمية فيها". ومن بين الاتفاقيات البارزة الأخرى المعمول عالمياً، أهداف التنمية المستدامة (للفترة من 2016–2030)، والتي تشتمل على غايات صريحة محددة لدعم البلدان الأقل نمواً؛ لتمكينها من تحقيق العديد من أهدافها، ومن بينها الغاية الثانية للهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة: "تشجيع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص 0.20 في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً."

خلال الاجتماع رفيع المستوى الذي عقدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2014، والذي شاركت فيه دولة الإمارات، أعلن أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التزامهم بـ "تخصيص المزيد من المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية لصالح الدول النامية الأكثر احتياجاً، كالبلدان الأقل نمواً، والدول منخفضة الدخل، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول النامية غير الساحلية، والدول الهشة والمتضررة من الصراعات". كما التزم أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية كذلك بـ "العمل على عكس الاتجاه السائد بتناقص حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة للبلدان الأقل نمواً".

وتمثل المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة للبلدان الأقل نمواً مثالاً لعزم الدولة الأكيد على دعم هذه الجهود العالمية. في الفترة من 2014 – 2016، بلغ متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي المقدمة من دولة الإمارات للبلدان الأقل نمواً 0.24 في المائة.

في عام 2016، واستناداً للبيانات الأوّلية التي أصدرتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كانت دولة الامارات إحدى أعلى الدول المانحة إلى البلدان الأقل نمواً على مستوى العالم، من حيث نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي، حيث قدمت 0.36 في المائة. هذا بالإضافة إلى سبع دول أخرى حققت النسبة العالمية المستهدفة للمساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي المقدمة للبلدان الأقل نمواً في عام 2016 وهي: لوكسمبورغ، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة، والدنمارك، وبلجيكا، وهولندا.[11]

الشكل 3: إجمالي المدفوعات الإماراتية المقدمة للبلدان الأقل نمواً، ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من 2014-2016)

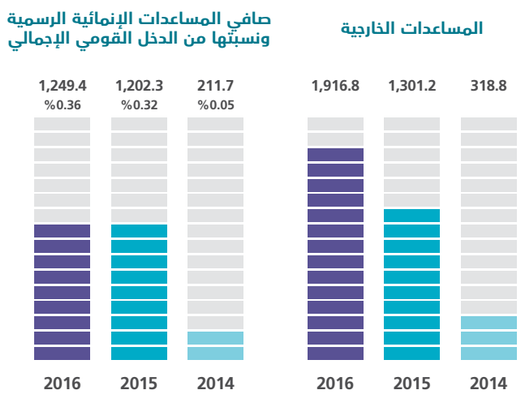

د. فئات المساعدات

تنقسم المساعدات الخارجية الإماراتية إلى ثلاث فئات: التنموية (وهي البرامج التي تهدف لتحسين الاقتصاد أو الرفاهية والرعاية الاجتماعية)، والإنسانية (وهي الأنشطة التي تسهم في إنقاذ الأرواح، بما فيها الاستجابة لحالات الطوارئ وعمليات الإغاثة)، والمساعدات الخيرية (وهي المشاريع ذات الطابع الديني والثقافي). وعلى غرار ما جرى في السنوات السابقة، فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية و"المساعدات الخارجية" بمفهومها الأوسع، تم توجيه غالبية المساعدات الإماراتية خلال الفترة 2014–2016 كدعم للبرامج التنموية التي جرى تنفيذها في العديد من الدول. ومثّل كلا النوعان من المساعدات ما يقرب من 90 في المائة من إجمالي المدفوعات.

قدمت دولة الإمارات خلال عام 2016 مساعدات إنسانية بقيمة 1.90 مليار درهم إماراتي (518.2 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يتواكب كذلك مع متوسط ما تم تقديمه على مدى السنوات الثلاث: بنسبة 11 في المائة (من إجمالي مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية)، و9 في المائة (من قيمة المساعدات الخارجية الإجمالية).

الشكل 4: المبالغ المدفوعة (حسب فئة المساعدات)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2014-2016)

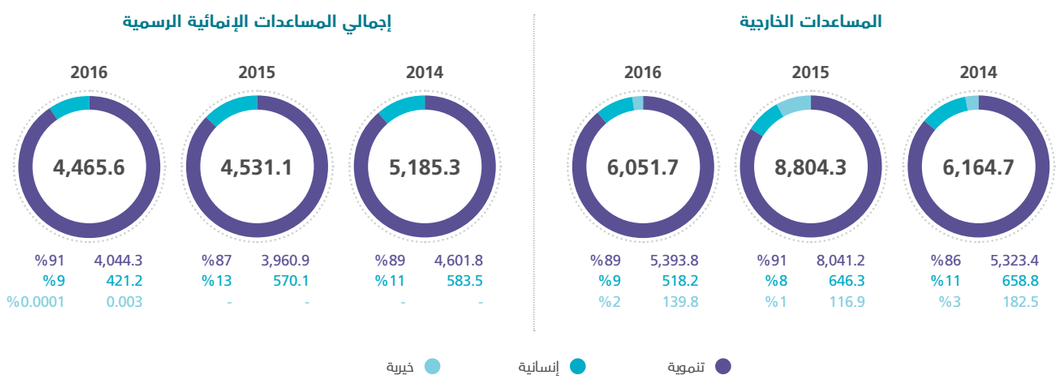

هـ. أنواع التمويل

على الرغم من أن القروض الميسّرة الممنوحة للدول النامية تسهم في دعم وتعزيز تمويلاتها المحلية، إلا أن المنح تمثل كذلك فائدة كبيرة لتلك الدول، حيث إنها لا تحمل أي أعباء إضافية على الدولة المتلقية فيما يتعلق بإعادة السداد.

وتأكيداً للتوجّه المتبع في عام 2014، عندما قدمت الإمارات مساعداتها الخارجية الموجهة للدول النامية بشكل حصري تقريباً في صورة منح، شهدت نسبة المنح مقارنة بالقروض في عام 2016 زيادة بنسبة 16 في المائة، حيث قدمت دولة الإمارات مدفوعات بقيمة 11.78 مليار درهم إماراتي (3.21 مليار دولار أمريكي) على شكل منح.

الشكل 5: المبالغ المدفوعة (حسب نوع التمويل)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2014-2016)

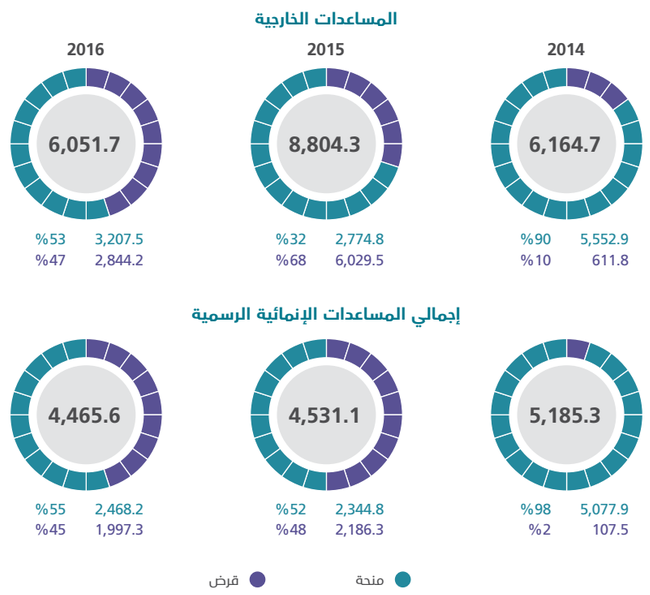

و. قطاعات المساعدات

من خلال تحديدها بناءً على الغرض من النشاط الذي جرى تمويله بالمساعدات الخارجية، توجز قطاعات المساعدات بشكل واضح الأولويات ومجالات التركيز الخاصة بالجهة المانحة. ففي حالة دولة الإمارات، اعتمدت برامج المساعدات التي نفذتها إلى حد بعيد على أولويات الدول الشريكة لها، بالإضافة إلى المجالات المواضعية محور تركيز الجهات المانحة للمساعدات الخارجية الإماراتية. وانعكاساً لما ورد في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، شملت تلك القطاعات المساعدات الإنسانية، والبنية التحتية، بما فيها التنمية الحضرية، إلى جانب قطاعات أخرى.

في عام 2016، وبالتوافق مع توجهها المتبع منذ سنوات، وضعت دولة الإمارات الأولويات التنموية للدول الشريكة لها على رأس أولويات جهودها للتعاون الدولي، حيث قدمت أكثر من نصف مساعداتها الخارجية في شكل تمويل إضافي للميزانيات العامة للحكومات التي دعمتها. كانت تلك التمويلات غير مخصصة، مما أتاح لتلك الحكومات قدراً أكبر من المرونة لتخصيص تلك التمويلات بما يتناسب مع خططها التنموية الوطنية، بدءًا من تنفيذ الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد الكلي وحتى السعي لتنفيذ برامج القضاء على الفقر.

خلال الفترة من 2014 – 2016، استمر توجيه دولة الإمارات لقدر كبير من الدعم للبرامج المتعلقة بالتنمية الحضرية، بمدفوعات إجمالية بلغت 5.46 مليار درهم إماراتي (1.49 مليار دولار أمريكي). في 2016، شملت تلك البرامج بناء أكثر من 65 ألف وحدة سكنية، بالإضافة إلى البنية التحتية والخدمات الحضرية، والتي تهدف جميعها إلى تحسين الظروف المعيشية للكثير من الأسر والأفراد في العديد من الدول منخفضة الدخل. (راجع الفصل الثاني للاطلاع على وصف تفصيلي للقطاعات التي دعمتها المساعدات).

الشكل 6: المبالغ المدفوعة (حسب القطاع)
(بالمليون دولار أمريكي، من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2016)

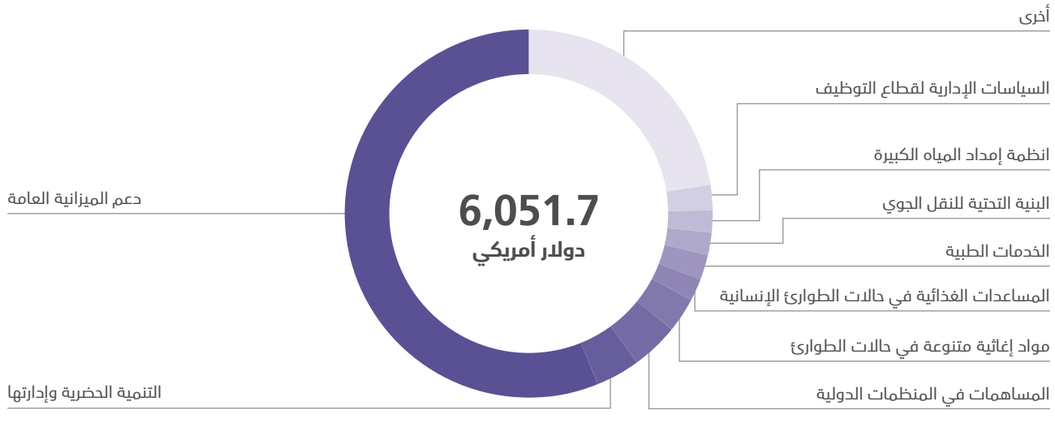

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2014-2016)

قطاع	2014 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2014 نسبة مئوية	2015 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2015 نسبة مئوية	2016 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2016 نسبة مئوية
دعم الميزانية العامة	874.1	%14	2,259.0	%26	**3,321.5**	**%55**
التنمية الحضرية وإدارتها	1,019.9	%17	211.3	%2	**254.4**	**%4**
المساهمات في المنظمات الدولية	8.8	%0.1	56.3	%0.6	**234.2**	**%4**
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	227.3	%4	373.1	%4	**206.4**	**%3**
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	155.2	%3	129.5	%1	**140.8**	**%2**
الخدمات الطبية	182.8	%3	119.4	%1	**139.1**	**%2**
البنية التحتية للنقل الجوي	5.7	%0.1	49.7	%0.6	**134.0**	**%2**
أنظمة إمداد المياه الكبيرة	15.9	%0.3	21.8	%0.2	**114.1**	**%2**
السياسات الإدارية لقطاع التوظيف	0	%0.0	15.2	%0.2	**111.8**	**%2**
خدمات الدعم والتنسيق	120.2	%2	57.4	%0.7	**100.1**	**%2**
مرافق التعليم والتدريب	123.3	%2	79.8	%0.9	**92.2**	**%2**
التخزين	36.2	%0.6	56.4	%0.6	**88.7**	**%1**
البنية التحتية للنقل البري	173.1	%3	148.9	%2	**80.4**	**%1**
خدمات الرعاية الإجتماعية	76.4	%1	61.2	%0.7	**78.3**	**%1**
موارد الأراضي الزراعية	0	%0.0	85.6	%1	**76.8**	**%1**
توليد الطاقة من الموارد غير المتجددة	54.4	%0.9	169.3	%2	**65.9**	**%1**
نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها	41.9	%0.7	40.8	%0.5	**63.4**	**%1**
المنشآت الدينية	85.4	%1	55.6	%0.6	**50.3**	**%0.8**
التعليم العالي	9.3	%0.2	30.4	%0.3	**48.0**	**%0.8**
مكافحة الأمراض المعدية	30.1	%0.5	22.2	%0.3	**42.4**	**%0.7**
أخرى	2,924.7	%47	4,761.5	%54	**609.1**	**%10**
المجموع الكلي	**6,164.7**	**%100**	**8,804.3**	**%100**	**6,051.7**	**%100**

ز. توزيع مستوى الدخل

يقوم البنك الدولي بتصنيف الدول والمناطق تبعاً لمستويات دخلها السنوي. وعلى مدى سنوات، بما فيها الفترة من 2014–2016، حصلت الشريحة الدنيا لفئة الدول متوسطة الدخل على غالبية المساعدات المقدمة من دولة الإمارات، بمتوسط 63 في المائة من إجمالي المدفوعات المقدمة على مدى هذه السنوات الثلاث. واستمرت البلدان الأقل نمواً في احتلال المركز الثاني بين الدول الأكثر تلقياً للمساعدات خلال نفس الفترة. وفي عام 2016، زادت المدفوعات الموجهة للبلدان الأقل نمواً بنسبة 47 في المائة مقارنةً بعام 2015.

وبينما يبدو الدعم المقدم للدول منخفضة الدخل هو الأقل من حيث النسبة، إلا أن هذا يعود إلى حد بعيد إلى عدد الدول الواقعة ضمن هذه الفئة، (4 دول)، مقارنةً بعدد البلدان الأقل نمواً (48 دولة)، والدول الواقعة ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل (36 دولة). (لمزيد من التفاصيل حول الدعم المقدم للبلدان الأقل نمواً، راجع القسم "ج" للاطلاع على المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان الأقل نمواً والفصل الثاني، ضمن "الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة").

الشكل 7: المبالغ المدفوعة (حسب مستوى الدخل)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2014-2016)

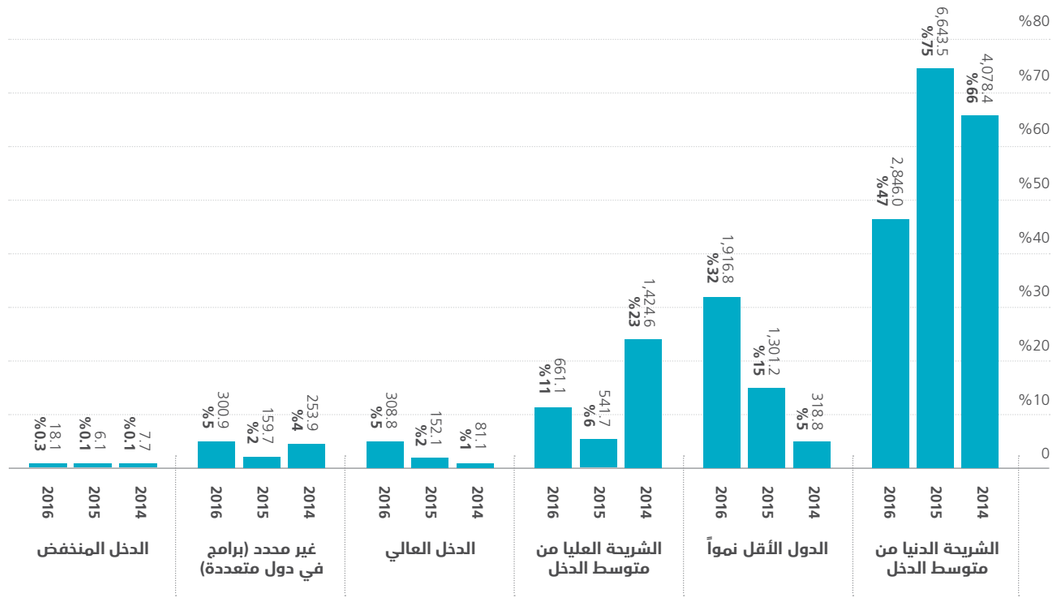

ح. مصادر التمويل

يعتبر مصدر تمويل المساعدات، والذي يكون إما من مصادر رسمية (حكومية/قطاع عام) أو خاصة، من المعايير المهمة المستخدمة لتحديد حجم المساعدات الإنمائية الرسمية. كما إنه يوفر مؤشراً مهماً لمستوى مشاركة القطاع الخاص فيما تقدمه الدولة من مساعدات خارجية.

بالنسبة لدولة الإمارات، بالرغم من أن غالبية المانحة الإماراتية، (الأكثر من 40 جهة) لديها مصدر مباشر لتمويل برامجها للمساعدات الخارجية، وتتلقى تمويلاتها إما من موارد حكومية وبعضها تعتمد على مصادر خاصة، كلا نوعي التمويل، الحكومي والخاص. وتتضمن المجموعة الأخيرة 3 جهات مانحة تم تناولها في هذا التقرير، هي: هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، ومؤسسة دبي العطاء، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية الإنسانية.

وعلى غرار ما جرى في السنوات السابقة، كانت غالبية المساعدات الخارجية الإماراتية من مصادر تمويل رسمية، بمتوسط 96 في المائة على مدى الفترة من 2014–2016. ويعود السبب في هذا جزئياً إلى تركيبة الجهات المانحة الإماراتية التي كانت تقوم بتوثيق أنشطة مساعداتها الخارجية – (أقل من 30 في المائة مصدرها من القطاع الخاص).

ومن المرجح أن يتطور هذا الاتجاه على مدى السنوات المقبلة، نظراً للرغبة في تضمين الشراكات مع القطاع الخاص ضمن سياسة المساعدات الخارجية الإماراتية 2017–2021، وكذلك في ظل مشاركة المزيد من الجهات الإماراتية التابعة للقطاع الخاص في تقديم المساعدات الخارجية التنموية والإنسانية المقدمة من دولة الإمارات.

الشكل 8: المبالغ المدفوعة (حسب مصدر التمويل)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2014-2016)

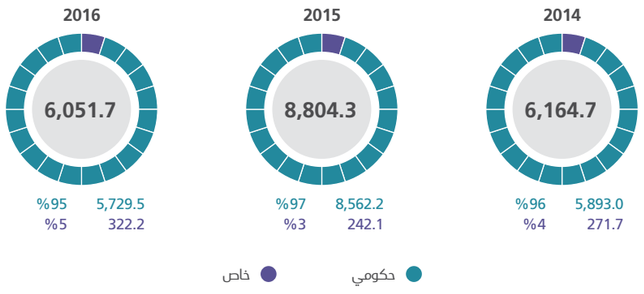

ط. أشكال المساعدات

يلقي هذا الجزء الضوء على المنهج الذي تتبعه الجهات المانحة الإماراتية في تقديم مساعداتها. وعلى غرار الأعوام السابقة، اختارت دولة الإمارات تنفيذ غالبية برامج مساعدتها الخارجية بشكل مباشر. فخلال الفترة من 2014–2016، تم تنفيذ أكثر من نصف مشاريع المساعدات الخارجية الإماراتية بهذا الأسلوب.

ويستمر الدعم ثنائي الأطراف المقدم للحكومات محتلاً للمركز الثاني بين أكثر أشكال الدعم المفضّلة لدولة الإمارات. حيث يتم تقديمه في صورة مساهمات غير مخصصة، ويتواكب هذا مع مبدأ فعالية المساعدات، والذي ينص على أنه: "يمكن للشراكات المنعقدة من أجل التنمية أن تنجح فقط عندما تقود زمامها الدول النامية، وباتباع منهجيات التنفيذ المصممة بما يتناسب مع الأوضاع والاحتياجات الخاصة بالدولة".

كما تعتبر المساهمات الموجهة للمنظمات متعددة الأطراف، والتي يتم تقديم غالبيتها إلى منظمات الأمم المتحدة، كذلك من المنهجيات الرئيسية التي تستخدمها الجهات الإماراتية المانحة للمساعدات الخارجية. ففي عام 2016، ارتفع حجم المبالغ الموجهة لصالح الميزانيات الأساسية للمنظمات متعددة الأطراف، حيث زاد بنسبة 234 في المائة، مقارنةً بما تم تقديمه في عام 2015.

وفي عام 2016، تم إضافة شكلين آخرين من أشكال المساعدات إلى الإطار العام لتسجيل وتوثيق بيانات المساعدات الخارجية لدولة الإمارات: "المنح الدراسية وتكاليف دعم الطلاب" بالإضافة إلى المبالغ المدفوعة من خلال "بعثات الخبراء والمساعدة الفنية." ومن المتوقع أن تشهد كلا المنهجيتان نمواً على مدى السنوات المقبلة، في ظل سعي دولة الإمارات لزيادة تركيزها على التعاون الفني، من خلال عدة وسائل من بينها برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات (UAE TAP) الذي أطلق مؤخراً. (راجع الفصل السابع للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول التعاون الفني ومقال حول برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات).

الشكل 9: المبالغ المدفوعة (حسب شكل المدفوعات)

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2014-2016)

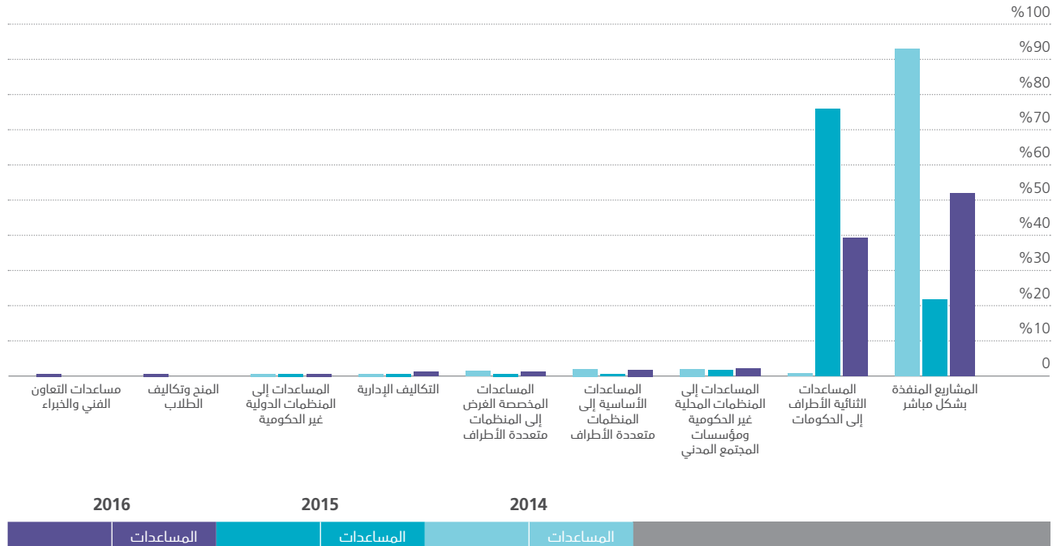

شكل المدفوعات	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية
	2014		2015		2016	
المشاريع المنفذة بشكل مباشر	5,668.2	%92	1,850.4	%21	**3,089.1**	**%51**
المساعدات الثنائية الأطراف إلى الحكومات	8.3	%0.1	6,655.2	%76	**2,332.5**	**%39**
المساعدات إلى المنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني	186.0	%3	153.4	%2	**177.8**	**%3**
المساعدات الأساسية إلى المنظمات متعددة الأطراف	163.3	%3	53.5	%0.6	**178.5**	**%3**
المساعدات المخصصة الغرض إلى المنظمات متعددة الأطراف	108.7	%2	59.1	%0.7	**134.9**	**%2**
التكاليف الإدارية	16.1	%0.3	13.1	%0.1	**97.3**	**%2**
المساعدات إلى المنظمات الدولية غير الحكومية	14.2	%0.2	19.6	%0.2	**31.7**	**%0.5**
المنح وتكاليف الطلاب	0	%0.0	0	%0.0	**6.7**	**%0.1**
مساعدات التعاون الفني والخبراء	0	%0.0	0	%0.0	**3.2**	**%0.05**
المجموع الكلي	**6,164.7**	**%100**	**8,804.3**	**%100**	**6,051.7**	**%100**

ي. التوزيع الجغرافي

تم توجيه ما يزيد عن ثلثي المساعدات الخارجية الإماراتية لدعم الدول النامية الواقعة في قارة أفريقيا خلال الفترة من 2014 – 2016. وعلى الرغم من حصول دول قارة آسيا على نسبة أقل من المساعدات، إلا أن حجم مدفوعات المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لدول آسيا ارتفع بنسبة 13 في المائة في عام 2016، مقارنةً بما تم إنفاقه في 2015.

علاوة على هذا، ارتفعت المدفوعات للبرامج المتعددة الدول التي جرى تنفيذها في عام 2016 مقارنةً بما يتم تنفيذه في عام 2015؛ ويرجع السبب في هذا الارتفاع، بنسبة 236 في المائة، إلى حد بعيد لزيادة حجم الدعم الموجه للمنظمات متعددة الأطراف. ويستعرض الفصل الرابع مزيداً من التفصيل حول التوزيع الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

الشكل 10: المبالغ المدفوعة (مقسمة حسب القارة وفئة المساعدات)

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2016)

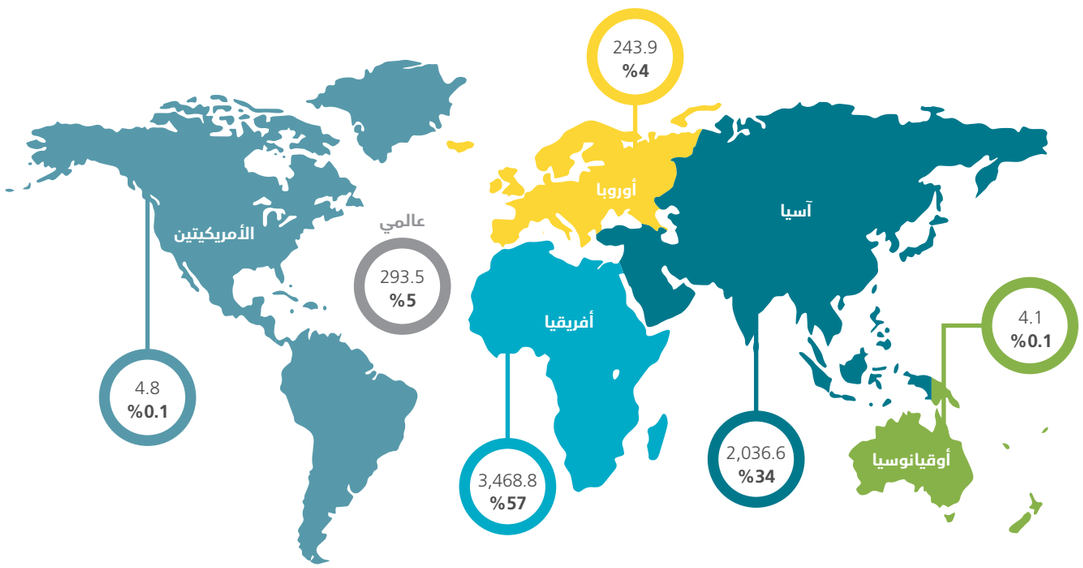

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2014-2016)

قارة وفئة المساعدات	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية
	2014		2015		2016	
أفريقيا	**3,995.4**	**%65**	**6,838.7**	**%78**	**3,468.8**	**%57**
تنموية	3,826.2	%62	6,707.9	%76	3,340.4	%55
خيرية	80.8	%1	44.1	%0.5	65.7	%1
إنسانية	88.4	%1	86.7	%1	62.7	%1
آسيا	**1,392.9**	**%23**	**1,805.8**	**%21**	**2,036.6**	**%34**
تنموية	758.5	%12	1,196.3	%14	1,546.3	%26
إنسانية	553.8	%9	549.0	%6	427.2	%7
خيرية	80.6	%1	60.5	%0.7	63.1	%1
عالمي	**226.5**	**%4**	**87.4**	**%1**	**293.5**	**%5**
تنموية	211.9	%3	73.6	%0.8	269.9	%4
إنسانية	11.0	%0.2	10.3	%0.1	23.6	%0.4
خيرية	3.6	%0.1	3.5	%0.04	0	%0.0
أوروبا	**538.3**	**%9**	**44.2**	**%0.5**	**243.9**	**%4**
تنموية	516.8	%8	36.7	%0.4	229.8	%3.8
خيرية	15.8	%0.3	7.5	%0.1	9.4	%0.2
إنسانية	5.7	%0.1	0.1	%0.001	4.7	%0.1
الأمريكيتين	**1.8**	**%0.03**	**1.7**	**%0.02**	**4.8**	**%0.1**
تنموية	0.3	%0.01	0.6	%0.01	3.3	%0.1
خيرية	1.5	%0.02	1.1	%0.01	1.5	%0.02
إنسانية	0.01	%0.0002	0	%0.0	0	%0.0
أوقيانوسيا	**9.8**	**%0.2**	**26.4**	**%0.3**	**4.1**	**%0.1**
تنموية	9.6	%0.2	26.1	%0.3	4.0	%0.1
خيرية	0.2	%0.003	0.1	%0.001	0.1	%0.002
إنسانية	0.01	%0.0002	0.3	%0.003	0	%0.0
المجموع الكلي	**6,164.7**	**%100**	**8,804.3**	**%100**	**6,051.7**	**%100**

ك. الجهات المانحة الإماراتية

تعتبر المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات عبارة عن جهد جماعي لعشرات الجهات الإماراتية المانحة. وتتسم هذه المجموعة بالثراء والتنوّع، وتتراوح ما بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بما فيها المؤسسات الإنسانية، والجمعيات الخيرية، ومؤسسات الأعمال.

ويستعرض هذا التقرير أنشطة ما يزيد عن 40 جهة مانحة، وهو العدد الذي من المرجح أن يرتفع نظراً لتركيز الإمارات على تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، والتوجهات الموضحة في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات. تم تناول الجهات المندرجة ضمن "مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية"، والتي قامت بتوثيق أنشطة مساعداتها الخارجية لدى الوزارة، بشكل منفصل في هذا التقرير. تشمل تلك الجهات: مؤسسة دبي العطاء، المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، إلى جانب جهات أخرى.

استأثرت المساعدات الحكومية، المقدمة من الجهات المحلية والاتحادية الحكومية (التي تزيد عن 15 جهة)، على غالبية المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات. حيث قدمت ما يزيد عن ثلثي المساعدات الإجمالية المقدمة خلال الفترة من 2014 – 2016. وعلى مدى السنوات، استمر صندوق أبوظبي للتنمية في إحتلال المركز الثاني في قائمة أكبر الجهات المانحة. بالإضافة إلى مركز إيواء النساء والأطفال، فقد قامت 3 جهات مانحة بتقديم زيادة تقدر بأكثر من 50 بالمئة من مدفوعاتها في عام 2016 مقارنة بالعام السابق، وهي: صندوق أبوظبي للتنمية (زيادة بنسبة 239 في المائة)، هيئة الهلال الأحمر الإماراتي (134 في المائة)، ومؤسسة دبي العطاء (59 في المائة). ويتناول الفصل الخامس المساعدات الخارجية للجهات الإماراتية المانحة خلال عام 2016.

الشكل 11: المبالغ المدفوعة (مقسمة حسب الجهة المانحة)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2014-2016)

الجهة المانحة	2014 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2014 نسبة مئوية	2015 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2015 نسبة مئوية	2016 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2016 نسبة مئوية
المساعدات الحكومية	4,008.6	%65	7,580.0	%86	**2,905.9**	**%48**
صندوق أبوظبي للتنمية	1,452.6	%24	736.7	%8	**2,494.4**	**%41**
الهلال الأحمر الإماراتي	233.9	%4	103.6	%1	**241.9**	**%4**
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	226.8	%4	154.7	%2	**168.0**	**%3**
جمعية دار البر	48.6	%0.8	46.1	%0.5	**55.5**	**%0.9**
مؤسسة دبي العطاء	21.0	%0.3	20.5	%0.2	**32.6**	**%0.5**
جمعية الشارقة الخيرية	20.2	%0.3	35.4	%0.4	**23.0**	**%0.4**
القطاع الخاص والأفراد والمانحين الجدد	13.5	%0.2	10.7	%0.1	**21.6**	**%0.4**
هيئة آل مكتوم الخيرية	18.5	%0.3	17.0	%0.2	**16.2**	**%0.3**
جمعية دبي الخيرية	21.8	%0.4	22.3	%0.3	**15.0**	**%0.2**
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	15.7	%0.3	19.7	%0.2	**13.5**	**%0.2**
جمعية الرحمة للأعمال الخيرية	9.4	%0.2	10.0	%0.1	**12.9**	**%0.2**
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	20.0	%0.3	9.5	%0.1	**12.7**	**%0.2**
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية	14.0	%0.2	12.6	%0.1	**10.2**	**%0.2**
مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات)	0	%0.0	0	%0.0	**9.0**	**%0.1**
مؤسسة بيت الشارقة الخيري	9.1	%0.1	8.3	%0.1	**8.7**	**%0.1**
مؤسسة القلب الكبير	1.6	%0.03	5.7	%0.1	**3.3**	**%0.05**
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	2.7	%0.04	7.6	%0.1	**2.4**	**%0.04**
مؤسسة طيران الإمارات للأعمال الخيرية	0	%0.0	0	%0.0	**1.5**	**%0.03**
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية	1.1	%0.02	1.6	%0.02	**1.4**	**%0.02**
مركز إيواء النساء والأطفال	0.05	%0.001	0.01	%0.0001	**0.9**	**%0.01**
مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية	0.1	%0.002	0.5	%0.01	**0.6**	**%0.01**
مؤسسة نور دبي	25.6	%0.4	1.4	%0.02	**0.6**	**%0.01**
المجموع الكلي	**6,164.7**	**%100**	**8,804.3**	**%100**	**6,051.7**	**%100**

ل. الالتزامات الإجمالية

بلغت قيمة الالتزامات الإجمالية التي أعلنت عنها دولة الإمارات خلال عام 2016 نحو 5.03 مليار درهم إماراتي (1.37 مليار دولار أمريكي) لصالح برامج سيتم تنفيذها في العديد من الدول النامية، من بينها أفغانستان والأردن والمغرب واليمن. وسيحصل الدعم الموجه لصالح البرامج التنموية على غالبية مبالغ التمويل، عبر مختلف القارات. تتضمن تلك البرامج: قطاع تطوير البنية التحتية والطاقة المتجددة، وقطاع الصحة، بالإضافة إلى برامج الأمن الغذائي.

الشكل 12: مبالغ الالتزامات (مقسمة حسب القارة وفئة المساعدات)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2014-2016)

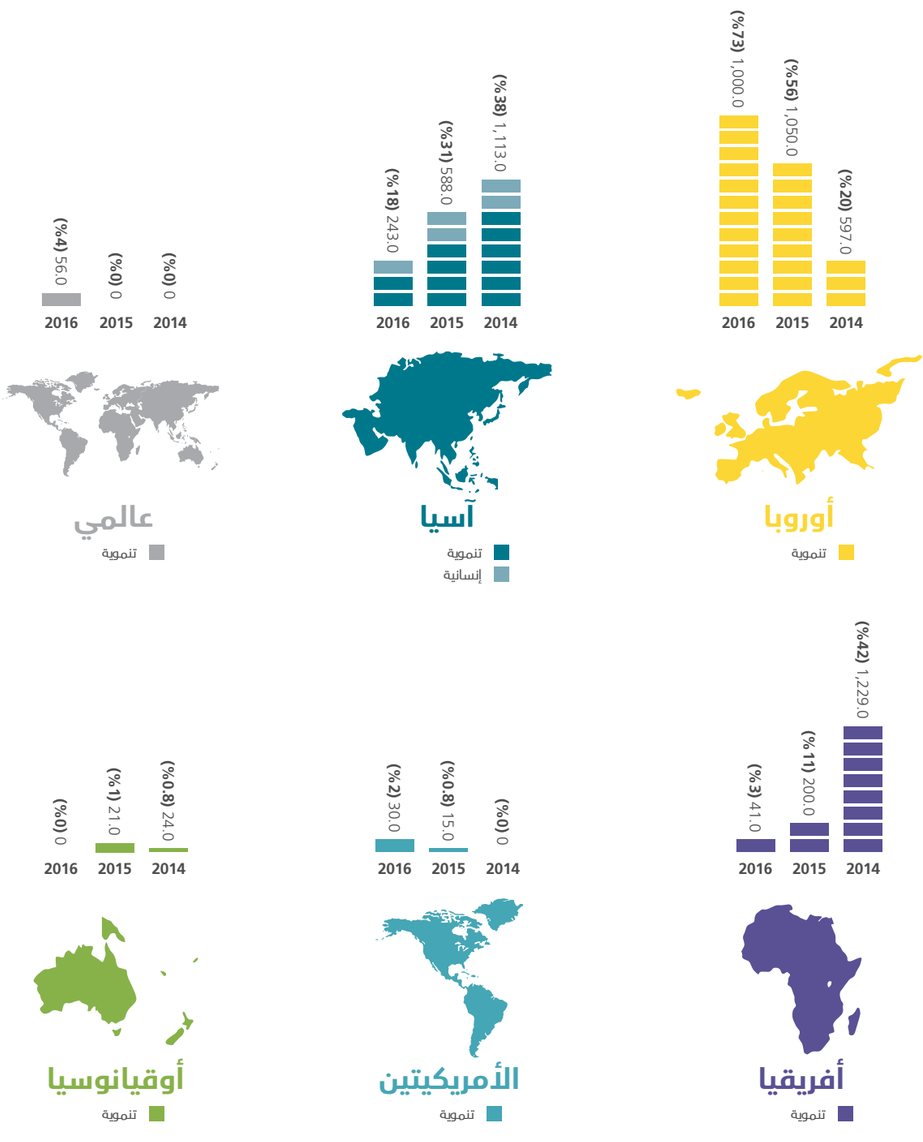

2

دعم دولة الإمارات الموجّه لتحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة

خلال عام 2016، والذي يعتبر العام الأول للعمل على تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة الممتدة على مدى خمسة عشر عاماً، اتخذت الجهود التي بذلتها دولة الإمارات من أجل تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر قيماً كميّة، للمساهمة في القضاء على الفقر العالمي وتحقيق التنمية المستدامة. جاء هذا الدعم في صورة مدفوعات كمساعدات خارجية بقيمة 22.23 مليار درهم إماراتي (6.05 مليار دولار أمريكي).

كانت أعلى ثلاثة أهداف من أهداف التنمية المستدامة حصلت على دعم من دولة الإمارات خلال عام 2016: الهدف الأول (المتعلق بالقضاء على الفقر)، والهدف الثامن (المتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق)، والهدف السابع عشر (المعني بإقامة الشراكات من أجل تحقيق الأهداف)، وشكّلت في مجموعها ما يقرب 70 في المائة من إجمالي المساعدات.

الأهداف الإنمائية للألفية

التحوّل من الأهداف الإنمائية للألفية إلى الأهداف العالمية للتنمية المستدامة

أبدت دولة الإمارات على مدار الفترة المقررة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من عام 2000 وحتى عام 2015، التزاماً قوياً بدعم المساعي الدولية الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية، والتي ركزت بشكل أساسي على التصدي للتحديات التنموية في الدول الأكثر فقراً على مستوى العالم. واستمر هذا العزم للقضاء على الفقر والمعاناة وازداد إصراراً مع الدخول في العهد الجديد لخطة الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للعام 2030. فمع إطلاقها في سبتمبر 2015، وحلولها بالتالي محل الأهداف الإنمائية للألفية، أصبحت خطة التنمية 2030 بمثابة إطار العمل الجديد للتعاون الإنمائي الذي يضم كافة أطراف العالم، من أجل إيجاد مستقبل مستدام، من أجل الأفراد ولصالح الكوكب ككل، من خلال، ومن أجل، تحقيق السلام والازدهار والشراكات.

من بين السمات الرئيسية لخطة التنمية 2030 تتجلى أهداف التنمية المستدامة للفترة من 2016-2030، والتي تتألف من سبعة عشر هدفاً و169 غاية تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ومن خلال مراعاة تلك الأبعاد، تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى إحداث تغيير حقيقي لصالح الإنسانية والعالم الذي نعيش فيه.

وتتميّز أهداف التنمية المستدامة بالشمولية، حيث سيتم تطبيقها في كافة دول العالم، وتركز على الالتزام بـ "عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن ركب التنمية"، وهو الشعار لخطة التنمية 2030 الذي يضمن تمتع كل فرد بالحقوق والفرص التي تتيحها أهداف التنمية المستدامة.

قادة الفكر يناقشون الحلول المطروحة لتعجيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال سلسلة "إجراءات تفعيل التنمية المستدامة" التي أقيمت خلال القمة العالمية للحكومات التي عقدت في دبي 2016.

الدعم المقدم من دولة الإمارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: على المستويين الوطني والدولي

لعبت دولة الإمارات دوراً نشطاً في التحوّل من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة من خلال المشاركة في العديد من النقاشات رفيعة المستوى من أجل صياغة أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن هذا، إلى جانب أمثلة أخرى، فريق الأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية، والذي أوصى بتطوير أهداف التنمية المستدامة في عام 2012.

وفي العام التالي، دعا الأمين العام للأمم المتحدة دولة الإمارات للانضمام إلى مجلس قيادة شبكة حلول التنمية المستدامة، كما كانت الدولة أحد أعضاء الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة بعضوية مفتوحة للانتساب بالجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي كان مكلفاً بحصر المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة واقتراح مجموعة جديدة من الأهداف والغايات.

ويستمر التزام دولة الإمارات بخطة التنمية 2030 وعمليات أهداف التنمية المستدامة، على المستويين المحلي والخارجي، بالإضافة إلى وضع أدوات رئيسية تضمن تحقيق مساعي الدولة لتلبية التزاماتها وطموحاتها الوطنية والعالمية بشأن خطة التنمية 2030.

وخلال المائة يوم الأولى من إطلاق أهداف التنمية المستدامة، أطلقت دولة الإمارات في فبراير 2016 أول سلسلة إجراءات لتفعيل التنمية المستدامة خلال القمة العالمية السنوية للحكومات، والتي ضمت وفوداً رفيعة المستوى لإجراء العديد من الحوارات الهادفة للتوصل إلى حلول من أجل مستقبل أهداف التنمية المستدامة.

في أواخر 2016، أطلقت وزارة الخارجية والتعاون الدولي سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، والتي تعتبر بمثابة الخطة الوطنية للتعاون الإنمائي طويل الأجل، بهدف القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار والسلام العالمي. ويستمر التزام وزارة الخارجية والتعاون الدولي وشركائها بدعم أولويات التنمية الخاصة بالدول الشريكة، بما فيها أهداف التنمية المستدامة.

على الصعيد المحلي، تأسست اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في أوائل 2017.

وتهدف اللجنة لتوثيق والإشراف على التقدم المحقق في تنفيذ الخطة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي استراتيجية لدمج أهداف التنمية المستدامة ضمن عمليات الحكومة المتعلقة بصنع القرارات السياسية والتوثيق الإحصائي. كما تسعى اللجنة كذلك إلى ضمان اتساق أولويات أهداف التنمية المستدامة الوطنية مع خطة التنمية طويلة الأجل للدولة.

وعلى الصعيد العالمي، ومن خلال التعاون الوثيق مع الجهات الإماراتية المانحة وكذلك الشركاء الإقليميين والدوليين، تتصدر وزارة الخارجية والتعاون الدولي جهود تنفيذ خطة الدولة المختصة بالتعاون الإنمائي الدولي.

دولة الإمارات والخط الزمني لأهداف التنمية المستدامة

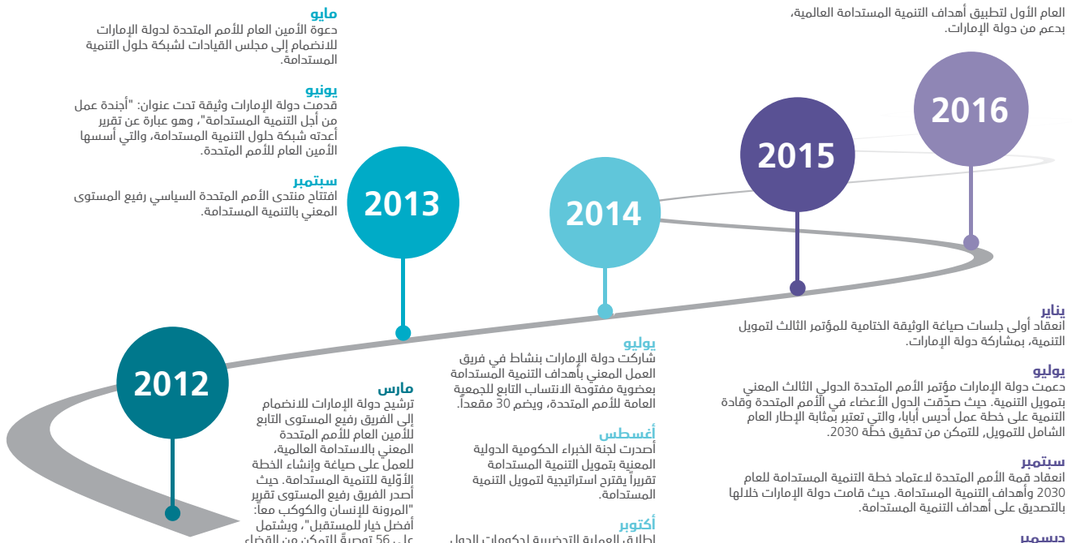

مقدمـــــة

يتضمن الفصل الثاني تحليلاً واستعراضاً لتوجّهات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات ودعمها لأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية لتلك التوجّهات في إطار سياسة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات 2017-2021. تم جمع المعلومات من أكثر من 40 جهة إماراتية مانحة، وتعكس تلك المعلومات المساعدات المقدمة على مدار عام 2016، والذي يتميّز بكونه العام الأول الذي تقوم فيه دولة الإمارات بتوثيق أنشطة مساعداتها الخارجية الهادفة لتحقيق خطة التعاون الإنمائي الممتدة على مدى خمسة عشر عاماً، تحت اسم أهداف التنمية المستدامة.

يعتمد التحليل الوارد في هذا التقرير على أسلوب استعادي للأنشطة في تعيين كل نشاط من أنشطة المساعدات الخارجية لهدف محدد من أهداف التنمية المستدامة (للمزيد من المعلومات حول أسلوب التحليل والربط، راجع قسم "المنهجية" ضمن الملحق 3).

تم تقديم المعلومات المتعلقة بدعم دولة الإمارات لأهداف التنمية المستدامة بشكل تراكمي، ولكن مع هذا، قُدمت مجموعة مختارة من القطاعات والمشاريع التي تم دعمها تحت كل هدف من أهداف التنمية المستدامة التي تم إلقاء الضوء عليها. علاوة على تيسيره لقيام الإمارات وجهاتها المانحة بتعيين مساهماتها لكل من أهداف التنمية المستدامة والاحتياجات العالمية الأشمل. يوضح التحليل الوارد في التقرير مدى اتساق برامج المساعدات الخارجية الإماراتية مع أهداف التنمية المستدامة، ودعمها لسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات. *(الرجاء مراجعة الفصل الخامس للاطلاع على الدعم المقدم من كل جهة مانحة لأهداف التنمية المستدامة)*

يشتمل هذا الفصل على أربعة أجزاء:

الجزء الأول
يوضح الدعم المقدم من دولة الإمارات لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

الجزء الثاني
يتناول توجّهات الدعم الإماراتي الموجّه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الثمانية المتسقة مع سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، بما في ذلك أعلى ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة وقطاعات متلقية للمساعدات.

الجزء الثالث
يستعرض التوجّهات الخاصة بدعم تحقيق القطاعات وأهداف التنمية المستدامة الأخرى، والتي على درجة كبيرة من الأهمية كذلك بالنسبة لدولة الإمارات.

الجزء الرابع
يستعرض الالتزامات المالية التي أعلنت عنها دولة الإمارات خلال عام 2016 لدعم عدد من أهداف التنمية المستدامة على مدى السنوات اللاحقة.

تدرك وزارة الخارجية والتعاون الدولي بأنه يمكن تحسين المنهجية المطبقة بمرور الوقت، كما أنها ملتزمة بالعمل مع الجهات الإماراتية المانحة للمساعدات الخارجية والمجتمع التنموي الدولي لتنقيح مناهجها التحليلية للدعم الإماراتي الموجّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجزء الأول: الدعم الموجّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

تسعى المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات للمساهمة في دعم وتعزيز الجهود الدولية الرامية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة للفترة من 2016-2030.

تم تعيين كل مشروع من مشاريع المساعدات الخارجية الإماراتية في 2016 لهدف واحد من أهداف التنمية المستدامة، مع الوعي كذلك بإمكانية مساهمتها في تحقيق الغرض العام لأهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

الشكل 13: المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

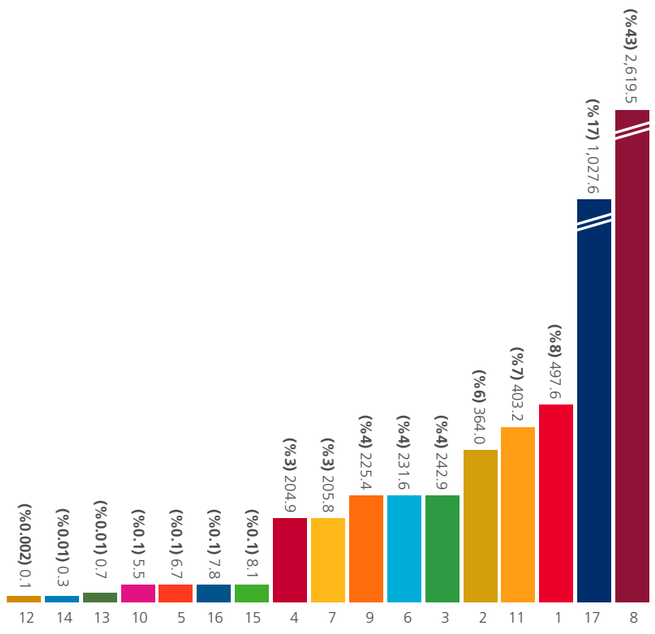

المجموع الكلي
6.05 مليار دولار أمريكي

هدف:

- هدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
- هدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
- هدف 1: القضاء على الفقر
- هدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
- هدف 2: القضاء التام على الجوع
- هدف 3: الصحة الجيدة والرفاة
- هدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية
- هدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
- هدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
- هدف 4: التعليم الجيد
- هدف 15: الحياة في البرّ
- هدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
- هدف 5: المساواة بين الجنسين
- هدف 10: الحدّ من أوجه عدم المساواة
- هدف 13: العمل المناخي
- هدف 14: الحياة تحت الماء
- هدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الجزء الثاني: الدعم الموجّه لمجموعة مختارة من أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف الأكثر تلقياً للتمويل

علينا القول بأنه في نهاية المطاف ستسهم المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات في دعم كافة أهداف التنمية المستدامة؛ ولكن مع هذا، فمن خلال البرامج المواضيعية وخطط سياسة المساعدات الخارجية، وتوجّهات المساعدات المقدمة من المانحين الإماراتيين والاحتياجات ذات الأولوية للدول النامية، كانت المساعدات الخارجية الإماراتية على الأرجح أعلى المساهمات المقدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الثمانية الموضحة أدناه. **مثلما توضح البيانات، ساهمت 76 في المائة من المساعدات الخارجية الإماراتية في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة الثمانية البارزة في سياسة المساعدات الخارجية الإماراتية.**

الشكل 14: المساعدات الإماراتية الموجهة لأهداف التنمية المستدامة التي تدعمها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وقطاع الأنشطة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

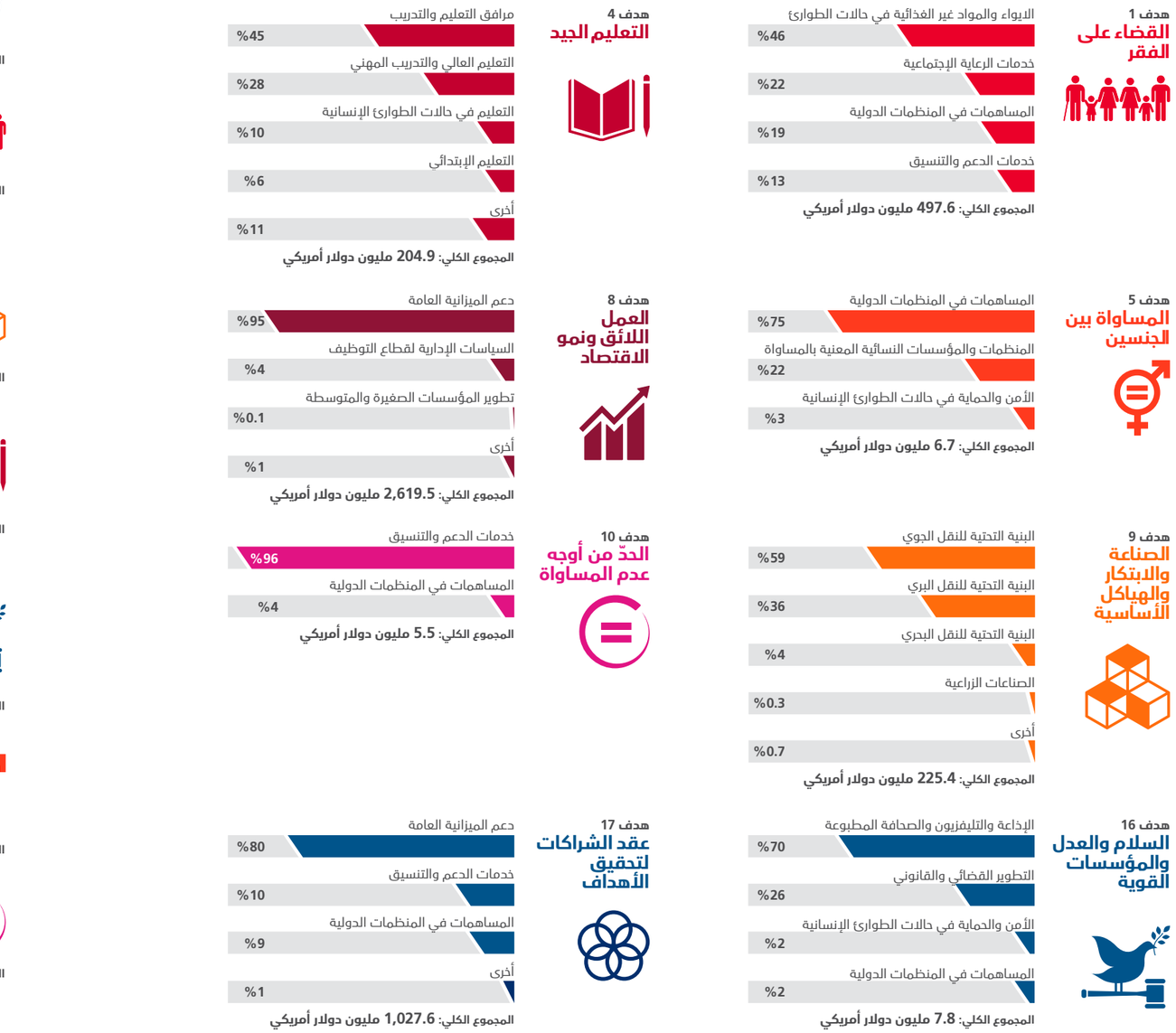

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ومستوى الدخل
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

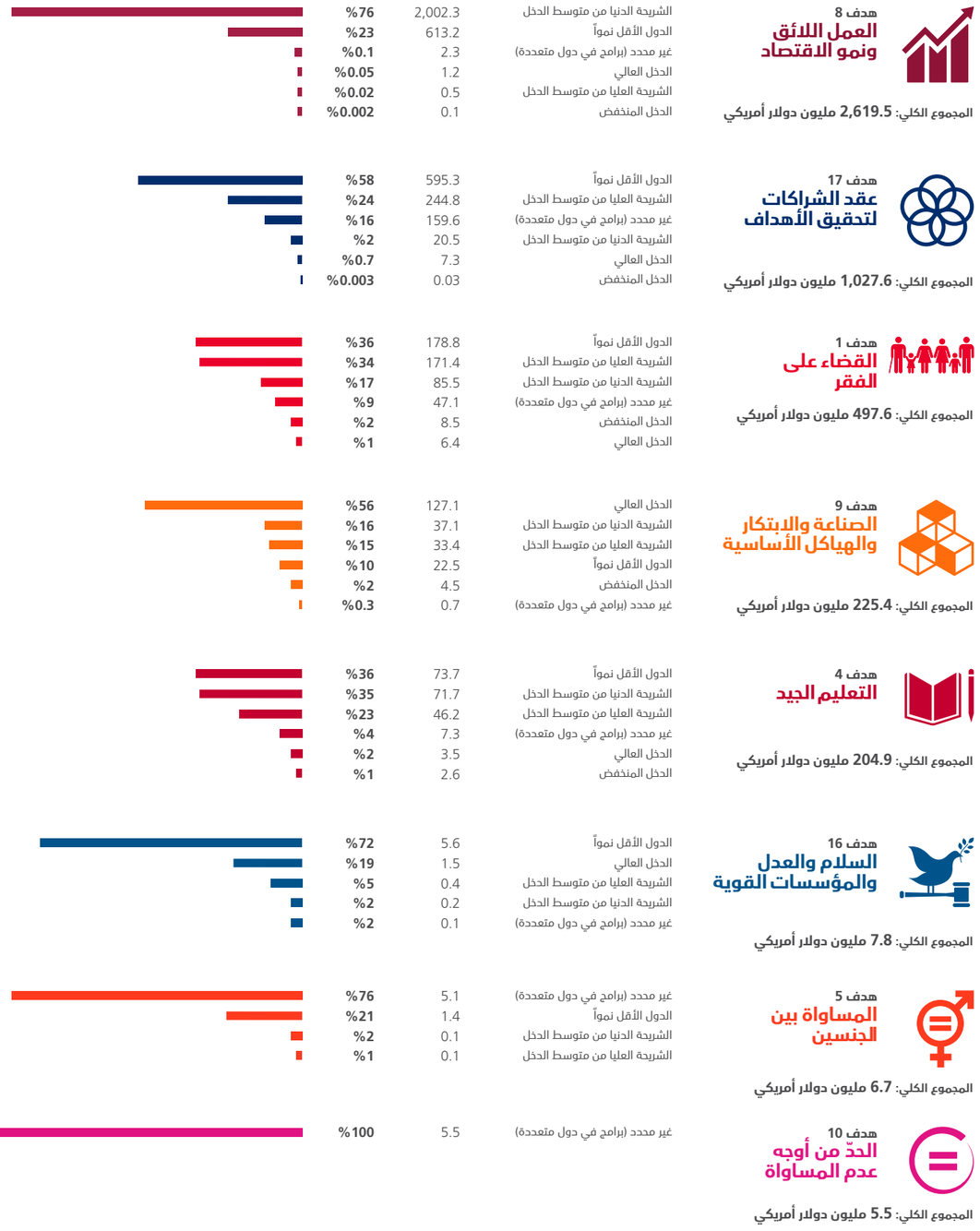

أهداف التنمية المستدامة الأكثر تلقياً للتمويل

ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة:

حصل الهدف الأول (المتعلق بالقضاء على الفقر)، والهدف الثامن (المتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق)، والهدف السابع عشر (المعني بإقامة الشراكات من أجل تحقيق الأهداف)، على ما يقرب من 70 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية، بقيمة إجمالية بلغت

15.22 مليار درهم إماراتي

(4.14 مليار دولار أمريكي)

ساهم ثلث هذا المبلغ في دعم 32 دولة من البلدان الأقل نمواً.

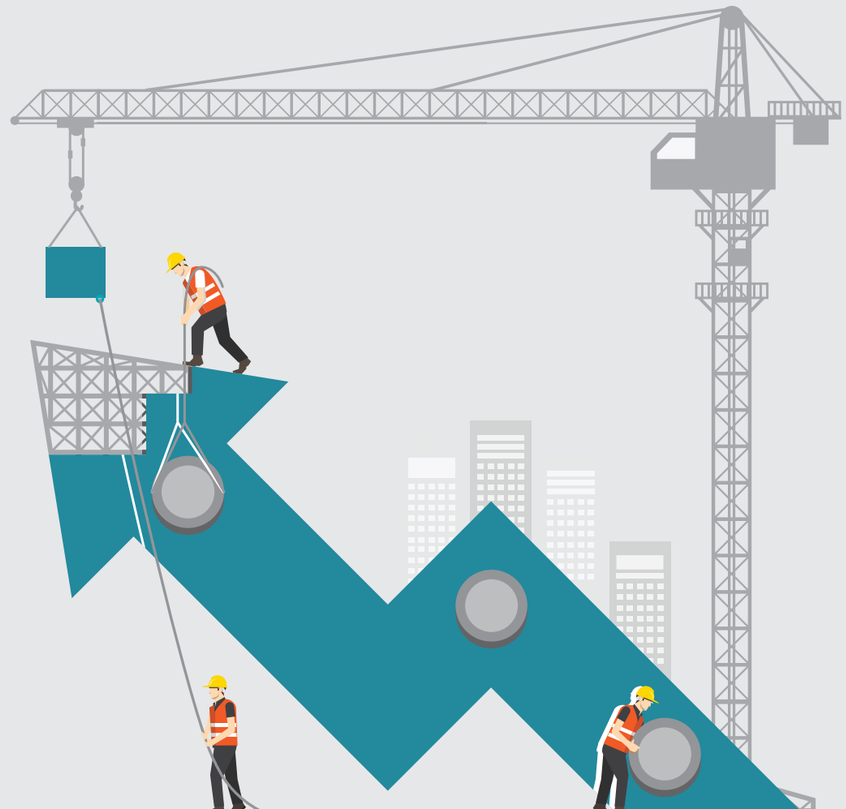

وتستعرض الفقرات التالية مزيداً من المعلومات حول المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة لدعم أهداف التنمية المستدامة الثمانية التي تركز عليها سياسة دولة الإمارات للمساعدات الخارجية.

هدف 8
العمل اللائق ونمو الاقتصاد

> للمساعدة في معالجة الوضع المعقد القائم في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، تم تخصيص الدعم الموجه لصالح تنفيذ الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، بشكل حصري تقريباً، إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يرتبط ارتفاع معدلات التوظيف والقوى العاملة المنتجة بشكل كبير بتحقيق النمو الاقتصادي. ويسعى الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز إيجاد نمو اقتصادي مستمر وشامل ومستدام يستند إلى إتاحة فرص العمل اللائق، والعمالة الكاملة والمنتجة.

يتطلب تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة وضع سياسات تسهم في خلق قوى عاملة متعلّمة ومبتكرة وماهرة لتمكينها من تلبية متطلبات الاقتصاد العالمي.

كما تلعب السياسات الاقتصادية المشجعة للتجارة وريادة الأعمال وخلق الوظائف كذلك دوراً رئيسياً في هذا الشأن. وفي الوقت ذاته، فإن ضمان إتاحة فرص العمل اللائق يعني ضمنياً التصدي لسياسات العمل المسيئة التي تضر بمصالح العاملين وتعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. علاوة على هذا، يجب السعي للقضاء على أنشطة العمالة القسرية المحظورة، كالرق والاتجار بالبشر، لضمان إتاحة فرص العمل اللائق للجميع.

وفيما يتعلق بهذا الشأن، ما زالت دولة الإمارات عازمة على التصدي لهذه الجريمة ومكافحتها في الداخل والخارج، وبدأت في تطبيق خطة عمل تشتمل على 5 دعائم أساسية: الوقاية، والملاحقة القضائية، والعقاب، والحماية، والترويج (لأنشطة التعاون الدولي). تسهم جهتان من الجهات الإماراتية المانحة بنشاط وفعالية في هذه الجهود، هما: مركز إيواء النساء والأطفال (إيواء)، ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، حيث تعملان على ضمان تقديم الرعاية ورفاهية ضحايا تلك الجرائم، كما تقدمان البرامج الاجتماعية وبرامج التأهيل، بالإضافة إلى فرص إعادة دمجهم في المجتمعات مرة أخرى بنجاح.

فيما يتعلق بالهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدداً من التحديات. حيث كان للصراعات وعدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية أثراً مدمراً على النمو والفرص الاقتصادية في المنطقة. وفي ظل وجود أعلى نسب بطالة بين الشباب على مستوى العالم، تثير مشكلة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المخاوف بشكل خاص. وللمساعدة في معالجة هذه المشكلة المعقدة، كان الدعم الموجه لصالح الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة مقدم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حصرياً تقريباً، بنسبة تزيد عن 95 في المائة، من أجل تنفيذ برامج متعددة الاتجاهات تتراوح ما بين دعم ميزانيات الحكومات إلى الترويج لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر من أجل إتاحة فرص توليد الدخل.

متدربون يتلقون التدريب المهني العملي الذي يساهم في تعزيز الاقتصاد المصري من خلال إيجاد قوة عاملة تتمتع بمهارات عالية في مجال الصناعات، بتنفيذ المكتب التنسيقي للمشاريع التنموية الإماراتية في مصر.
المصدر: المكتب التنسيقي للمشاريع التنموية الإماراتية في مصر

مقالع

الشبـــــــاب: جعل أصواتهم مسموعة وصنع عالمٍ يفتخرون به

دعم الجيل الذي سيكون له الأثر الإيجابي الأعظم على المستقبل

معالي شما المزروعي – وزيرة دولة لشؤون الشباب تشارك في إحدى الحلقات الشبابية في نيويورك.
المصدر: مجلس الإمارات للشباب

بنسبة 17% من تعداد سكان العالم، بلغ عدد الشباب (في عمر ما بين 15 – 24 عام) نحو 1.2 مليار شاب عام 2015، معظمهم يعيشون في دول نامية. ففي أفريقيا، يواصل تعداد الشباب النموّ، ومن المتوقع أن يمثل ما يصل إلى 42 في المائة من تعداد الشباب في العالم بحلول 2030.[12] حيث يقدّر البنك الدولي أن هذا التقسيم الديموغرافي يمكن أن يسهم في توليد نمو في الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 11- 15 في المائة خلال الفترة من 2011 وحتى 2030.[13] ومع هذا فإنه لا يضمن أن يمثل هذا حلاً شافياً لكافة مشكلات القارة. فعلى سبيل المثال، في ظل تمتعها بثراء الموارد، وكثرة الصراعات في الوقت ذاته وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعضاً من أفضل الفرص المتاحة، وكذلك التحديات، في المنطقة.

وكانت دولة الإمارات قد أدركت منذ زمن بعيد الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها الشباب اليوم، وأصبح من الواضح لها أن تحقيق رؤية الإمارات للعام 2021 يتطلب استغلال المهارات والطاقة والحماس والالتزام الذي يتمتع به شباب الدولة. وفي فبراير 2016، قامت دولة الإمارات بتعيين وزير دولة لشؤون الشباب، وهي أصغر وزير حكومي على مستوى العالم والاختيار الأنسب لموضوعات الشباب. وبالرغم من أن هذا الدور يستلزم تمثيل مشكلات الشباب وطموحاته، ووضع الخطط التنموية والاستراتيجيات الهادفة لتطوير إمكانات الشباب في دولة الإمارات، إلا أن دور هذا المنصب الوزاري مستمر في التنامي وتحمل مسؤوليات كونه سفيراً عالمي يمثل كافة الشباب.

وكانت دولة الإمارات قد جعلت تضمين الشباب على رأس أولويات سياساتها، كما وضعت آليات مبتكرة للمشاركة من أجل تعزيز مشاركة الشباب في صنع السياسات على المستوى الوطني. ولمواصلة تطبيق هذه السياسة على المستوى الدولي، أطلقت دولة الإمارات في عام 2016 برنامج الأمم المتحدة للمندوبين الشباب (YDP)، بهدف تحسين مشاركة الشباب في العمليات التي تتم داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال إشراك الشباب الإماراتي في وفود دولة الإمارات لدى الأمم المتحدة.

علاوة على هذا، تهتم خطة العام 2030 للتنمية المستدامة بالشباب باعتباره شريكاً في التنمية، وأحد شرائح المجتمع الأساسية لإحداث التغيير الإيجابي المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تقر خطة التنمية بأن تحسين الظروف المحيطة للمساهمة في تدعيم آمال الشباب في مستقبل أفضل، أمرٌ جوهري لنجاح الخطة. وبناءً عليه، فإن ثلث غايات أهداف التنمية المستدامة تتضمن إشارات صريحة أو ضمنية للشباب، مع التركيز على التمكين و/أو المشاركة و/أو تعزيز الرفاهية.[14]

وتؤكد سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات على الدور المحوري الذي تلعبه المساعدات الخارجية في تعزيز السلام والازدهار، وتوفير أفضل الفرص للدول والمجتمعات والأفراد، بما فيهم الشباب من الجنسين.

كما يمكن أن تتيح المساعدات الخارجية فرصاً للتعليم والتدريب المهني والتوظيف – خاصة في حالات الأزمات – بحيث يتمكن الشباب من لعب دور بنّاء وذو أهمية في المجتمع. وفي الوقت الراهن، تقدم دولة الإمارات للاجئين السوريين والنازحين داخليا من العراقيين فرصاً للتعليم، كما أنها أطلقت العديد من البرامج التي تركز على الشباب في جمهورية مصر العربية. وكانت مشاريع المساعدات الخارجية المقدمة لدعم برامج الشباب في عام 2016 قد بلغت ما يصل إلى 799.2 مليون درهم إماراتي (217.6 مليون دولار أمريكي).

كما قامت دولة الإمارات بتنفيذ برنامج لتطوير الجامعات الحكومية في الأردن، بقيمة 107.3 مليون درهم إماراتي (29.2 مليون دولار أمريكي). وفي المغرب، وبالإضافة إلى 13 معهدا مهنيا، تم بناء كلية جديدة للطب في مدينة طنجة. كما حصلت جامعات في كل من أفغانستان وبنغلاديش والنيجر على الدعم اللازم. بالإضافة إلى تمويل برامج للمنح الدراسية في جامعات مختلفة بكل من تنزانيا والهند وغامبيا وبوركينا فاسو وإريتريا. ودعم برنامج لدراسات ما بعد التخرج في مجال الهندسة في نيجيريا.

امتدت المساعدات كذلك لتشمل التعليم الفني والتدريب المهني، بالإضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كذلك تمويل برنامج الأسس السليمة وتطوير المهارات وتوفير التعليم للمراهقات (RAISE) الذي جرى تنفيذه في الفلبين، ويستهدف الفتيات المراهقات من الأسر القروية الفقيرة. وفي مصر، ساعدت دولة الإمارات في تأسيس مركز لرعاية الشباب اليافعين المصابين بالتوحد.

إن الأمل الذي يحدو شباب اليوم في مستقبل مشرق يلهمهم للتحرك بإيجابية، ويشجعهم على التعاون بحماس لبذل جهود منتجة تسهم في بناء الاقتصاد. وتشارك دولة الإمارات بشكل نشط لتكون الصوت المعبر عنهم وتشكيل عالم يفخرون بالعيش فيه.

> "إن مستقبل الإنسانية والكوكب الذي نعيش عليه يكمن بين أيدينا. كما يكمن بين أيدي شباب جيل اليوم الذين سيمررون الشعلة للأجيال القادمة."
> خطة التنمية 2030، الفقرة 53

قطاع دعم الميزانية العامة

تدعم سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات فكرة تشجيع العمل اللائق والنمو الاقتصادي في إطار التعاون الإنمائي، ويتمتع هذا الأمر بأهمية كبيرة في برامج الشراكات القُطرية، والتي تهدف إلى دعم أولويات التنمية الوطنية الخاصة بالدول الشريكة. وسعياً لتحقيق هذه الغاية، قُدم غالبية الدعم الإماراتي (95 في المائة) الموجّه للهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لحكومتي جمهورية مصر العربية (7.35 مليار درهم إماراتي – 2 مليار دولار أمريكي) وجمهورية السودان (1.84 مليار درهم إماراتي – 500 مليون دولار أمريكي). ساهم هذا الدعم في مساعدة حكومتي الدولتين للحفاظ على احتياطيات النقد الأجنبي لديهما، مع الحفاظ على استمرار النمو الاقتصادي بما يتوافق مع ظروفها المحلية.

قطاع سياسات التوظيف والإدارة

دعمت دولة الإمارات برامج شملت المئات من اليمنيين العاطلين عن العمل في عدن. بتكلفة بلغت 410.6 مليون درهم إماراتي (111.8 مليون دولار أمريكي)، وساهم برنامج "النقد مقابل العمل" في دعم الخدمات اللوجستية وإتاحة توصيل مواد الإغاثة والإمدادات الإنسانية إلى السكان المتضررين، كما أتاح شبكة أمان مؤقتة، ولكنها أساسية، للعديد من الأسر الضعيفة في عدن، موفراً لهم فرص توليد الدخل. ومن أبرز مميزات تلك البرامج، تمكين الأسر في اليمن من الحصول على مبالغ نقدية تمكنها من اختيار مشترياتها بما يتناسب مع احتياجاتها وأولوياتها.

> يسهم البرنامج الإماراتي "النقد مقابل العمل" الجاري تنفيذه في اليمن في توفير شبكة أمان مؤقتة، ولكنها أساسية، للعديد من الأسر الضعيفة في عدن.

جانب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الزراعي بالأردن والتي تلقت دعم من صندوق ابوظبي للتنمية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

قطاع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دعماً لتحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، شجعت المشاريع الموجهة لهذا القطاع تطوير المؤسسات ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الدعم المقدم لـ "المبادرة المصرية للتنمية المتكاملة" (نداء)، وهي برنامج مشترك وضعته الحكومة المصرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تهدف المبادرة إلى تعزيز تنمية الاقتصاد المحلي ومعالجة التفاوت في نسب الفقر في الحضر والريف والفرص الاقتصادية في صعيد مصر، بالإضافة إلى إتاحة فرص توليد الدخل، وتعزيز إدارة المعارف وربط شبكاتها.

مقالة

ريادة إماراتية في تمويل التنمية الدولية

تدعم دولة الإمارات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من خلال أشكال أخرى من أشكال تمويل التنمية

حظي جدول أعمال أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية عام 2015 باهتمام بالغ على المستوى الدولي نحو مواجهة التحديات المالية التي تواجه الدول النامية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، خاصة زيادة المخاطر والصعوبات الاقتصادية في العالم و ظهور أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين بسبب تصاعد الطوارئ الإنسانية الطبيعية ومن صنع الانسان في بعض المناطق وتدهور أسعار السلع الأساسية والتقلبات المتزايدة في تدفقات رؤوس الأموال مع استمرار انعدام التكافؤ في الانتعاش الاقتصادي العالمي وغياب النمو القوي والمستدام والمتوازن اللازم لتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

وفي ظل تلك التحديات تأتي جهود دولة الإمارات نحو المساهمة في تحقيق التنمية الدولية خاصة بالبلدان الأقل نمواً من خلال مجموعة من القنوات والمجالات كالاستثمار والتجارة الخارجية والتحويلات المالية والمساعدات الإنمائية لضخ رؤوس الأموال الاماراتية، نحو تلك الدول لمساعدتها في تحقيق أهدافها التنموية إيماناً بالدور الإماراتي من أجل السلام والازدهار في العالم.

على الرغم من عدم تسجيلها كمساعدات خارجية من دولة الإمارات، فقد بلغت الاستثمارات الإماراتية في الخارج 144.72 مليار درهم (39.40 مليار دولار) خلال فترة الخمس سنوات الماضية (2011-2015) تم توجيه 5 في المائة منها للبلدان الأقل نمواً بما يوازي 1.97 مليار دولار، ويعد ذلك ضخ مباشر في اقتصاديات تلك الدول التي تعاني من ضعف مستوى التنمية وتفتقر إلى رأس المال بسبب ضعف مدخراتها الوطنية مما كان له الأثر في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم جهود الاستثمارات الوطنية بتلك الدول.

وعلى صعيد التجارة الخارجية، فقد فتحت دولة الإمارات أسواقها لمجموعة الدول المستحقة للمساعدات الإنمائية وفق قوائم لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) ولم تضع حواجز تجارية أمامها، وقد بلغ حجم تلك التجارة 707 مليار دولار خلال فترة الخمس سنوات الماضية، منها تجارة خارجية بقيمة 82.96 مليار دولار مع مجموعة البلدان الأقل نمواً، نتج عنها فائض تجاري لصالح المجموعة بقيمة 9.2 مليار دولار بما يمثل ضخا للعملات الأجنبية ويساهم في زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة العوائد والفوائض المالية لتلك الدول وبما يسمح بإقامة المشاريع الاستثمارية الحقيقية التي تعود على مجتمعاتها بالنمو والرفاهية الاقتصادية.

وإضافة للاستثمارات والتجارة الخارجية، بلغت قيمة المساعدات الخارجية الإماراتية لمجموعة البلدان الأقل نموا خلال الخمس سنوات الماضية 2.6 مليار دولار لمساعدة هذه الدول في مسيرتها التنموية ولتنفيذ مشاريع لتحسين بنيتها التحتية والقطاع الزراعي وقطاع الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والإسكانية.

ومما سبق، يمكن القول أن دولة الإمارات قامت بضخ تدفقات رؤوس أموال للبلدان الأقل نمواً عبر القنوات الثلاث (الاستثمار، والتجارة الخارجية، والتحويلات المالية) بقيمة 21.77 مليار دولار، بما يزيد عن ثمانية أضعاف المساعدات الخارجية التي بلغت قيمتها 2.6 مليار دولار، وبذلك يكون إجمالي تلك التدفقات 24.37 مليار دولار خلال فترة الخمس سنوات، ويشير ذلك إلى الجهود الإماراتية في دعم التنمية في دول العالم، خاصة مجموعة الدول الأقل نموا، والعمل من أجل السلام والازدهار في العالم.[15]

هدف 17
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

> تدعم دولة الإمارات البرامج العالمية ومتعددة الأقطار التي تهدف إلى تحقيق إنجازات عالمية عبر مختلف المبادرات والمجالات المواضيعية.

لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون التزام بالشراكات العالمية؛ ويهدف الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز وسائل تنفيذ خطة التنمية 2030 وإحياء الشراكات العالمية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة.

يتطلب هذا من المجتمع الدولي العمل معاً من أجل تعزيز مجالات التنفيذ المختلفة، كالنواحي المالية، والتكنولوجية، وبناء القدرات، والتجارة، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الهادفة لمعالجة المشكلات المتعلقة بالأنظمة.

تعتبر الشراكات، سواءً كانت مع دول شريكة أو جهات مانحة ثنائية الأطراف أو مؤسسات متعددة الأطراف أو منظمات غير حكومية أو مع القطاع الخاص، في صميم مجال المساعدات الخارجية وتلعب دوراً محورياً في إنجاح تنفيذ سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات.

وتدعم دولة الإمارات المبادرات القُطرية من خلال برامجها للشراكة القُطرية، حيث تدعم الإمارات شراكاتها القُطرية من أجل تنفيذ أولوياتها التنموية. كما تدعم الإمارات البرامج العالمية والمتعددة الأقطار التي تهدف إلى تحقيق إنجازات عالمية عبر مختلف المبادرات أو المواضيع. وفي كافة الحالات، سواءً كانت شراكة قُطرية أو إقليمية أو عالمية، تعمل دولة الإمارات عن قرب وثيق مع شركائها من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

قطاع دعم الميزانية العامة

في إطار السعي لتنفيذ الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، تم تقديم غالبية المساعدات (80 في المائة منها، أي ما يوازي 3.02 مليار درهم إماراتي – 821.5 مليون دولار أمريكي) كمساعدات ثنائية الأطراف، مع التركيز على تنفيذ الغاية الثانية ضمن الهدف السابع عشر: الالتزام بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزام بتخصيص نسبة 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية موجهة للبلدان الأقل نمواً. ساهم هذا الدعم المقدم من دولة الإمارات في زيادة حجم ميزانيات حكومات عدد من البلدان الأقل نمواً، مما أتاح لتلك الحكومات قدرة أكبر على تخصيص الأموال لتنفيذ خططها وبما يتناسب مع أولوياتها.

ساهمت تلك المبالغ كذلك في دعم الحكومات لتمكينها من تحمّل نفقاتها، والحفاظ على توازن مدفوعاتها ومواصلة القدرة على تقديم الخدمات الحكومية الأساسية. شملت تلك الحكومات، بالترتيب: اليمن (1.96 مليار درهم إماراتي – 532.7 مليون دولار أمريكي)، وموريتانيا (156.9 مليون درهم إماراتي – 42.7 مليون دولار أمريكي)، والصومال (66.7 مليون درهم إماراتي – 18.2 مليون دولار أمريكي).

> ساعدت دولة الإمارات في زيادة حجم ميزانيات حكومات عدد من البلدان الأقل نمواً، مما أتاح لتلك الحكومات قدرة أكبر على تخصيص الأموال لتنفيذ خططهم وبما يتناسب مع أولوياتهم.

تم ربط الأنشطة تحت هذا القطاع بالهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة. (بعض الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع تم إدراجها ضمن الهدف الثامن، للمزيد من المعلومات حول أسلوب التحليل، راجع قسم "المنهجية" ضمن الملحق 3).

قطاع المساهمات المقدمة للمنظمات الدولية

تلعب الشراكات التي تعقدها دولة الإمارات مع المنظمات الدولية دوراً محورياً في إتاحة الفرصة للإمارات لدعم المواضيع العالمية التي تهتم بها خطة التنمية 2030. وتحقيقاً لتلك الغاية، تدعم دولة الإمارات المنظمات الدولية العاملة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهو ما يدعم بالمقابل المقومات المتنوعة الواردة ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات.

وبوجه عام، كان تخصيص تلك المساهمات يتم، متى ما أمكن، للقطاع والهدف الإنمائي المتعلق بشكل مباشر بمجال عمل المنظمة والتكليف المنوطة به. على سبيل المثال، تم تعيين المساهمات الأساسية الموجهة لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والوكالة

> تدعم دولة الإمارات المنظمات الدولية العاملة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهو ما يدعم بالمقابل المقومات المتنوعة الواردة ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) للهدفين الثاني والسابع من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلقين بالجوع والطاقة النظيفة، على التوالي.

بينما في حالات أخرى، تم دعم الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة من خلال المساهمات الأساسية المقدمة من دولة الإمارات لتمويل الميزانية العامة لعدد من المنظمات الدولية بقيمة 321.8مليون درهم إماراتي (87.6 مليون دولار أمريكي) والتي قامت بدعم المبادرات العالمية الاجتماعية، والاقتصادية، والإنسانية.

يشمل هذا مؤسسات تمويل التنمية، مثل البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي والبنك الدولي؛ والصناديق والمنظمات الإنسانية مثل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والصناديق والمنظمات المهتمة بالتنمية، مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للتعاون ما بين دول الجنوب. (تم ربط الأنشطة لهذا القطاع بأكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة. (بعض الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع تم إدراجها ضمن العديد من أهداف التنمية المستدامة، راجع قسم "المنهجية" ضمن الملحق 3).

هدف 1
القضاء على الفقر

> ساهمت المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات في الحد من مشكلة الفقر العالمي وتخفيف المعاناة من خلال تلبية عدد من الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة من المبادرات.

يتضمن الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة غايات محددة تهدف للقضاء على الفقر وضمان تنفيذ تدابير وإجراءات الحماية الاجتماعية لدعم الفئات الأكثر ضعفاً. وبناءً عليه، ساهمت المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات في الحد من مشكلة الفقر وتخفيف المعاناة من خلال تلبية عدد من الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، عن طريق تنفيذ مجموعة متنوعة من المبادرات.

شملت هذه المبادرات بذل جهود العمل الإنساني واستعادة الاستقرار، بالإضافة إلى دعم الأسر المحتاجة، وكفالة الأيتام والأشخاص ذوي الاحتياجات في البلدان الأقل نمواً والدول منخفضة ومتوسطة الدخل، بما فيها المناطق المتأثرة بالصراعات، كاليمن وسوريا والعراق وفلسطين.

قطاع المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ

قامت دولة الإمارات بتنفيذ عدد من عمليات الإغاثة في عدد من الحالات الإنسانية خلال عام 2016. وكان نصيب تلك الأنشطة متعددة القطاعات في حالات الطوارئ 41 في المائة من المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لصالح تنفيذ الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (757.9 مليون درهم إماراتي – 206.4 مليون دولار أمريكي).
شملت تلك الأنشطة بذل جهود الإغاثة لاثنتين من الأزمات الانسانية في كل من سوريا واليمن، والفيضانات التي وقعت بالسودان وسريلانكا، إلى جانب حالات طوارئ أخرى. بالنسبة للأزمة السورية، شملت المساعدات الموجهة لها دعم اللاجئين في دول الجوار كالأردن ولبنان والعراق، بالإضافة إلى طالبي اللجوء إلى اليونان.

قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية

تم تخصيص نصيب كبير من المساهمات الإماراتية الموجهة لصالح تنفيذ الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة من أجل دعم المبادرات التنموية والخيرية، مثل توفير السلع العينية والخدمات، ودعم الفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر.

حيث تم دعم ما يزيد عن 65 ألف طفل يتيم في ما يزيد عن 20 دولة بمختلف أنحاء العالم، من خلال توفير الغذاء والكساء وخدمات التعليم والصحة إلى جانب الدعم المالي. إلى جانب بناء عدد من دور الأيتام، وتقديم المساعدات لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة وتكاليف الخدمات الأخرى. كما تم تقديم الدعم للأسر المحرومة في ما يزيد عن 23 دولة من خلال إنشاء وحدات إنتاج صغيرة، وتمكينها من توليد الدخل وإتاحة مصادر ثابتة لكسب المعيشة، وزيادة قدراتها على مواجهة المصاعب خلال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

قوافل المساعدات الإغاثية في حالات الطوارئ تصل إلى اليمن عن طريق الهلال الأحمر الإماراتي.
المصدر: الهلال الأحمر الإماراتي

خدمات الرعاية الاجتماعية

رعاية الأيتام وإطعام الفقراء ومساعدة المحتاجين

شباب من إثيوبيا يحضرون إحدى دورات تقنيات المعلومات والاتصالات بأحد دور الأيتام التي تكفلها دولة الإمارات في إثيوبيا.
المصدر: مؤسسة طيران الإمارات

يقدّر عدد من يعيشون في فقر مدقع بمختلف أنحاء العالم، (أي على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم أو ما يقل عن 7 دراهم في اليوم)، وفقاً لتعريف البنك الدولي، بنحو 800 مليون شخص، وبالأخص في المناطق القروية ومناطق الصراعات وجنوب آسيا وجنوب الصحراء الكبرى الأفريقية.

ويعتبر (القضاء على الفقر) هو الهدف رقم واحد من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. لذا فلا غَرْو أن ما يزيد عن 90 في المائة من المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لأغراض الرعاية الاجتماعية تموّل الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف. ففي عام 2016، حيث تم تقديم مساعدت خارجية في صورة منح بقيمة 434.9 مليون درهم إماراتي (118.4 مليون دولار أمريكي) كجزء من خدمات الرعاية الاجتماعية.

ساهمت غالبية المبالغ الممنوحة في استفادة ما يقدّر بنحو 65,000 طفل يتيم في 40 دولة. ففي فلسطين ولبنان، على سبيل المثال، شكّلت كفالة الأيتام جزءاً كبيراً من تلك المنحة. كما تم بناء دور لرعاية الأيتام في كل من مصر وأوغندا، بينما تمت تغطية المصاريف التشغيلية لقرى الأيتام في أفغانستان وكمبوديا. وفي الهند، حصل دار للأيتام في كيرلا على تبرع في صورة 300 سرير، وأغطية للفراش ومراتب وملابس وغيرها. حتى أن توزيع حقائب مدرسية، كتلك التي تم توزيعها في ألبانيا، أحدثت فرقاً في الحياة اليومية للأيتام هناك.

ومن أمثلة المساعدات المقدمة كذلك توزيع أحذية في السنغال وبطانيات في بنجلاديش، حيث تم تقديم مجموعة متنوعة من المواد العينية غير الغذائية لتيسير حياة الأشخاص الأكثر احتياجاً. وكان للمساعدات الغذائية الموزعة على المحتاجين اهتمام خاص في المناطق المنكوبة بالجفاف في كل من السودان والصومال. علاوة على هذا تم تمويل شراء الكراسي المتحركة والعكازات للأشخاص ذوي الاعاقة في العديد من الدول مثل السودان وتوغو وإثيوبيا وموريتانيا وزامبيا. كما تم توزيع المصابيح الكاشفة للتغلب على انقطاع التيار في فلسطين، وصناديق الإضاءة الشمسية على الأطفال في المغرب.

إضافةً لما سبق، قامت الجهات الإماراتية المانحة بشراء مواد لمساعدة الفقراء على توليد الدخل. شمل هذا شراء مطاحن للحبوب في النيجر، وأبقار حلوبة في جيبوتي وماكينات للحياكة في سريلانكا. حيث يسهم التمكين في إحداث تغييرات من شأنها رفع الكرامة الإنسانية والرفاهية بشكل عام ويزرع الأمل في مستقبل أفضل للجميع. لا يزال الطريقُ طويلاً وصعب قبل أن يستطع العالم أن يلقي بالفقر المدقع في غياهب الماضي، ولكنه أمرٌ ممكن الحدوث، فخطوة بخطوة من خلال كفالة يتيم، وتقديم وجبة، ومنح بطانية أو ماكينة حياكة، سنستطيع الوصول للهدف المنشود.

أهداف التنمية المستدامة الأخرى المتسقة مع سياسة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات

تدعم أهداف التنمية المستدامة المتبقية، المتسقة مع سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، بشكل مباشر البرامج المواضيعية العالمية، باستثناء الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة، والذي يعتبر هدفاً مشتركاً بين كافة برامج وخطط السياسة.

وتستعرض الفقرات التالية مزيداً من المعلومات حول المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة لدعم أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي تتسق مع سياسة دولة الإمارات للمساعدات الخارجية.

هدف 9
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

> يعتبر العجز في البنية التحتية بالدول النامية أحد أكبر العقبات في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وسيسهم تركيز دولة الإمارات على موضوعي الابتكار والبنية التحتية في دعم تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة.

ستسهم البرامج العالمية المتعلقة بالنقل والبنية التحية الحضرية في سد الفجوة والعجز في البنية التحتية بالدول منخفضة ومتوسطة الدخل، وهو ما يعتبر أحد أهم العقبات في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

ففي الوقت الراهن، يعيش ما يزيد عن نصف سكان العالم في المدن، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 70 في المائة بحلول 2050.[16] لذا يعتبر توجيه القدر الكافي من استثمارات البنية التحتية في مجلات النقل والإسكان والرعاية الصحية والطاقة والاتصالات والمياه والصرف الصحي من المتطلبات الجوهرية لتحسين فرص الحصول على الخدمات ونوعية الحياة. كما أن لهذا الأمر تأثيراً كبيراً على القدرة على التنقل، بالإضافة إلى التبعات المتعلقة بكفاءة سلاسل الإمداد والخدمات اللوجيستية والإنتاجية الكلية للاقتصاد.

ويعد التصنيع من العناصر البارزة الأخرى للهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة، حيث إنه يعتبر العامل المحفّز للتقدم الاقتصادي المستدام. فمع نمو الصناعة، يسهم هذا بشكل تبادلي في تعزيز العلاقة مع التنمية الاجتماعية وخلق الوظائف وتحسين القدرة على مواجهة الأزمات وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى.

قطاع البنية التحتية للنقل الجوي

حصل قطاع النقل الجوي على ما يقرب من 60 في المائة من المساعدات الإماراتية الموجهة للهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة. شملت تلك المدفوعات دعم المطارات التي تخدم محافظات عدن وحضرموت وسقطرى في اليمن، بالإضافة إلى مطار كليميم في المغرب، والذي يلبي احتياجات النقل للمحافظة الكبرى كليميم واد نون بالمغرب.

قطاع البنية التحتية للنقل البري

يعتبر قطاع البنية التحتية للنقل البري من بين أبرز البرامج متعددة السنوات التي نفذتها دولة الإمارات، حيث حصل على 295.2 مليون درهم إماراتي (80.4 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2016. تم توجيه ما يقرب من 70 في المائة من هذه المبالغ لدعم احتياجات الدول متوسطة الدخل التي تعاني فجوات كبيرة في التمويل من أجل مساعدتها في تحسين بنيتها التحتية، وبالتالي تحسين قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ففي الأردن، على سبيل المثال، يهدف مشروع ممر عمّان التنموي، والذي يعتبر جزءًا من المنحة التي التزمت بتقديمها حكومة الإمارات في عام 2013 بقيمة 4.60 مليار درهم إماراتي (1.25 مليار دولار أمريكي)، إلى دفع وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني للأردن.[17] يتضمن المشروع إنشاء الطريق الرئيسي من مطار الملكة علياء الدولي، وعدد من طرق الخدمات، و7 تقاطعات مع الجسور العلوية.

وفي مصر، قدمت دولة الإمارات منحاً لشراء 600 حافلة ركاب لتعزيز خدمات النقل العام. تم توجيه الغالبية العظمى للدعم المتبقي إلى 7 من البلدان الأقل نمواً. وفي بنين، حصل مشروع إنشاء طريق أوده – ألادا ومفرق باهو – توري، والذي بدأ تنفيذه في عام 2012، على مدفوعات بقيمة 24.3 مليون درهم إماراتي (6.6 مليون دولار أمريكي).

قطاع البنية التحتية للنقل البحري

تم تخصيص غالبية الدعم الموجّه لهذا القطاع ضمن الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة من أجل تطوير وإعادة تأهيل ميناء الدار البيضاء في المغرب. ستسهم هذه المنحة، والتي بلغت قيمتها 237.5 مليون درهم إماراتي (64.7 مليون دولار أمريكي) منذ بدء المشروع في عام 2014، في زيادة حركة المرور في الميناء البحري، والذي يعتبر أحد أكبر المعابر في المغرب، ويخدم أكثر من ثلث حركة المرور في موانئ الدولة.

قطاع الصناعات الزراعية

دعماً لقطاع الزراعة، قدمت دولة الإمارات مساعدات لدعم إعادة تأهيل وتشغيل مصانع التمور المملوكة للحكومة في واحة سيوة التابعة لمحافظة مطروح بجمهورية مصر العربية.

وفي أفغانستان، تمتد صناعة الزعفران منذ مائة عام مضت، ولكنها شهدت انخفاضاً ملحوظاً في الإنتاج. ونظراً لقدرتها على دعم النمو الاقتصادي، تعمل حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على إنعاش وإعادة إحياء صناعة الزعفران بالدولة، وبناء القدرات اللازمة لزيادة الإنتاج ورفع الوعي بمزاياه، والتي تشمل خلق فرص العمل للنساء، بما أنّهن يقمّن بنحو 80 في المائة من أنشطة الإنتاج. انضمت دولة الإمارات لهذا البرنامج من خلال تقديم المنح لدعم إجراء دراسات الجدوى والمساعدة في تشجيع الاستثمار.

مقالة

الابتكار: استدامة متسارعة الخطى

نتطلع نحو توفير نوعية حياة أفضل للجميع

بدءاً من البدايات المتواضعة وحتى أصبحت مركزاً للأفكار المبتكرة، تشتهر دولة الإمارات بفعاليتها وقدرتها على الابتكار. حيث تسعى الدول الأخرى إلى الاستفادة من تجارب وخبرات الإمارات.

وإيماناً منها بأن الابتكار هو مستقبل الاستثمار البشري، تضع الاستراتيجية الوطنية للابتكار كل من التعليم والصحة والطاقة المتجددة كقطاعات ذات أولوية للابتكار، بالإضافة إلى قطاعات المياه والنقل والتكنولوجيا والفضاء. وتدرك الاستراتيجية أهمية الأفراد المبتكرين، وحملات دعم الابتكار، ودمج الجهود الجماعية الحكومية المبتكرة من أجل تأسيس بيئة داعمة للابتكار.

وسعياً لإيجاد حكومات مبتكرة، تأسس مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي لتحفيز وإثراء ثقافة الابتكار في القطاع الحكومي. ويهدف المركز إلى أن يكون الابتكار عادة حكومية وممارسة يومية من خلال اختبار الأفكار المبتكرة، بالإضافة إلى تمكين الأفراد ذوي المهارات وشبكات الاتصال والموارد المناسبة، مما يثري ثقافة الابتكار.

ويعتبر الابتكار أحد العوامل المساعدة في تعجيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ويتمتع بأهمية خاصة لإيجاد حلول دائمة يمكن من خلالها إحداث فارق، مع سعي الدول والمجتمعات لاجتياز الطريق الشائك نحو تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

ومن جانبها، تعمل دولة الإمارات بالفعل على تسخير الجهود لإيجاد هذا العنصر الجوهري اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعترافاً منها بالتعزيز المتبادل والترابط ما بين أهداف التنمية المستدامة، ستساهم سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات في تحقيق غالبية هذه الأهداف، وستوجه جهودها على وجه الخصوص نحو تحقيق ثمانية أهداف منها، بما في ذلك الهدف التاسع والمتعلق بإقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. ويعتبر الابتكار كذلك مكوّناً أساسياً من مكونات برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات، والذي يهدف إلى تعاون دولة الإمارات مع الدول الشريكة من أجل مشاركة التجارب والخبرات.

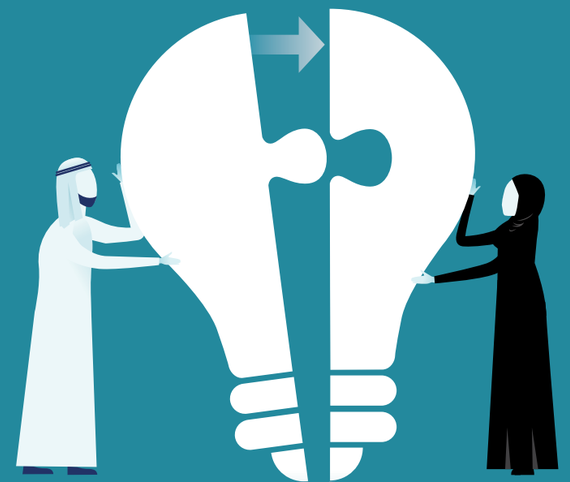

ويشمل معرض اكسبو 2020، والمزمع عقده في دبي، برنامجاً رئيسياً تحت اسم "اكسبو لايف". يهدف إلى تحديد ودعم الابتكارات الاجتماعية المرتبطة بموضوعات معرض اكسبو، وهي "التنقل" والاستدامة و"الفرص".

تؤمن دولة الإمارات بأن الابتكار ليس أمراً حتمي فحسب بالنسبة للبرامج التنموية، بل إنه على قدر مساوٍ من الأهمية لتوصيل المساعدات الإنسانية. وفي مُؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد 2016، تعهدت دولة الإمارات بدعم وتبني الحلول والمنهجيات المبتكرة لتحسين فعالية الممارسات الإنسانية.

علاوة على هذا، تؤمن دولة الإمارات بأن الممارسات المستدامة تعتبر الركيزة الأساسية لضمان إيجاد عالم أكثر أمناً واستقراراً. وبناءً عليه، تحرص دولة الإمارات على الاستثمار في الأساليب والأفكار المبتكرة من أجل خفض مخاطر الكوارث وتحسين مستوى الجاهزية لمواجهة الكوارث، وذلك للتمكن من الاستجابة لها بفعالية.

فيمكن لابتكار فكرة مضيئة واحدة، أو عدة أفكار متسقة ومتناغمة فيما بينها، أن تكون اللبنة الأولى لتعجيل رحلتنا نحو الحد من المعاناة وتحقيق مزيد من الازدهار.

"الابتكار: تطلّع الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص والحكومات لتحقيق التنمية من خلال استحداث الأفكار المبتكرة واستخدام منتجات وخدمات وعمليات جديدة تسهم في تحسين نوعية الحياة وجودتها بشكل عام."

هدف 4
التعليم الجيد

هدف 5
المساواة بين الجنسين

> منطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، نصف عدد سكانها من الشباب متسربون من التعليم. لذا، واصل البرنامج التعليمي الإماراتي العمل على ضمان عدم وقوف غياب أو نقص مرافق التعلم كحجر عثرة في سبيل التعليم.

بالرغم من التقدم المحقق في هذا المجال، إلا أنه ووفقاً للبيانات الجديدة الصادرة عن معهد اليونسكو للإحصاء لا يزال هناك حوالي 263 مليون طفل وشاب متسربين من التعليم. غالبيتهم في أفريقيا، وهي القارة التي ما يقرب من نصف عدد سكانها في سن تحت 15 سنة. ففي منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية وحدها، نصف تعداد شبابها (حوالي 89 مليون شاب، في سن ما بين 12 – 24 عام) متسربون من التعليم.

تم منذ زمن بعيد إثبات العلاقة ما بين التعليم والقضاء على الفقر بشكلٍ لا يقبل الجدل، وهو ما يعتبر عنصراً أساسياً لنجاح حصول كافة الفتيات على تعليم جيد. لذا يسعى الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان حصول كافة الأطفال، بغض النظر عن جنسهم، على تعليم جيد ومنصف ومجاني بالإضافة إلى فرص للتعلم المستمر مدى الحياة. وعلى النحو نفسه، يدعم الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة هذا الموضوع العالمي، إذ يعمل على تحسين تمكين النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف النواحي والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية.

واعترافاً بأهمية الدور الذي تلعبه النساء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول وبالمصاعب التي يواجهنها في ظل انتهاك حقوقهن، تدعم دولة الإمارات، من خلال برامجها المعنية بتمكين وحماية المرأة، النساء والفتيات لتمكينهن من استغلال كامل إمكاناتهن وتزويدهن بالتدابير الحمائية، وبخاصة في حالات الصراع. ويتطلب تحقيق تمكين وحماية النساء تطبيق منهجية ممتدة على مدى دورة حياتها، بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة ومروراً بمرحلة الطفولة وسنوات المراهقة، وحتى البلوغ.

قطاع مرافق التعليم والتدريب

على غرار ما جرى في السنوات السابقة، واستكمالاً للبرامج الأخرى ذات العلاقة بالتعليم، واصلت دولة الإمارات العمل على ضمان عدم وقوف غياب أو نقص مرافق التعليم حجر عثرة في سبيل التعليم. بحصولهما على نسبة 44 في المائة، أي ما يوازي 338.7 مليون درهم إماراتي (92.2 مليون دولار أمريكي) من المساعدات الخارجية الإماراتية، ضمن الهدفين الرابع والخامس من أهداف التنمية المستدامة، تم توجيه غالبية الدعم الإماراتي المخصص لهذا القطاع من أجل بناء وإعادة تأهيل مئات المدارس بالإضافة إلى توفير المواد والمستلزمات، إلى جانب تمويل التكاليف التشغيلية لمرافق التعليم في عدد من الدول، من بينها 31 من البلدان الأقل نمواً.

كان لأفريقيا نصيب الأسد من هذه المساعدات (بنسبة 64 في المائة) من بينها 98.2 مليون درهم إماراتي (26.7 مليون دولار أمريكي) في صورة منح للعديد من مشاريع المدارس في الصومال، وهي الدولة التي يشكل الشباب ما يصل إلى 70 في المائة من تعداد سكانها.

وفي مقاطعة شانغلا بإقليم خيبر بختونخوا، بباكستان، حصلت مدرسة مخصصة للفتيات على دعم من دولة الإمارات. حيث تخدم المدرسة، الملحق بها مبنى لإقامة المدرسات العاملات فيها، نحو 350 فتاة، وسيتم توسيعها في وقت لاحق قريب بحيث تسع لما يصل إلى 1,000 فتاة.

قطاع التعليم العالي

يسهم الالتحاق بمرحلة التعليم العالي وإتمامها في تمهيد الطريق للحصول على فرص أكثر وأفضل للجميع، بما فيهم النساء. حصل الأردن على 61 في المائة من المساعدات الخارجية الإماراتية المخصصة لهذا القطاع، وذلك بالأغلب للمساعدة في توفير وتحسين خدمات التعليم العالي في 9 جامعات حكومية.

ساهمت تلك المنحة، بقيمة 107.7 مليون درهم إمريكي (29.3 مليون دولار أمريكي) في مساعدة الآلاف على التدريب باستخدام أحدث التقنيات وصقل مهاراتهم وقدراتهم وإعدادهم ليصبحوا أكثر قدرة على المنافسة عند دخولهم سوق العمل. وفي المغرب، بالإضافة إلى تقديم منح للدراسة الجامعية تمتد لخمس سنوات إلى 720 طالباً، قدمت دولة الإمارات 32.9 مليون درهم إماراتي (9.0 مليون دولار أمريكي) في شكل منح متعددة السنوات، الهدف العام منها زيادة عدد المختصين المهرة المطلوبين في مجالي الطب والصيدلة.

في حين تم توجيه الجزء المتبقي من المساعدات المخصصة لهذا القطاع إلى دعم كليات التعليم العالي والجامعات الأخرى بالإضافة إلى برامج المنح الدراسية في عدة دول أخرى، من بينها 9 من البلدان الأقل نمواً. (راجع المقال حول برنامج الإمارات للمساعدات الفنية في الفصل السابع).

مقالات

تمكين النساء والفتيات

رعاية واحتضان قوى عاملة قادرة على قلب الموازين لصالح تحقيق هدف القضاء نهائياً على الفقر

مجموعة من الشابات اللاتي تدعمهن دولة الإمارات في الهند.

تشكّل النساء ما يصل إلى 70 في المائة من ساعات العمل في العالم، ومع هذا فإنها تحقق ما يوازي 10 في المائة فحسب من دخل العالم. في حين إنه لو أتيحت إمكانية استخدام الإنترنت لنحو 600 مليون امرأة، فيمكن أن يرتفع الناتج القومي الإجمالي السنوي بما يوازي 66.1 مليار درهم إماراتي (18 مليار دولار أمريكي) في الدول النامية.[18] فإلى أي مدى يمكن للعالم الإسراع بتحقيق الازدهار المستدام للجميع في حال استطاعت النساء المكّنات من المساهمة في العمل؟ إن منح النساء حيّز عادل ومتكافئ في الاقتصاد الرسمي يعتبر انتصاراً في المعركة ضد الفقر.

تعتبر المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تمكين النساء والفتيات، من بين أولويات خطة التنمية المستدامة للعام 2030، حيث يتناول الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة هذا المتطلب تحديداً بالتفصيل. فعندما تتمتع النساء بفرصة متساوية للتعلم، يمكنهن المشاركة في الأعمال بشكل كامل. كما أن ارتفاع قدرتهن على توليد الربح سيسهم في زيادة دخل الأسرة. علاوة على أن تعزيز مشاركة النساء في اتخاذ القرارات داخل الأسرة، والذي يُترجم كذلك إلى احتمالات أفضل ورفاهية أعلى للأطفال، يسهم في خفض احتمالات الفقر في الأجيال المستقبلية.

مع إطلاق دولة الإمارات، في عام 2016، لسياسة المساعدات الخارجية للفترة من 2017 إلى 2021، تطمح دولة الإمارات لاستكمال نجاحاتها المحلية وجهود التعاون الدولي الموجهة إلى تمكين النساء والفتيات. وتضع استراتيجية وزارة الخارجية والتعاون الدولي، بشكل صريح، تمكين النساء والفتيات على قمة أولويات الجهود الإنسانية والتنموية الدولية.

ومن خلال بحثها ودراستها لجهودها الماضية من أجل الاسترشاد بها عند القيام بالتخطيط الاستراتيجي للمستقبل وتوحيد أولويات الجهات المانحة الإماراتية، أجرت وزارة الخارجية والتعاون الدولي تحليلاً لمدى مساهمة أنشطة المساعدات الخارجية الإماراتية، المنفذة في 2016، في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة.

> مع إطلاق دولة الإمارات، في عام 2016، لسياسة المخطط الأوّلي لأسس تقديم المساعدات الخارجية للفترة من 2017 إلى 2021، تطمح دولة الإمارات لاستكمال نجاحاتها المحلية وجهود التعاون الدولي الموجهة إلى تمكين النساء والفتيات.

كما انتهت الوزارة من إجراء تقييم للتعرّف على التوجّه العام لمساعداتها الإنمائية الرسمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، باستخدام الأداة الإحصائية الخاصة بلجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لتوثيق أنشطة المساعدات التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها من بين أهداف السياسة.[19]

حيث تم تحليل كافة أنشطة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالتوازي، بما فيها المساهمات بخلاف المساعدات الإنمائية الرسمية، لتحديد أي الأنشطة تسهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، سواء كانت هدفاً أساسياً أو ثانوياً لتلك الأنشطة. وتشير التقديرات الأوّلية إلى أن ما يزيد عن 14 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة في 2016 تمثل مساعدات من أجل تمكين النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم، بزيادة قدرها 47 في المائة في المدفوعات عن العام الأسبق. وبعد خصم دعم الميزانية ثنائي الأطراف المقدم للحكومات، والذي يمثل ما يزيد عن نصف المساعدات الإماراتية المقدمة خلال عام 2016، وصلت نسبة أنشطة المساعدات الخارجية الإماراتية التي ساهمت في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى حوالي ثلث المساعدات الإجمالية. الشكل التالي يوضح هذا التحليل، حسب قطاعات الأنشطة.

ومن بين مشاريع المساعدات الخارجية الإماراتية التي تم تنفيذها لصالح هذه القضية المهمة، التدريب المهني للنساء ودعم رائدات الأعمال من النساء في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. وبالإضافة إلى تنفيذ ما يزيد عن 100 مشروع في قطاع الصحة للنساء والأطفال، دعمت دول الإمارات صناعة الزعفران في أفغانستان، حيث تساهم النساء في نحو 80 في المائة من أنشطة الإنتاج وقدمت أيضاً في سريلانكا دعما ماليا لمعهد مكرس لتمكين النساء والفتيات.

علاوة على هذا، قامت الإمارات بتنفيذ العديد من برامج تعزيز المهارات التي تركز على النساء. وقامت الإمارات، بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الأفريقية، برعاية وتدريب فريق من النساء الأفريقيات العاملات في مجال الطيران. كما تم تنفيذ برنامج للتعليم بتمويل إماراتي للمعلمين الأوائل في غانا، بلغت نسبة المعلمات النساء فيه 50 في المائة، ويهدف لرفع الوعي بالمواضيع الجنسانية.

علاوة على هذا، تقوم دولة الامارات كذلك بدعم العمل الذي تقوم به العديد من المنظمات متعددة الأطراف الهادفة لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. يتضمن هذا تقديم مساهمات مالية للميزانية الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وكذلك دعم مبادرة "كل امراة.. كل طفل.. في كل مكان"، بالإضافة إلى المساهمة في الجهود الدولية الرامية لإنهاء العنف ضد المرأة، وعلى وجه الخصوص في حالات الصراع.

إضافةً لما سبق، تقدم دولة الإمارات، في العديد من الحالات، دعماً للمنظمات المحلية غير الحكومية التي ينصب تركيزها على النساء والفتيات بشكل خاص. ففي الهند، دعمت الإمارات تكاليف تشغيل مدرسة للتعليم الأساسي ملتحق بها 3,000 فتاة. كما تشمل أهداف الصندوق الإماراتي لدعم مشاريع الطاقة المتجددة في دول جزر البحر الكاريبي، الذي تم الإعلان عنه في عام 2016 بقيمة 187.3 مليون درهم إماراتي (5 مليون دولار أمريكي)، أهدافاً صريحة تركز على تمكين النساء والمساواة بين الفتيات.

مجالات مشاريع دولة الإمارات ذات التركيز على تمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين

(حسب قطاعات النشاط، بالمليون دولار أمريكي وكنسبة مئوية من الإجمالي، 2016)

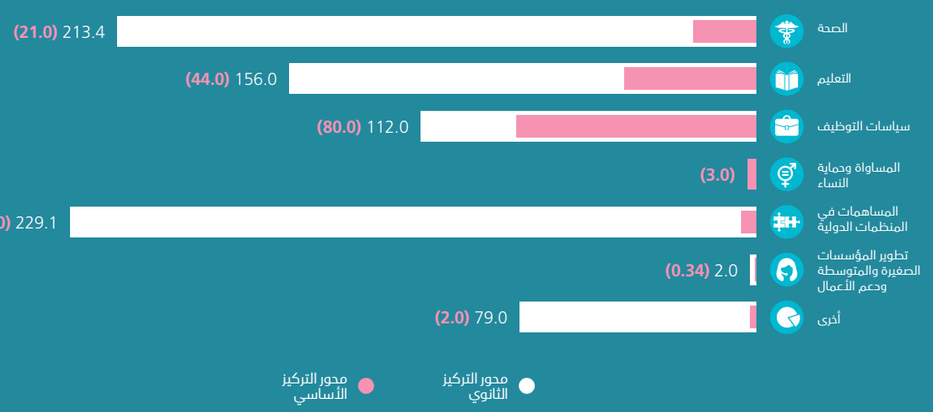

واستكمالاً لبرامج المساعدات الإماراتية الخارجية هذه، تحرص دولة الإمارات كذلك على دفع جهود تمكين النساء والفتيات من خلال المنابر الدولية. تستضيف دولة الإمارات فعاليات سنوية، لتشجيع عقد النقاشات الدولية والحوارات المثمرة الموجهة لتحقيق النتائج. على سبيل المثال، شملت الفعاليات السنوية التي عقدت خلال عام 2016، القمة العالمية لرئيسات البرلمانات والتي عقدت في أبوظبي، وهي عبارة عن فعالية سنوية تضم النساء اللاتي يشغلن أرفع مناصب اتخاذ القرار في البرلمانات على مستوى العالم، بالإضافة إلى منتدى المرأة العالمي، والذي يهدف إلى تشجيع وتمكين مساهمة النساء في الأعمال والمجتمع في المنطقة وخارجها.

علاوة على هذا، أسست دولة الإمارات كذلك ملتقى السيدات للاستدامة والبيئة والطاقة المتجددة (WiSER)، بهدف تمكين والهام النساء وتحفيزهن للابتكار والتوصل إلى حلول تجارية لمعالجة مشكلة تغيّر المناخ وضمان فرص الحصول على الغذاء والطاقة والمياه.

وتعتبر المساواة بين الجنسين ضرورة حتمية في جميع البيئات والمواقف، ولكن في حالات الأزمات، فإنها تعتبر الأساس للتعافي. حيث يعد تمكين النساء أحد المكونات الأساسية التي تساعد المجتمعات في التعافي من الحالات والأزمات الإنسانية.

أعلنت دولة الإمارات، خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في عام 2016، التزامها بمواصلة تعاونها مع مختلف الشركاء، لوقف العنف الجنساني في حالات الصراع ودعم التعليم الجيد للفتيات والفتيان في مخيّمات اللاجئين وتوفير الرعاية الصحية للنساء والأطفال في حالات الأزمات الإنسانية ومخيّمات اللاجئين.

وعلى الصعيد الداخلي، تعتبر السياسات الوطنية الإماراتية المعنية بالمساواة بين الجنسين، والتي أثبتتها الإنجازات التي حققتها المرأة الإماراتية، بمثابة إلهام للآخرين. حيث إن ما يمثل رُبع الوزراء في مجلس وزارة دولة الإمارات من النساء. ومن الجانب القيادي في البرلمان، تشكل النساء نسبة 20 في المائة من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات. كما أن التكافؤ بين الجنسين في الهيئات الحكومية المحلية والقطاع الخاص في دولة الإمارات مشرف أيضاً- حيث تحتل المرأة الإماراتية في هذه القطاعات 42 في المائة و 54 في المائة على التوالي.[20]

ستظل النساء حجر زاوية ليس في الحاضر الإماراتي فحسب، ولكن في مستقبله كذلك. حيث تؤمن الدولة أن التقدم في المواضيع المتعلقة بحقوق النساء أمرٌ ضروري لبناء مجتمع معاصر يتحلى بالتسامح. ومع ما حققته من منافع ومعارف وخبرات عملية، ستواصل دولة الإمارات العمل بدأب على ضمان تمتّع النساء في بقية أنحاء العالم بنفس التقدير والقدرة على المشاركة التي حققتها داخلياً.

أبوظبي تستضيف القمة العالمية لرئيسات البرلمانات، ديسمبر 2016.
المصدر: المجلس الوطني الاتحادي

قطاع التعليم في حالات الطوارئ

بالرغم من تسبب الفقر في مضاعفة التحديات أمام التعلم والتعليم، ومساهمة الكوارث في توقف العملية التعليمية، تظل الصراعات على رأس قائمة العقبات الرئيسية التي تقف في سبيل التعليم. فوفقاً للتقارير الواردة من منظمة اليونسكو حول حالة التعليم عالمياً، فإن 35 في المائة (22 مليون) من كافة الأطفال المتسربين من المدارس هم في سن مرحلة التعليم الأساسي، ونحو 25 في المائة (15 مليون) من هو في سن المراهقة ومتسربين من المدارس في سن المرحلة المتوسطة قبل الثانوي، و 18 في المائة (26 مليون) من كافة الشباب المتسربين من التعليم في سن مرحلة الثانوي يعيشون في مناطق الصراعات.

واستجابةً لهذا، أعادت دولة الإمارات إحياء برامجها الإنسانية، بما فيها تلك الهادفة لدعم قطاع التعليم في حالات الطوارئ. حيث قامت دولة الإمارات، خلال عام 2016، بإعادة بناء وتجهيز ما يقرب من 270 مدرسة في اليمن عبر هيئة الهلال الاحمر الاماراتي. وفي فلسطين، واصلت دولة الإمارات دعمها متعدد السنوات لبرامج التعليم الموجهة للأطفال اللاجئين في قطاع غزة. وتتولى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إدارة هذا البرنامج، حيث توفر خدمات التعليم لما يزيد عن 263 ألف طفل لاجئ فلسطيني.

وفي سيراليون، أطلقت دبي العطاء برنامج التعليم في حالات الطوارئ، والذي دعم الأطفال الذي توقفوا عن مواصلة دراستهم وتعليمهم أثناء أزمة تفشي وباء الإيبولا. أما في نيبال، فبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح، أدى الزلزال المدمر الذي وقع في عام 2015 إلى توقف ما يزيد عن مليون طفل عن الدراسة وخروجهم من المدارس. ودعماً منها لجهود الدولة في إعادة الإعمار، قامت الإمارات بتمويل إعادة بناء 10 مدارس تسع نحو 5000 طفل. وجاء البرنامج الشامل للإلمام بالقراءة والكتابة ليتمم تلك الجهود، حيث جرى تنفيذه في 100 مدرسة، واستفاد منه حوالي 20 ألف طفل. (راجع المقال حول التعليم في حالات الطوارئ في الفصل الثالث).

قطاع المنظمات والهيئات المعنية بالمساواة وتمكين المرأة

تم تقديم الدعم الموجّه إلى تمكين وحماية المرأة، تنفيذاً للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، في صورة مساهمات طوعية مقدمة للمنظمات متعددة الأطراف (بقيمة 18.5مليون درهم إماراتي – 5.1 مليون دولار أمريكي)، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). كما قدمت الإمارات من خلال شراكتها مع المملكة المتحدة، في إطار مبادرة منع العنف الجنسي، 5.2 مليون درهم إماراتي (1.4 مليون دولار أمريكي) للمساعدة في مكافحة العنف الجنسي وتوفير التدريب وبناء القدرات للنساء في الصومال. وتعتبر هذه المبادرة جزءاً من برنامج عالمي أكبر يهدف إلى رفع الوعي بالعنف الجنسي وحشد العمل العالمي للتصدي له. كذلك في سريلانكا، دعمت دولة الإمارات إحدى المؤسسات المكرسة لتمكين المرأة.

تعليم القراءة والكتابة من خلال المدارس التي تدعمها دولة الإمارات عبر مؤسسة دبي العطاء في السنغال.
المصدر: دبي للعطاء

هدف 16
السلام والعدل والمؤسسات القوية

> فمن خلال برنامج المساعدة الفنية، تدعم الإمارات تعزيز فعالية الحكومات ومعالجة المشكلات المتعلقة بالأنظمة والتي تعد من العناصر الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تستند سيادة القانون إلى تطبيق أساليب الحوكمة والإدارة العامة السليمة، والسلام، والاستقرار، وحقوق الإنسان والعناصر الداعمة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. لذا يعتبر وقوع الأزمات من العوامل المهددة لخسارة ما تم إحرازه بصعوبة من مكاسب تنموية، إلى جانب أنها تنطوي على انعدام الأمن والعنف وغياب سيادة القانون، بالإضافة إلى تأثيراتها العكسية طويلة الأجل على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

نظراً للصراعات الممتدة واقترانها بوقوع العديد من الكوارث الطبيعية، كالزلازل وموجات الجفاف والفيضانات، يعتبر تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه التحديد تحدياً كبيراً ومحل اهتمام.

واستناداً للخبرات التنموية التي تتمتع بها دولة الإمارات، ومن خلال برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة (UAETAP) تحديداً، تدعم الإمارات ببرنامجها المعني بالموضوع العالمي "فعالية الحكومة" بناء مؤسسات قوية وتحسين جودة أساليب الحوكمة والخدمات العامة. فمن خلال برنامج المساعدة الفنية، تدعم الإمارات تعزيز فعالية الحكومات ومعالجة المشكلات المتعلقة بالأنظمة والتي تعد من العناصر الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. (راجع المقال حول برنامج الإمارات للمساعدات الفنية في الفصل السابع).

علاوة على هذا، يولي موضوع فعالية الحكومة الوارد ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات أهمية كبيرة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وذلك من خلال الإقرار بأن السلام والأمن من المتطلبات المسبقة الضرورية للحوكمة الفعّالة. وفي هذا الشأن، تدعم دولة الإمارات الجهود المبذولة لبناء مؤسسات قوية وإرساء السلام ومنع الصراعات وحلها.

قطاع تطوير النظام القانوني والقضائي والإذاعة والتليفزيون والصحافة المطبوعة

تم تقديم ما يقرب من 70 في المائة (20.6مليون درهم إماراتي – 5.6 مليون دولار أمريكي) من المساعدات الخارجية الإماراتية الموجّهة لصالح تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة إلى اليمن من أجل استعادة خدمات محطاتها التليفزيونية الوطنية. يسهم هذا في دعم مساعي الحكومة لتعزيز أنشطة البث العام وتواصلها الإعلامي مع مواطنيها. بالإضافة لهذا، تم توجيه 26 في المائة (7.5 مليون درهم إماراتي – 2 مليون دولار أمريكي) لدعم التدريب القانوني والقضائي، بالإضافة إلى تقديم المنح الأكاديمية القانونية في مختلف أنحاء العالم.

المساهمات المقدمة لقطاع المنظمات الدولية

قدمت دولة الإمارات مساهمات طوعية للمؤسسات والمنظمات الدولية العاملة في مجالات السلام والعدالة والحوكمة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة.(بعض الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع تم إدراجها ضمن العديد من أهداف التنمية المستدامة، للمزيد من المعلومات حول أسلوب التحليل، راجع قسم "المنهجية" ضمن الملحق 3).

هدف 10
الحدّ من أوجه عدم المساواة

> سيسهم الدعم الذي تقدمه دولة الإمارات للدول التي تعاني أوضاعاً خاصاً، كالبلدان الأقل نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول النامية غير الساحلية، في تمكينها من تحقيق الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة.

على غرار الهدفين الأول والسابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، يعتبر الهدف العاشر هدفاً مشتركاً ومتداخلاً في كافة مجالات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات. حيث يسعى الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة إلى الحد من تباين مستويات الدخل والفوارق الشاسعة على المستوى الوطني داخل الدول، وعلى المستوى العالمي فيما بين الدول وبعضها. ويعتبر الحرص على تنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين الأسواق والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تيسير الهجرة الآمنة وتحركات الأفراد من الوسائل المهمة لتضييق فجوة التباينات. ومع وصول أعداد اللاجئين خلال عام 2016 لمستويات قياسية غير مسبوقة على مستوى العالم منذ الحرب العالمية الثانية، يعتبر ضمان حرية الانتقال الآمن للأفراد من الأمور ذات الأهمية العالية.

بناءً على المنهجية المتبعة لتعيين المساعدات الخارجية الإماراتية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، حيث تم التعيين بطريقة واحد الى واحد وإلى الغرض العام، تم تعيين المساعدات بشكل أساسي لأهداف التنمية المستدامة الأخرى المكملة للهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة. ومع هذا، يعتبر الدعم الإماراتي الموجّه للدول التي تواجه أوضاعاً خاصة، كالبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية الحبيسة، والذي يؤثر بشكل مباشر على الغاية ضمن الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة، والتي تشجع على تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية لتلك الدول التي تعاني احتياجات هائلة استناداً لخططها وبرامجها الوطنية، يعتبر أحد السمات الرئيسية لبرنامج الشراكات القطرية الوارد ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات. (راجع الفصل الثاني حول الدول التي تواجه أوضاعاً خاصة).

خدمات الدعم والتنسيق

دعماً لعمليات الإغاثة وتوصيل المساعدات الإنسانية، بما فيها تقديم الدعم اللوجيستي وتوفير مساحات تخزين مستلزمات الإغاثة في حالات الطوارئ بالمستودعات، تستضيف دولة الإمارات عدداً كبيراً من المنظمات الإنسانية في المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، والتي تعد مركزاً عالمياً حيوياً للخدمات اللوجيستية اللازمة للاستجابة في حالات الطوارئ، ومقرها دبي.

فيما يتعلق بالهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة، تم تسجيل الدعم المقدم للمنظمات المعنية بمساعدة اللاجئين والنازحين ضمن هذا الهدف؛ في حين تم تعيين الجزء المتبقي من هذا النوع من المساعدات الإماراتية وفقاً لنوع التكليف المنوطة به المنظمة. كما ساهمت الأشكال الأخرى لجهود الإغاثة الإنسانية التي قدمتها دولة الإمارات للاجئين بشكل كبير في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة.

تم تقديم المساعدات الخارجية الإماراتية، الموجّهة لتحقيق الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة، لصالح أنشطة التنسيق وخدمات الدعم المقدمة للمنظمات الدولية الداعمة للاجئين، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولجنة اللاجئين الأمريكية ومجلس اللاجئين النرويجي، والتي كانت في غالبها عبارة عن توفير لمساحات المكاتب والدعم اللوجيستي. على سبيل المثال، تخزن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مخزوناً من الإمدادات العالمية لمستلزمات الطوارئ والإغاثة في مستودعات المدينة العالمية للخدمات الإنسانية تكفي لتزويد 350 ألف شخص في مختلف أنحاء العالم بالمستلزمات الضرورية الأساسية خلال 24 ساعة.

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات الإماراتية الموجهة لصالح تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تدعمها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

دعم الميزانيات العامة للدول النامية، بما فيها
عشرة من البلدان الأقل نمواً

بناء وإعادة تأهيل ما
يزيد عن 800 كيلومتر
من الطرق في الدول النامية، من بينها سبعة من البلدان الأقل نمواً

توصيل ما
يزيد عن 4,500 طن
من مواد الإغاثة

توفير خدمات التعليم
لآلاف الأطفال والشباب
اليافعين

بناء وإعادة تأهيل وتجهيز حوالي
1,000 مدرسة ومركزاً للتدريب

تقديم منح دراسية لاستكمال التعليم الجامعي لنحو
780 طالب

كفالة ما يزيد عن
65 ألف طفل يتيم

تزويد
آلاف الأفراد
والأسر المحتاجة بخدمات الرعاية الاجتماعية

الجزء الثالث: الدعم الموجه لأهداف التنمية المستدامة الأخرى

تعتبر كافة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر منظومة متكاملة وتدعم بعضها البعض بشكل تبادلي، إلى جانب تمتعها بمنظور استشرافي متوازن للعوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة الثمانية المتسقة مع سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، هناك تمثل أهداف التنمية المستدامة الأخرى كذلك أهمية كبيرة بالنسبة لدولة الإمارات والدول الشريكة لها، حيث تعتبر تلك الأهداف متطلبات أساسية مسبقة للتمكن من القضاء على الفقر.
ويوفر الشكل والفقرات التالية مزيداً من المعلومات حول المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة لدعم أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

الشكل 15: المساعدات الإماراتية المقدمة لأهداف التنمية المستدامة الأخرى

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة والأنشطة في القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

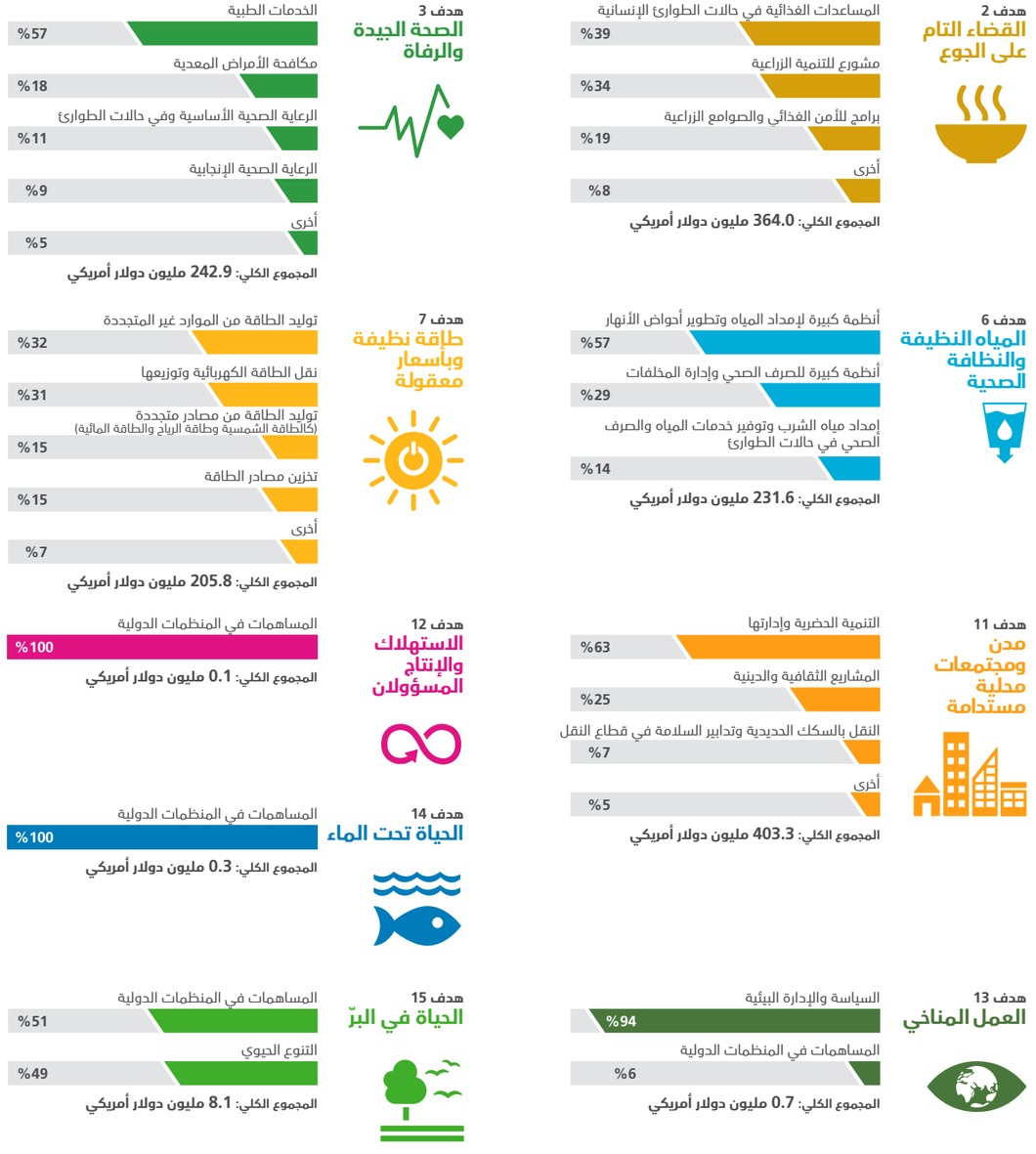

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ومستوى الدخل
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

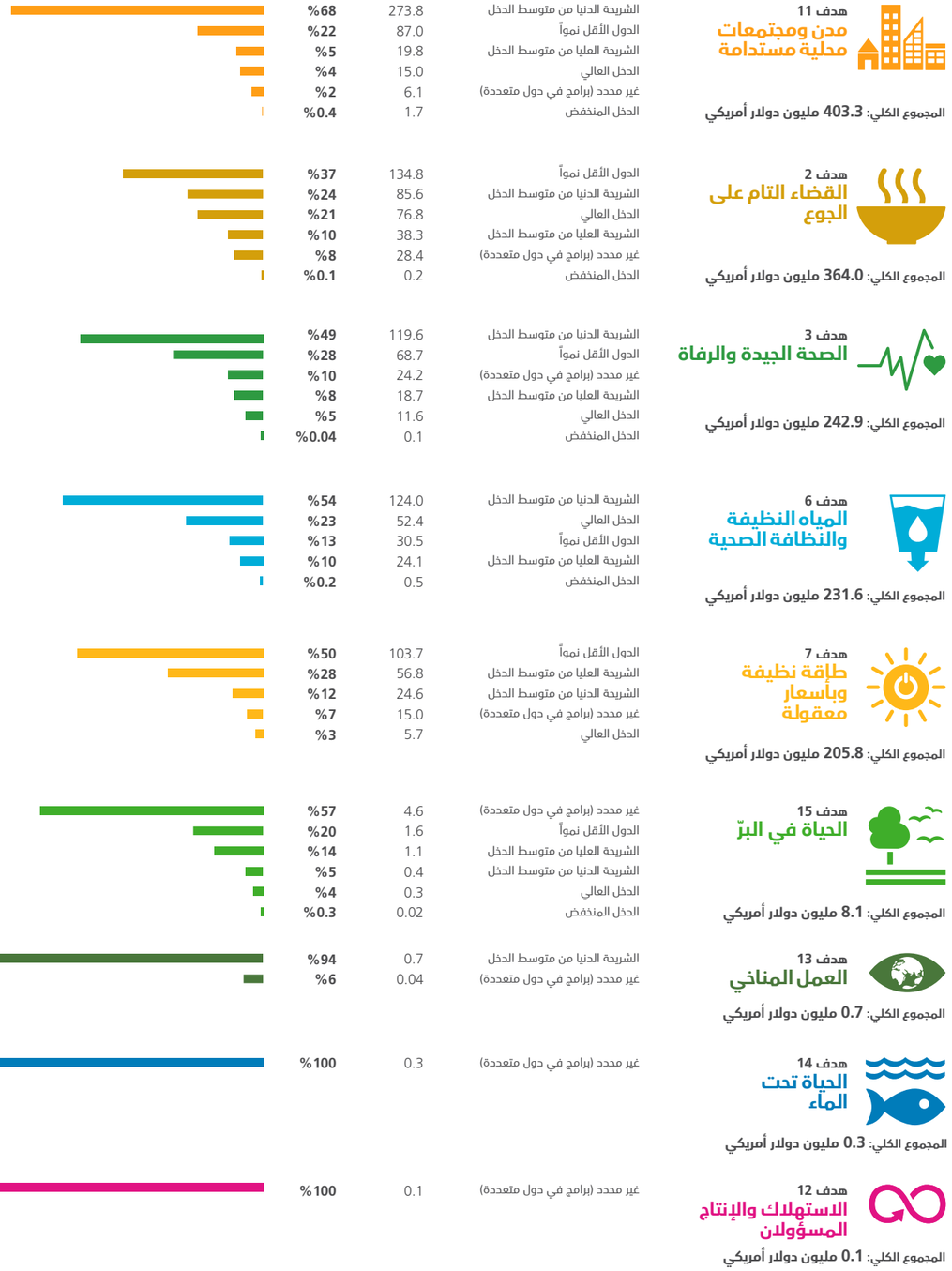

> على الصعيد المحلي، تم التركيز على أهداف التنمية المستدامة: الثاني: (المعني بالقضاء على الجوع)، والثالث: (المعني بالحفاظ على الصحة ومستوى الرفاهية)، والسادس: (المعني بالمياه والصرف الصحي)، والسابع: (المعني بتوفير الطاقة النظيفة ميسورة التكلفة)، والحادي عشر: (المعني بالحد من أوجه انعدام المساواة) باعتبارها من بين القطاعات والدعائم ذات الأولوية في السياسات والاستراتيجيات الرئيسية، مثل رؤية دولة الإمارات للعام 2021، على سبيل المثال، والاستراتيجية الوطنية للابتكار، والأجندة الخضراء الوطنية 2015-2030، والخطة الوطنية للطاقة 2050.

على غرار أهداف التنمية المستدامة الثمانية المتسقة مع سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، تتوافق أهداف التنمية المستدامة: الثاني (المعني بالقضاء على الجوع)، والثالث: (المعني بالصحة)، والسادس (المعني بالمياه والصرف الصحي)، والسابع (المعني بالطاقة النظيفة وبأسعار معقولة)، والحادي عشر (المعني بالحد من أوجه انعدام المساواة) مع المبادرات الاستراتيجية للاستدامة التي تدعمها دولة الإمارات وطنياً وتهدف إلى محاكاتها عالمياً.

فعلى المستوى الوطني، تعتبر أهداف التنمية المستدامة هذه من ضمن القطاعات والدعائم ذات الأولوية في السياسات والاستراتيجيات الرئيسية، مثل رؤية الإمارات للعام 2021، والاستراتيجية الوطنية للابتكار، والأجندة الخضراء الوطنية 2015-2030، الخطة الوطنية للطاقة 2050، بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي تنفذ على مستوى الإمارة، مثل رؤية أبوظبي 2030، ورؤية دبي 2030، ورؤية الشارقة 2050 وغيرها. تتضمن هذه السياسات أوجه الاستدامة ضمن كافة خططها التنموية وتهدف إلى تعزيز الشمولية والتماسك الاجتماعي والاستدامة.

تعتبر الأهداف الثاني والثالث والسادس من أهداف التنمية المستدامة من الأسس الضرورية للتنمية، حيث إنها تدعم الاحتياجات الأساسية وتكمل الهدفين الأول (المعني القضاء على الفقر) والرابع (المعني بالتعليم الجيد) في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات. كما أنها تتوافق مع المجال ذو الأولوية الاستراتيجية الذي حددته وزارة الخارجية والتعاون الدولي "القضاء على الفقر العالمي، والجوع، ودعم الأطفال"، والذي يعتبر من الركائز الأساسية لجهود التعاون الإنمائي الدولي التي تقوم بها دولة الإمارات. وكما توضح البيانات، فقد قدمت دولة الإمارات مساهمات كبيرة لصالح أهداف التنمية المستدامة هذه لضمان قدرة الأفراد الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والمياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي.

فيما يتعلق بالهدفين السابع والحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، أظهرت دولة الإمارات التزامها الراسخ بالتنمية المستدامة من خلال البدء في تطبيق عدد من السياسات الوطنية لدعم تحوّلها نحو الاقتصاد الأخضر. علاوة على هذا، لعبت دولة الإمارات دوراً محورياً في دعم وتشجيع اتباع ممارسات التنمية المستدامة في مجالات الطاقة النظيفة خلال فريق الأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية، كما قامت بتنفيذ عدد من مشاريع الطاقة المتجددة عالمياً.

ودعماً للهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، ستستضيف دولة الإمارات كذلك الدورة العاشرة للمنتدى الحضري العالمي (WUF10) في عام 2020 بأبوظبي. ويعتبر المنتدى الحضري العالمي منبراً دولياً لتوثيق ما جرى تنفيذه من "الخطة الحضرية الجديدة" والتي تم تبنيها عام 2016 خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وتوضح الخطة الرؤية المشتركة فيما يتعلق بالمعايير العالمية المعنية بالتنمية الحضرية.

خلال توزيع المساعدات الغذائية على الفقراء والمحتاجين في اليمن.
المصدر: الهلال الأحمر الإماراتي

هدف 2
القضاء التام على الجوع

> مثلت المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الجزء الأكبر من المساعدات الإماراتية المندرجة ضمن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر).

يسعى الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية وخلق أنظمة مستدامة للغذاء لضمان قدرة الأفراد الحصول على الغذاء الصحي والمغذي على مدار العام. غالباً ما تكون ندرة الغذاء والجوع تبعات مباشرة للتدهور البيئي وأحوال الطقس المتطرفة، كموجات الجفاف والفيضانات وفقد التنوّع الأحيائي نتيجة الأنشطة الإنسانية. يتطلب تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة الترويج للممارسات الزراعية الملائمة للمناخ والأنظمة الغذائية المستدامة، بالإضافة إلى ضمان قدرة المزارعين الحصول على الأراضي الزراعية والتقنيات والبنية التحتية والأسواق لممارسة نشاطهم.

قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ

بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية والأسباب المتعلقة بالبيئة، تعتبر الصراعات كذلك من الأسباب الرئيسية المسببة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

لهذا، مثلت المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الجزء الأكبر من المساعدات المندرجة ضمن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، والتي تم من خلالها دعم الأفراد الذين دمرتهم المجاعة في الصومال، والمتأثرين بالأزمات الجارية في سوريا وليبيا واليمن، وضحايا الفيضانات في سريلانكا والزلازل في باكستان. وبالإضافة إلى دعم ما يزيد عن 17 ألف فلسطينياً، غالبيتهم من الفئات الضعيفة كالنساء وكبار السن من خلال قسائم المساعدات التي يديرها برنامج الأغذية العالمي، تم تقديم خلال عام 2016 ما يزيد عن 6 آلاف طن من المساعدات الغذائية، شملت تقديم التمور بالإضافة إلى أكثر من 600 ألف عبوة غذائية طارئة للعديد من الدول المحتاجة.

قطاعات برامج الأمن الغذائي والتخزين

تعتبر مصر من أكبر الدول المستوردة للقمح، حيث تشتري حكومتها أكثر عن 10 مليون طن من القمح سنوياً لتلبية الطلب المحلي، بينما تقدم كذلك دعماً على الخبز لملايين المصريين.[21] ولدعم برامج الأمن الغذائي في مصر، شملت المشاريع دعم إمداد وتوفير القمح من خلال دعم إنتاج 300 ألف طن من القمح في صحراء مصر الجنوبية.

كما دعمت الإمارات تخزين القمح من خلال بناء 25 صومعة معدنية لتخزين القمح بسعة 1.5 مليون طن، مما ضاعف من قدرة مصر على تخزين القمح وأتاحت للحكومة الاستمرار في تقديم الدعم. في الأردن، دعمت الإمارات عمليات توسعة صوامع الجيوبة لتخزين الحبوب بهدف تلبية الطلب المحلي من خلال زيادة مخزونات الأردن من القمح والشعير، واللذان يعتبران المحصولان الأساسيان للغذاء في الأردن.

هدف 6
المياه النظيفة والنظافة الصحية

في عام 2016، ساهمت دولة الإمارات بمساعدات بقيمة 850.6 مليون درهم إماراتي (231.6 مليون دولار أمريكي) للعمل على تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة والمعني بالمياه والصرف الصحي.

ترتبط المياه النظيفة بشكل لا يقبل الجدل بالصحة والبيئة والاحتياجات الأساسية الأخرى التي لها تأثير على الجوع والتعليم. لذا يسعى الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة لضمان توفير إمدادات مياه الشرب ومرافق الصحة العامة الآمنة بتكلفة معقولة. يستلزم هذا حماية موارد المياه وضمان استخدامها بشكل يدعم الاستدامة. علاوة على هذا، يلعب الاستثمار في البنية التحتية الرئيسية من أجل توزيع ومعالجة وإدارة مخلفات المياه دوراً حيوياً في حماية البيئة، مما يشجع اتباع ممارسات الصحة العامة والنظافة الصحية، ويقي من الإصابة بالأمراض والأوبئة المنقولة بالمياه. وأخيراً، سيسهم تحقيق هذا الهدف كذلك في تلبية احتياجات 2.4 مليار شخص محرومين من مرافق الصحة العامة المُحسنة، بالإضافة إلى 663 مليون شخص لا يزالون يعتمدون على مصادر غير مُحسنة لمياه الشرب.[22]

قطاع أنظمة المياه الكبيرة

عانت المغرب من موجة جفاف حاد خلال عام 2016، أثرت على قطاع الزراعة فيها والذي يمثل 17 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، ويعمل به حوالي 37 في المائة من قوة العمل الإجمالية بالدولة.[23] وبالإضافة إلى عدد من السدود التي تم بناؤها بدعم من دولة الإمارات على مدى السنوات الماضية، تم تنفيذ أربعة مشاريع في المغرب لصالح قطاع أنظمة المياه الكبيرة عن طريق منح متعددة السنوات بقيمة إجمالية بلغت 330.8 مليون درهم إماراتي (90.1 مليون دولار أمريكي) للمساعدة في تحسين قدرة الدولة على التصدي لتلك التحديات.

وبذلك تمكن سكان ثلاث مدن (داخلة، بوجدور، خريبكة) والبلدات المجاورة من التمتع بمياه شرب نظيفة من خلال شبكات مُحسنة لإمداد المياه وإمكانات لتخزين المياه. وباعتباره من المشاريع الاستراتيجية، سيسهم سد خروب، الذي يتمتع بقدرة تخزينية تبلغ 200 مليون متر مكعب، في توفير المياه لأغراض الشرب والري لسكان مدينة طنجة وأصيلة، بالإضافة كذلك لحفظ مياه الأمطار والمياه المتدفقة من الوديان المجاورة.

وفي الصومال، وبالإضافة إلى آبار وخزانات المياه، سيسهم السد الخرساني، الذي يبلغ ارتفاعه 11 متراً وسعته التخزينية 350 ألف متر مكعب في حفظ حوالي 650 ألف جالون من المياه يومياً خلال موسم الجفاف في منطقة هيرجيسيا. كما ستحصل دولة ليسوتو، والتي تعتبر من الدول النامية الحبيسة فبالإضافة لكونها من البلدان الأقل نمواً، على دعم من دولة الإمارات من أجل بناء سد ميتولونغ. فالإضافة لتوفيره 71 ألف متر مكعب من مياه الشرب يومياً، يهدف المشروع كذلك إلى دعم اقتصاد ليسوتو عن طريق تعزيز البنية التحتية لإدارة المياه في الدولة، وتعظيم مصادر مياه الشرب الحالية في العاصمة ماسيرو، وكذلك في القرى والبلدات المجاورة. من المتوقع أن يسهم السد في تلبية متطلبات السكان من المياه حتى عام 2025.[24] علاوة على هذا، ودعماً لهذا القطاع وهذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة، ساهمت الإمارات في دعم مشاريع في كل من تونس (من خلال بناء 20 سد) ولبنان (من خلال بناء شبكات لمياه الشرب في طرابلس وصيدا).

قطاع إمدادات مياه الشرب الأساسية

تم توجيه ما يزيد عن ثلثي الدعم الإماراتي الموجه لهذا القطاع من أجل معالجة مشكلة ندرة المياه في 25 من البلدان الأقل نمواً. حيث كان غالبية الدعم العالمي الموجّه لشبكات مياه الشرب الأساسية من خلال حفر وبناء مئات الآبار. كما تم تقديم قسم من الدعم الموجّه لهذه الفئة من خلال مبادرة سقيا الإمارات، والتي تعمل على إيجاد حلول مستدامة لمعالجة ندرة المياه وتوفير مياه الشرب الآمنة. تدعم المؤسسة إجراء الأبحاث والتطوير في هذا المجال، بالإضافة إلى توفير آبار المياه في مختلف أنحاء العالم. تحت "مبادرة محمد بن راشد آل مكتوم العالمية"، وحتى عام 2016، استفاد من مشاريع سقيا الإمارات ما يزيد عن 8 ملايين شخص في 19 دولة في مختلف أنحاء العالم.

قطاع أنظمة الصحة العامة الكبيرة

ساهمت المساعدات الإماراتية المقدمة لصالح الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة في دعم العديد من مشاريع الصرف الصحي. حصلت جمهورية مصر العربية على غالبية الدعم الموجه لهذا القطاع خلال عام 2016، حيث حصلت على منحة بقيمة 97.5 مليون درهم إماراتي (26.6 مليون دولار أمريكي)، وتم بواسطتها إكمال شبكة البنية التحتية للصرف الصحي لعدد 151 قرية. في لبنان، دعمت دولة الإمارات بناء نظام المجارير في قريتي إهدن والكرة، وهو ما يسهم في القضاء على ظاهرة تصريف مياه الصرف الصحي في البحر. ومنذ عام 2010 حتى تاريخه، حصل المشروع متعدد السنوات، والذي استفاد منه 25 ألف شخص بالإضافة إلى حماية البيئة، على مساعدات بقيمة 36.4 مليون درهم إماراتي (9.9 مليون دولار أمريكي).

هدف 3
الصحة الجيدة والرفاة

في عام 2016، حصلت البلدان الأقل نمواً على 28 في المائة من الدعم الإماراتي الموجه لقطاع الصحة؛ حيث تم توجيه غالبيته (49 في المائة) لدعم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

تؤثر الصحة على العوامل الأساسية المؤهلة للقيام بالوظائف اليومية في الحياة، مثل التحصيل العلمي وتأدية مهام العمل وتربية الأسرة. لذلك تعتبر الصحة الجيدة والرفاهية والقدرة على الحصول على الرعاية الصحية الجيدة في كل مرحلة من مراحل الحياة أموراً إلزامية من أجل التنمية والتطور البشري.

يتناول الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة الأولويات الرئيسية للصحة العالمية التي تؤثر على العالم ككل بما فيها الأمراض المُعدية وغير المُعدية؛ والصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل؛ والصحة الذهنية وإدمان المواد المخدرة؛ وتوفير العقاقير واللقاحات بأسعار معقولة؛ وشمولية التغطية الصحية وإمكانية الحصول على خدمات صحية عالية الجودة.

ومن بين الغايات المحددة لتحقيق هذا الهدف الإنمائي "تقديم زيادة كبيرة في التمويلات الموجّهة لقطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية".

ففي عام 2016، حصلت البلدان الأقل نمواً على 28 في المائة من الدعم الإماراتي الموجه لقطاع الصحة؛ حيث تم توجيه غالبيته (49 في المائة) لدعم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

قطاع الخدمات الطبية

بلغت نسبة الدعم الموجّه لهذا القطاع، والذي تم تقديم غالبيته من أجل بناء المستشفيات والعيادات الطبية بالإضافة إلى تمويل التكاليف التشغيلية وتوفير الأجهزة الطبية، حوالي نصف المساعدات الإماراتية المقدمة لصالح الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة.

حيث تم تقديم 510.8 مليون درهم إماراتي (139.1 مليون دولار أمريكي) لدعم الخدمات الطبية كبناء وتوسيع وإعادة تأهيل وصيانة المستشفيات والعيادات، بالإضافة إلى المرافق الطبية المتخصصة للأطفال والنساء والسرطان، والأمراض الأخرى. جرى تنفيذ أهم المشاريع المنفذة بهذا المجال في الأردن والمغرب واليمن والصومال.

قطاع مكافحة الأمراض المُعدية

تم توجيه نسبة 17 في المائة إضافية من المساعدات الإماراتية (155.6 مليون درهم إماراتي – 42.4 مليون دولار أمريكي) لدعم وقف انتشار الأمراض المعدية. ففي اليمن، تم تقديم الإمدادات الطبية والعلاجات لمكافحة وعلاج حمى الضنك والكوليرا في المناطق التي انتشرت بها.

وفي باكستان، واصلت الإمارات تنفيذ حملات التحصين ضد مرض شلل الأطفال، ووصلت إلى ما يزيد عن 17 مليون طفل. وعلى نحو مماثل، استمر جهود القضاء على شلل الأطفال في مختلف أنحاء أفريقيا في إطار مبادرة منظمة اليونيسف.

وعلى المستوى العالمي، عملت الإمارات مع مركز كارتر لدعم حملة القضاء على مرض دودة غينيا. وعلى الرغم من أنه تم القضاء بشكل نهائي تقريباً على طفيل المرض (بنسبة 99.99 في المائة) منذ عام 1983 حيث تم الإبلاغ عن إصابة 25 حالة فحسب في عام 2016، إلا أنه لا تزال جنوب السودان ومالي وتشاد وإثيوبيا من الدول المتضررة. علاوة على هذا، تم تقديم مساهمات طوعية كذلك إلى التحالف العالمي للقاحات والتحصين (جافي)، والذي يعمل من أجل تحسين فرص الحصول على اللقاحات الجديدة وغير المتوفرة للأطفال الذين يعيشون في الدول الأكثر فقراً على مستوى العالم.

قطاع الصحة في حالات الطوارئ

بلغت نسبة المساعدات المقدمة من دولة الإمارات لدعم الخدمات الصحية في حالات الطوارئ 10 في المائة (84.8 مليون درهم إماراتي – 23.1 مليون دولار أمريكي) في كل من اليمن وليبيا والأردن. ففي الأردن، تم تقديم خدمات صحية للاجئين السوريين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين. أما في ليبيا واليمن، فمع انهيار الخدمات الأساسية، قدمت الإمارات الدعم لتوفير المستلزمات الطبية والعقاقير الضرورية والخدمات الطبية الأخرى. حيث انهار قطاع الخدمات بالدولتين، حتى الخدمات الأساسية.

مقالات

القضاء على شلل الأطفال: نجاح باهر على وشك التحقق

فلنتكاتف معاً: إنجاز عظيم على وشك التحقق

قام المشروع الاماراتي لمساعدة باكستان بتنفيذ حملة واسعة في باكستان وإعطاء التطعيمات اللازمة للأطفال ضد شلل الأطفال.
المصدر: المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان

يعدو العالم بخطوات سريعة لقطع الميل الأخير في سباق القضاء على مرض شلل الأطفال بحلول عام 2018. وتتواصل الجهود الدولية للتعجيل بالقضاء عليه، والتركيز بشكل خاص على آخر دول في العالم لا يزال المرض متواجد فيها ولم تتوقف مطلقاً عن نقل فيروسه. وحتى عام 2016، كان المرض يتوطن في كل من أفغانستان ونيجيريا وباكستان.

وبالرغم من توفر التحصينات الخاصة بمرض شلل الأطفال منذ ما يزيد عن 60 عاماً مضت، مما ساهم في احتواء انتشار مرض شلل الأطفال وحماية 17 دولة رئيسية معرّضة لخطر انتشاره فيها، إلا أن الصراعات، وسوء البنية التحتية والأنظمة الصحية، وعدم كفاية الموارد وتوزيع السكان في الأماكن النائية والمعزولة تمثل عقبات أمام القضاء على مرض شلل الأطفال، وهو عبارة عن عدوى فيروسية مُعدية يمكن أن يكون لها تبعات مدمرة، ليس فقط لاحتمالية تسببه في الوفاة والإصابة بالشلل الحركي، بل لأنه يؤثر بشكل أساسي على الأطفال الصغار.

وعلى الرغم من التحديات العديدة التي واجهتها الحملة الدولية للقضاء على شلل الأطفال، إلا أنه يبدو أن العالم على مقربة شديدة من تحقيق إنجاز تاريخي في الرعاية الصحية. ففي أوائل الثمانينيات، كان فيروس المرض يتسبب في شلل ما يزيد عن 350 ألف طفل في كل عام بأكثر من 125 دولة. وفي عام 2016، كان عدد الأطفال الذين أصيبوا بمرض شلل الأطفال أقل من أي عام آخر على مستوى العالم. وقد لعبت دولة الإمارات دوراً حيوياً منذ زمن طويل في تنفيذ هذه الحملة، حيث أنها أقامت شراكات مبتكرة، وساهمت في دفع الجهود الدولية الرامية للقضاء على المرض، وتعهدت بتقديم المساهمات المالية، وتيسير حشد الموارد وتكريم الأبطال الذي ساهموا في تبني هذه القضية.

وخلال الفترة من 2011 إلى 2016، قدمت دولة الإمارات مساعدات خارجية بقيمة (446.6 مليون درهم إماراتي) 121.6 مليون دولار أمريكي للمساعدة في القضاء على مرض شلل الأطفال. وفي عام 2011، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الامارات، وبيل جيتس، رئيس مؤسسة بيل وميلندا غيتس بإعلان عن تعهد مشترك بقيمة 367.3 مليون درهم إماراتي (100 مليون دولار أمريكي) لتوفير اللقاحات والتحصينات المساهمة في إنقاذ الأرواح للأطفال في كل من أفغانستان وباكستان.

وبعد مرور عامان، في 2013، قدمت دولة الامارات ممثلة بدائرة المالية بأبوظبي 29.4 مليون درهم إماراتي (8 مليون دولار أمريكي) لصالح مشاريع القضاء على مرض شلل الأطفال التي تنفذها منظمة الصحة العالمية في أفريقيا. وعندما بدأ تفشي مرض شلل الأطفال أثناء الحرب التي نشبت في سوريا، قدمت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي تمويلا لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لتوفير اللقاحات في حالات الطوارئ.

وفي العام نفسه، عقدت القمة العالمية للقاحات في أبوظبي، حيث سهلت دولة الإمارات حشد تمويلات عالمية وجمعت 14.69 مليار درهم إماراتي (4 مليار دولار أمريكي) كالتزامات نحو تخليص العالم من مرض شلل الأطفال بحلول عام 2018. شمل هذا التزام إضافي بتقديم 440.8 مليون درهم إماراتي (120 مليون دولار أمريكي) من دولة الإمارات.

كما دفعت دولة الإمارات، عام 2014، وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، 22 مليون درهم إماراتي (6 مليون دولار أمريكي) و33.8 مليون درهم إماراتي (9.2 مليون دولار أمريكي) لصالح برامج القضاء على شلل الأطفال في أفريقيا وباكستان على الترتيب. كما أنفقت، بالتعاون مع منظمة اليونيسف في مالي، مبلغ 3.7 مليون درهم إماراتي (مليون دولار أمريكي) إضافي في عام 2015 لتحسين صحة ورفاهية الأطفال والأمهات، من خلال تقديم اللقاحات للأطفال ورعاية الأمهات الحوامل.

أدى تصاعد الأزمة اليمنية خلال عام 2016 إلى إطلاق نداءً عالمي لتنفيذ برامج متكاملة للتحصين ضد مرض شلل الأطفال والحصبة. ودعمت دولة الإمارات هذه البرامج الصحية التي جرى تنفيذها في اليمن، وتستهدف تحصين حوالي 650 ألف طفل وسيدة.

علاوة على هذا، ساهمت المبالغ الموجهة للقضاء على مرض شلل الأطفال خلال العام الماضي في تنفيذ حملات تحصين في أفريقيا وباكستان. ومن خلال المرحلة الثالثة (في عام 2016) للحملة الإماراتية للقضاء على شلل الأطفال في باكستان، التي امتدت على مدى 3 سنوات من تقديم جرعات لقاح شلل الأطفال تحت إدارة البرنامج الإماراتي لمساعدة باكستان، وصل مبلغ المساعدات إلى 158.2 مليون درهم إماراتي، مما ساهم في تحصين ما يزيد عن 10.6 مليون طفل خلال عام 2016.

تظل مناطق الصراعات والحروب التي تنخفض بها تغطية حملات اللقاحات والتحصين من بين التحديات الكبرى التي تواجهها الجهود الدولية. ومع هذا، فبعد مرور أقل من أسبوع على تأكيد منظمة الصحة العالمية لتفشي مرض شلل الأطفال في سوريا في يونيو 2017، تعهدت دولة الإمارات بتقديم مبلغ 110.2 مليون درهم إماراتي (30 مليون دولار أمريكي) آخرين لدعم الجهود الدولية لمحاربة هذا المرض، بالإضافة إلى التعهدات التي أعلنها الشركاء الدوليون الآخرون.

ويمكن القول بأن نهاية الطريق على مرمى البصر، فالفوز بالمعركة ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتحصينات أمرٌ ممكن، ويمكننا من خلال الجهود الجماعية صنع التاريخ لغد أكثر أمناً وعالم خالٍ من مرض شلل الأطفال.

تصدّر دولة الإمارات للجهود العالمية الرامية للقضاء على شلل الأطفال

مظاهر الدعم الموجه للقضايا العالمية

استضافت أبوظبي، في 2013، أول قمة عالمية للقاحات بحضور ما يزيد عن
300 شخص من قادة العالم
والوفود رفيعة المستوى.

اجتماع قادة
المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال
في أبوظبي، عام 2015.

إنتاج شركة إيمج نيشن أبوظبي
فيلما وثائقياً حول تأثير شلل الأطفال
وأثنت على الجهود المبذولة للقضاء عليه.

أطلاق الإمارات جوائز أبطال القضاء على شلل الأطفال،
بالشراكة مع مؤسسة بيل وميلندا غيتس.

حشد التمويلات

ساهمت دولة الإمارات في تيسير حشد التمويلات اللازمة: حيث تم جمع مبلغ
14.69 مليار درهم إماراتي
(4 مليار دولار أمريكي) في صورة التزامات دولية بهدف تخليص العالم من مرض شلل الأطفال بحلول عام 2018، تم جمعها أثناء القمة العالمية للقاحات.

قدمت الإمارات
446.6 مليون درهم إماراتي
(121.6 مليون دولار أمريكي)، بالإضافة إلى تعهد بقيمة **110.2 مليون درهم إماراتي** **(30 مليون دولار أمريكي)** في عام 2017.

أعلنت دولة الإمارات ومؤسسة بيل وميلندا غيتس عن تعهد مشترك بقيمة
367.3 مليون درهم إماراتي
(100 مليون دولار أمريكي).

إنجازات التنفيذ والشراكات

تحصين
30 مليون طفل

إعطاء
158 مليون جرعة لقاح

دعم تعزيز الأنظمة الصحية ورفع الوعي والأبحاث الدولية.

عقد شراكات مع الدول والأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة بيل وميلندا غيتس والقطاع الخاص.

هدف 11
مدن ومجتمعات محلية مستدامة

> تم توجيه ما يقرب من ثلثي الدعم الإماراتي المخصص لتحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة (والمعني بإنشاء المدن والمجتمعات المستدامة) نحو قطاع التنمية والإدارة الحضرية.

مع استمرار هجرة سكان العالم من المناطق الريفية للمناطق الحضرية، ستكون هناك حاجة لجعل المدن أكثر أمناً ونظافة وإتاحة للتمكن من تلبية متطلبات أعداد السكان المتزايدة. غالباً ما تتركز الفئات الفقيرة بشكلٍ خاصٍ في المساكن الحضرية، وهو ما يضع ضغطاً هائلاً على الموارد المحدودة لهذه الأماكن.

يتطلب تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة إدارة وتخطيط حضري سليم وشامل يراعي حماية البيئة، والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي، ويسهم في إحداث تغيرات تحوّلية في تلك المدن والمجتمعات بشكل يدعم الاستدامة ويفي بمتطلبات سكانها. تشمل الأمثلة على المبادرات الرئيسية الاستثمار في النقل العام وإنشاء مساحات خضراء وضمان إتاحة مساكن آمنة يسيرة التكلفة. وبالإضافة إلى المشاريع المبينة في الفقرات التالية، دعمت دولة الإمارات كذلك إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية لعدد من الدول، مثل المناطق المتضررة من موجات تسونامي في سريلانكا وجزر المالديف، وفي اليمن وأفغانستان.

قطاع التنمية والإدارة الحضرية

عادةً ما يترافق النمو مع التحضّر. وتشير التقارير إلى أنه لم يحدث مطلقاً أن ارتقت دولة إلى فئة البلدان متوسطة الدخل دون انتقال عدد كبير من سكانها إلى المدن.[25] وبناءً عليه، تم تقديم غالبية الدعم الإماراتي الموجّه لهذا القطاع (بنسبة 86 في المائة) للبلدان متوسطة الدخل. في حين تم تقديم النسبة المتبقية إلى البلدان الأقل نمواً.

وللمساعدة في تحقيق الغاية الأولى ضمن هذا الهدف: "ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030"، تم دعم أربعة مشاريع في مصر ضمن هذا القطاع. كان أكبرها بناء 50 ألف وحدة سكنية في 17 محافظة. ساهم مجمع ناصر السكني، والذي يعتبر نموذجاً للتطوير المستدام للعشوائيات، في رفع وتحسين مستوى حياة آلاف الأفراد من الفئات المحرومة، وتوفير خدمات الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي في مساكنهم. تضمّن المجمّع، الذي أنشيء بمنحة بقيمة إجمالية بلغت 661 مليون درهم إماراتي (180 مليون دولار أمريكي)، بناء 8,500 وحدة سكنية، إلى جانب مرافق شملت خزانات للمياه ومستشفى.

وعلى نحو مشابه، تضمّن الدعم المقدم لمدينة الشيخ زايد إدخال المرافق ومياه الشرب للسكان، من خلال بناء نظام للري وإمداد المياه، وتوفير 200 سرير في مستشفى، وبناء مسجدين، وأربعة مدارس (منهم مدرسة واحدة حصرياً للفتيات، واثنتان مخصصتان لدراسة التخصصين التجاري والصناعي)، ومعهدين وخمس مدارس ابتدائية.

وفي المغرب، تضمنّت المشاريع التنموية متعدد السنوات التي جرى تنفيذها في أصيلة منحة بقيمة إجمالية بلغت 37.0 مليون درهم إماراتي (10.0 مليون دولار أمريكي) تم الالتزام بها في عام 2012، تنفيذ مشاريع سكنية وبناء مرافق في المدينة. كما تم تنفيذ مشاريع أخرى في أصيلة لدعم بناء الطرق وشبكات المياه وحوالي 200 وحدة سكنية.

قطاع البنية التحتية للنقل بالسكك الحديدية

دعماً لتوفير وسائل انتقال مستدامة ومتاحة للجميع، تنفيذاً للغاية الثانية من الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، تم دعم مشاريع للسكك الحديدية كذلك في مصر والمغرب (بقيمة 107.5 مليون درهم إماراتي – 29.3 مليون دولار أمريكي). حيث تم تركيب حواجز أمنية للحماية على طول نظام السكك الحديدية في مصر. كما تم تطوير قطار فائق السرعة يربط ما بين مدينتي طنجة والدار البيضاء في المغرب، ومن المتوقع أن يسهم في دفع السياحة وتحفيز النشاط الاقتصادي على طول مساره.

قطاع الإسكان منخفض التكلفة

علاوة على مشاريع الإسكان منخفض التكلفة التي جرى تنفيذها في كل من بنغلاديش وسريلانكا، تضمنت المشاريع المنفذة ضمن هذا القطاع بناء 1,200 منزل من الطين في ولاية كسالا بشرقي السودان.

هدف 7
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

> قدمت دولة الإمارات دعماً لعدد من الدول لمساعدتها في توفير مصادر للطاقة المتجددة ميسورة التكلفة.

تلعب إتاحة الطاقة للجميع على حد السواء دوراً حيوياً في تحقيق النمو الاقتصادي. وفي ظل تزايد الطلب العالمي على الطاقة، يرتفع كذلك الطلب على الطاقة ميسورة التكلفة. ويعني الانتقال إلى عالم مستدام السعي لتشجيع النمو الاقتصادي دون التسبب في الإضرار بالبيئة. ويتطلب هذا اعتماد أقل على الموارد غير المستدامة مثل الوقود الحفري، وطلب أكثر على مصادر الطاقة النظيفة. وللتمكن من توفير فرص متساوية للتمتع بمصادر للطاقة النظيفة ميسورة التكلفة يستلزم الأمر تقديم استثمارات في مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى توسيع القدرات الاستيعابية للبنية التحتية وتحديث التقنيات المستخدمة لإيجاد حلول تتميّز بفعالية التكلفة وكفاءة استخدام الطاقة.

وإدراكاً منها لتباين الأوضاع التنموية للدول الشريكة لها، دعمت دولة الإمارات الدول في إتاحة مصادر ميسورة التكلفة للطاقة سواءً من خلال وسائل تقليدية أو متجددة.

حيث تم تمويل قطاعات الطاقة المتولدة من مصادر متجددة (سواء كانت شمسية، أو رياح، أو مائية)، ضمن حافظة الطاقة المتجددة، بحوالي 113.9 مليون درهم إماراتي (31 مليون دولار أمريكي). تم من خلالها دعم العديد من الدول، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة ضمن صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ، والذي يعمل على تمويل مشاريع الطاقة المتجددة في مختلف دول المحيط الهادئ. حيث دعّم الصندوق كل من جزر مارشال وميكرونيزويا وناورو وجزر سليمان وتوفالو، لمساعدتها في تأمين الطاقة الشمسية النظيفة، وبالتالي مساعدتهم في توفير تكاليف استيراد وقود الديزل والحد من انبعاثات الوقود الحفري. كما دعمت الإمارات مشاريع إضافية ضمن قطاع الطاقة المتجددة في أذربيجان والأردن وموريتانيا والصومال.

قطاع المساهمات المقدمة للمنظمات الدولية

بالإضافة إلى المساهمات الأساسية المقدمة لميزانيات المنظمات، حصلت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) كذلك على منحة تمتد لأربع سنوات بقيمة 22.1 مليون درهم إماراتي (6 مليون دولار أمريكي) لتقديم المساعدة الفنية للدول النامية من أجل إجراء دراسات الجدوى للمشاريع وتطوير المقترحات. وتعمل الوكالة على مساعدة الدول في استخدام إمكاناتها المتاحة لتوفير الطاقة النظيفة، إلى جانب تعزيز موارد الطاقة المتجددة وتقنياتها. (بعض الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع تم إدراجها ضمن العديد من أهداف التنمية المستدامة راجع قسم "المنهجية" ضمن الملحق 3).

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات الإماراتية الموجهة لصالح تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى:

- بناء ما يزيد عن **65 ألف منزل**
- بناء وتجهيز وإعادة تأهيل **>200 مستشفى ومرفقاً صحياً**
- توصيل ما يزيد عن **10 آلاف طن من المساعدات الغذائية**
- توفير **الرعاية الصحية لملايين الأفراد**
- بناء أكثر من **20 صومعة معدنية لحفظ** بسعة إجمالية بلغت 1.5 مليون طن
- دعم مشاريع ساهمت في توفير **2,650 كيلو واط من الطاقة**
- **تحصين 17.4 مليون طفل** ضد مرض شلل الأطفال
- **توفير إمدادات الطاقة لعدد 70 قرية** في مناطق غير متصلة أو خارج نطاق شبكات الطاقة

مقالع

تعزيز النمو الاقتصادي من خلال مشاريع الطاقة المتجددة

نصير الطاقة المتجددة

برزت دولة الإمارات باعتبارها واحدة من أهم الدول المناصرة للطاقة المتجددة على مستوى العالم، استناداً لبرامج مساعداتها التنموية الداعمة المستندة إلى الطلب في هذا القطاع. ومع اقتراب قيمة مساعداتها الإجمالية الموجهة لقطاع الطاقة لحوالي مليار دولار أمريكي، تعتبر المساعدات الإماراتية قطاع الطاقة المتجددة من العوامل الدافعة للاقتصاد وتعزيز نمو الوظائف، إلى جانب المساهمة في تحقيق منافع على مستوى البيئة وتغيّر المناخ في الوقت ذاته.

أحد مشاريع الطاقة المتجددة التي تدعمها الإمارات في كيريباس.
المصدر: شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)

نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2016 في تعزيز التزامها تجاه قطاع الطاقة المتجددة في الدول النامية، حيث أعلنت عن منحة بقيمة إجمالية بلغت 183.7 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي) لصالح **الصندوق الإماراتي لدعم مشاريع الطاقة المتجددة في دول جزر البحر الكاريبي**، كجزء من مشروع طويل الأجل لإقامة مرفق مشروع صندوق أبوظبي للتنمية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، بقيمة 1.29 مليار درهم إماراتي (350 مليون دولار أمريكي). حيث قدمت الإمارات قروضاً ميسرة بقيمة 169 مليون درهم إماراتي (46 مليون دولار أمريكي) لصالح 4 مشاريع، إلى جانب تمويل إضافي في صورة مساهمات مخصصة بقيمة 22 مليون درهم إماراتي (6 مليون دولار أمريكي) لتقديم المساعدة الفنية في الإعداد للمشاريع.

تستند برامج الطاقة المتجددة إلى الخبرات الوطنية التي تتمتع بها دولة الإمارات، حيث قامت دولة الإمارات، والتي تعتبر واحدة من أعلى 5 دول مصدرة للبترول على مستوى العالم، بدعم الاستثمار العام الأوّلي في مجالات التكنولوجيا والقدرات المؤسسية من أجل خلق قطاع تجاري ديناميكي نشط للطاقة المتجددة داخلياً، حققت من خلاله في عام 2015 أقل تكلفة للطاقة الشمسية على مستوى العالم، أقل حتى من تكلفة الغاز الطبيعي. علاوة على هذا، تقدم دولة الإمارات حوافز للإبتكار، كما تستضيف الفعاليات السنوية الأكثر تأثيراً على مستوى العالم والمخصصة لدفع استخدام الطاقة المتجددة، وتشجيع استخدام الطاقة بكفاءة، والتكنولوجيا النظيفة. وعلى الرغم من مساهمة تلك الحوارات والمبادرات الدولية في تحفيز إيجاد وتطبيق حلول فعّالة ومؤثرة، إلا أنه لا تزال هناك بعض المشكلات المتعلقة بالتنمية عالقة دون حل.

وبالرغم من أن مصادر الطاقة المتجددة تعتبر أقل تكلفة بكثير من مصادر الطاقة التقليدية، مثل وقود الديزل، في العديد من الدول النامية، إلا أنه مع هذا يجب أن تتواكب التنمية مع إمكانات السوق، مما ينتج عنه أسعار وقود ضارة بالاقتصاد بالنسبة لموفري الخدمات الأساسية والأسر والأعمال التجارية.

وبناءً على هذا، تهدف المساعدات التنموية المقدمة من دولة الإمارات لصالح قطاع الطاقة المتجددة إلى البدء في نشر وتحقيق توفير اكبر في التكلفة وجدوى اقتصادية فورية لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وكذلك تعزيز خبرة السوق والثقة في الوسائل التكنولوجية – وتمهيد الطريق لخلق وظائف مستدامة العائد وقدر أكبر من الطاقة معقولة التكلفة.

وعليه، يعتبر تأسيس مرفق مشروع صندوق أبوظبي للتنمية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) لدعم مشاريع الطاقة المتجددة، والذي بدأ تشغيله عملياً في 2013، من بين الوسائل الرئيسية التي استخدمتها المساعدات الخارجية الإماراتية في قطاع الطاقة المتجددة، حيث ينفق المرفق ما يصل إلى 183.7 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي) سنوياً على مشاريع تحوّلية في الدول الأعضاء بالوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا). ويعتمد صندوق أبوظبي للتنمية على الخبراء الدوليين المجتمعين تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) لدراسة وتحليل مقترحات المشاريع التي أقرتها الحكومة. وفي يناير 2016 أعلن الصندوق دعمه لمشاريع تتعلق باستخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية في اثنين من الدول الجزرية الصغيرة النامية، هما انتيغوا وباربودا، والرأس الأخضر، بالإضافة إلى مشاريع للطاقة الشمسية في اثنين من البلدان الأقل نمواً، هما بوركينا فاسو والسنغال، حيث ستسهم تلك المشاريع في توفير أول مصدر يُعتمد عليه للطاقة على الإطلاق في تلك المناطق، لخدمة ما يزيد عن 12 ألف أسرة و80 ألف شخص، على الترتيب، في المناطق القروية، بالإضافة لاستفادة قطاعات الصحة والتعليم وتوليد الدخل للأفراد والاتصال بخدمات الهاتف المحمول.

استجابةً لمتطلبات التنمية في الدول التي تعاني من ارتفاع تكلفة إنتاج الطاقة فيها بدرجة جعلتها من بين العوائق الأساسية أمام تحقيق النمو، أطلقت دولة الإمارات أول صندوق إقليمي رئيسي لها لقطاع الطاقة المتجددة، تحت اسم "**صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول المحيط الهادئ**" والذي يعد بمثابة مبادرة لتقديم منحة بقيمة 183.7 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولارأمريكي). وحتى الآن، عمل الصندوق مع 11 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تلبية متطلباتها العاجلة والتوصل إلى حلول لعدد من الدول التي تعتبر الأعلى من حيث تكلفة الطاقة الكهربائية على مستوى العالم، وهو ما يعيق الصناعات المحلية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الخدمات الحكومية الأساسية كالصحة، والتعليم، والمياه. في مايو 2016، أعلنت دولة الإمارات اكتمال مشاريع للطاقة الشمسية في 5 دول؛ هي جزر المارشال، ميكرونيزيا، بالاو، ناورو، جزر سليمان؛ وفي حالات عديدة كانت تلك المشاريع بمثابة أول مرفق للطاقة المتجددة في الدول التي نُفذت فيها، وحلت بشكل مباشر محل وقود الديزل، مما ساهم في خفض تكلفة توليد الطاقة وكذلك إفساح المجال لاستخدام تلك الميزانيات في استثمارات أخرى في البنية التحتية والحياة اجتماعية. علاوة على هذا، ساهم الصندوق في بناء قدرات عالية المستوي فيما يتعلق بتقنيات التحكم في الشبكات. فعلى سبيل المثال، من خلال ابتكارات شركة مصدر، أصبحت الطاقة الشمسية تمثل ما يصل إلى 70 في المائة من مجموعة مصادر الطاقة في بعض الدول الجزرية، مقارنة بالمصادر التقليدية التي مثلت 30 في المائة، مما أتاح تحقيق وفورات اقتصادية وبيئية أكبر.

مشروع ماجورو لتجميع المياه بالطاقة الشمسية في مارشال.
المصدر: شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)

علاوة على هذا، وضع صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول المحيط الهادئ مجموعة جديدة من الإجراءات خلال عام 2016 بهدف تنسيق أنشطة المانحين وعلاقات الشراكة معهم، مستنداً إلى النجاحات التي حققها في عمليات التنفيذ واتباعه لسياسة مشاركة مقترحات المشاريع مع المانحين الآخرين والمنظمات الإقليمية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، توصل الإمارات إلى اتفاق للتمويل المشترك مع نيوزيلندا بشأن مشروع جزر سليمان والذي تم تنفيذه بواسطة شركة مصدر، وهو ما يعتبر المرة الأولى التي استخدمت فيها إحدى الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جهة إماراتية لتولي عمليات التنفيذ.

تردد صدى النجاح الذي حققه صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول المحيط الهادئ خارج نطاق المنطقة، حيث أقر رؤساء حكومات ودول منطقة الكاريبي، خلال المناقشات التي دارت مع قادة دولة الإمارات، بالتأثير الملحوظ لارتفاع تكاليف الطاقة على اقتصاديات بلدانهم ومواطنيهم. وعقب إجراء مشاورات إقليمية، أعلنت دولة الإمارات، في سبتمبر 2016 خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن تأسيس ثاني مرفق إماراتي إقليمي، وهو الصندوق الإماراتي لدعم مشاريع الطاقة المتجددة في دول جزر البحر الكاريبي. بالإضافة إلى زيادة تطبيقات الطاقة المتجددة في المنطقة، سيعمل صندوق المنح الذي بقيمة 183.7 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي) – وله هدف واضح يتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – على توسيع وتنمية الخبرات الفنية المحلية في مجالي تصميم وإدارة مشاريع الطاقة المتجددة، من أجل تيسير نشر هذا النوع من الطاقة بشكل أسرع وأقل تكلفة في المستقبل. ومرة أخرى، يضم الصندوق الإقليمي كل من وزارة الخارجية والتعاون الدولي وصندوق أبوظبي للتنمية وشركة مصدر، ويهدف للعمل عن قرب مع المنظمات الإقليمية والجهات المانحة الأخرى، لاستكمال ومواصلة مجموعة الأنشطة والمشاريع الجارية.

عدد من أهم وأبرز النتائج والتأثيرات الناتجة عن مشاريع الطاقة المتجددة التي نفذتها دولة الإمارات

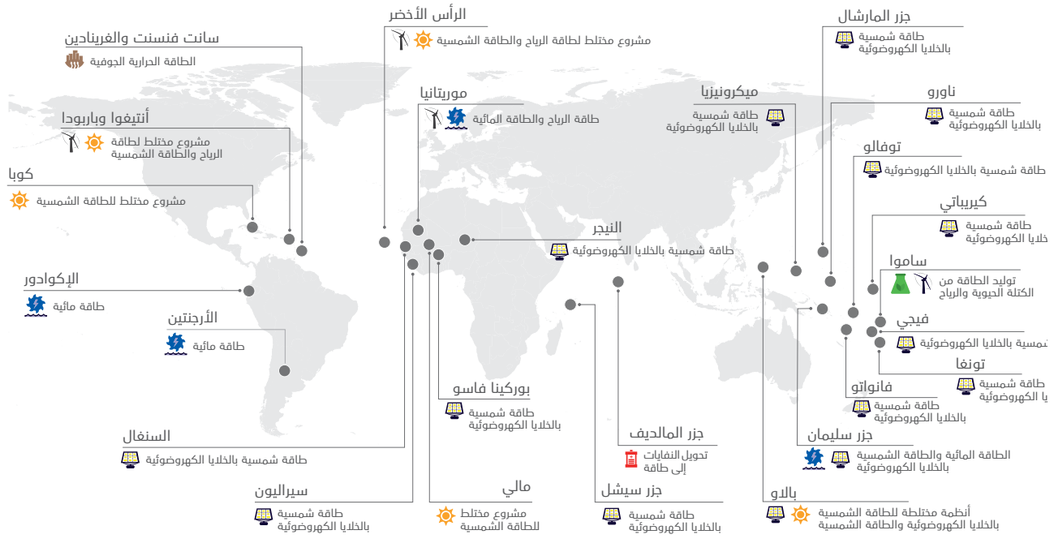

دعم ما يزيد عن	توليد طاقة بتقدّر بما يزيد عن	تحقيق وفر يزيد عن	خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	توفير رفع مالي بقيمة بما يزيد عن
مليون شخص ونشاط تجاري	**100 ميغاوات** من الطاقة المتجددة	**13.6 مليون درهم إماراتي** (3.7 مليون دولار أمريكي) سنوياً نتيجة توفير تكاليف استخدام وقود الديزل	**بأكثر من 26 ألف** طن سنوياً	**1.42 مليار درهم إماراتي** (387.0 مليون دولار أمريكي) في صورة تمويل إضافي من مصادر أخرى.

أبرز إنجازات دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال دعم الطاقة المتجددة

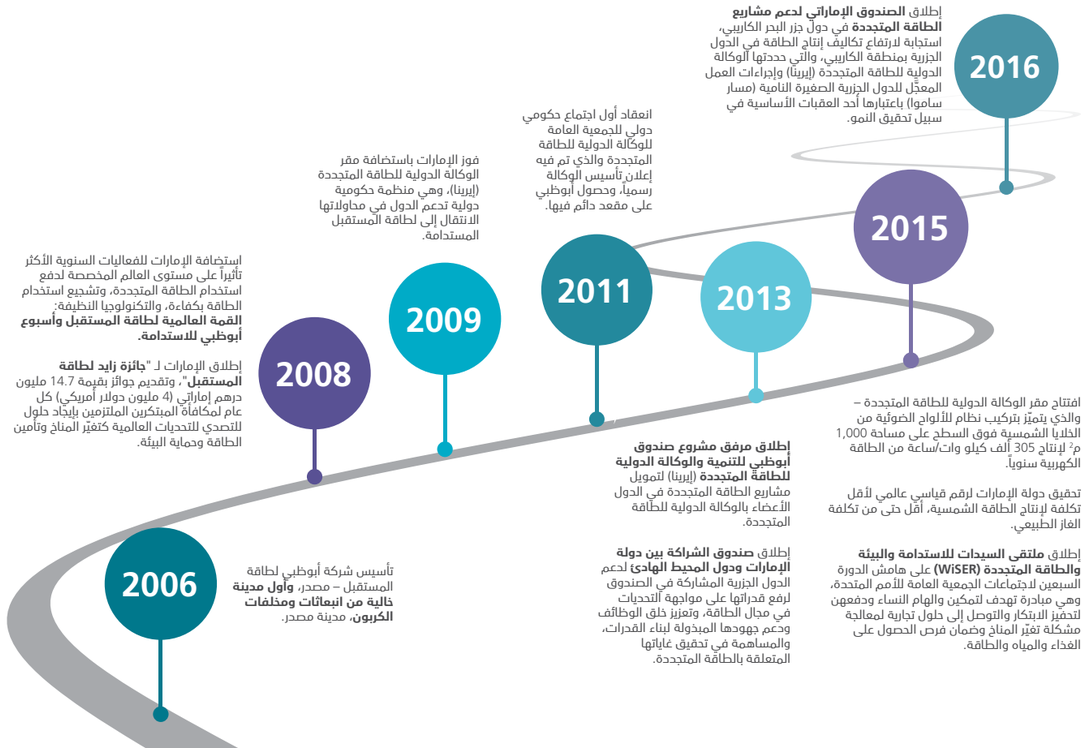

الجزء الرابع: الالتزامات المعلن عنها عام 2016 كدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

أعلنت دولة الإمارات، خلال عام 2016، عن عدد من الالتزامات لتمويل تحقيق 9 أهداف من أهداف التنمية المستدامة، بقيمة إجمالية بلغت 5.03 مليار درهم إماراتي (1.37 مليار دولار أمريكي). ولكن نظراً للطبيعةً المتداخلة لأهداف التنمية المستدامة، فإن تأثير تلك المشاريع سيكون واسع النطاق وسيشمل كذلك الدعم الموجّه لتحقيق أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، الالتزام الموجّه لتحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة لدعم تطوير قطار فائق السرعة يربطً ما بين مدينتي طنجة والدار البيضاء في المغرب لن يسهم في تحقيق استفادة كبيرة لتمكين حرية انتقال الأفراد فحسب، بل سيسهم كذلك في دفع وتعزيز السياحة ودعم النمو الاقتصادي العام في تلك المدن.

ستسهم غالبية الالتزامات التي أعلنت عنها دولة الإمارات (97 في المائة، أي ما يوازي 4.86 مليار درهم إماراتي – 1.32 مليار دولار أمريكي) في دعم تحقيق الأهداف الأربعة التالية من أهداف التنمية المستدامة: الأول، والثالث، الحادي عشر، والسابع عشر.

الشكل 16: الالتزامات الإماراتية المعلن عنها كدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

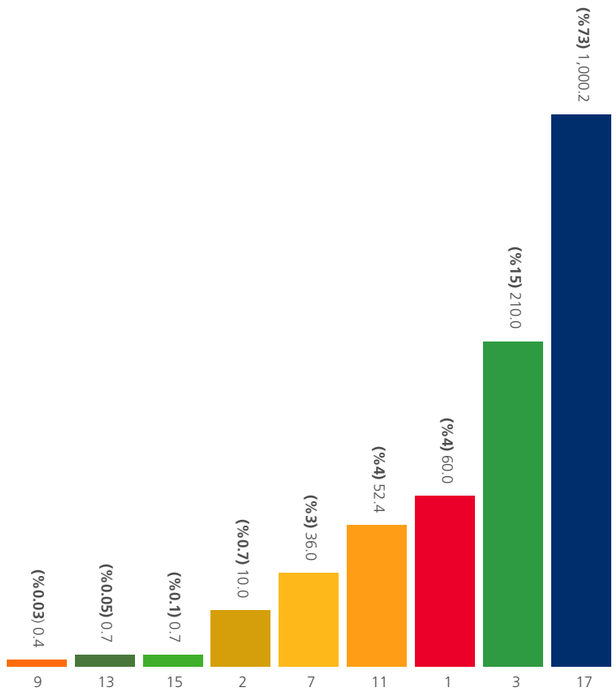

المجموع الكلي
1.37 مليار دولار أمريكي

هدف 17
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

هدف 3
الصحة الجيدة والرفاة

هدف 1
القضاء على الفقر

هدف 11
مدن ومجتمعات محلية مستدامة

هدف 7
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

هدف 2
القضاء التام على الجوع

هدف 15
الحياة في البرّ

هدف 13
العمل المناخي

هدف 9
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

3

المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات

دعم الاحتياجات الإنسانية العاجلة اثناء الأزمات والأوقات الحرجة

بلغت قيمة المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2016، 1.90 مليار درهم إماراتي (518.2 مليون دولار أمريكي).

شكّل قطاع المساعدات متعددة القطاعات المقدمة في حالات الطوارئ بالإضافة إلى المساعدات الغذائية الطارئة ما يقرب من 70 في المائة من المساعدات الإنسانية المقدمة من الإمارات لعدد من الدول والمجتمعات المتضررة خلال عام 2016.

العمل على تلبية احتياجات الأشخاص المتأثرين بالصراعات والزلازل وموجات الجفاف

> في عام 2016، احتلت دولة الإمارات المركز الثالث على مستوى العالم بين أعلى الدول المانحة للمساعدات الإنسانية بالنسبة لدخلها القومي الإجمالي، حيث قدمت الإمارات ما قيمته 1.55 مليار درهم إماراتي (421.2 مليون دولار أمريكي) في صورة مساعدات إنمائية رسمية.

الصفحات التالية توضح جهود المساعدات الإنسانية الإغاثية في عام 2016. للأسف نتج عن النزاعات الدائرة والكوارث الطبيعية المتعددة التي وقعت على مدى السنوات الأخيرة عدد متنامي من المتضررين الذين على حافة فقدان الأمل في حياة كريمة. نادرا ما يتلق الكثيرون بشأن توفر احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك المكان الذي سيتناولون فيه وجبتهم التالية أو يأوون إليه، ولكن هذا يمثل واقعاً مأسوياً لملايين الأشخاص. لذا يكافح العاملون في المجال الإنساني والمتطوعون من المؤسسات الإماراتية، إلى جانب العاملين من مختلف أنحاء العالم، في كل يوم للوصول إلى المدنيين المحاصرين في الأزمات، للمساعدة في إنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة وحماية كرامة الإنسان أثناء حالات الطوارئ وبعدها.

وتشكّل المساعدات الإنسانية، بما فيها أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ، جزءاً مهماً من المساعدات الخارجية الإجمالية المقدمة من دولة الإمارات، حيث وصلت نسبتها إلى 9 في المائة خلال عام 2016. أي أعلى بدرجتين مئويتين مما سبق تقديمه في العام الأسبق، وبحلول 2020، من المتوقع أن تصل نسبة المساعدات الإنسانية إلى حوالي 15 في المائة على الأقل من المساعدات الخارجية للدولة.

جانب من المساعدات وجهود الإغاثة وإعادة التأهيل المقدمة من دولة الامارات إلى اليمن.
المصدر: الهلال الأحمر الإماراتي

مثّلت المساعدات متعددة القطاعات المقدمة في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى المساعدات الغذائية الطارئة، ما يقرب من 70 في المائة من المساعدات الإنسانية الإماراتية المقدمة لعدد من الدول والمجتمعات خلال عام 2016. كما مثّلت الجهود الإماراتية الموازية المبذولة لتسهيل توصيل مواد الإغاثة والمساعدات الإنسانية الموجهة لحالات الطوارئ، بما فيها العمليات اللوجيستية وأنظمة الاتصالات والمدرجة تحت قطاع خدمات الدعم والتنسيق بنسبة 20 في المائة من إجمالي المبالغ المدفوعة كمساعدات إنسانية. أما المبالغ المتبقية فقد تم توجهها لصالح توفير خدمات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ وتوفير الحماية والأمن في حالات الطوارئ الإنسانية.

حصلت اليمن والأزمة السورية على جزء كبير من المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات خلال 2016، خاصةً وقد نتج عن الأزمة الجارية في اليمن أن ما يقرب من ثلثي السكان أصبحوا في حاجة للحصول على مساعدات إنسانية. وكانت الإمارات في مقدمة الدول المانحة إلى جانب المنظمات الإنسانية التي سارعت بإرسال مساعدات الإغاثة، كما قامت بربط تلك المساعدات بأنشطة إعادة التأهيل والجهود التنموية.

> كانت دولة الإمارات في مقدمة الدول المانحة إلى جانب المنظمات الإنسانية التي سارعت بإرسال مساعدات الإغاثة، كما قامت بربط تلك المساعدات بعمليات إعادة التأهيل والجهود التنموية.

ومع كل هذا، فبالرغم من تشديد العمل الإنساني على ضرورة التحرك الفوري لتلبية الاحتياجات الأساسية واللازمة للنجاة، إلا أن هدفها في الأساس مشابه للمساعدات التنموية، ولكنها تتميّز بحساسيتها الأكبر لعامل الوقت. تم تناول المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى اليمن بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع. وموضح في الفقرات التالية استجابة دولة الإمارات للأزمة الإنسانية في سوريا.

في ليبيا، واصلت دولة الإمارات دعمها المستمر منذ أن أرسلت مساعداتها الإنسانية ومواد الإغاثة في حالات الطوارئ إلى ليبيا للمرة الأولى في عام 2012. وخلال عام 2016، أنشأت الإمارات 13 جسراً جوياً على الأقل لتوصيل ما يزيد عن 400 طن من المواد الغذائية وغير الغذائية لتقديم المساعدة للمتضررين من النزاعات، بما فيهم 1.3 مليون شخص في حاجة لمساعدات إنسانية عاجلة. وبالإضافة إلى الغذاء والخيام والبطاطين، سهلت الإمارات النقل السريع الأدوية والأجهزة الطبية، حيث توقف نظام الرعاية الصحية في ليبيا تقريباً نتيجة لتدمير العشرات من المستشفيات في الدولة، مما ترك مئات الآلاف من الأشخاص دون خدمات الرعاية الصحية الأساسية أو الضرورية لإنقاذ الأرواح.[26]

وفي ظل المجاعة التي تلوح في الأفق، ركزت المساعدات الإنسانية المقدمة للصومال إلى حد كبير على توصيل المساعدات الغذائية الطارئة وتوزيع حوالي 1,000 طن من المساعدات الغذائية وأكثر من 1,000 طرد غذائي. كما قامت الإمارات ببناء مركزاً لصحة المرأة في العاصمة مقديشيو، لتلبية احتياجات الصحة الإنجابية والاستجابة لحالات العنف الجنساني. تم تناول المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة للصومال بمزيد من التوضيح في الفصل الرابع.

وبالإضافة إلى المساعدات الإنسانية الإماراتية المستمرة لأفغانستان، كذلك قدمت دولة الإمارات بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي بتقديم قسائم الطعام الإلكترونية إلى 17,000 شخص بما في ذلك النساء في فلسطين. كما أولت دولة الإمارات أولوية كبيرة للتعليم، عندما أعلنت عن تنفيذ مبادرة "أعد بناء فلسطين. ابدأ بالتعليم"، بقيمة 11.4 مليون درهم إماراتي (3.1 مليون دولار أمريكي)، في عام 2014، لدعم ما يقرب من 2,600 طالب و100 معلم من مدرسة الزيتون الابتدائية ومدرسة بيت حانون الإعدادية للفتيات. يتمم هذا الدعم المساهمة السنوية المقدمة من دولة الإمارات بقيمة 55.1 مليون درهم إماراتي (15 مليون دولار أمريكي) التي تم التعهد بها عام 2016 لتمويل دفع رواتب ما يزيد عن 800 معلم ودعم تكاليف تشغيل 20 مدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وفي أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع عام 2015 في نيبال، وأدى لمصرع ما يقرب من 9 آلاف شخص وتشريد ما يزيد عن 21 ألفاً آخرين، واجهت نيبال كارثة مدمرة. حيث أدى الزلزال لتدمير كامل للكثير من البنية التحتية أو حدوث تلفيات جسيمة فيها بالمناطق المتضررة، بما في ذلك مئات المدارس. وبالشراكة مع إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمعات المحلية والسلطات النيبالية، ركزت دولة الإمارات جهودها على إعادة تأهيل وبناء المدارس. ساهم هذا في تحقيق استفادة مباشرة لنحو 3,000 طفل ومعلم في 20 مدرسة للتعليم الأساسي، بالإضافة إلى 7,000 شخص بالغ، من بينهم 1,500 امرأة غير متعلمة من المجتمعات القروية الأصلية. إضافة لهذا، يتناول هذا الفصل برنامج الإمارات للتعليم في حالات الطوارئ، والذي وصل إلى ثمان دول في عام 2016، وارتفعت مدفوعاته لخمسة أضعاف مقارنة بعام 2015.

بدءاً باللاجئين السوريين في اليونان مروراً بالمتضررين من الفيضانات في سريلانكا، وانتهاءً بالناجين من زلزال باكستان والأطفال المحرومين من الرعاية الصحية أو التعليم، ستواصل الإمارات عزمها المساعدة في تخفيف المحن التي يمر بها المحتاجون للمساعدات الإنسانية.

الشكل 17: المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات

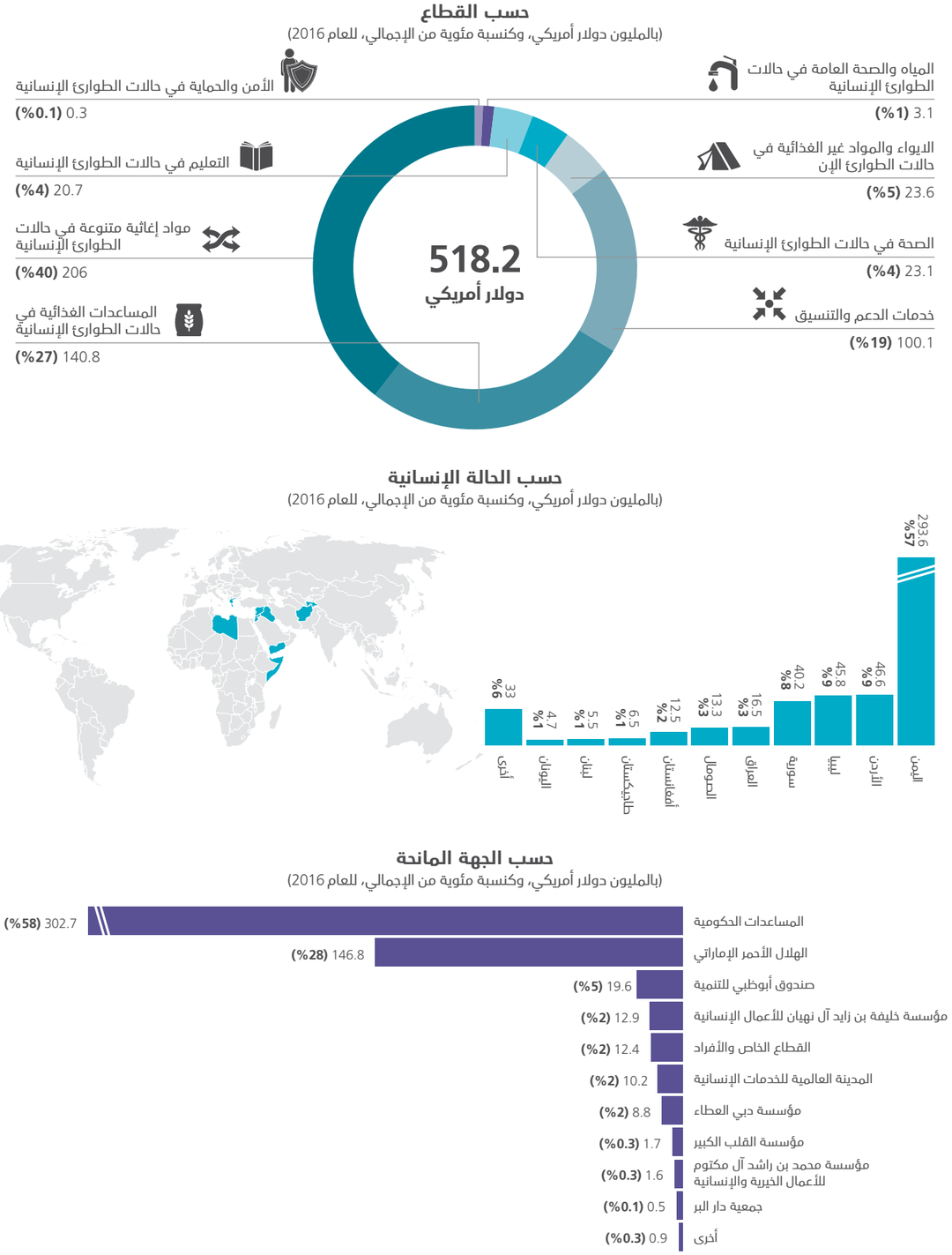

المخيم الإماراتي للنازحين العراقيين في أربيل بكردستان العراق.
المصدر: الهلال الأحمر الإماراتي

الاستجابة الإنسانية من دولة الإمارات للأزمة السورية

إغاثة اللاجئين وإنشاء المخيّمات وتوصيل المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ

في ظل الأزمة الحالية، والتي غالباً ما يُشار إليها بكونها "أكبر أزمة لاجئين وحالة طوارئ إنسانية في عصرنا الحالي"، ترزح سوريا تحت عبء تلك الصراعات وإحصائياتها المرعبة. فمنذ عام 2011، فرَّ ما يقدّر بنحو خمسة ملايين سوري من بلدهم، سعياً للحصول على ملجأ آمن في أي مكان آخر. كما أُجبر ستة ملايين آخرين على ترك منازلهم والنزوح إلى أماكن أخرى داخل الدولة، حيث أدى الصراع الدائر إلى تقييد فرص الحصول على الغذاء والخدمات الصحية المقدمة في حالات الطوارئ.[27]

في مستهل الأزمة الإنسانية بسوريا، حشدت دولة الإمارات العربية المتحدة مساعدات للإغاثة في حالات الطوارئ لمساعدة ملايين المتضررين. وعلى نحو موازٍ، أسست دولة الإمارات كذلك، في عام 2013، صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا، بمشاركة ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو عبارة عن مبادرة متعددة المانحين تهدف بشكل أساسي لدعم جهود التعافي وإعادة الإعمار. يقدم الصندوق مساعدات متعددة القطاعات، مما يتيح توفير العديد من الخدمات الحيوية، من بينها الصحة، والمياه والصرف الصحي، والتعليم. كما إنه يسهم في تمكين إعادة بناء البنية التحتية للقطاعات الضرورية، مثل النقل والأمن الغذائي والبنية التحتية الاجتماعية.

قدمت دولة الإمارات، خلال عام 2016، مساعدات بقيمة 477.6 مليون درهم إماراتي (130 مليون دولار أمريكي) للتخفيف من آثار الأزمة الحالية في سوريا. تم توجيه ثلاثة أرباع هذا المبلغ كمساعدات إنسانية، بينما تم توجيه الباقي كدعم للمبادرات التنموية.

قامت الامارات بتقديم المساعدات الإنسانية في الداخل السوري عبر الحدود الأردنية، كما قامت الإمارات بدعم وكفالة الأيتام وتوفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للأطفال في عمر أقل من خمس سنوات والنساء الحوامل والمرضعات. ولكن في ظل تدفق اللاجئين السوريين للدول المجاورة، كالأردن ولبنان وتركيا والعراق ودول أخرى، تتزايد الحاجة باستمرار لتقديم مساعدات إنسانية خارج سوريا.

ما زالت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي تعمل على إدارة المخيّم الإماراتي الأردني للاجئين السوريين في مريجب الفهود في الأردن، والذي يستضيف ما يزيد عن 7 آلاف لاجئ سوري، وتوفير الدعم للاجئين السوريين في المخيم الهلال الأحمر الاماراتي في شمال العراق والذي يستضيف قرابة 4 الاف لاجئ سوري. وبالإضافة لإرسالها العديد من قوافل المساعدات التي تحمل البطانيات والملابس و مواد صحية وغذائية خلال عام 2016، واصلت دولة الإمارات المساعدة تقديم رعاية صحية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع من خلال المركز الطبي في مخيّم الزعتري والمستشفى الاماراتي الميداني في المفرق بالاردن.

شملت أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ المقدمة للاجئين السوريين في لبنان تقديم المأوى والمواد غير الغذائية بما فيها البطانيات ومواقد التدفئة والغاز لمواجهة فصل الشتاء خلال أربع أشهر، كما تم أنشاء مخيم صغير للاسر السورية الأكثر احتياجا.. وفي اليونان، قامت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي بتأسيس مخيّم لعدد 4 الاف لاجئ سوري هناك.

تشارك دولة الإمارات في تحمّل مسؤولية معالجة أزمة اللاجئين السوريين بعدة صور، حيث أعلنت خلال مؤتمر قمة القادة المعني بأزمة اللاجئين، والذي عقد بمقر الأمم المتحدة في سبتمبر 2016، أنها ترحب باستضافة 15,000 سوري لدخول الدولة على مدى السنوات الخمس المقبلة بحسب الإجراءات المتبعة في الدولة عبر توفير أذون الإقامة عبر لم الشمل أو أذون العمل والحقوق الكفيلة بها من ضمان صحي وتعليم، حيث تشارك دولة الإمارات في تحمّل مسؤولية التصدي لأزمة اللاجئين السوريين.

ولكن مع الأسف، فاستناداً للمشهد الحالي، ما زالت الشكوك تحوم حول مستقبل سوريا، وكذلك حول مصير شعبها. ويعتبر الشيء الوحيد المؤكد حالياً هو الحاجة المتزايدة للمساعدات الإنسانية ودعم عمليات الإغاثة وإعادة الاعمار.

الشكل 18: استجابة دولة الإمارات العربية المتحدة للأزمة السورية

حسب الدولة والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، خلال عام 2016)

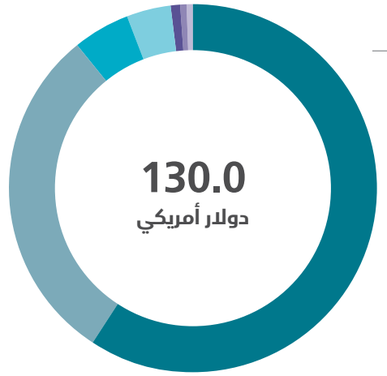

الأردن 78.7 (60%)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 32.1 **(25%)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن 6.0 **(5%)**
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 4.0 **(3%)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 2.4 **(2%)**
- المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية 1.1 **(0.8%)**
- خدمات الدعم والتنسيق 0.8 **(1%)**
- خدمات الرعاية الإجتماعية 0.2 **(0.1%)**
- الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.2 **(0.1%)**
- أخرى 32.0 **(23%)**

سورية 40.5 (31%)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 36.9 **(28%)**
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 3.3 **(2.9%)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 0.2 **(0.1%)**
- خدمات الرعاية الإجتماعية 0.06 **(0.05%)**

لبنان 5.3 (4%)

- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن 3.4 **(3%)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 1.6 **(0.8%)**
- البرامج الموسمية 0.3 **(0.2%)**
- خدمات الدعم والتنسيق 0.06 **(0.04%)**

مصر 0.07 (0.1%)

- الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.07 **(0.1%)**

تركيا 0.1 (0.1%)

- الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.1 **(0.1%)**

العراق 0.6 (7.0%)

- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن 0.6 **(0.7%)**

اليونان 4.7 (4%)

- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن 4.7 **(4%)**

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات الاستجابة الإنسانية لدولة الإمارات الموجّهة للأزمة السورية (منذ 2012):

دفع 2.97 مليار درهم إماراتي
(808.6 مليون دولار أمريكي)

توصيل حوالي
65 ألف طن
من مواد الإغاثة المتنوعة

تزويد أكثر من
1.1 مليون
لاجئ بالمساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، من خلال عدة قنوات للتوصيل من بينها برنامج الأغذية العالمي ووكالة الأونروا

تقديم مساعدات نقدية لأكثر من
145 ألف لاجئ

دعم ما يزيد عن
650 ألف طفل
وامرأة مرضعة من خلال برامج لمكافحة سوء التغذية من خلال منظمة اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي

توصيل أكثر من
400 طن
من الإمدادات والمستلزمات الطبية

توفير الرعاية الصحية لما يزيد عن
100 ألف لاجئ
من خلال عدة جهات تشمل لجنة الإنقاذ الدولية ومنظمة الصحة العالمية

تحصين
1.6 مليون طفل
ضد مرض شلل الأطفال

تزويد
15 ألف لاجئ
بإمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية للإغاثة في حالات الطوارئ، من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

الدعم العديد من مستوطنات اللاجئين:

- المخيم الإماراتي – الأردني، مريجب الفهود، في الأردن (بسعة: **10,000 شخص لاجئ**)
- مخيم الزعتري، بالأردن (بسعة: **60,000 شخص لاجئ**)
- مستوطنة اللاجئين في المرج، بلبنان (بسعة: **350 شخص لاجئ**)
- مستوطنة اللاجئين في اليونان (بسعة: **4,000 شخص لاجئ**)

مقالة

التعليم في حالات الطوارئ

التعليم في حالات الطوارئ، حق أساسي

قامت دولة الإمارات بتوفير التعليم في حالات الطوارئ في اليمن.
المصدر: الهلال الأحمر الإماراتي

اكتسبت أهمية التعليم اعترافاً متزايداً على مدى السنوات الأخيرة حرصاً على عدم ضياع جيل كامل من الأطفال والشباب، وهو ما يجب الحرص عليه بالفعل. فمع وصول معدلات النزوح القسري لأعلى مستوياتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت العقبات أمام مواصلة التعليم أكثر تعقيداً وامتداداً. ومن جانبها، ساندت دولة الإمارات المجتمع الدولي في الحرص على مواصلة الأطفال والشباب الصغار المتأثرين بالأزمات الإنسانية لتعليمهم.

ففي عام 2016، كثف مجتمع المساعدات الخارجية الإماراتي تركيزه على قطاع التعليم في حالات الطوارئ؛ وتضاعفت مدفوعاته المقدمة خلال العام لأكثر من خمسة أضعاف ما تم تقديمه في 2015. فمن بين الجهات الإماراتية المانحة الست وعشرين العاملة على تقديم المساهمات لصالح قطاع التعليم، تتصدر جهتان رائدتان جهود الدولة لتنفيذ برنامج التعليم في حالات الطوارئ، هما: مؤسسة دبي العطاء، كجزء من من مبادرات سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، وهيئة الهلال الأحمر الإماراتي.

فيما يلي بعض أنشطة التعليم في حالات الطوارئ التي قامت دولة الإمارات بتنفيذها خلال عام 2016:

إعادة تأهيل المدارس وكفالة نفقاتها

أدت الأزمة التي تمر بها اليمن إلى تدمير حياة الملايين، حيث نتج عنها 18.8 مليون شخص في حاجة لمساعدات إنسانية، و2.3 مليون طفل في حاجة لدعم لمواصلة التعليم.[28] وللمساعدة في التغلب على المشكلة الأخيرة، قامت الإمارات ببناء وإعادة تأهيل ما يزيد عن 270 مدرسة في اليمن. وعلى نحو مشابه، في نيبال، عندما حُرِم ما يزيد عن مليون طفل من مواصلة تعليمهم في أعقاب زلزال 2015، حشدت الإمارات الجهود لبناء 10 مدارس تتسع لنحو 5,000 طالب. وفي فلسطين، دعمت دولة الإمارات كذلك تعليم 30 ألف طالب فلسطيني.

إعلان مؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني ومبادرة التعليم لا ينتظر

أثناء مؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني، في مايو 2016، أعلنت مؤسسة دبي العطاء التزامها بزيادة نسبة برامجها الخاصة بالتعليم في حالات الطوارئ لتمثل ثلث إجمالي تمويلاتها للعام 2017 – 2018. تم تخصيص 10 في المائة من هذا التمويل للأبحاث وأنشطة تقييم التأثير.

وخلال نفس الفعالية، تم اختيار مؤسسة دبي العطاء عضواً في الفريق التوجيهي رفيع المستوى لصندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" الذي تم تأسيسه حديثاً، وهو أول صندوق عالمي لرفع أولوية التعليم في العمل الإنساني.

الدليل للتعليم في حالات الطوارئ

خلال فعالية خاصة على هامش الدورة الحادية والسبعين لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016، أعلنت مؤسسة دبي العطاء رسمياً عن تأسيس غلاف مالي جديد موجّه للأبحاث، بمنحة قيمتها 36.7 مليون درهم إماراتي (10 مليون دولار أمريكي)، تحت اسم "الدليل للتعليم في حالات الطوارئ". تهدف المبادرة إلى خلق مجال سياساتي فعّال للتعليم في حالات الطوارئ من خلال النتائج المستندة إلى الدلائل، إلى جانب توفير أفضل الحلول للتمكن من توفير نماذج لتقديم خدمة تعليمية تتسم والكفاءة وقوة التأثير.[29]

التعليم في حالات الطوارئ: دليل العمل

أطلقت دبي العطاء برامج في كل من لبنان والنيجر وسيراليون، كجزء من مبادرة "التعليم في حالات الطوارئ: دليل العمل". ويعتبر دليل العمل للتعليم في حالات الطوارئ (3EA) مبادرة جديدة تسعى لتحديد أكثر تقنيات ومناهج التعلم فعالية في الطوارئ والحالات الإنسانية، من خلال إجراء عمليات لتقييم التأثير. بالشراكة مع لجنة الإنقاذ الدولية وغلوبال تايز للأطفال/جامعة نيويورك، يهدف البرنامج الذي يجري تنفيذه في 3 دول إلى تحسين مخرجات تعلم الأطفال واكتساب مهارات القراءة والرياضيات والتفاعل الاجتماعي-العاطفي لما يقرب من 9 آلاف طفل لاجئ، إلى جانب تحسين مشاركة الآباء في تعلم الأطفال وحمايتهم، وتعزيز قدرة المدرسين في فصول "الاستشفاء"، والتي يتم فيها التركيز على الرعاية النفسية للطلاب لتمكينهم من التعافي من الصدمة والنمو والتطور.[30]

حملة #آخر_ما_تعلمت

في أكتوبر 2016، تم إطلاق حملة (#آخر_ما_تعملت) بهدف نشر الوعي المجتمعي وجمع التبرعات لدعم استراتيجية مؤسسة دبي العطاء للتعليم في حالات الطوارئ. استمر تنفيذ الحملة شهر واحد وتم خلالها جمع تبرعات ونشر الوعي بشأن محنة الأطفال المتضررين من النزاعات والكوارث الطبيعية.

مخيّم اللاجئين الافتراضي في أسبوع الإمارات للابتكار

تحت عنوان "الابتكار في التعليم في حالات الطوارئ"، تم تنفيذ حملة مناصرة استمرت على مدى سبعة أيام في دبي خلال الاحتفالات بـ "أسبوع الإمارات للابتكار". كان أهم حدث في الفعالية عرض فيلم بتقنية الواقع الافتراضي، برؤية مداها 360 درجة، تم تصويره في إحدى المدارس بواحد من مخيمات اللاجئين السوريين، أتيح من خلاله مشاهدة حياة إحدى الفتيات اللاجئات وعائلتها أثناء سعيهم لمواصلة تعليمها.

4

التركيز الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات

وصلت المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2016، لمناطق عديدة في مختلف أنحاء العالم. جاءت أفريقيا على رأس القارات التي حصلت على الدعم، حيث حصلت على 12.74 مليار درهم إماراتي (3.47 مليار دولار أمريكي). في حين احتلت آسيا المرتبة الثانية بمساعدات بلغت 7.48 مليار درهم إماراتي (2.04 مليار دولار أمريكي) و التي تمثل أكثر من ثلث المدفوعات.

شهدت المساعدات المقدمة لصالح البرامج ذات التأثير العالمي، والتي تم توجيه غالبيتها لدعم الميزانيات الأساسية للمنظمات متعددة الأطراف، زيادة بمقدار 236 بالمئة عمّا سبق تقديمه في عام 2015. بينما حصلت الدول التي تعاني أوضاعاً خاصاً كذلك على اهتمام مكثف من دولة الإمارات، حيث حصلت البلدان الأقل نمواً على 32 في المائة من المساعدات الخارجية الإماراتية.

مقدمـــــة

يستعرض هذا الفصل نظرة تحليلية للتوزيع الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2016. وبالإضافة إلى التحليل الذي أجري على القارات والمناطق، تم تناول الدعم الإماراتي المقدم لـ "الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة" بمنظور جديدة في هذا التقرير. تتألف تلك المجموعة من البلدان الأقل نمواً، والدول النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. كما يستعرض هذا القسم المساعدات الخارجية الإماراتية الموجّهة للبرامج ذات التأثير والمردود العالمي، بالإضافة إلى شرح متعمق لأنشطة دولة الإمارات التي جرى تنفيذها في خمسٍ من الدول التي تم دعمها خلال عام 2016.

الشكل 19: مبالغ المساعدات المدفوعة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

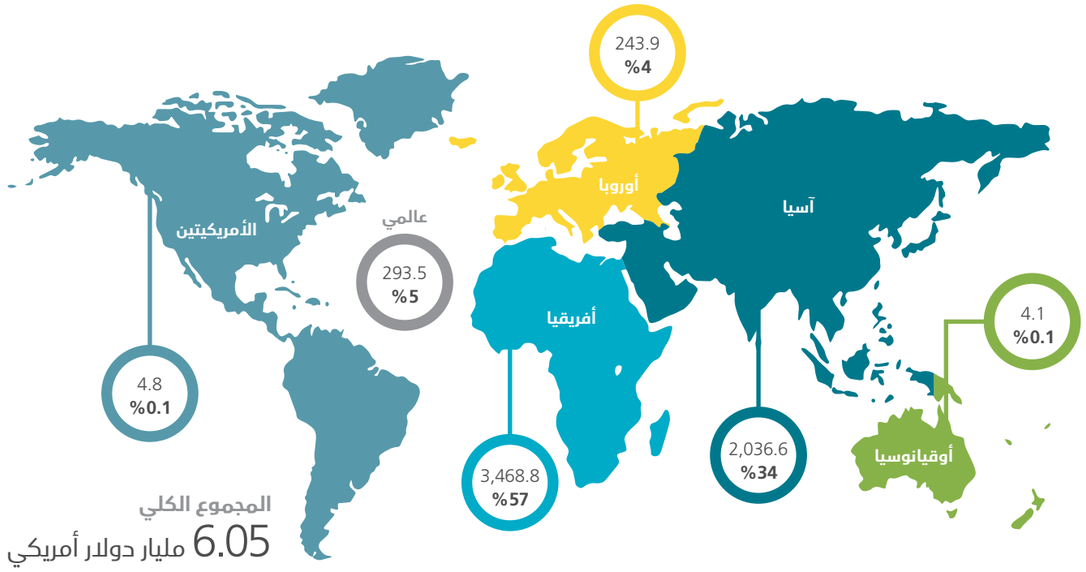

أفريقيا	3,468.8	%57
شمال أفريقيا	3,195.1	%92
شرق أفريقيا	158.0	%4.5
غرب أفريقيا	97.9	%3
جنوب أفريقيا	11.0	%0.3
وسط أفريقيا	4.2	%0.1
إقاليم متعددة (أفريقيا)	2.5	%0.1
آسيا	**2,036.6**	**%34**
غرب آسيا	1,815.0	%89
جنوب آسيا	156.7	%8
وسط آسيا	33.8	%2
جنوب شرق آسيا	24.1	%0.7
إقاليم متعددة (آسيا)	4.9	%0.2
شرق آسيا	2.1	%0.1
عالمي	**293.5**	**%5**
إقاليم متعددة (عالمي)	293.5	%100

أوروبا	243.9	%4
جنوب أوروبا	234.7	%96
شمال أوروبا	5.3	%2
غرب أوروبا	2.1	%1
شرق أوروبا	1.8	%1
الأمريكيتين	**4.8**	**%0.1**
أمريكا الشمالية	2.2	%45
أمريكا الوسطى	1.6	%34
أمريكا الجنوبية	0.8	%16
الكاريبي	0.2	%4.5
إقاليم متعددة (الأمريكيتين)	0.02	%0.5
أوقيانوسيا	**4.1**	**%0.1**
مايكرونيزيا	2.3	%56
ميلانيزيا	1.1	%26
بولنيزيا	0.5	%11
أستراليا ونيوزيلندا	0.3	%7

أفريقيا

منذ بدء الألفية الجديدة، تغيّرت نظرة العالم إلى قارة أفريقيا. فبعد أن كانت النظرة الثابتة المعتادة لها على أنها موطن الفقر المدقع والمجاعة والأزمات، أصبحت أفريقيا الآن معروفة بكونها "القارة الصاعدة". ولكن مع هذا، وبالرغم من النمو الاقتصادي والانخفاض العام في معدلات الفقر في القارة الذي يدعم هذا الوصف، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

فبالنظر إلى معدل النمو السكاني في أفريقيا، وعلى الرغم من تحسّن الظروف المعيشية لملايين الأشخاص على مدى السنوات السابقة، إلا أنه لا يزال هناك عدد أكبر لا يزالون يعيشون في فقر. فمنذ ما يقرب من 30 عاماً مضت، كان يعيش في أفريقيا 280 مليون شخص فقير. وعلى النقيض، قدّر البنك الدولي أنه في عام 2012 ارتفع هذا الرقم ليصل إلى 330 مليون شخص.

فمن بين كل 5 أفراد، اثنين منهم يعانون من أمية القراءة والكتابة،[31] كما أن التمتع بالطاقة الكهربائية لا يزال ضرباً من الرفاهية بالنسبة للكثيرين. حيث لا يزال هناك ما يزيد عن 625 مليون شخص دون أي مصدر للطاقة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية وحدها.[32] ولا يختلف أمر الحصول على الماء عن هذا الوضع: فيوجد 319 مليون شخص في منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية دون مصدر يُعتمد عليه لمياه الشرب المحسّنة.[33] حيث تسهم عدم كفاية البنية التحتية في عرقلة التنمية والنمو الاقتصادي في أفريقيا.

في عام 2016، واصلت دولة الإمارات دعمها طويل الأمد للشعوب الأفريقية، حيث قدمت الدعم لما يقرب من 1,500 مشروعاً جرى تنفيذها في مختلف أنحاء القارة بقيمة إجمالية بلغت 12.74 مليار درهم إماراتي (3.47 مليار دولار أمريكي)، تم توجيهها حصرياً تقريباً لصالح برامج تنموية. وعلى غرار السنوات السابقة، حصلت منطقة شمال أفريقيا على غالبية هذا الدعم، حيث تم توجيه 92 في المائة من المدفوعات الإماراتية المقدمة إلى أفريقيا لصالح ست دول في هذه المنطقة، أبرزها مصر والمغرب والسودان. ففي عام 2016، ارتفع حجم المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لكل من منطقة شرق أفريقيا وغرب أفريقيا بنحو 33 في المائة و12 في المائة على الترتيب، مقارنةً بما تم تقديمه في 2015.

وحرصت 30 من الجهات المانحة الإماراتية، خلال عام 2016، على دعم القطاعات التي تلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحاً وضرورة في أفريقيا، حيث حصل قطاع دعم الميزانية العامة على أكثر من 70 في المائة من المساعدات الإماراتية المدفوعة. ساهمت المساعدات ثنائية الأطراف المقدمة للميزانيات العامة لكل من مصر والسودان والصومال في توفير مبالغ إضافية لدعم تلك الحكومات في الوفاء بنفقاتها والحفاظ على توازن موازين مدفوعاتها، ومواصلة تقديم الخدمات الحكومية الرئيسية وتخصيص المبالغ تبعاً لخططها التنموية وأولوياتها الوطنية.

أحد مشاريع الإمارات عبر صندوق ابوظبي في دعم التنمية في إفريقيا ومن ضمنها بناء الطرق في كينيا.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

> ساعدت البرامج الإماراتية الموجهة للتنمية الحضرية في أفريقيا في معالجة مشكلة العجز الهائل في البنية التحتية بمختلف أنحاء القارة.

كما ساعدت البرامج الإماراتية الموجهة للتنمية الحضرية في التصدي للعجز الهائل في البنية التحتية في مختلف أنحاء القارة. يأتي قطاع التنمية الحضرية كثاني أكثر القطاعات تمويلاً بالمساعدات الخارجية الإماراتية خلال عام 2016، بزيادة قدرها 36 في المائة عمّا سبق تقديمه في عام 2015. شملت برامج المساعدات المقدمة لكل من الجزائر ومصر والمغرب وسيشل، والتي تم تقديمها حصرياً في صورة منح، منها بناء ما يقرب من 60 ألف منزلاً، بالإضافة إلى بناء الطرق وأنظمة إمداد المياه والصرف الصحي في مختلف أنحاء القارة. علاوة على هذا، وجهت الإمارات جهوداً مركزة لقطاعي التعليم والصحة في أفريقيا، شملت عدة أوجه من بينها بناء وتجهيز مئات المدارس والمستشفيات.

وتقديراً منها لمدى الحاجة إلى أنظمة محسّنة لإمداد المياه في أفريقيا، شملت أهم البرامج التي دعمتها الإمارات في أفريقيا كذلك بناء عدة سدود ضخمة في ليسوتو والمغرب وتونس والصومال. تم تناول المساعدات المقدمة إلى ثلاث دول في أفريقيا، هي مصر والمغرب والصومال، بالتفصيل على مدى الصفحات التالية.

المجموع الكلي
3.47 مليار دولار أمريكي

الشكل 20: المساعدات الخارجية الإماراتية الموجّهة لقارة أفريقيا

حسب المنطقة وفئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

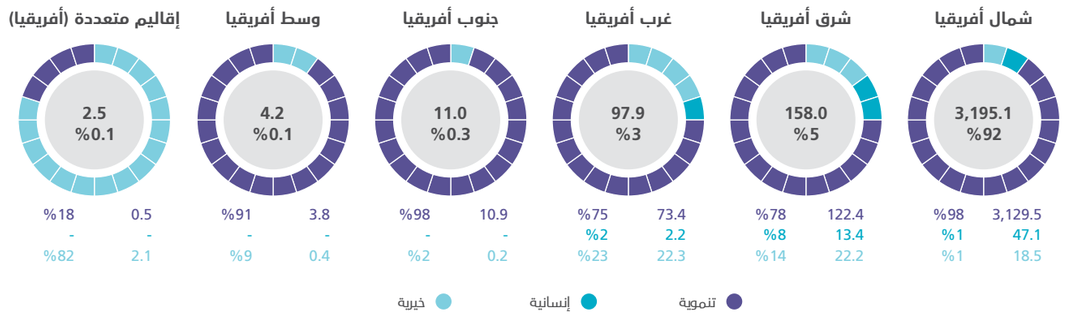

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

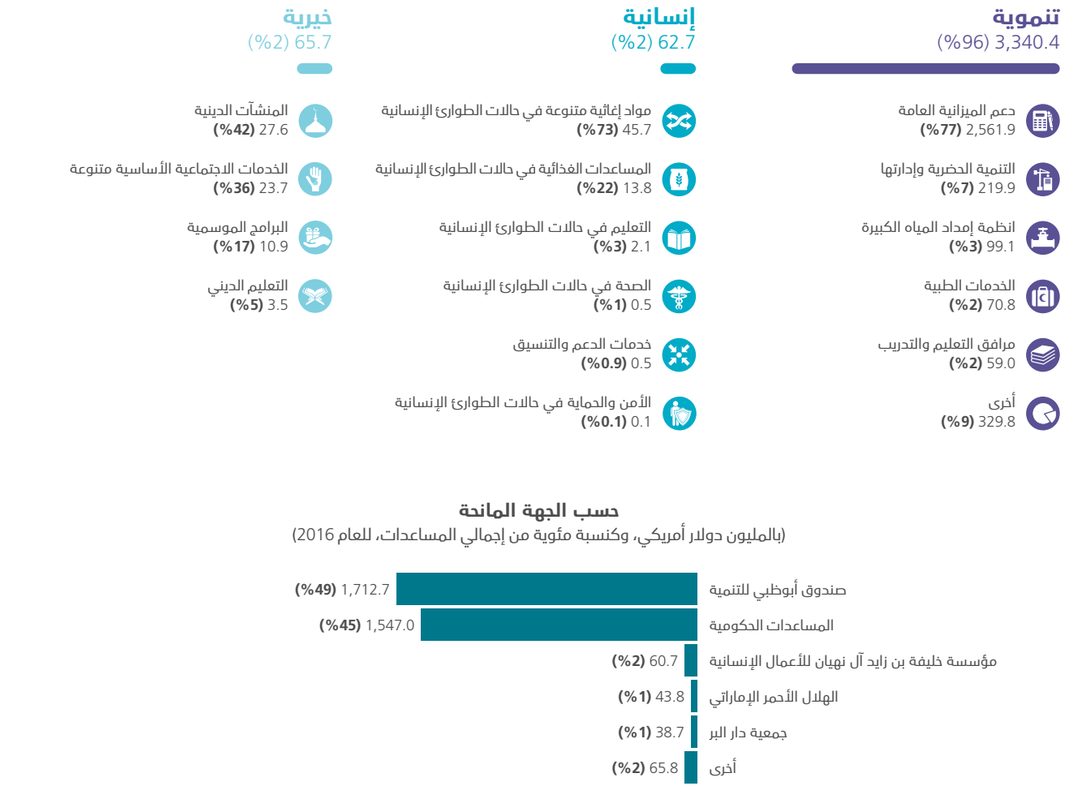

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

آسيا

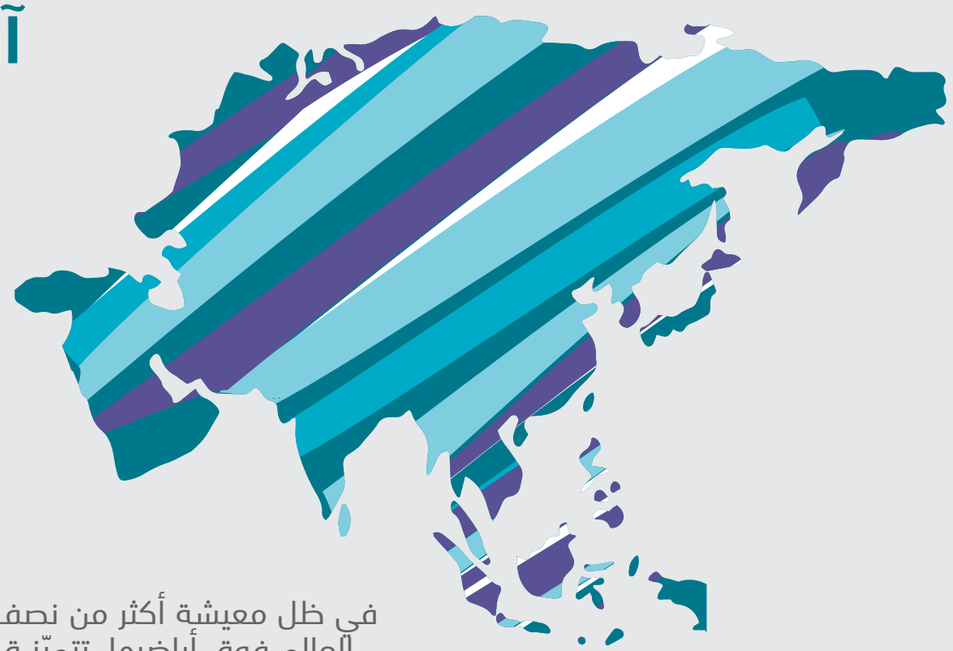

في ظل معيشة أكثر من نصف سكان العالم فوق أراضيها، تتميّز قارة آسيا بطبيعة نابضة بالحياة كما أنها المسؤولة عن تحقيق معظم النمو الاقتصادي في العالم. تظل منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أهم محركات الاقتصاد العالمي، حيث يتحقق فيها ما يقرب من خُمسي النمو الاقتصادي العالمي.[34]

ومع هذا، ففي ظل هذا النمو الاقتصادي المتسارع، والذي ساهم بشكل أساسي في انتشال الآلاف من الفقر، لا تزال آسيا موطناً لحوالي ثلثي فقراء العالم. حيث لا يزال هناك أكثر من 800 مليون شخص في آسيا يعيشون على أقل من 4.60 درهم إماراتي (1.25 دولار أمريكي) في اليوم، و1.7 مليار شخص يعيشون على أقل من 7.3 درهم إماراتي (2.00 دولار أمريكي) في اليوم.[35]

تعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ واحدة من أكثر المناطق المعرّضة للكوارث على مستوى العالم. علاوة على هذا، تسهم الصراعات الجارية في غرب آسيا في تفاقم العديد من التحديات التي تواجهها القارة. وتتشابه أوجه الصعوبات التي تواجهها آسيا مع تلك التي تعاني منها أفريقيا: حيث يوجد بآسيا نحو 1.7 مليار شخص دون مرافق للصرف الصحي، و680 مليون شخص دون مصادر للطاقة الكهربائية.[36]

وعلى غرار ما جرى في السنوات الماضية، ساعد الدعم الذي قدمته الإمارات لآسيا خلال عام 2016، بقيمة 7.48 مليار درهم إماراتي (2.04 مليار دولار أمريكي)، في التصدي لعدد من التحديات التنموية والإنسانية في القارة. حيث ارتفعت المدفوعات بمقدار 13 في المائة مقارنةً بالعام السابق، مما ساهم في استفادة كافة مناطق القارة تقريباً، بما فيها وسط آسيا (والتي ارتفع الدعم الموجّه لها بنسبة 211 في المائة) وغربي آسيا (بزيادة قدرها 19 في المائة). وحصلت منطقة غربي آسيا على القسم الأكبر من المساعدات الخارجية الإماراتية الموجّهة لآسيا خلال عام 2016 (بنسبة 89 في المائة).

ونظراً للوضع الذي تمر به العديد من دول القارة، في ظل الأزمات الممتدة ونزوح ملايين الأشخاص والتهديدات بخسارة ما تم إحرازه بصعوبة من مكاسب تنموية، تم توجيه غالبية مدفوعات المساعدات المقدمة من 31 جهة إماراتية مانحة لقارة آسيا، خلال عام 2016، إلى مجموعة متنوعة من البرامج التنموية وبرامج إعادة التأهيل.

تساعد مشاريع صندوق ابوظبي للتنمية في تحسين فرص الحصول على الكهرباء في بنغلاديش.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

> حصلت مجموعة متنوعة من البرامج التنموية وبرامج إعادة التأهيل على غالبية مدفوعات المساعدات المقدمة من 31 جهة إماراتية مانحة لقارة آسيا خلال عام 2016.

حيث تم توجيه ما يقدّر بربُع البرامج التنموية الممولة من دولة الإمارات لآسيا في صورة دعم ثنائي الأطراف لميزانيات الحكومات، بما فيها فلسطين واليمن. ساهمت تلك المساعدات في إتاحة قدر أكبر من المرونة لتلك الحكومات وتمكينها من تخصيص مبالغ الدعم تلك وفقاً لأولوياتها وظروفها الداخلية. واستكمالاً لتلك الجهود، قامت الإمارات ببناء ودعم عمليات تشغيل مئات المدارس والمستشفيات، بالإضافة إلى تعبيد الطرق وبناء عدد من المجمّعات السكنية للمنازل ميسورة التكلفة ومرافقها، من بينها 4,000 منزلاً في أفغانستان.

تم توجيه ما يزيد عن 20 في المائة من المدفوعات المقدمة إلى آسيا لصالح برامج إنسانية، شملت خدمات الدعم والتنسيق لتيسير تنفيذ عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، والتي تم تنفيذ معظمها في سوريا واليمن. تم تناول المساعدات المقدمة إلى اثنتين من دول آسيا، هما الأردن واليمن، بمزيد من التفصيل في الصفحات التالية.

المجموع الكلي

2.04 مليار دولار أمريكي

الشكل 21: المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة لقارة آسيا

حسب المنطقة وفئة المساعدات

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

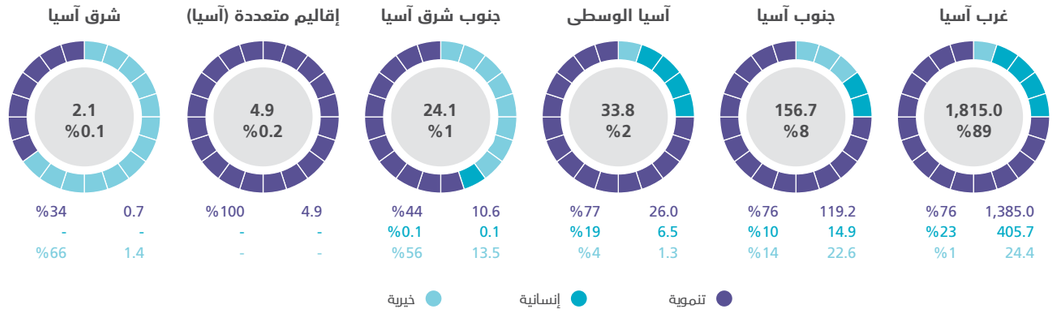

حسب فئة المساعدات والقطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
(%76) 1,546.3

- دعم الميزانية العامة **(%36)** 558.9
- البنية التحتية للنقل الجوي **(%8)** 128.6
- موارد الأراضي الزراعية **(%5)** 76.8
- توليد الطاقة من الموارد غير المتجددة **(%4)** 63.5
- الخدمات الطبية **(%4)** 61.8
- أخرى **(%43)** 656.6

إنسانية
(%21) 427.2

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%38)** 160.6
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية **(%30)** 127.0
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%5)** 22.6
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن **(%4)** 19.0
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية **(%4)** 17.6
- أخرى **(%19)** 80.4

خيرية
(%3) 63.1

- المنشآت الدينية **(%32)** 20.3
- البرامج الموسمية **(%31)** 19.7
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة **(%25)** 15.5
- التعليم الديني **(%12)** 7.7

حسب الجهة المانحة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

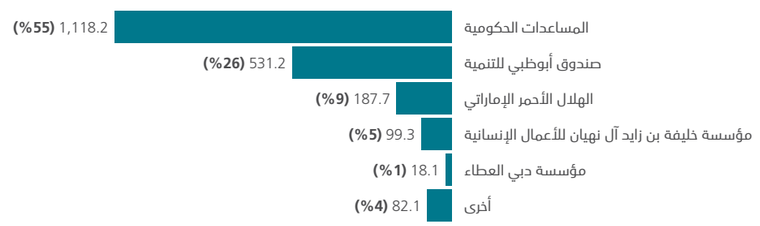

دعم الجهود المبذولة لتلبية احتياجات كل طفل في فلسطين من الرعاية الصحية عبر مؤسسة القلب الكبير.
المصدر: مؤسسة القلب الكبير

> يتواكب الدعم الإماراتي الموجّه لـ "لدول التي تعاني أوضاعاً خاصة"، والذي يتم تقديمه للمرة الإولى، مع التحديات التنموية الملحّة التي تواجهها تلك الدول، والتي تضم فئات البلدان الأقل نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة

يعتبر قسم المساعدات الإماراتية الموجهة إلى "الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة" إضافة جديدة إلى التقرير السنوي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، ويركز بشكل خاص على الدول التي تواجه أوجه ضعف وقصور واضحة بسبب موقعها الجغرافي أو تغيّر المناخ، بالإضافة إلى التحديات التنموية والفقر المدقع. تتألف تلك المجموعة من 48 دولة من البلدان الأقل نمواً، 32 دولة من الدول النامية غير الساحلية، و38 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية.[37] (مع ملاحظة وجود تداخل في تصنيف تلك الدول ضمن الفئات الثلاث: حيث إنه من بين الدول الثمان وأربعين للبلدان الأقل نمواً، 17 دولة منهم تعتبر دولاً نامية غير ساحلية كذلك، و9 تعتبر دولاً جزرية صغيرة نامية).

للمرة الأولى يلقى الضوء على الدعم الإماراتي الموجّه لهذه المجموعة، والذي يتوافق مع التحديات التنموية الملحّة التي تواجهها تلك الدول، والتي تم التأكيد عليها عدة مرات في الأهداف والالتزامات العالمية المعترف بها دولياً مثل: خطة التنمية المستدامة للعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا (وهي عبارة عن إطار عام شامل للتمويل يهدف لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة 2030)، واتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، والخطة الحضرية الجديدة، والتي تتضمن معايير عالمية جديدة للتنمية الحضرية المستدامة.

يبلغ التعداد الإجمالي لسكان كل تلك الدول الهشة الاثنين وتسعون مجتمعة 1.1 مليار شخص.[38] وبالرغم من أن تلك الدول كافة تواجه تحديات متشابهة، إلا أن كل مجموعة منها تتفرد بمواجهة أنواع من الظروف الخاصة بها. على سبيل المثال، في مجموعة الدول النامية، تعتبر نسبة الفقر أعلى في مجموعة البلدان الأقل نمواً، بينما يضع انعدام الإطلالة على البحر بالنسبة للدول النامية غير الساحلية العراقيل أمام مشاركة تلك الدول في أنشطة التجارة العالمية. في حين تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية من مشكلات تتمثل في الضعف والهشاشة في مواجهة آثار تغيّر المناخ.

> تمكنت دولة الإمارات على مدى عامي 2015 و2016 من تلبية نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/ الدخل القومي الإجمالي الموجهة للبلدان الأقل نمواً، بل إنها تجاوزت النسبة العالمية المستهدفة والمحددة بقيمة ما بين 0.15 إلى 0.20 في المائة، حيث بلغ متوسط ما قدمته دولة الإمارات من مساعدات إنمائية رسمية نسبة 0.34.

البلدان الأقل نمواً

بمجموعها التي تضم 48 دولة، لا يعتبر تصنيف البلدان الأقل نمواً مفهوماً جديداً. حيث تعود المرة الأولى التي يتم فيها اقتراح إنشاء فئة خاصة بالبلدان الأقل نمواً إلى ما يزيد عن 50 عاماً مضت، في عام 1964، أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تلى ذلك تصديق الأمم المتحدة عليها لاحقاً في عام 1971.[39] ومنذ ذاك الوقت، تم رفع أربعة دول فحسب من القائمة وخرجت من تلك الفئة. ولكن مع هذا، فهناك علامات واضحة على حدوث التقدم، حيث يوجد حالياً عشرة دول قيد الرفع من قائمة البلدان الأقل نمواً، والانتقال إلى فئة الدول منخفضة الدخل.[40]

وعلى الرغم من التقدم الذي حققته، تواجه البلدان الأقل نمواً العديد من التحديات. فالمخاطر وأوجه الضعف والهشاشة التي تعاني منها تلك الدول، والتي تشمل الآثار الناتجة عن تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية والأوبئة والمخاطر الصحية (كتفشي وباء الإيبولا في 2014 بغرب أفريقيا)، والهزات الاقتصادية، كل هذا يشكّل تهديدات على هذا التقدم المحقق. لذلك يعتبر الوضع الحالي لتلك الدول مؤسف. وبتعداد سكانها الذي يبلغ 12 في المائة من تعداد سكان العالم، تمثل مجموعة البلدان الأقل نمواً أقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وحوالي 1 في المائة من إجمالي أنشطة التجارة العالمية السلعية. تعد تلك المجموعة موطناً لأكثر من 880 مليون نسمة؛ ويعيش ما يقرب من نصف تعداد تلك الدول الثمان وأربعين للأسف في فقر مدقع (على أقل من 4.60 درهم إماراتي أي ما يوازي 1.25 دولار أمريكي).[41]

ونظراً لمعدلات الفقر وأوجه الضعف والهشاشة والتحديات التنموية المعقدة التي تواجهها مجموعة البلدان الأقل نمواً، حددت الأمم المتحدة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي المفترض توجيهها إلى البلدان الأقل نمواً بنسبة تتراوح ما بين 0.15 – 0.20 في المائة.

ولضمان تقدم التنمية المستدامة في البلدان الأقل نمواً، تم تبني برنامج عمل للدولالأقل نمواً للعقد 2011-2020. وتعهد المانحون بدعم الهدف الجوهري من البرنامج والذي ينص على "تمكين نصف عدد البلدان الأقل نمواً من تلبية معايير الخروج من القائمة بحلول 2020"، و"الوفاء بالتزامات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان الأقل نمواً، وتحسينها إن أمكن"، إلى جانب التزامات أخرى.

بالرغم من تمكّن بعض البلدان الأقل نمواً من تحقيق تقدم ملحوظ في حشد الموارد الداخلية لتمويل وتنفيذ خططها التنموية الوطنية، إلا أن هناك عدد منها لا يزال يعاني من فجوات كبيرة في التمويل. فوفقاً لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تُظهر فئة البلدان الأقل نمواً أعلى نسب اعتمادية على المساعدات الإنمائية الرسمية. فبالنسبة لتلك المجموعة، تعتبر المساعدات الإنمائية الرسمية مصدراً مهماً للتمويل، وتمثل 68 في المائة من إجمالي التمويل الخارجي.[42]

في عام 2016، زادت دولة الإمارات العربية المتحدة من جهودها العالمية الموجهة لدعم البلدان الأقل نمواً. حيث وجهّت دولة الإمارات ما يقرب من نصف مساعداتها الخارجية، بقيمة 7.04 مليار درهم إماراتي (1.92 مليار دولار أمريكي) لدعم البلدان الأقل نمواً. وتمكنت على مدى عامين على التوالي، 2015 و2016، من تلبية هدف نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي، بل وتجاوزت، النسبة العالمية المستهدفة 0.15 – 0.20 في المائة، حيث قدمت دولة الإمارات خلالهما مساعدات إنمائية رسمية بنسبة 0.32 و0.36 على الترتيب. وتأتي الإمارات كأحد أول الدولة المانحة من غير أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية تتمكن من تلبية هذه النسبة المحددة، وهو ما أهّلها للالتحاق بنخبة معدودة من الدول المانحة التي تمكنت من تحقيق هذا الإنجاز.

تم تقديم ما يقرب من ثلاث أرباع المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات إلى البلدان الأقل نمواً في شكل منح. وجائت اليمن والسودان على رأس قائمة الدول التي حصلت على الدعم، حيث حصلت على ما يزيد عن 80 في المائة من إجمالي المدفوعات الموجهة للبلدان الأقل نمواً. يوفر المرفق 1 حساباً تفصيلياً للمساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة للبلدان الأقل نمواً.

وبالرغم من توجيه قسم كبير من الدعم الإمارتي المقدم للبلدان الأقل نمواً إلى البرامج التنموية، فقد استجابت دولة الإمارات كذلك للاحتياجات الإنسانية لبعض البلدان الأقل نمواً، حيث قدمت ما يزيد عن 16 في المائة من إجمالي المدفوعات المقدمة في عام 2016 إلى **أفغانستان والصومال واليمن**. وحصلت برامج المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ على غالبية هذه المساعدات، حيث تم من خلالها تقديم آلاف الأطنان من الغذاء بالإضافة إلى ما يزيد عن نصف مليون طرد غذائي إلى إريتريا والصومال واليمن. ففي اليمن، كان يتم توصيل حوالي 235 طن من الغذاء في اليوم الواحد.منذ بدء الأزمة الإنسانية في 2015.

المجموع الكلي
1.92 مليار دولار أمريكي

علاوة على هذا، قامت دولة الإمارات بتنفيذ عدة مشاريع لضمان توفير خدمات التعليم حتى في حالات الأزمات، واستفاد منها آلاف الطلاب في كل من **النيجر وسيراليون واليمن وفي نيبال** في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع في عام 2015 مخلفاً وراءه أكثر من مليون طفل خارج المدارس. **إضافةً لما سبق، ساهمت البرامج متعددة القطاعات المنفذة في حالات الطوارئ بالبلدان الأقل نمواً خلال عام 2016 في توفير الخدمات الصحية والمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى مستلزمات الإيواء والمواد غير الغذائية.**

ساهم الدعم الإماراتي المقدم للبلدان الأقل نمواً، خلال عام 2016، في معالجة بعض الأولويات الموضوعية التي من الممكن أن تسهم في تحقيق مكاسب تنموية في عدد من الدول. ففي **السودان**، بلغت نسبة المساعدات الإماراتية ثنائية الأطراف 96 في المائة، حيث قدمت الإمارات 1.84 مليار درهم إماراتي (500 مليون دولار أمريكي) كدعم للميزانية العامة، مما ساهم في تمكين حكومة السودان من تعزيز الاستقرار المالي و النقدي للدولة، إلى جانب تعزيز المناخ الاستثماري بها. كما تم تنفيذ العديد من المشاريع متعددة القطاعات الأخرى من أجل توفير خدمات الرعاية الاجتماعية للكثير من الأسر والأفراد الفقيرة والمحرومة، بما فيهم الأيتام. علاوة على هذا، حصلت قطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي على بعض من تلك المدفوعات، شملت بناء المدارس ودعم نفقاتها التشغيلية، ودعم المستشفيات والعيادات، وأعمال حفر وبناء آبار المياه في أجزاء عديدة من الدولة.

ففي **موريتانيا**، انصب تركيز جهود المساعدات الإماراتية، خلال عام 2016، على تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية. شمل هذا تنفيذ عدد من مشاريع البناء، بدءاً بإنشاء طريق رئيسي معبّد ثنائي الاتجاه بطول 264 كيلومتر، إلى بناء المدارس والعيادات وحفر آبار المياه. وبعد الانتهاء من مشروع الطاقة الشمسية الذي دعمته الإمارات، ويشمل ثمان محطات للطاقة الشمسية، سيسهم في توفير ما يقرب من ثلث احتياجات الكهرباء لسبع بلدات نائية في موريتانيا، مما يسهم في خفض اعتمادها على المولدات التي تعمل بوقود الديزل، وتوفير نفقات وتكلفة الوقود كما يخفض من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

في **بنغلاديش** (والتي تعتبر أحد البلدان الأقل نمواً ومن الدول النامية غير الساحلية)، دعمت الإمارات كذلك العديد من مشاريع البنية التحتية. من بينما بناء محطة طاقة شيكالباها بقدرة 225 ميغاوات في شيتاغونغ، وتهدف تلبية الطلب على الطاقة الكهربائية ومعالجة العجز في الطاقة في تلك المنطقة، والذي يقدّر بما بين 7 إلى 8 ساعات في اليوم. كما يعد إعادة تمهيد وتعبيد طريق "جويدفبور – تشاندرا – تانجيل – إلينجا" بطول 70 كيلومتر مثالاً بارزاً آخر على هذا الدعم.

يعتبر الحصول على الماء من المشكلات التي تواجهها بنغلاديش، بالإضافة إلى جودة ونوعية المياه. فوفقاً لمنظمة الصحة العالمية، من بين 97 في المائة من إجمالي السكان الذين يتمتعون بمرافق لإمداد المياه، 40 في المائة منهم فحسب يحصلون على مياه شرب نظيفة. ونسبة 60 في المائة الباقون يحصلون على مياه غير نظيفة صحياً وضارة. وكمحاولة منها لعلاج هذه المشكلة، قامت الإمارات ببناء ما يزيد عن 300 بئراً للمياه وحوالي 700 مضخة للمياه خلال عام 2016. وفيما يتعلق بدعم البرامج الصحية، قامت الإمارات بتمويل النفقات التشغيلية للعديد من المستشفيات. حيث يوفر مستشفى طيران الإمارات فريندشيب العائم المساعدة الطبية الضرورية لأكثر من مليوني شخص يعيشون في مجتمعات غالباً ما تتسبب الفيضانات الموسمية السنوية في بنغلاديش في عزلها.

كان التعليم أكثر القطاعات تمويلاً في كل من **تنزانيا والسنغال**. حيث وصل الدعم الذي قدمته الإمارات لكلتا الدولتين إلى آلاف الطلاب، من خلال عدة مشاريع شملت صيانة المدارس وتقديم الدعم التشغيلي والمنح الدراسية. ففي **تنزانيا**، بالإضافة إلى برامج التعليم الأخرى، تم إنفاق 10.6 مليون درهم إماراتي (2.9 مليون دولار أمريكي) لصالح برامج النمو في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي **السنغال**، تم تخصيص ما يقرب من 60 في المائة من الدعم الإماراتي الموجه لها، بقيمة 11 مليون درهم إماراتي (3 مليون دولار أمريكي)، لصالح قطاع التعليم، وتحديداً التدريب المهني. شملت المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لكلتا الدولتين كذلك خدمات الرعاية الاجتماعية للأيتام وكبار السن والأسر المحتاجة، بالإضافة إلى توجيه الجهود لتوفير الإمدادات الأساسية لمياه الشرب.

وفي **ليسوتو**، والتي تعتبر كذلك من الدول النامية غير الساحلية، واصلت دولة الإمارات دعمها لبناء سد ميتولونغ من أجل التصدي لمشكلة النقص الشديد في إمدادات المياه بالدولة. وبالإضافة إلى مساهمته في إمداد ثلثي سكان الدولة بالمياه، ساهم المشروع كذلك في توفير فرص عمل لأكثر من نصف مليون شخص. وسيتم على مدى الصفحات التالية تفصيل مزيد من الشرح حول الدعم الإماراتي المقدم لدولتين أخرتين من البلدان الأقل نمواً، هما الصومال واليمن.

الري بغرض الزراعة – من بين المشاريع الأخرى التي تدعمها الإمارات عبر صندوق ابوظبي للتنمية في بنغلاديش.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

الشكل 22: المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة للبلدان الأقل نمواً

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

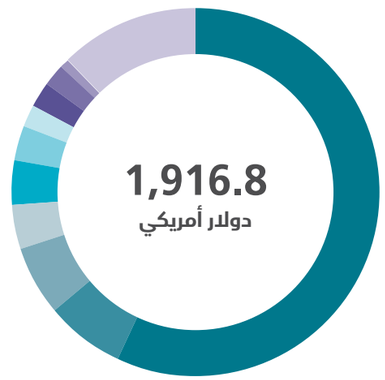

- دعم الميزانية العامة **(%57)** 1,094.4
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية **(%7)** 131.3
- السياسات الإدارية لقطاع التوظيف **(%6)** 111.8
- خدمات الدعم والتنسيق **(%4)** 76.2
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%4)** 71.8
- توليد الطاقة من الموارد غير المتجددة **(%3)** 63.5
- نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها **(%2)** 37.2
- مرافق التعليم والتدريب **(%2)** 36.6
- التنمية الحضرية وإدارتها **(%2)** 34.5
- الخدمات الطبية **(%1)** 25.0
- أخرى **(%12)** 234.4

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

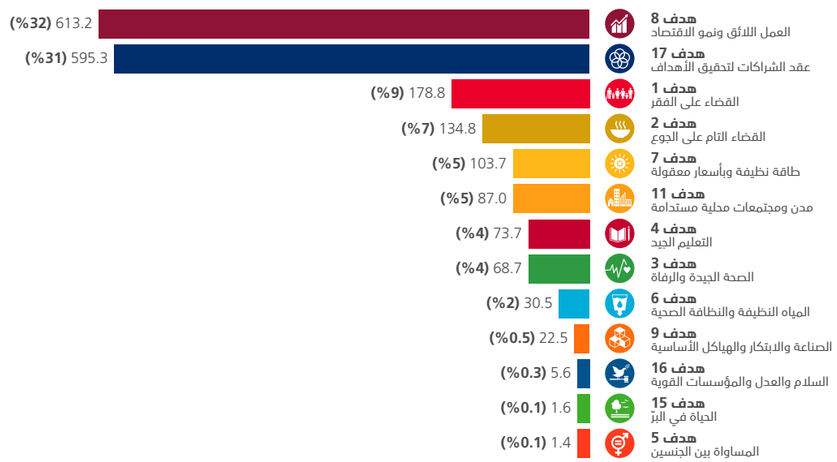

قامت مؤسسة نور دبي بتقديم خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك فحوصات النظر في إثيوبيا.
المصدر: نور دبي

> للمساعدة في تلبية الاحتياجات ذات الأولوية للدول النامية غير الساحلية، تم توجيه ما يقرب من 70 في المائة من المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة لتلك الدول خلال عام 2016 لدعم برامج تنموية جرى تنفيذها في 30 دولة.

المجموع الكلي

137.6 مليون دولار أمريكي

الدول النامية غير الساحلية

هي مجموعة تتألف من 32 دولة، ويعتبر عدم إطلالتها على البحر من أهم العقبات التي تواجهها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. وتتسبب تلك مقـــالـة الجغرافية في عرقلة مشاركتها وتنافسيتها في الأسواق العالمية. في عام 2015، بلغ نصيب الدول النامية غير الساحلية من الصادرات العالمية 1 في المائة فحسب. ونظراً لأن غالبية الأنشطة التجارية للسلع والبضائع في العالم تتم عبر البحار، يعتبر الموقع الجغرافي للدول غير الساحلية أحد المساوئ التي تواجهها. لذا تسهم المسافات الطويلة وعبور المزيد من النقاط الحدودية من الأسواق وحتى الوجهة في زيادة النفقات الإجمالية التي تتحملها الدول النامية غير الساحلية مقابل خدمات النقل. علاوة على هذا تعاني البنية التحتية للنقل فيها من مشكلات وأوجه قصور. حيث تبلغ نسبة الطرق المعبّدة في الدول النامية غير الساحلية حوالي الثلث فحسب. وتسهم التحديات التي تواجهها تلك الدول فيما يتعلق بصعوبة الأرض وسوء حالة الطرق البرية والسكك الحديدية في إضافة المزيد من العراقيل أمام تلك الدول.[43]

تعتبر الدول النامية غير الساحلية، على وجه العموم، من بين أكثر الدول النامية فقراً: حيث توجد 17 دولة من الدول النامية غير الساحلية مصنفة كذلك ضمن فئة البلدان الأقل نمواً. ووفقاً للتقرير الذي أعده مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي للبلدان الأقل نمواً، والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (UN-OHRLLS)، فإن ما يقدّر بنحو 54 في المائة من أراضي الدول النامية غير الساحلية مصنّفة كأراض جافة، مما يعني أنها متأثرة بدرجات متفاوتة بمُشكلات مثل التصحر وتدهور التربة والجفاف.

وكمساعدة لتلبية بعض الاحتياجات ذات الأولوية للدول النامية غير الساحلية، تم توجيه ما يقرب من 70 في المائة من المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة لتلك الدول خلال عام 2016 لدعم برامج تنموية جرى تنفيذها في 28 من الدول النامية غير الساحلية. تم تقديم حوالي 85 في المائة منها في صورة منح، وكانت قطاعات التنمية الحضرية، والبنية التحتية للنقل البري والتعليم على رأس قائمة القطاعات الأكثر تمويلاً. حصلت أفغانستان وأوغندا وطاجيكستان على حوالي نصف مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية غير الساحلية خلال عام 2016. ويوفر المرفق 2 حساباً تفصيلياً للدعم الإماراتي المقدم للدول النامية غير الساحلية خلال عام 2016، مع بيان المدفوعات بحسب قطاع المساعدات.

قامت الإمارات بتمويل مجموعة من مشاريع إمداد المياه في 14 دولة من الدول النامية غير الساحلية، شملت حفر آبار المياه وتوفير صهاريج المياه في العديد من المناطق القروية. علاوة على هذا، دعمت دولة الإمارات كذلك تنفيذ عدد من مشاريع المياه واسعة النطاق مثل بناء سد ميتولونغ في **ليسوتو** (والتي تعتبر كذلك من بين البلدان الأقل نمواً) ويوفر المياه لنحو ثلثي سكان الدولة، ونفق أربا-سيفان في **أرمينيا**، والي يتم من خلاله نقل 250 مليون متر مكعب من المياه سنوياً إلى البحيرة، بالإضافة إلى سد ساماندينيي في **بوركينا فاسو**، (والتي تعد كذلك من البلدان الأقل نمواً)، بسعة 1.5 مليار متر مكعب والذي سيساعد، عند اكتماله في يوليو 2017، في توليد 100 ألف فرصة عمل وسيسهم بحوالي 2 في المائة في الناتج القومي الإجمالي للدولة.

تم توجيه حوالي ثلث المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لصالح الدول النامية غير الساحلية لدعم **أفغانستان** (**وهي من البلدان الأقل نمواً**)، بقيمة بلغت 159 مليون درهم إماراتي (43.3 مليون دولار أمريكي). تم تقديمها حصرياً تقريباً في صورة منح، واتسم الدعم الإماراتي الموجه لأفغانستان بالشمولية، حيث شمل برامج تنموية وبرامج إعادة التأهيل والمساعدات الإنسانية. تضمنت تلك البرامج مساهمات لبناء 4,000 منزلاً، وحفر أكثر من مائة بئر لتوفير مياه الشرب الأساسية، بالإضافة إلى دعم التكاليف التشغيلية لمستشفى زايد المخصصة لصحة الأم والطفل.

ومن خلال تمويل إجراء دراسات الجدوى، ساعدت دولة الإمارات كذلك في إنعاش صناعة الزعفران التي تعود جذورها إلى مائة عام مضت في أفغانستان. وتسهم تلك الصناعة القائمة على النشاط الزراعي في خلق فرص لتوليد الدخل التي يحتاجها الأفغان، بما فيها النساء واللاتي يشكّلن ما يصل إلى 80 في المائة من أنشطة إنتاج الزعفران. علاوة على هذا، حصل قطاع التعليم بالدولة على قدر كبير من دعم دولة الإمارات، تراوح ما بين بناء المدارس، بما في ذلك معاهد التدريب المهني، إلى تطوير وتحسين المهارات التي يتطلبها سوق العمل، وكذلك تقديم المنح الدراسية بالجامعات وتوفير الأجهزة والمعدات لجامعة في مدينة خوست.

احتلت أوغندا، وهي من البلدان الأقل نمواً، المرتبة الثانية بين أعلى الدول النامية غير الساحلية تلقياً للدعم من دولة الإمارات خلال عام 2016، حيث حصلت على منح بقيمة 45.2 مليون درهم إماراتي (12.3 مليون دولار أمريكي). ساهمت المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لصالح قطاع التعليم في دعم واحدة من أولويات التنموية لأوغندا، والتي تتألف الغالبية العظمى من سكانها من الشباب: حيث إن أكثر من نصف سكانها في سن تحت 15 سنة. تراوح هذا الدعم ما بين تعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بين الفتيات، وتوفير فرص التدريب المهني لإعداد الطلاب لشغل وظائف منتجة، وتوفير برامج التدريب على تكولوجيا المعلومات والاتصالات للطلاب والعلمين على حد السواء. علاوة على هذا، قامت دولة الإمارات بتنفيذ العديد من الأنشطة الأخرى في أوغندا، مثل بناء المساجد وتوفير مياه الشرب الأساسية وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية لمئات الأيتام والأسر المحتاجة.

كان قطاع البنية التحتية للنقل البري، والذي يعتبر أحد التحديات الملحة التي تواجهها العديد من الدول النامية غير الساحلية والبلدان الأقل نمواً، هو أعلى القطاعات تلقياً للمساعدات في كل من **إثيوبيا** و**مالاوي**. ففي **مالاوي**، دعمت دولة الإمارات تحسين الطريق الرئيسي، الذي يربط ما بين عاصمة الدولة والأجزاء الشمالية بها. وفي **إثيوبيا**، واصلت دولة الإمارات مساهماتها متعددة السنوات المقدمة لبناء طريق جيدو- فينشا - ليمليم بيريها.

أدى الجفاف إلى مواجهة تلك الدولة غير الساحلية للكثير من الصعوبات على مدى سنوات، ولكن تشير التقارير إلى أن موجة الجفاف التي سادت إثيوبيا على مدى عام 2016 كانت الأسوأ منذ خمسين عاماً. وبناءً على هذا، واصلت الإمارات تنفيذ مشاريعها المتعلقة بإمداد المياه في الدولة، بما فيها المناطق القروية التي تضطر للسير لمسافة 20 كيلو متر أو أكثر للحصول عليه، وهي المسيرة التي غالباً ما تقوم بها النساء والفتيات.

علاوة على هذا، وجهت دولة الإمارات جهوداً خلال عام 2016 لصالح قطاعات الصحة والتعليم في إثيوبيا. شمل الدعم الموجه لقطاع التعليم تقديم مدفوعات لصالح بناء مدارس ودعم تكاليفها التشغيلية، وتمويل برامج التغذية المدرسية، بالإضافة للمنح الدراسية من خلال مدرسة كيدان ميهريت في أديس أبابا. تضم هذه المدرسة، التي تشمل حلقتي التعليم الأساسي والثانوي، أكثر من 900 طالباً من الفتيان والفتيات.

تباينت البرامج الصحية التي نفذتها الإمارات في إثيوبيا ما بين توفير الإمدادات الطبية إلى توفير الرعاية الصحية لأمراض العيون، بما فيها علاج التراخوما (الرمد الحبيبي)، وهو المرض الذي يتعرض للإصابة به 67 مليون شخص في إثيوبيا. ووفقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية، تعتبر التراخوما من أسباب العدوى الرئيسية المسببة للعمى على مستوى العالم، ويعود السبب الرئيسي للإصابة بها إلى سوء ممارسات النظافة الصحية ونقص المياه وعدم كفاية المراحيض ومرافق الصرف الصحي. وبناءً عليه، بالإضافة إلى مخيم علاج العيون المتنقل، قامت الإمارات كذلك بدعم البرنامج القومي للقضاء على التراخوما في إثيوبيا بحلول 2020. بالشراكة مع مركز كارتر، وستساعد من خلاله دولة الإمارات في توفير العلاجات لنحو 16 مليون شخص على مدى 4 سنوات. ترجمت الإمارات هذا الدعم، خلال عام 2016، إلى إجراء ما يقرب من 350 ألف جراحة في العيون، وتنفيذ برامج رفع الوعي التي وصلت إلى ما يزيد عن 13 ألف قرية وتوفير حوالي نصف مليون وحدة مراحيض.

وبالإضافة إلى دعم مشاريع أخرى، كان قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية هو أكثر القطاعات تلقياً للمساعدات في كل من **بوروندي**، **ومالي**، **وزيمبابوي**. يأتي هذا الدعم في إطار التعهد طويل الأجل الذي التزمت به دولة الإمارات تجاه العائلات المحرومة والأيتام المتواجدين في هذه الدول، وفي العديد من الدول النامية الأخرى.

بالإضافة إلى المساعدات الخيرية، والتي تم توجيه غالبيتها لبناء المساجد وتنفيذ البرامج الموسمية خلال شهر رمضان المبارك، كانت المساعدات الإنسانية كذلك أحد محاور تركيز المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لعدد من الدول النامية غير الساحلية. ففي عام 2016، استجابت دولة الإمارات لاحتياجات الأشخاص المتضررين من الصراعات والكوارث لطبيعية في دولتين: في أعقاب الزلزال الذي وقع عام 2015 في **نيبال**، وعقب الزلزال المدمر الذي وقع في **طاجيكستان** بقوة 7.8 درجة، حيث قدمت الإمارات مساعدات متعددة القطاعات لحالات الطوارئ، شملت توفير مواد الإغاثة وبناء 200 منزلاً وإعادة تأهيل طريق رئيسي وإعادة بناء قناة مائية للصرف في دوشانبي، عاصمة طاجيكستان.

وفي **النيجر**، أطلقت دولة الإمارات برنامجها "**التعليم في حالات الطوارئ**". ستركز المهمة الأولى للبرنامج على جمع الدلائل العملية من أرض الواقع في الدولة، واستخدام تلك النتائج لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى ضمان تمكين الأطفال من مواصلة تعليمهم في المناطق والدول المتأثرة بالصراعات. وسيكمل البرنامج الجهود المبذولة في النيجر لتحسين مهارات القراءة والحساب، بالإضافة إلى التعلم الاجتماعي الانفعالي لما يقرب من 4 آلاف طفل لاجئ نيجيري في عمر ما بين 6 إلى 14 عام.

الشكل 23: المساعدات الإماراتية الموجهة للدول النامية غير الساحلية

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

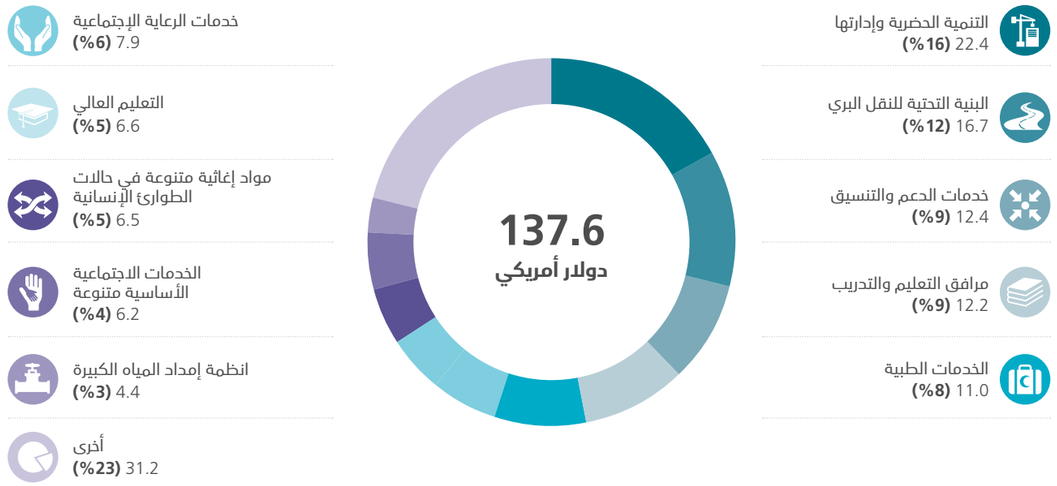

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

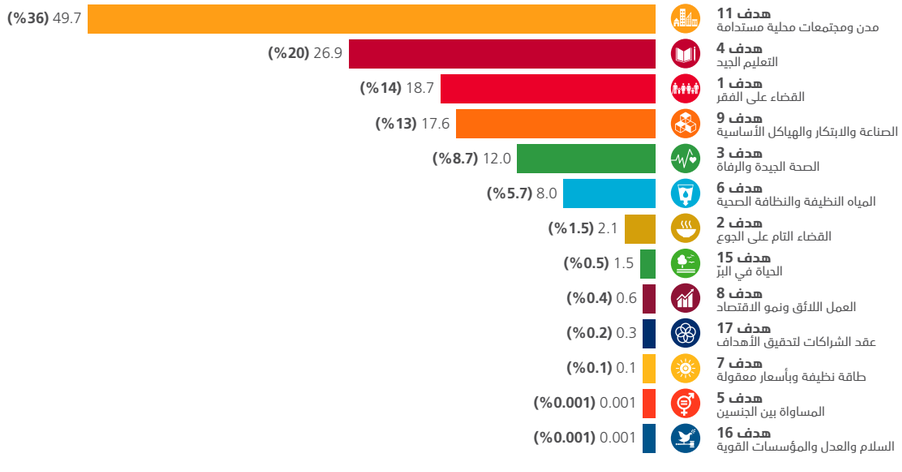

كانت قطاعات البنية التحتية، والصحة، والمياه والصرف الصحي على رأس قائمة القطاعات التي حصلت على دعم من دولة الإمارات، خلال عام 2016، في 26 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

تم الاعتراف بمجموعة الدول، البالغة 38 دولة، التي تواجه ظروفاً خاصة متشابهة تحت مسمى الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 1992، وذلك أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمعروفة باسم "قمة الأرض". وعادةً ما تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية دولاً صغيرة الحجم تعاني من أوجه ضعف يسهم في إبرازها كونها في أماكن نائية ومتطرفة بالإضافة إلى تأثرها بتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية، إلى جانب عوامل أخرى.[44]

في عام 2016، ساهمت مجموعة من الجهات المانحة الإماراتية في دعم تنفيذ العديد من المشاريع في 26 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، 6 منها تعتبر من البلدان الأقل نمواً. جاءت قطاعات البنية التحتية، الصحة، المياه والصرف الصحي على رأس قائمة القطاعات الأكثر تلقياً للدعم خلال عام 2016. تم توجيه غالبية الجهود الإماراتية الموجهة لقطاع الصحة إلى الدعم متعدد السنوات للمستشفيات في كل من سيشل وجزر القمر، والذي تفاوت ما بين أعمال البناء والصيانة، إلى تمويل التكاليف التشغيلية، بما فيها الرواتب. في جزر المالديف، واصلت دولة الإمارات دعمها المقدم لمشروع العلاج عن بُعد، وهي المبادرة التي تسهم في علاج المشكلات الجغرافية التي تعاني منها الدولة، حيث إنها تصل إلى 35 جزيرة نائية لخدمة آلاف الأشخاص المحتاجين للرعاية الصحية.

تعتبر **سيشل** أصغر دول أفريقيا، ويسهم صغر حجم الدولة في وضع قيود على تلبية احتياجاتها التنموية، بما فيها السكن. ولمعالجة تلك المشكلة، تلجأ الدولة إلى تنفيذ مشاريع الاستصطلاح؛ فمثلاً تعتبر غالبية أراضي جزيرة "ماهي"، والتي يقطن بها حوالي 90 في المائة من إجمالي سكان الدولة، أراض مستصلحة. وبناءً عليه، وكمحاولة لدعم أحدّ الأولويات التنموية لحكومة سيشل، قدمت دولة الإمارات منحاً من أجل "مشروع إسكان إيلي بيرزيفرانس" (Ile Perseverance)، وهو مجمّع سكني يشتمل على 2,000 وحدة سكنية ميسورة التكلفة، يتضمن خدمات الكهرباء وأنظمة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة، بالإضافة إلى مدرستين للتعليم الأساسي ومستشفى ومركزاً للشرطة ومركزاً للدفاع المدني.

في **فانواتو**، والتي تعتبر كذلك من البلدان الأقل نمواً، دعمت الإمارات قطاع التعليم بالدولة من خلال تمويل مشاريع تنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين فرص الحصول على خدمات التعليم وتحسين جودته.

نظراً لاعتماد الدول الجزرية الصغيرة النامية عادةً على استيراد الوقود الحفري لتلبية احتياجاتها من خدمات النقل وتوليد الطاقة الكهربائية، فغالباً ما تنعكس عليها آثاراً سلبية نتيجة لتذبذب أسعار النفط. ولهذا، تعهدت العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بزيادة اعتمادها على مصادر الطاقة المتجددة. واستجابةً لهذا، واصلت دولة الإمارات خلال عام 2016، وعلى غرار الأعوام السابقة، دعمها المقدم لمشاريع الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أن مدفوعات دولة الإمارات الموجهة لهذا القطاع في الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال عام 2016 في صورة منح، بقيمة 11.6 مليون درهم إماراتي (3.2 مليون دولار أمريكي) لبناء محطات للطاقة الشمسية في كل من **جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، جزر سليمان، توفالو**. يتضمن الفصل الثاني استعراض أكثر تعمقاً لبرامج الطاقة المتجددة التي دعمت دولة الإمارات تنفيذها.

طلاب وطالبات يستعدون لدخول الفصول الدراسية في فانواتو عبر مشاريع مؤسسة دبي العطاء.
المصدر: دبي للعطاء

المجموع الكلي
294.0 مليون دولار أمريكي

الشكل 24: المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

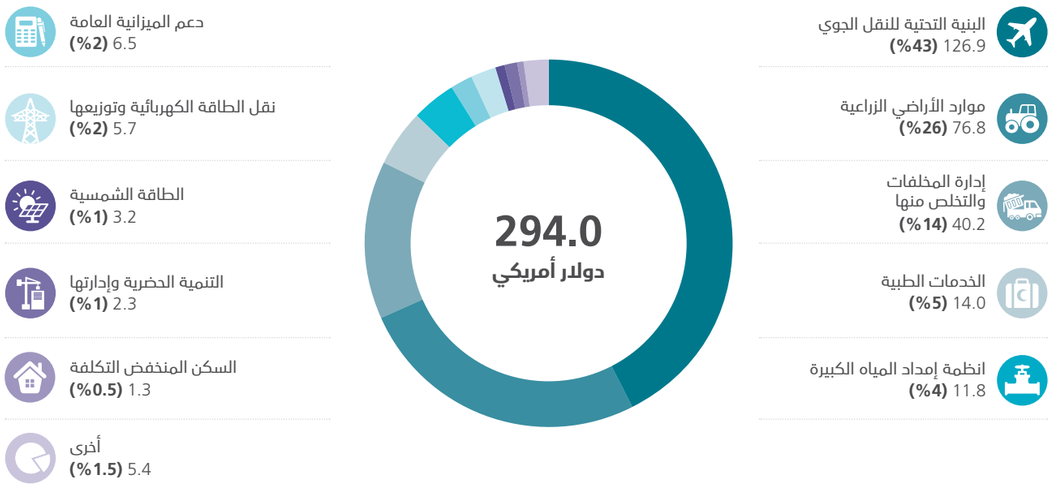

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

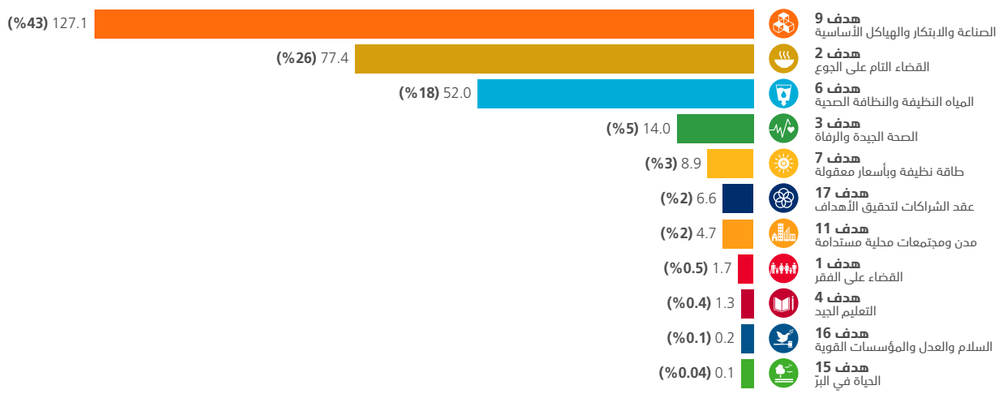

مجموعة مختارة من الدول

تتضمن الصفحات التالية وصفاً للمساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى 5 من الدول التي تم دعمها خلال عام 2016. من قارة أفريقيا، تم اختيار مصر والمغرب والصومال. في حين تشمل الدول التي تم اختيارها من قارة آسيا الأردن واليمن.

جمهورية مصر العربية

سعياً لتحقيق الأمن الغذائي، وخلق وظائف في قطاع الزراعة، لوطن يزرع الأمل في غدٍ أفضل

حضور الطلاب لدرس العلوم في مدرسة ابتدائية في مصر.
المصدر: المكتب التنسيقي للمشاريع التنموية الإماراتية في مصر

تقع جمهورية مصر العربية في الطرف الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، وتشغل مساحة تقدّر بنحو مليون كيلو متر مربع. بتعداد سكانها الذي يزيد عن 90 مليون نسمة، تعتبر مصر ثاني أكبر اقتصاد على مستوى قارة أفريقية، حيث يعيش 95 في المائة من سكانها على طول مجرى نهر النيل. لذا فلا عجب أن تظل الزراعة، والتي يعمل بها أكثر من ربع القوة العاملة في مصر، على نفس القدر من الأهمية بالنسبة لمصر مثلما كانت في الأزمان السابقة. علاوة على هذا، تعد قطاعات الصناعة والخدمات والسياحة كذلك من المحركات الرئيسية للتنمية في هذه الدولة.[45]

ساهمت مساعدات دولة الامارات الموجهه لجمهورية مصر العربية في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة (توفير العمل اللائق وتحقيق النمو الاقتصادي). تم توجيه غالبية الدعم الذي قدمته دولة الإمارات إلى مصر بقيمة 8.89 مليار درهم إماراتي (2.42 مليار دولار أمريكي) خلال عام 2016 في شكل دعم للميزانية، بالإضافة إلى استمرار قيام صندوق أبوظبي للتنمية بتمويل 17 مشروع متعددي السنوات. حيث استمر دعم صندوق أبوظبي للتنمية لمصر منذ عام 1974، عندما قام بتمويل مصنع طلخا للسماد. واليوم، يسهم المصنع في تلبية قسم كبير من احتياجات مصر من المخصبات النيتروجينية، مما يسهم في نمو قطاعي الصناعة والزراعة.

ومن الأمثلة الأخرى على الدعم الإماراتي القوي لهذا القطاع الحيوي السعي لتنفيذ مشروع طموح لاستصلاح الأراضي الزراعية في منطقة غرب النوبارية. وبواسطة الدعم الممنوح له حتى السنوات الأخيرة، من خلال استصلاح 55 ألف فدان ومد قنوات الري وتوفير المعدات المتقدمة، ساهم المشروع في خلق مئات الوظائف مع استخدام المزارع لزراعة الخضر والفاكهة والحبوب والقطن. ومن المشاريع المشابهة الأخرى واسعة النطاق مشروع توشكى لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية، والذي من المتوقع أن يسهم في خلق 25 ألف وظيفة وإنتاج 130 ألف طن من الغذاء سنوياً، بعد الانتهاء من تنفيذ مراحله الثلاث. ومن ضمن رؤية الحكومة المصرية، السعي لتطوير قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات في توشكى واجتذاب الملايين من المقيمين على طول وادي النيل، مما يخفف من الكثافة السكانية في تلك المنطقة.

شملت المشاريع الأخرى التي دعمتها الإمارات في مصر بناء قرابة 60 ألف وحدة سكنية جديدة إلى جانب البنية التحتية الخاصة بها. بالإضافة إلى المنح المقدمة لشراء 600 حافلة ركاب لتعزيز خدمات النقل العام، استمر تقديم المدفوعات كذلك من أجل توفير تمويل إضافي لمحطة كهرباء بنها بقدرة 75 ميجاوات، والتي سهمت في دعم تلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة الكهربائية

بالإضافة لكونها أحد مصادر الدخل الرئيسية في المدينة، وكونها مركزاً لتوليد الكهرباء. تم بناء صوامع لتخزين القمح، مما ساهم في خفض تكاليف الغذاء في مصر ورفع قدرتها الاستيعابية على تخزين محاصيل القمح والحد من الفاقد. علاوة على هذا تم مد شبكات الصرف الصحي وتوصيلات إمداد الكهرباء وحفر آبار المياه لمئات القرى غير المتصلة بشبكات المرافق.

إما فيما يتعلق بجامعة الأزهر بمصر، ساهمت المساعدات الخارجية لدولة الإمارات في تأسيس مبنى للمبيت يستوعب 3,000 فتاة طالبة، ومكتبة جديدة. علاوة على هذا، تم تقديم تمويلات لبناء ما يزيد عن مائة مدرسة جديدة ومركزاً للتدريب المهني. إلى جانب كفالة الأيتام وفتح فصول لتعليم الحياكة وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، مما ساعد في دعم تنمية الاقتصاد المحلي ومعالجة مشكلة تفاوت المستويات والفقر والفرص الاقتصادية ما بين الحضر والقرى في صعيد مصر.

تم تقديم منحة لتوسعة مستشفى الأطفال لعلاج السرطان بالعاصمة بالإضافة إلى إنشاء 78 عيادة جديدة لطب الأسرة. كما بدء تشغيل خطوط لإنتاج المصل واللقاح.

ونظراً لاستمرار مصر في لعب دور هام على المستويين الأفريقي والعربي، فإن دولة الإمارات تفخر بأن تكون شريكاً لها في تحقيق تنميتها المستدامة.

الشكل 25: المساعدات الإماراتية المقدمة إلى مصر

حسب فئة المساعدات

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

- دعم الميزانية العامة — (%83) 2,000.0
- التنمية الحضرية وإدارتها — (%9) 212.8
- التخزين — (%2) 44.4
- التنمية الزراعية — (%1) 31.5
- انظمة الصحة العامة الكبيرة — (%1) 26.6
- أخرى — (%4) 105.2

حسب الجهة المانحة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

المساعدات الحكومية	1,366.6	(%56)
صندوق أبوظبي للتنمية	1,035.2	(%43)
جمعية دار البر	7.9	(%0.3)
الهلال الأحمر الإماراتي	6.1	(%0.3)
جمعية الشارقة الخيرية	2.0	(%0.1)
مؤسسة دبي العطاء	0.8	(%0.03)
مؤسسة القلب الكبير	0.6	(%0.03)
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	0.4	(%0.02)
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	0.3	(%0.01)
هيئة آل مكتوم الخيرية	0.3	(%0.01)
مؤسسة الإمارات للاتصالات اتصالات	0.2	(%0.01)
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	0.03	(%0.001)
مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية	0.01	(%0.001)
مؤسسة بيت الشارقة الخيري	0.01	(%0.001)

المجموع الكلي
2.42 مليار دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات الإماراتية المقدمة إلى مصر:

بناء أكثر من
59 ألف وحدة سكنية

توصيل
40 طن سكنية
الإمدادات الطبية

بناء
65 مدرسة

تزويد
150 قرية
بالبنية التحتية الخاصة بخدمات الصرف

تقديم الدعم لنحو
3,000 طالبة في الجامعة

بناء
159 محطة لتوزيع الطاقة
لخدمة المجتمعات، من بينها 70 قرية غير متصلة بشبكات الطاقة

توصيل
100 مستشفى وعيادة
وتزويدها بالأجهزة

دعم قطاع الزراعة وبرامج الأمن الغذائي:

بناء 25 صومعة معدنية لحفظ الغلال
بسعة 1.5 مليون طن: ساهم هذا في مضاعفة القدرة التخزينية للقمح في جمهورية مصر العربية، كما أتاح للحكومة فرصة الاستمرار في تقديم الدعم.

مشروع توسيع الأراضي الزراعية بتوشكا: لإنتاج
130 ألف طن من الغذاء
سنوياً

استصلاح الأراضي في غرب النوبارية: استصلاح
55 ألف فدان،
إلى جانب بناء قنوات خارجية للري للتمكن من زراعة المحاصيل عالية القيمة، بما فيها القطن

دعم قطاع الطاقة المتجددة في مصر وإتاحة فرص العمالة الداخلية بتنفيذ المكتب التنسيقي للمشاريع التنموية الإماراتية في مصر.
المصدر: المكتب التنسيقي للمشاريع التنموية الإماراتية في مصر

اليمن
مشاريع مستمرة لإعادة تأهيل البنية التحتية، وتزايد للدعم الإنساني

قامت دولة الامارات بإعادة تأهيل وتحديث قطاع البنية التحتية للنقل الجوي في اليمن، بما فيها مطار عدن الدولي.
المصدر: الهلال الأحمر الإماراتي

باعتبارها واحدة من أفقر الدول بالمنطقة العربية، وما زالت تمر بواحدة من أقسى الأزمات الإنسانية أثر انقلاب الحوثيين والرئيس السابق على الشرعية. ولا تتمتع الدولة بقدر كاف من الأراضي القابلة للزراعة، مما يدفعها للاعتماد على استيراد ما يزيد عن 90 في المائة من محاصيلها الغذائية الأساسية. استلزم مرور سنوات طويلة من الفقر والصراع تقديم قدر كبير من الدعم الإنساني العالمي، ولكن لم يكن هذا كافياً مع الأسف لتلبية احتياجات السكان المتضررين.[46]

حيث يقدّر وجود حوالي 18.8 مليون شخص، أي ما يوازي 7 من كل 10 أشخاص، في حاجة لأحد أشكال المساعدات الإنسانية. في ظل وجود ما يزيد عن مليون طفل يعانون سوء تغذية حاد، وحوالي مليوني طفل في سن المدرسة منقطعون عن الدراسة. كما ساهمت الفيضانات ووباء الكوليرا الذي اجتاحها مؤخراً في تفاقم الأزمة التي يعاني منها اليمنيون.[47]

في عام 2016، زادت دولة الإمارات العربية المتحدة حجم مساعداتها المقدمة لليمن من خلال دفع ما يزيد عن مليار دولار أمريكي. تم تخصيص ما يقرب من نصف هذه المنح كدعم للميزانية العامة. ساعدت تلك المساهمات في تسهيل استمرار الخدمات الحكومية ودفع رواتب الموظفين العموميين، والتي يعتمد عليها ملايين الأسر.

كما قدمت دولة الإمارات برامج لبناء القدرات لضباط الشرطة اليمنيين، للمساعدة لتفعيل دورهم في تعزيز الامن في المناطق المحررة، والسماح للجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية والمنظمات الدولية بتقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية العاجلة في اليمن.

حيث تم توجيه حوالي ربع المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لليمن لصالح تحقيق الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) و(القضاء على الجوع). ونظراً للعجز الشديد في كميات الغذاء، في ظل وجود 17 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي، تم تخصيص القسم الأكبر من المساعدات كمعونات غذائية طارئة. ففي المتوسط منذ بدء الأزمة الإنسانية في 2015، قدمت الإمارات 235 طن من الغذاء يومياً، تشمل الأرز والطحين وأسماك التونة والعدس والتمور. ومتى أمكن ، كان يتم شراء المواد الغذائية من الأسواق المحلية للمساعدة في تحفيز الاقتصاد اليمني. كما شكّلت مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ، كالخيام والبطانيات؛ والمواد غير الغذائية، كالملابس ولعب الأطفال؛ وخدمات تنسيق عمليات الإغاثة والرعاية الاجتماعية، جزءاً من المساعدات الإنسانية متعددة القطاعات التي قدمتها الإمارات.

علاوة على هذا، ساهمت الظروف القاسية التي تمر بها الدولة في التأثير على الخدمات الصحية المقدمة. وتشير التقارير إلى أن ما يزيد عن نصف تعداد سكان اليمن محرومين من خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

لذا شملت المساعدات الإماراتية الموجّهة لهذا القطاع إعادة بناء ما يزيد عن 40 مستشفى، وتأسيس عيادات متنقلة وتوفير الأجهزة الطبية، علاوة على توفير الأدوية والعقاقير وسيارات الإسعاف. كما تم تحصين آلاف الأطفال في سن تحت الخمس سنوات باللقاحات المضادة لشلل الأطفال والحصبة. وتعتبر الملاريا من الأوبئة المتوطنة في اليمن.

ففي ظل معيشة ما يزيد عن 78 في المائة من سكان الدولة في مناطق معرضة لتفشي المرض، لن يكون مفاجئاً أن يصاب نحو 800 ألف شخص بالعدوى في عام 2015، مما دفع دولة الإمارات لدعم البرامج الوطنية لمكافحة الملاريا.[48] وعلى الرغم من أن الإمارات قد استجابت بسرعة للمساعدة في احتواء الحالات الأوّلية التي أصيبت في عدن العام الماضي، إلا أن وباء الكوليرا الذي تفشي عام 2017 ساهم للأسف في تفاقم التحديات التي تواجهها الدولة.

على الرغم من أن قدراً كبيراً من احتياجات اليمنيين تدور حول تقديم الرعاية الإنسانية العاجلة، إلا أنه قامت الإمارات بتنفيذ عدد كبير من البرامج الأخرى لدعم الجهود التنموية وبرامج اعادة تأهيل البنية التحتية وإعادة الاعمار لليمن. قامت دولة الإمارات كذلك بتمويل عدة مشاريع للمساعدة في ضمان إمداد الدولة باحتياجاتها من الطاقة الكهربائية. شملت تلك المساعدات محطة الريان لتوليد الطاقة ونظام الطاقة الشمسية في المكلا، إلى جانب مشاريع أخرى. كما ساهم الدعم الموجّه للبنية التحتية في توفير مائة مدرسة ومنزل، إلى جانب تعبيد الطرق وتحسين أنظمة إمداد المياه والصرف الصحي. وساعد برنامج "النقد مقابل العمل" في الحيلولة دون توقف الخدمات اللوجيستية المسؤولة عن توصيل مواد الإغاثة العاجلة والإمدادات الإنسانية في عدن إلى السكان المتضررين، كما حافظ في الوقت نفسه على إيجاد فرص توليد الدخل التي يحتاجها الكثير من اليمنيين.

(ملاحظة: يتم الاشارة لتدريب الشرطة اليمنية وتأهيل مراكز الشرطة والذي ساعد على تعزيز الامن في المناطق المحررة والذي ساعد على عمل المنظمات الدولية).

ونظراً للصعوبات القاسية التي ستواجهها الأجيال الحالية والمستقبلية في اليمن، فإن كل ما تقوم به، وبإمكان، دولة الإمارات العربية تقديمه للقضاء على الفقر وإحراز التقدم يعتبر أساسي وضروري لليمن واليمنيين.

الشكل 26: المساعدات الإماراتية المقدمة لليمن

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

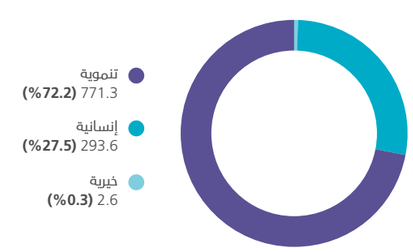

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

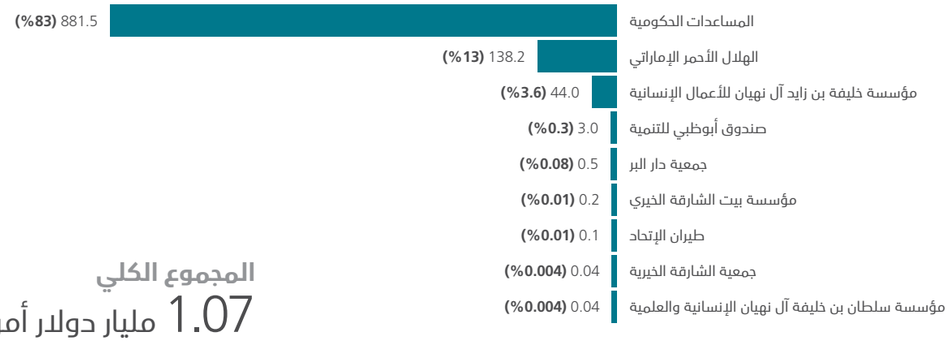

المجموع الكلي
1.07 مليار دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات الإماراتية المقدمة إلى اليمن:

توفير
235 طن من الغذاء يومياً

إرسال
22 سفينة
لتوصيل آلاف الأطنان من **مواد الإغاثة العاجلة**

إعادة تأهيل الموانئ
البحرية والمطارات والطرق الرئيسية

إعادة تأهيل
40 مستشفى
وعيادة وتزويدها بالأجهزة

توصيل ما يزيد عن
50 سيارة إسعاف

توفير
7,500 خيمة

بناء
160 منزل

إعادة تأهيل وتجهيز
690 مدرسة

توصيل
100 طن من مواد ومستلزمات المدارس
والتدريس، من بينها **2,050 جهاز كمبيوتر**

إتمام تنفيذ
12 مشروعاً في قطاع المياه والصرف الصحي

دعم قطاع
توليد الطاقة
وإمدادها للتمكن من تلبية احتياجات المستشفيات والمدارس والمباني العامة من **الطاقة الكهربية**

تم تقديم
100 في المائة
من تلك المساعدات الخارجية في **صور منح**

تيسير الاستجابة
العاجلة لحالات الطوارئ والأزمات الإنسانية

أطفال يستمتعون بنزهة خارجية في أحد مدارس اليمن التي تمت إعادة تأهيلها من قبل دولة الامارات.
المصدر: الهلال الأحمر الإماراتي

الأردن

استثمارات في الطاقة المتجددة، ومستقبل مزدهر بالتعليم ومواصلة رعاية اللاجئين

أحد المجمعات الصناعية في العقبة بالأردن والتي يقوم صندوق ابوظبي للتنمية بتمويلها.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

تيمناً باسم نهر يجري في نفس المنطقة، تقبع الأردن في قلب الهلال الخصيب في مفترق الطرق بين ثلاث قارات، آسيا وأفريقيا وأوروبا. تتسم الأردن بمناظر طبيعية أخّاذة كما أنها تتمتع باقتصاد جيد التنوّع نسبياً. ومع هذا، بدأت الأردن تشهد بعض التحديات مع ظهور بما يسمى بالربيع العربي. حيث تستضيف الدولة ما يقرب من 700 ألف لاجئ سوري فروا من الصراع القائم منذ عام 2011.[49]

في عام 2016، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة للأردن مساعدات بقيمة 898.2 مليون درهم إماراتي (224.5 مليون دولار أمريكي). وعلى غرار الأعوام السابقة، كانت المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة للأردن خلال عام 2016 بشكل حصري تقريباً في صورة منح. بزيادة قدرها حوالي 6 في المائة تقريباً، تم توجيه حوالي 80 في المائة من هذه المدفوعات لمشاريع تنموية، بينما ساهم الجزء المتبقي في دفع المبادرات الإنسانية، والتي كانت غالبيتها لدعم اللاجئين السوريين.

نظراً لمساهمة التجارة والصناعة في ثلثي الناتج القومي الإجمالي للأردن، تصبح للبنية التحتية أهمية كبرى.[50] وبناءً عليه، كان قطاع البنية التحتية للنقل البري بالأردن من أهم القطاعات المدعومة خلال عام 2016. على سبيل المثال، تم تقديم منحة تنموية أساسية لصالح توسيع نطاق مشروع ممر عمّان التنموي الذي يهدف لتحسين النقل الداخلي، إلى جانب تحسين الربط بشبكات النقل الإقليمية. من الأمثلة الأخرى على المنح متعددة السنوات، تقديم منحة بقيمة 684.1 مليون درهم إماراتي (186.2 مليون دولار أمريكي) للمساعدة في تنفيذ 26 مشروع لبناء الطرق بهدف توسيع وتحسين الربط بين المدن والقرى والمناطق الأخرى بالأردن.

تم توجيه ما يقرب من ربع المبالغ المدفوعة خلال عام 2016 لصالح تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: ضمان تمتع الجميع بموارد طاقة حديثة ومستدامة وموثوقة بتكلفة مقبولة. تضمّن هذا مجمّعات تخزين للمشتقات البترولية، للحفاظ على مخزون استراتيجي يغطي الاحتياجات استهلاكية للدولة لمدة شهرين. يتضمن المشروع كذلك العديد من أعمال البناء من أجل تحسين البنية التحتية لقطاع البترول. كما تعتبر الطاقة المتجددة من الأولويات التنموية للأردن، وأحد القطاعات التي دعمتها دولة الإمارات. فمنذ عام 2013، ومن خلال التزام بقيمة إجمالية بلغت 551 مليون درهم إماراتي (150 مليون دولار أمريكي)، ساعدت دولة الإمارات الأردن في تنفيذ هدفها المتعلق بتوفير بدائل لمصادر الطاقة. تستخدم مزرعة الطاقة الشمسية، التي تم تأسيسها في منطقة القويرة، ألواح من الخلايا الشمسية الضوئية وتم ربطها بشبكة الطاقة المحلية بالدولة.

كما تم توجيه ما يزيد عن 30 في المائة من المساعدات الإماراتية لصالح الجهود المبذولة لتحقيق الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلقان بالقضاء على الفقر والجوع. حيث تم إرسال قافلة من الشاحنات لتوصيل عدة دفعات من مواد الإغاثة والغذاء والملابس والأحذية والسترات الشتوية والبطاطين لدعم اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات. كما تضمنت المساعدات تمويل مشروع توسعة صوامع الجويدة لتخزين الحبوب، والذي يهدف إلى زيادة مخزون الأردن من المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير، من خلال رفع القدرة التخزينية للصوامع. علاوة على هذا، ستسهم إعادة تأهيل شبكات الري في المقابل، من خلال استبدال الأنابيب التكلسة والفلاتر الرملية ومحطات الضخ، في تحسين أداء القطاع الزراعي والحد من هدر المياه.

يعتبر تحسين جودة التعليم العام، والذي يرتبط بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، من المتطلبات المسبقة اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الأردن. لذا فبالإضافة للمساعدات البالغة 107.4 مليون درهم إماراتي (29.2 مليون دولار أمريكي) المخصصة لتحسين الجامعات العامة بالأردن، ساهمت المساعدات الإماراتية في بناء 85 مدرسة جديدة، لدعم التدريب الفني في الكليات المجتمعية وتقديم المنح الدراسية لعدد من الطلاب. علاوة على هذا، قامت جمعية خرجا الخيرية بتوفير فرص تعليمية لعدد 115 طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام والفقراء، إلى جانب المساهمة في تكاليف تشغيل المركز السنوية ومشاريع الإنفاق الرأسمالي الأخرى.

واصلت دولة الإمارات دعمها لقطاع الصحة بالأردن، شمل هذا توفير الاحتياجات الطبية للاجئين السوريين الذين تستضيفهم الدولة. حيث ساهمت المساعدات المقدمة في زيادة سعة مستشفى البشير بعدد 800 سرير، بالإضافة إلى بناء مركز الملك حسين للسرطان والتي يعمل به نحو 1,200 طبيب متخصص في الأورام والرعاية الصحية لخدمة 3,500 مريض سنوياً. علاوة على هذا، موّلت دولة الإمارات بناء وتجهيز مركز يتكون من 4 أربعة طوابق ويضم 150 سرير لعلاج الأورام. ساهمت تلك المراكز الطبية المتخصصة في توليد الآلاف من فرص العمل، بالإضافة إلى تعزيز السياحة العلاجية في الأردن.

وأخيراً، يعتبر العمل على تكملة الموارد الطبيعية بالأردن بمصادر للطاقة المتجددة، مع الحرص كذلك على بناء قدرات شباب اليوم الذين سيكونون رجال المستقبل طموحاً ستواصل دولة الإمارات السعي لتحقيقه.

الشكل 28: المساعدات الإماراتية المقدمة للأردن

حسب فئة المساعدات

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

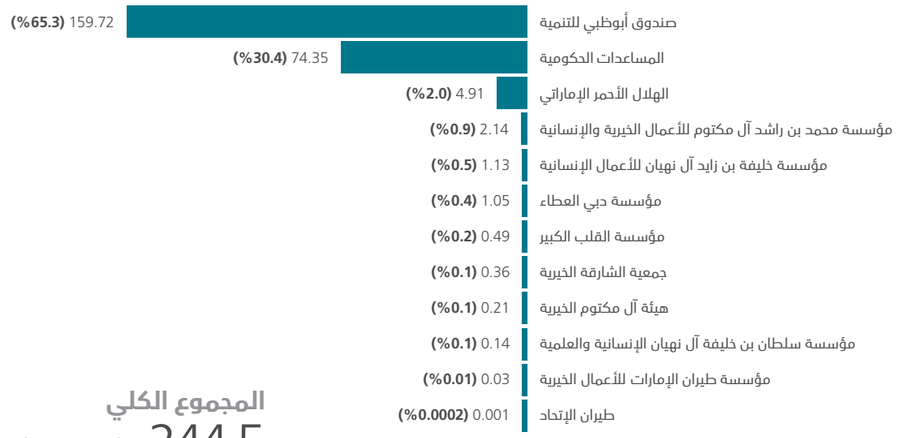

المجموع الكلي
244.5 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات الإماراتية المقدمة إلى الأردن:

تنفيذ مشاريع للبنية التحتية شملت بناء
27 طريقاً
من بينها مشروع ممر عمّان التنموي

بناء مشروع ضمن قطاع
الطاقة المتجددة لتوليد 75 ميغاواط
في منطقة القويرة

دعم
7 مشاريع طبية
من بينها مستشفيات متخصصة بسعة إجمالية **1,150 سرير** لثلاث جامعات

توصيل
970 طن من الغذاء
ومواد الإغاثة المتنوعة

بناء
85 مدرسة
ودعم كليات أهلية للتعليم الفني والمهني جامعات

حصول
81,900 وحدة سكنية
مستفيد على **مستلزمات النظافة الصحية**

دعم العديد من مستوطنات اللاجئين في الأردن:
- المخيم الإماراتي – الأزرقي مريجب الفهود
(بسعة: 10,000 شخص لاجئ)
- مخيم الزعتري (بسعة: 15,000 شخص لاجئ)

تم تقديم
99 في المائة
من تلك المساعدات الخارجية في صور منح

المغرب

توفير إمدادات المياه والخدمات الطبية، بالإضافة إلى شبكات النقل والتعليم

تمويل بناء ميناء طنجة المتوسطي في المغرب من قبل صندوق أبوظبي للتنمية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

بتعداد سكانها الذي يبلغ 35 مليون نسمة، تتميّز المغرب بثراء مواردها الزراعية وموقعها الجغرافي المتميّز الذي يسهم في ربطها بالأسواق الأوروبية. ومع ذلك، بالظروف الانسانية لدول الساحل والمجاورة لها بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها دول منطقة اليورو أثرت بشكل مباشر على الصادرات والسياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب. علاوة على هذا، ساهمت موجة الجفاف الشديدة التي مرت بها المغرب خلال عام 2016 في حدوث آثار سلبية شديدة، حيث أثرت على قطاع الزراعة فيها والذي يسهم بنسبة 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ويعمل به ما يزيد عن ثلث القوى العاملة الإجمالية فيها.[51]

في عام 2016، ضاعفت دولة الإمارات العربية المتحدة من مدفوعاتها المقدمة للمغرب، حيث قدمت مساعدات خارجية بقيمة 743.2 مليون درهم إماراتي (202.3 مليون دولار أمريكي). أكثر من 90 في المائة من تلك المدفوعات كانت في صورة منح لصالح برامج تنموية، شملت تحسين البنية التحتية. علاوة على هذا، أعلنت دولة الإمارات عن التزامات بقيمة 149.4 مليون درهم إماراتي (40.7 مليون دولار أمريكي)، سيتم دفع غالبيتها بعد عام 2016، وسيتم توجيه معظمها لدعم برامج البنية التحتية للدولة.

من خلال الاستثمارات الكبيرة المقدمة لأنظمة إمداد المياه، تم توجيه 330.8 مليون درهم إماراتي (90.1 مليون دولار أمريكي) لصالح تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توفر المياه ومرافق الصرف الصحي للجميع وإدارتها بأسلوب يدعم الاستدامة. على سبيل المثال، يسهم سد خروب في توفير مياه الشرب والري للمقيمين في مدينة طنجة وأصيلة، حيث يقوم بتخزين وحفظ مياه الأمطار والمياه المتدفقة من الوديان القريبة. وفي مشروع آخر متعدد السنوات، تم بناء قناة بطول أربعة كيلومترات لنقل مياه الشرب المحلاة إلى مدينة بوجدور. وعلى نحو مماثل، ساهمت مشاريع المياه التي جرى تنفيذها في مدينتي دخلة وخريبكة في إمداد المقيمين بالمدن والقرى المجاورة بمياه الشرب النظيفة من خلال شبكات محسنة لإمداد المياه ومرافق لتخزينها.

تم توجيه ما يزيد عن 30 في المائة من التمويل المقدم لصالح تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. واصلت دولة الإمارات دعمها المقدم لمستشفى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في الدار البيضاء، والتي شيدتها وافتتحتها في 2015. بالإضافة إلى تزويد مستشفى محمد السادس في مراكش، بسعة 916 سرير، بمساعدات لتقديم خدماتها الطبية. علاوة على هذا، تم تقديم مدفوعات لدعم تنفيذ برامج تدريبية لمتخصصي الرعاية الصحية بالدولة.

من بين المشاريع الهادفة لتحسين شبكات النقل، تم بناء المرحلة الأولى من السكك الحديدية المخصصة للقطار فائق السرعة، بطول 200 كيلومتر، للربط بين مدينتي طنجة والقنيطرة. تضمن المشروع شراء العربات ذاتية التوجيه للقطار فائق السرعة وورشة لإجراء عمليات الصيانة. بالإضافة إلى عمليات التطوير والتحديث الجارية على مطار كلميم، تم كذلك تطوير وإعادة تأهيل ميناء الدار البيضاء من خلال منح متعددة السنوات. في ظل تلك المدفوعات، والتي بلغت قيمتها حتى هذه اللحظة 237.5 مليون درهم إماراتي (64.7 مليون دولار أمريكي) منذ بدأ المشروع في عام 2014، سيسهم ميناء الدار البيضاء في زيادة حركة المرور بالميناء البحري، والذي يعتبر أحد أكبر المعابر في المغرب، ويخدم أكثر من ثلث حركة المرور في موانئ الدولة.

بالنسبة لقطاع التعليم، تساعد دولة الإمارات في معالجة التحديات الذي يواجهها الشباب بالمغرب.، وصل عدد الشباب الذين في عمر ما بين 15 – 24 عام وغير ملتحقين بالمدارس أو وظائف أو برامج تدريبية إلى ما يقدّر بنحو 1.7 مليون شاب في عام 2016.[52]

وبناءً على هذا، واصلت دولة الإمارات دعمها الموجّه لتأسيس كلية الطب والصيدلة في طنجة. جاء هذا في إطار مبادرة لتطوير قطاع العلوم بالدولة وتوفير متخصصي الرعاية الطبية ذوي المهارات المطلوب توفيرهم في القطاع الطبي بالمغرب. في الرباط، دعمت دولة الإمارات جمعية شمس المعارف، والتي توفر فرص التعليم لأطفال الأسر الفقيرة. بالإضافة إلى توفيرها منح للدراسة الجامعية لمدة 5 سنوات لأكثر من 700 طالب، قامت الإمارات بتمويل بناء 13 مركزاً للتعليم المهني. علاوة على هذا، عملت الإمارات على بناء وتجهيز معاهم تعليمية متخصصة في تكنولوجيا الأغذية، في مدينتي مكناس وفاس.

ونأمل أن يستمر مستقبل المغرب في السطوع والإشراق على غرار صناديق الإضاءة الشمسية التي تم توزيعها على الأطفال خلال عام 2016.

الشكل 27: المساعدات الإماراتية المقدمة للمغرب

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

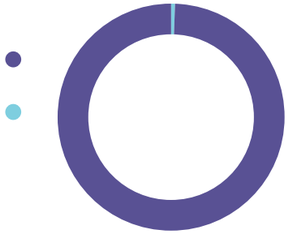

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

- انظمة إمداد المياه الكبيرة: 90.1 (%44)
- الخدمات الطبية: 57.7 (%28)
- البنية التحتية للنقل بالسكك الحديدية: 19.4 (%10)
- البنية التحتية للنقل البحري: 8.6 (%4)
- البنية التحتية للنقل الجوي: 5.1 (%3)
- أخرى: 21.4 (%11)

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

صندوق أبوظبي للتنمية	148.38 (%73)
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	44.05 (%22)
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	4.90 (%2)
المساعدات الحكومية	3.59 (%2)
مؤسسة الإمارات للاتصالات اتصالات	0.83 (%0.7)
الهلال الأحمر الإماراتي	0.38 (%0.2)
جمعية الشارقة الخيرية	0.08 (%0.04)
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	0.04 (%0.02)
مؤسسة طيران الإمارات للأعمال الخيرية	0.04 (%0.02)
مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال	0.02 (%0.01)
مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية	0.02 (%0.01)

المجموع الكلي
202.3 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات الإماراتية المقدمة إلى المغرب:

بناء
100 وحدة سكنية
إلى دور للمبيت داخل الحرم الجامعي لثلاث جامعات

بناءخط للسكك الحديدية بطول 200 كيلومتر،
للقطار فائق السرعة،
بسرعة 320 كم/ساعة

تطوير وإعادة تأهيل
ميناء الدار البيضاء

إجراء تحسينات وتحديثات على
مطار كلميم

تنفيذ
4 مشاريع كبير لبناء أنظمة لإمداد المياه،
من بينها تنفيذ سد خروب (بسعة 200 متر مكعب)

بناء وتجهيز
14 مدرسة
ومعهد للتدريب المهني

كفالة
720 طالب جامعة
من خلال تقديم منح دراسية تمتد على مدى 5 سنوات

دعم مجمعين طبيين كبيرين،
يشتملان على مراكز متخصصة في صحة الأم والطفل.

توصيل
42 ألف طن من المساعدات الغذائية والتمور

تم تقديم
90 في المائة
من تلك المساعدات الخارجية في **صور منح**

مستشفى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بسعة 235 سرير في المغرب.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

الصومال

إنشاء مراكز لصحة المرأة ومدارس ومساعدات غذائية طارئة لمواجهة المجاعة

المساعدة في التصدي لمشكلة ندرة المياه في الصومال، حيث يسهم السد الخرساني الذي يبلغ ارتفاعه 11 متراً وسعته التخزينية 350 ألف متر مربع في حفظ 650 ألف جالون من المياه يومياً خلال موسم الجفاف في منطقة هيرجيسيا.
المصدر: مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية

باستدارتها حول أطراف القرن الأفريقي وسواحلها التي تعتبر الأطول على مستوى البر الرئيسي للقارة، يعيش ما يقدّر بنحو 12 مليون نسمة في السهول القاحلة وهضاب ومرتفعات الصومال. وكانت الدولة قد عانت من صراع امتد على مدى الخمسة وعشرين عاماً الماضية وأدى لتدمير الكثير من البنية التحتية للدولة.[53]

علاوة على هذا، عانت الصومال من فترات مجاعة طاحنة، خصوصاً في الفترة 1991 – 1992 خلال حربها الأهلية ومرة أخرى خلال موجة الجفاف التي اجتاحت منطقة شرق أفريقيا في عام 2011. وللأسف يبدو أن موجة الجفاف الحالية التي وقعت في مؤخرا على وشك أن تدفع الدولة، والتي تعتبر واحدة من أفقر الدول على مستوى العالم، نحو المصير ذاته.[54]

فبنهاية عام 2016، بلغ عدد الأشخاص المحتاجين للحصول على مساعدات غذائية حوالي خمسة ملايين شخص. كما بلغ عدد الأطفال الذي يعانون من سوء تغذية حاد ما يزيد عن 300 ألف طفل، وللأسف واصلت هذه الأرقام صعودها.[55]

دفع هذا دولة الإمارات العربية المتحدة لمضاعفة مساعداتها الموجهة للصومال خلال عام 2016 بنحو ثلاثة أضعاف، حيث بلغ إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة في صورة منح 392.4 مليون درهم إماراتي (106.8 مليون دولار أمريكي). حصلت البرامج الموجهة لعدد من أنشطة البناء وتلبية الأولويات التنموية على غالبية هذه المساعدات الموجهة للدولة، بينما تم تخصيص 12 في المائة منها للمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ.

كانت المساعدات الغذائية الطارئة، والتي بلغت قيمتها ما يزيد عن 45.4 مليون درهم إماراتي (12.4 مليون دولار أمريكي)، جزءاً من المبادرات الإنسانية لدولة الإمارات، حيث تم من خلالها توصيل طرود غذائية لحالات الطوارئ تضمنت الأرز والطحين والتمور والحليب المجفف لمنطقة بربرة الواقعة في المناطق المتأثرة بالجفاف في أرض الصومال (صوماليلاند). علاوة على هذا، قامت دولة الإمارات بتنفيذ حملة خاصة للإغاثة تم من خلالها تقديم دفعات من الغذاء لدعم 900 أسرة يمنية لاجئة، فروا من دولتهم التي تمزقها الحروب إلى جمهورية الصومال المجاورة.

كما قامت دول الإمارات بتقديم مدفوعات لدعم الميزانية العامة للصومال، من أجل مساعدة الحكومة في تلبية نفقاتها، والحفاظ على ميزان مدفوعاتها، ومواصلة تقديم الخدمات الحكومية الأساسية. في ظل التحديات التي تواجهها البنية التحتية لقطاع التعليم، تم توجيه ربع التمويل المقدم للصومال إلى المرافق التعليمية والتدريب، شمل هذا دعم الطلاب والمدرسين ودعم التكاليف التشغيلية لعدد من المدارس. بالإضافة إلى بناء الفصول الدراسية، تم كذلك بناء مدرستين، واحدة للبنين وأخرى للفتيات، بسعة 500 لكل مدرسة. وبالنسبة لقطاع الطاقة المتجددة، فقد بدأ بناء محطات للطاقة الشمسية.

وللمساعدة في التخفيف من صعوبة الحياة للأشخاص المتأثرين بأزمة المياه في الصومال، واصلت دولة الإمارات كذلك جهودها في حفر الآبار لتوفير إمدادات مياه الشرب الأساسية بشكل نستمر. كما تم بناء خزانات للمياه، في شكل سد خرساني يبلغ ارتفاعه 11 متراً وسعته التخزينية 350 ألف متر مكعب، لحفظ حوالي 650 ألف جالون من المياه يومياً خلال موسم الجفاف في منطقة هيرجيسيا.

ساهمت المنحة التي قدمتها دولة الإمارات بقيمة 73.5 مليون درهم إمريكي (20 مليون دولار أمريكي) في تيسير بناء مراكز لصحة المرأة. كما بدأ العمل كذلك في بناء مستشفيات في هيرجيسا وبربرة.

شملت خدمات الرعاية الاجتماعية التي جرى تقديمها كفالة الأيتام ودعم احتياجات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. كما تم توزيع أنوع من المساعدات التي تسهم في توليد الدخل، كماكينات الحياكة ورؤوس الماشية.

ومع وضوح مزيد من التفاصيل، يعمل العالم بالفعل لحشد موارده لدعم الصومال في عام 2017. وستكون دولة الإمارات العربية المتحدة جزءاً من هذه الجهود، حيث أطلقت الدولة بالفعل الحملة الوطنية "لأجلك يا صومال" في أبريل 2017.

الشكل 29: المساعدات الإماراتية المقدمة للصومال

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

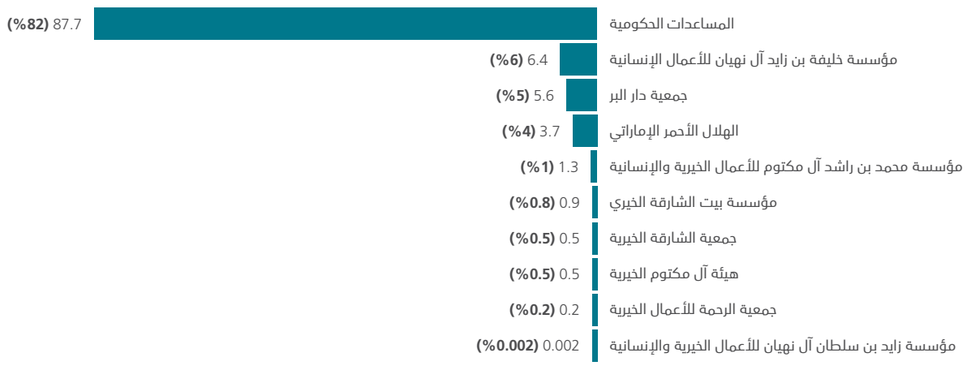

المجموع الكلي
106.8 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات الإماراتية المقدمة إلى الصومال:

تقديم
1,110 طن من المساعدات الغذائية
وتوصيل 10,500 طرد غذائي

بناء
مدرستين
تتسعان لنحو **500** طالب وعشرات الفصول الدراسية

بناء
6 مستشفيات
ومرافق صحية، من بينها مراكز متخصصة في الأمومة وصحة المرأة

إتمام تنفيذ
عشرات المشاريع في قطاع المياه والصرف الصحي

دعم مشاريع في قطاع
الطاقة المتجددة

دعم وكفالة ما يزيد عن
1,200 طفل يتيم

تم تقديم
100 في المائة
من تلك المساعدات الخارجية في **صور منح**

البرامج متعددة البلدان والمساهمات الموجهة للمنظمات الدولية

تظل البرامج ذات التأثير الإقليمي أو العالمي، بما فيها المساعدات متعددة الأطراف الموجهة لدعم الميزانية الأساسية للمنظمات الدولية التي تقود الجهود العالمية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، من بين أشكال المساعدات الخارجية الأساسية بالنسبة للعديد من المانحين، بما فيهم دولة الإمارات العربية المتحدة.

ففي عام 2016، واصلت دولة الإمارات دعمها الموجّه للبرامج والتنموية والإنسانية ذات التأثير الإقليمي والعالمي، حيث قدمت 1.08مليار درهم إماراتي (293.5 مليون دولار أمريكي)، غالبيتها في شكل مساهمات موجهة للميزانية الأساسية للعديد من المنظمات والهيئات الدولية متعددة الأطراف. ارتفع الدعم الإماراتي المقدم لتلك البرامج متعددة الدول بنسبة 236 في المائة عمّا سبق تقديمه في عام 2015. ويعود السبب في هذه الزيادة الكبيرة إلى ارتفاع المدفوعات الموجهة لدعم الميزانية الأساسية للمنظمات متعددة الأطراف (بنسبة تزيد عن 234 في المائة)، والتمويل المخصص الموزّع من خلال المنظمات متعددة الأطراف (بنسبة تزيد عن 128 في المائة)، والمساهمات الموجهة لدعم عمل المنظمات غير الحكومية الدولية (بنسبة تزيد عن 62 في المائة).

ويسهم هذا الدعم المقدم في تأكيد قناعة الإمارات بأهمية تقديم المساعدات الخارجية في الحالات التي تشتد الحاجة إليها فيها، بالإضافة إلى نية الدولة تعميق شراكتها مع المؤسسات متعددة الأطراف.

كما تعهدت الإمارات كذلك بتنفيذ التزامات تجاه برامج إقليمية وعالمية خلال عام 2016، غالبيتها لمدفوعات ستتم في المستقبل. تتضمن تلك التعهدات دعم متعدد السنوات لصندوق الحياة والمعيشة، وهو مرفق للتمويل الابتكاري بقيمة 2 مليار دولار أمريكي يوفر قروضاً ميسّرة في قطاعات الصحة والزراعة وخدمات البنية التحتية الأساسية للدول منخفضة الدخل والشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

علاوة على هذا، التزمت دولة الإمارات في عام 2016 بتقديم 22 مليون درهم إماراتي (6 مليون دولار أمريكي) آخرين لتمويل قطاع الطاقة المتجددة، سيتم تخصيص معظمها لتزويد الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) بالمساعدة الفنية وبناء قدراتها في تطوير مقترحات المشاريع لدعم نمو قطاع الطاقة المتجددة بها.

ويتضمن الفصل السادس استعراضاً أكثر تعمقاً للمساعدات الإنمائية الرسمية ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

المساعدات الخارجية حسب المناطق الجغرافية

*2016 لعام المدفوعات صافي

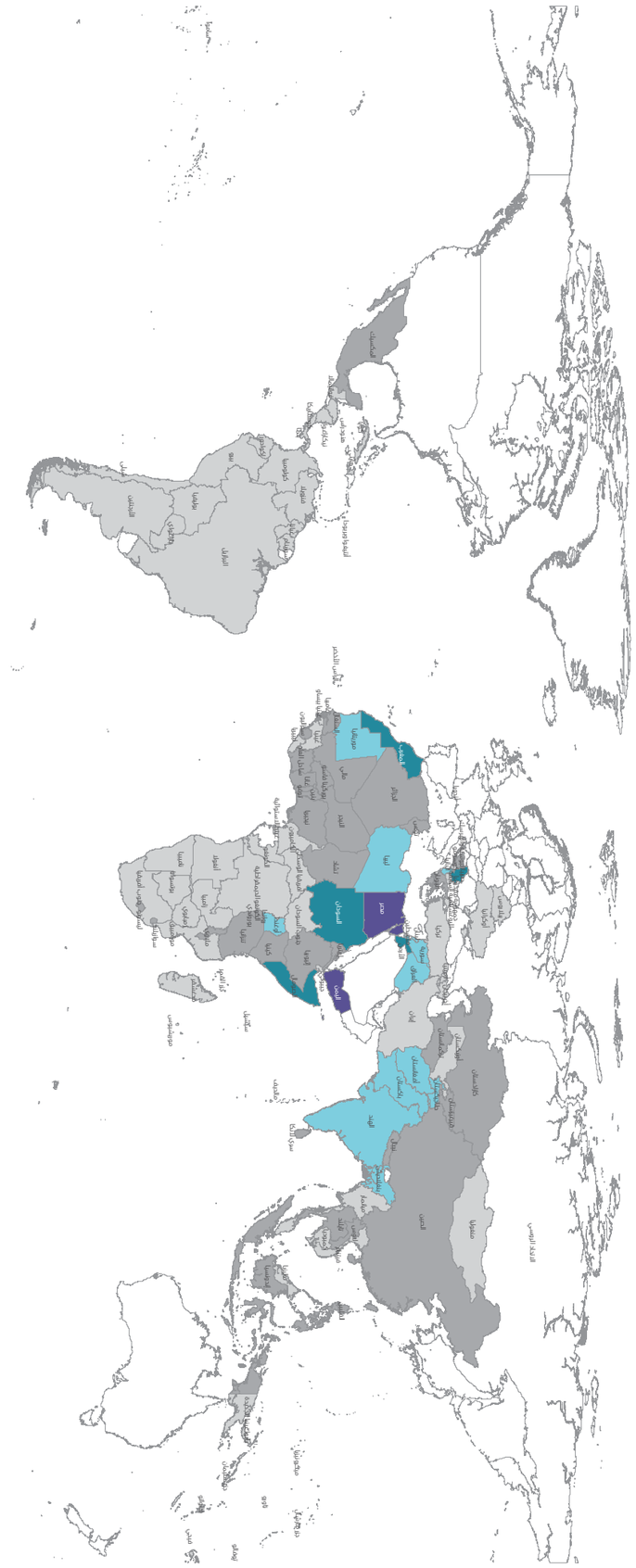

مليار درهم إماراتي (6.05 مليار دولار أمريكي)

المجموع الكلي
22.23

ملحوظة: المعلومات الواردة في هذه الخريطة لا تعبر بالضرورة عن أي رأي أو اعتراف وزارة الخارجية والتعاون الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة أو منطقة أو مدينة أو سلطاتها المعنية أو أي تغيير في الحدود.

تشير إلى البلدان المؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية، باستثناء البلدان، لدعم اللاجئين السوريين.

- > 1,000 مليون دولار أمريكي
- 100 - 1,000 مليون دولار أمريكي
- 50 - 100 مليون دولار أمريكي
- 1 - 10 مليون دولار أمريكي
- < 1 مليون دولار أمريكي

5

الجهات المانحة الإماراتية

تمويل وتنفيذ مشاريع سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة

خلال عام 2016، دعّم ما يزيد عن 40 جهة إماراتية مانحة للمساعدات الخارجية آلاف المشاريع التنموية والإنسانية والخيرية إقليمياً ودولياً بقيمة إجمالية بلغت 22.23 مليار درهم إماراتي (6.05 مليار دولار أمريكي).

ومشاركةً منها في العام الأول بعد إقرار أهداف التنمية المستدامة، ومساهمةً في تقديم المساعدات الخارجية لصالح تحقيق رؤية الإمارات 2021، جاءت المساعدات الحكومية على رأس الجهات الإماراتية المانحة للمساعدات الخارجية في عام 2016 إلى جانب عدد من المؤسسات والجهات التابعة للحكومة المحلية مثل صندوق ابوظبي للتنمية. كما شاركت عشرات من المؤسسات الانسانية والخيرية الاماراتية في هذا المسعى، في الوقت الذي بدأت فيه منشآت الأعمال والقطاع الخاص العامل في الإمارات في المشاركة كشركاء حقيقيين للمساعدة في تحقيق مساعي دولة الإمارات في تنفيذ تعهدها بشأن نشر السلام والازدهار.

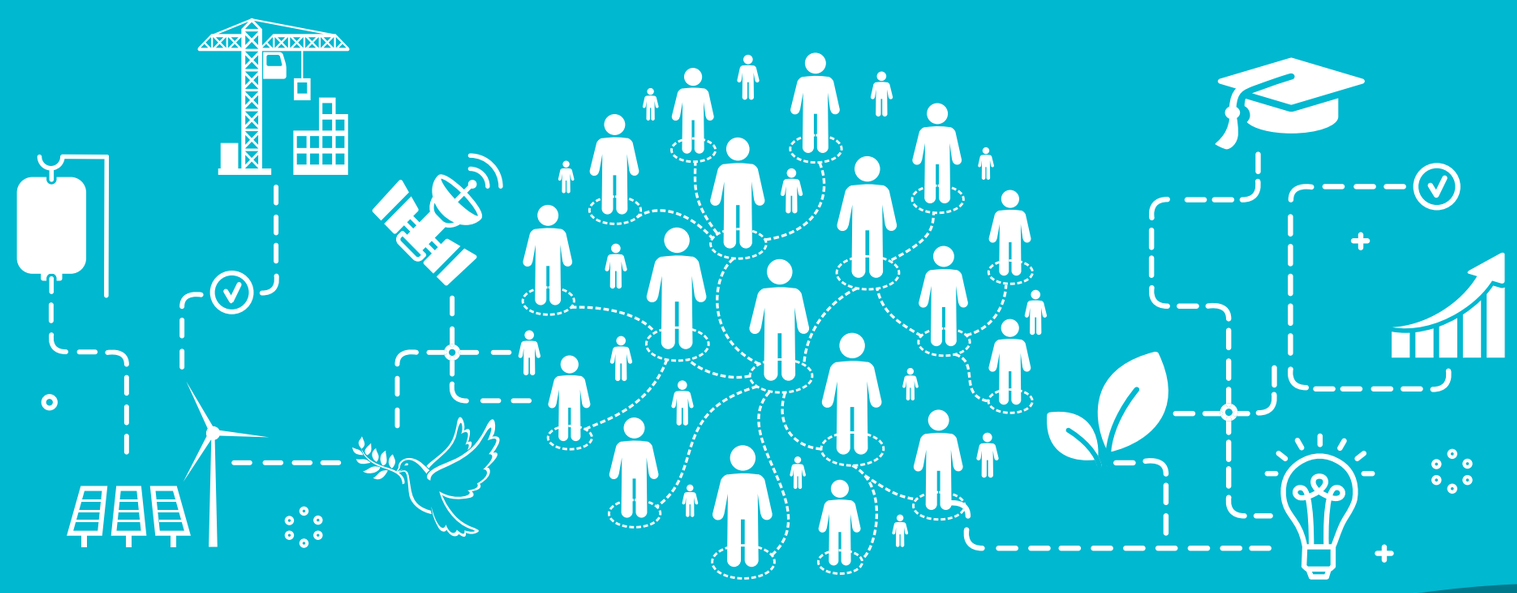

وتستعرض الصفحات التالية حساباً تفصيلياً لأنشطة المساعدات الخارجية والمشاريع التي دعمتها الجهات المانحة الإماراتية للمساعدات الخارجية. وبالرغم من وجود جهات مانحة إماراتية أخرى قدمت مساعدات خارجية، إلا أن هذا التقرير يتضمن فقط الجهّات المانحة التي قدمت بيانات عن مساعداتها الخارجية للعام 2016 لوزارة الخارجية والتعاون الدولي في الوقت المحدد لإجراء التحليلات اللازمة لإعداد التقرير.

وفيما يتعلق بمنهجية التوثيق، فقد تم تسجيل أرقام المساعدات الخارجية تحت اسم الجهة الإماراتية القائمة على تنفيذ المشروع، أو دفعت مبالغ التمويل للمشروع أو الدولة المتلقية. وعليه، فقد انعكس الدعم المالي المقدم من الافراد ومنشآت الأعمال والقطاع الخاص العامل في دولة الإمارات إلى المؤسسات والجمعيات الخيرية الإماراتية في السجلات الخاصة بالجهة القائمة على التنفيذ التي تلقت هذا الدعم.

وعلى غرار ما جرى في السنوات السابقة، حازت المساعدات الحكومية على المرتبة الاولى للمساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة، تلاها صندوق أبوظبي للتنمية. ففي عام 2016، قدمت 4 جهات مانحة زيادة كبيرة في مدفوعاتها مقارنةً بما قدمته في العام السابق، وسجلت ملاجئ الإيواء للنساء والأطفال أعلى زيادة ، كما ارتفعت قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية لأكثر من ثلاثة أضعاف. وارتفعت قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي خلال عام 2016 لأكثر من ضعف ما قدمته في عام 2015. في حين ارتفعت مدفوعات مؤسسة دبي العطاء بنسبة 59 في المائة. وقامت ثمان جهات مانحة أخرى بزيادة مساعداتهم الخارجية لعام 2016 بنسبة 33 في المائة.

وتتضمن الصفحات التي تتناول المساعدات المقدمة من الجهات المانحة الإماراتية رسوماً توضيحية وبيانية لبيان القطاعات محور تركيزها وكيفية مساهمة أنشطة مساعداتها الخارجية خلال عام 2016 في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
ومن بين الفصول الجديدة التي اشتمل عليها تقرير هذا العام، استعراض أنشطة المساعدات الخارجية التي نفذتها جهات مانحة إماراتية تقوم بتوثيق مساهماتها للمرة الأولى هذا العام في التقرير السنوي للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

حكومة الإمارات تدعم البرامج متعددة الأوجه المنفذة في العديد من الدول النامية.

United Arab Emirates

المساعدات الحكومية

سعياً نحو اتباع أساليب الإدارة السليمة من خلال البرامج العامة والتمويلات المقدمة للقطاعات المتعددة

> باعتبارها جزءاً من نسيج المجتمع الدولي، دائماً ما اعتبرت دولة الإمارات العربية المتحدة المساعدات الخارجية جزءاً من مسؤوليتها. علاوة على أنها تدرك أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه أنظمة الدول واتباع أساليب الإدارة السليمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وبناءً على هذا، فإنها تبذل قصارى جهدها لتنفيذ الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، والذي يدور حول تعزيز وسائل التنفيذ وإحياء دور الشراكات الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

في عام 2016، بلغت المساعدات الحكومية ما قيمته 10.66 مليار درهم إماراتي (2.90 مليار دولار أمريكي)، حيث كان بنسبة 90 في المائة تقريباً كمساعدات تنموية، وقدمت النسبة المتبقية لصالح المبادرات الإنسانية. حصلت الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل على نصف هذه المبالغ، بينما تم توجيه ما يزيد عن ثلثها لصالح 11 دولة من البلدان الأقل نمواً.

كانت أعلى الدول المستفيدة مصر واليمن، تلاها الصومال والأردن. وفيما يتعلق بنوع التمويل، ارتفع نصيب المساعدات الخارجية التي قدمتها الجهات الحكومية في صورة منح خلال عام 2016 (مقابل نسبة القروض الميسّرة) لتبلغ 65 في المائة، بعد أن كانت نسبتها 33 في المائة عام 2015. وفيما يتعلق بقيمة المساعدات، بلغت قيمة المنح المقدمة خلال عام 2016، 6.98 مليار درهم إماراتي (1.90 مليار دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 9 في المائة عمّا سبق تقديمه في العام السابق.

وبالرغم من مساهمة المساعدات الحكومية في عدد كبير من القطاعات، تظل المساعدات المقدمة لدعم الميزانية العامة محور اهتمام المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث تم توجيه ما يزيد عن نصف التمويلات الحكومية لدعم الميزانيات العامة الخاصة بالعديد من الدول، من بينها موريتانيا وفلسطين والصومال واليمن. ساعد هذا الدعم ثنائي الأطراف في تمكين تلك الدول من تلبية نفقاتها العامة والحفاظ على موازين مدفوعاتها، ومواصلة تقديم الخدمات الحكومية الرئيسية، وتنفيذ خططتها التنموية بالتوافق مع ظروفها المحلية.

علاوة على هذا، ارتفعت قيمة المساهمات الحكومية لدولة الإمارات الموجّهة إلى المنظمات الدولية خلال عام 2016 زيادةً كبيرة، بما يوازي أربعة أضعاف ما تم تقديمه في عام 2015. ومن بين المنظمات الدولية التي حصلت على دعم: الصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبنك الدولي.

وحيث إن البنية التحتية تعتبر من المتطلبات المسبقة لتحقيق التنمية، وللمساعدة في سد الفجوة الكبيرة في البنية التحتية في العديد من الدول النامية، واصلت الإمارات تقديم التمويل لصالح تنفيذ العديد من برامج تطوير البنية التحتية. شملت تلك البرامج النقل البري والجوي والسكك الحديدية، بالإضافة إلى أنظمة إمداد المياه ومرافق الصرف الصحي، وانتهاءً بمرافق الصحة والتعليم والتنمية الحضرية.

ساهمت تلك المشاريع، إلى جانب مشاريع أخرى في تحسين المطارات والطرق في اليمن، وتحسين السكك الحديدية الرئيسية، وبناء 50 ألف وحدة سكنية ميسورة التكلفة واستكمال شبكات الصرف الصحي في 151 قرية في مصر، وبناء مستشفى لجراحة الأطفال في كوسوفو، وبناء مدارس للفتيات والبنين في النيجر والصومال.

واستمراراً لمساعيها الرامية للمناصرة القضية العالمية لتخليص العالم من مرض شلل الأطفال بحلول 2018، بما في ذلك استضافة القمة العالمية للقاحات منذ بضع سنوات مضت، دعمت الإمارات عدة حملات للقضاء على شلل الأطفال في أفريقيا، وكذلك في باكستان، وتواصل جهودها لتحصين ما يزيد عن 17 مليون طفل. حيث تعتبر باكستان من بين أعلى عشر دول مستفيدة من المساعدات الحكومية المقدمة من دولة الإمارات. وتشمل المشاريع الأخرى التي جرى تنفيذها فيها دعم أكاديمية الشيخ زايد في إسلام آباد، وحفر آبار المياه وبناء خزانات، وتنفيذ أعمال الصيانة في 7 مستشفيات وذلك عبر البرنامج الاماراتي لمساعدة باكستان.

وبالنسبة للجهود المبذولة لتحسين التنوّع البيولوجي، قامت الإمارات بنقل مجموعة تضم 25 حيواناً من حيوانات المها أبو حراب من موطنها في أبوظبي إلى تشاد. وبالرغم من تعودها على طبيعة المكان بالفطرة، إلا أنه مرت 30 عاماً منذ تجولت في المراعي العشبية بمنطقة الساحل كموطن طبيعي لها في البرية. ونتيجة لدعم هذا المشروع الطموح للحفاظ على التنوّع البيولوجي، حصلت هيئة البيئة بأبوظبي، بالتعاون مع حكومة تشاد وصندوق الحفاظ على الصحراء، على الجائزة الكبرى. وفي أكتوبر 2016، استقبلت تشاد أول مولود من صغار حيوان المها في بيئته الطبيعية الأصلية منذ ما يقرب من ثلاثة عقود.

كما واصلت الإمارات حشد الجهود خلال عام 2016 للاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية والطارئة للدول والمجتمعات الهشة، حيث قدمت مساعدات بقيمة 1.11 مليار درهم إماراتي (302.7 مليون دولار أمريكي). فعلى سبيل المثال، شملت هذه المدفوعات تنفيذ عمليات الإغاثة وتوصيل المساعدات الإنسانية في اليمن، بالإضافة إلى تقديم المساعدت الغذائية الطارئة وتوفير المأوى والمواد غير الغذائية للاجئين السوريين في الأردن، والمساعدات متعددة القطاعات لحالات الطوارئ في كل من العراق وليبيا، ومساعدات غذائية للصومال.

كان للمساعدات المقدمة من الإمارات تأثيراً إيجابياً انعكس على حياة الكثير من الأشخاص الذي تمكنوا من تحقيق بداية جديدة، بالإضافة إلى الكثير من البيوت التي تمكنت من الاستمرار من خلال حصولها على هذا الدعم. ومن خلال الجهود والمساهمات السخية للجهات الحكومية المحلية والاتحادية لدولة الإمارات، استمر تقديم هذا الدعم.

لأغراض تنظيمية، تم تجميع الجهات الحكومية المحلية والاتحادية والتي هي أكثر من خمسة عشر التي قدمت مدفوعات كمساعدات خارجية خلال عام 2016 معاً تحت مسمى "المساعدات الحكومية".[56] وتلك الجهات هي:

الشكل 30: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
2,602.1 (%90)

- دعم الميزانية العامة — 1,615.7 **(%62)**
- المساهمات في المنظمات الدولية — 222.8 **(%9)**
- التنمية الحضرية وإدارتها — 217.2 **(%8)**
- السياسات الإدارية لقطاع التوظيف — 111.8 **(%4)**
- نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها — 57.6 **(%2)**
- أخرى — 377 **(%15)**

إنسانية
302.7 (%10)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية — 155.0 **(%51)**
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية — 70.2 **(%23)**
- خدمات الدعم والتنسيق — 64.1 **(%21)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن — 7.5 **(%3)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية — 3.6 **(%1)**
- المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية — 2.2 **(%0.7)**
- الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية — 0.2 **(%0.3)**

خيرية
1.1 (%0.04)

- البرامج الموسمية — 1.1 **(%94.4)**
- التعليم الديني — 0.03 **(%2.4)**
- المنشآت الدينية — 0.02 **(%2.1)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة — 0.01 **(%1.1)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

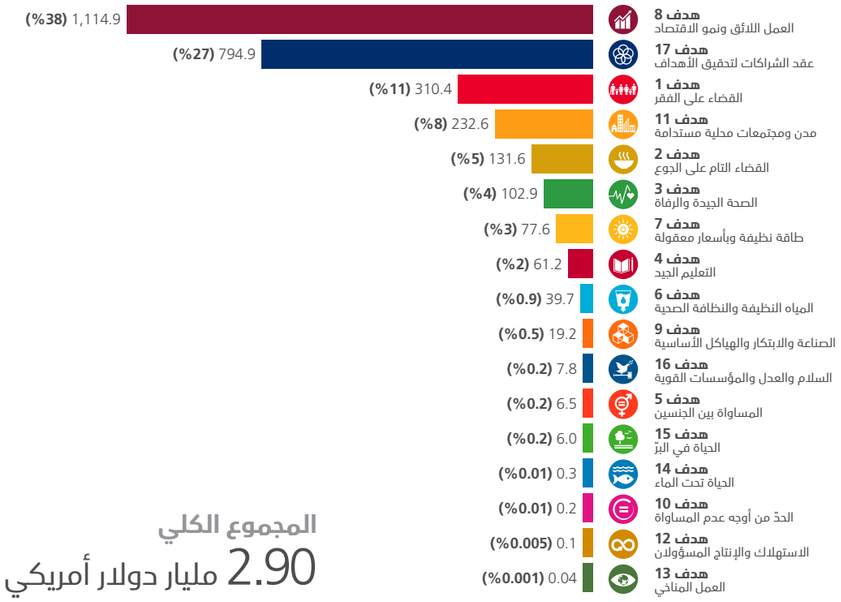

المجموع الكلي
2.90 مليار دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات الحكومية الإماراتية المقدمة خلال عام 2016:

تحصين
17.4 مليون طفل
ضد مرض شلل الأطفال

إكمال تنفيذ ما يزيد عن
90 مشروعاً في قطاع المياه

بناء أكثر من
50 ألف وحدة سكنية

بناء البنية التحتية لشبكة الصرف الصحي في
150 قرية

تشييد وتجهيز ما يزيد عن
100 مدرسة

توفير إمدادات الطاقة لعدد
70 قرية
في مناطق خارج نطاق التغطية وغير متصلة بشبكات الطاقة

بناء وتجهيز
80 مستشفى وعيادة
وتزويدها بالأجهزة

دعم
11 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

صندوق أبوظبي للتنمية

خمسة وأربعون عاماً من السعي لتشييد البنية التحتية والعمل لنشر الطاقة المتجددة

تأسس صندوق أبوظبي للتنمية في عام 1971، وهو العام نفس الذي اتحدت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة. الصندوق هو جهة حكومية يتبع لحكومة ابوظبي ويهدف من التمويلات التي يقدمها، والتي تتألف من قروض ميسّرة وإدارة المنح الحكومية، إلى التخفيف من عبء الفقر العالمي ومساعدة الدول في تحقيق النمو المستدام.

وإلى جانب المساعدات المالية، يساعد الصندوق في صياغة وتشكيل الشراكات في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تشجيع اتباع أفضل الممارسات الدولية لضمان فعالية المساعدات.

قام صندوق أبوظبي للتنمية على مدار عام 2016 بتنفيذ ما يقرب من 100 مشروعاً وأنفق نحو 9.16 مليار درهم إماراتي (2.49 مليار دولار أمريكي)، أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف ما قدمه خلال عام 2015، لصالح مشروعات متعددة في العديد من الدول النامية. تم تقديم نصفها تقريباً كمساعدات تنموية لدول الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل، وكانت جمهورية مصر العربية أعلى الدول المستفيدة ضمن هذه الفئة. علاوة على هذا، تم تقديم ما يقرب من رُبع هذه المساعدات (2.14 مليار درهم إماراتي / 582.4 مليون دولار أمريكي) لدعم مشاريع جرى تنفيذها في البلدان الأقل نمواً، كالسودان وأفغانستان وبنغلاديش.

تم توجيه ما يزيد عن ثلثي هذه المبالغ لصالح أعلى قطاع دعمه صندوق أبوظبي للتنمية والمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات بشكل عام خلال 2016 ، وهو: دعم الميزانية العامة. تم توجيه غالبيته في صورة دعم ثنائي الأطراف لحكومتي مصر والسودان، وساعدت تلك المدفوعات تلك الحكومات في تعزيز استقرارها النقدي والمالي وكذلك مناخ الاستثمار فيها.

ساهمت الجهود المنسّقة المبذولة في تحقيق استفادة مباشرة في البنية التحتية للنقل البري والبحري والجوي لعدد من الدول، بما فيها دولتين من الدول منخفضة الدخل، وستة من البلدان الأقل نمواً، بقيمة 989.7 مليون درهم إماراتي (269.4 مليون دولار أمريكي). حيث شارك صندوق أبوظبي للتنمية في إعادة تأهيل ميناء الدار البيضاء، والذي يعتبر أحد أكبر المنافذ البحرية في المغرب، مما ساهم في اجتذاب ما يزيد عن ثلث حركة مرور الموانئ في الدولة. وفي ليسوتو، وهي دولة غير ساحلية تعتبر من البلدان الأقل نمواً وسادتها موجة جفاف خلال عام 2016، دعم صندوق أبوظبي للتنمية بناء نظام كبير لإمداد المياه، وهو سد ميتولونغ والذي يوفر 71 ألف متر مكعب من مياه الشرب يومياً. كما دعم الصندوق مشاريع مياه أخرى مشابهة في تونس، حيث تم بناء 20 سد. وشهدت العديد من الدول تطويرات في شبكات الطرق، من بينها بنغلاديش، بنين، إثيوبيا، غامبيا، الأردن، كينيا، مالاوي، موريتانيا.

علاوة على هذا، استمر صندوق أبوظبي للتنمية في الوفاء بالتزاماته بشأن تمويل قطاع الطاقة المتجددة نظراً لدورها الجوهري في حدوث النمو الاقتصادي المستدام. حيث قام بتأسيس محطات لتوليد الطاقة من الرياح في موريتانيا. كما قام ببناء محطات للطاقة الشمسية في خمس من الدول الجزرية الصغيرة النامية، هي: جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، جزر سليمان، توفالو، كجزء من أنشطة صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول المحيط الهادئ، وهو عبارة عن مبادرة منفذة بمنحة قيمتها 183.7 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي). يمكن الاطلاع على مقال حول جهود دولة الإمارات المبذولة لدفع قطاع الطاقة المتجددة في الفصل الثاني.

من بين المشاريع الأخرى تطويرات في أحواض الأنهار بألبانيا وتونس. كما ساهم التمويل المقدم لتخطيط التنمية الحضرية في بناء 4,000 وحدة للإسكان الاجتماعي في أفغانستان، و550 وحدة سكنية في الجزائر، و2,000 وحدة سكنية في سيشل، إلى جانب مدرستين للتعليم الأساسي، ومركزاً للشرطة ومركزاً للدفاع المدني.

علاوة على هذا دفع صندوق أبوظبي للتنمية 57.3 مليون درهم إماراتي (60 مليون دولار أمريكي) لتمويل تعهد دولة الإمارات بدعم التعليم المستمر للأطفال اللاجئين الفلسطينيين عبر وكالة الانروا. ساهم هذا الدعم في تزويد حوالي 30 ألف تلميذ مسجلين في 35 مدرسة ببيئة تعليمية إيجابية لتمكينهم من النمو والإنجاز والتغلب على تبعات الصراع الدائر. كما ساهم في تمويل احتياجات التدريب، وساعد في الحفاظ على استمرار دخل ما يزيد عن 2,000 معلم.

علاوة على هذا ودعماً لقطاع التعليم، واصل صندوق أبوظبي للتنمية منحه متعددة السنوات لتحسين الجامعات العامة بالأردن. وفي المغرب، بالإضافة إلى بناء 13 معهداً للتعليم الفني، تم بناء كلية للطب والصيدلة في طنجة كجزء من مبادرة تطوير قطاع العلوم بالدولة ولتلبية الطلب المتزايد على وظائف المتخصصين في القطاع الطبي.

وبالرغم من تقديم غالبية التمويلات كمساعدات تنموية، وهو ما يتوافق مع طبيعة عمل هذه الجهة المانحة، إلا أن هناك دائما مجال للجهود الإنسانية. حيث قدم صندوق أبوظبي للتنمية مساعدات غذائية في حالات الطوارئ وساهم في تلبية الاحتياجات التغذوية الضرورية للأطفل الصغار في كل من اليمن وسوريا. فبدءا بتقديم طرود غذائية بقيمة 30 دولار أمريكي للواحد، ومروراً بمشروع للطاقة الشمسية بتكلفة 30 ألف دولار أمريكي، وانتهاءً بتنفيذ مبادرات التنمية الزراعية بقيمة 30 مليون دولار أمريكي، أثبت صندوق أبوظبي للتنمية أنه يمكن للمساعدة أن تتخذ أشكالاً عديدة.

الشكل 31: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
2,474.7 (99%)

- دعم الميزانية العامة: 1,705.8 **(69%)**
- البنية التحتية للنقل الجوي: 132.0 **(5%)**
- انظمة إمداد المياه الكبيرة: 106.3 **(4%)**
- موارد الأراضي الزراعية: 76.8 **(3%)**
- البنية التحتية للنقل البري: 64.3 **(3%)**
- أخرى: 389.5 **(16%)**

إنسانية
19.6 (1%)

- خدمات الدعم والتنسيق: 12.4 **(63%)**
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية: 6.3 **(32%)**
- المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية: 0.9 **(5%)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

- **هدف 8** العمل اللائق ونمو الاقتصاد: 1,500.0 **(60%)**
- **هدف 17** عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: 227.6 **(9%)**
- **هدف 9** الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: 205.8 **(8%)**
- **هدف 6** المياه النظيفة والنظافة الصحية: 165.4 **(7%)**
- **هدف 2** القضاء التام على الجوع: 148.7 **(6%)**
- **هدف 7** طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: 90.0 **(4%)**
- **هدف 11** مدن ومجتمعات محلية مستدامة: 64.1 **(3%)**
- **هدف 4** التعليم الجيد: 58.4 **(2%)**
- **هدف 3** الصحة الجيدة والرفاة: 23.1 **(0.7%)**
- **هدف 1** القضاء على الفقر: 10.0 **(0.3%)**
- **هدف 13** العمل المناخي: 0.7 **(0.03%)**
- **هدف 15** الحياة في البرّ: 0.6 **(0.02%)**

المجموع الكلي
2.49 مليار دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية خلال عام 2016:

دعم 13 دول من فئة البلدان الأقل نمواً

البنية التحتية للنقل بالسكك الحديدية

- **المغرب:** بناء خط للسكك الحديدية بطول 200 كم لقطار فائق السرعة بسرعة 320 كم/س

البنية التحتية للنقل البحري

- **المغرب:** ميناء الدار البيضاء

البنية التحتية للنقل الجوي

- **المغرب:** مطار كليم

تحسين البنية التحتية للنقل البري في 13 دولة

منها 6 من البلدان الأقل نمواً؛ من خلال بناء وإعادة تأهيل ما يزيد عن 800 كيلو متر من الطرق

- **ألبانيا:** تنفيذ مشروع طريق بين تيرانا - الباسان
- **بنجلاديش:** تنفيذ مشروع ربط الطرق لتعزيز التعاون الاقتصادي دون الإقليمي في منطقة جنوب آسيا (SASEC)
- **بنين:** إنشاء طريق عويدة اللادة - باهو توري
- **إثيوبيا:** إنشاء طريق جيدو – فينشا - ليمليم بيريها
- **غامبيا:** إنشاء طريق لامينكوتو - باسيموس
- **الأردن:** تنفيذ 27 مشروعاً لبناء الطرق، من بينها ممر عمّان التنموي
- **كينيا:** إنشاء طريق نيونو - مودوغاش
- **قيرجيزستان:** إنشاء الطريق السريع بيشكيك - توروغارت
- **لبنان:** إنشاء طريق بيروت الرئيسي وتقاطعاته
- **مالاوي:** إنشاء طريق جيندا - إيدينجيني
- **موريتانيا:** تنفي مشروع طريق النعمة (على الحدود مع مالي)
- **سوازيلاند:** إنشاء طريق مانزيني – مبادلاين السريع
- **طاجيكستان:** إنشاء طريق كولياب كالايكومب

التنمية الحضرية والإسكان

بناء أكثر من 15,500 وحدة سكنية

- **أفغانستان:** بناء **4 آلاف** وحدة سكنية
- **الجزائر:** بناء **550** وحدة سكنية
- **مصر:** بناء **8,500** وحدة سكنية
- **المغرب:** بناء **500** وحدة سكنية، بالإضافة إلى دور للمبيت داخل الحرم الجامعي **لثلاث** جامعات
- **جزر سيشل:** بناء **2,000** وحدة سكنية

البنية التحتية الصحية

إنشاء وتجهيز 4 مراكز طبية كبيرة، للمساهمة في توفير الرعاية الصحية لملايين الأشخاص

- **مصر:** مستشفى مدينة الشيخ زايد **(بسعة 200 سرير)**
- **الأردن:** مستشفى البشير **(بسعة 800 سرير)**، ووحدة علاج الأورام **(بسعة 150 سرير)**
- **المغرب:** المستشفى الجامعي محمد السادس، بمراكش **(بسعة 916 سرير)**

البنية التحتية للمياه والصحة العامة

بما في ذلك بناء 25 سد

- **ألبانيا:** إعادة تأهيل مجرى النهر والمنطقة الشمالية في تيرانا
- **أرمينيا:** إنشاء نفق آربا سيفان
- **بوركينا فاسو:** إنشاء سد ساميندين (بقدرة استيعابية 1.05 مليار متر مكعب من المياه)
- **الأردن:** بناء سدود وأنظمة للري
- **لبنان:** مشروع مياه النبطية، مشاريع للبنية التحتية للصحة العامة في الشمال، ومقاطعتي إهدن والكورة.
- **ليسوتو:** إنشاء سد ميتولونغ (بقدرة استيعابية 53 مليون متر مكعب من المياه)
- **المغرب:** إنشاء سد خروب (بقدرة استيعابية 200 مليون متر مكعب)، وشبكات لإمداد المياه في مدن بوجدور، ودخلة، وخريبكة.
- **تونس:** بناء سدود

المرافق التعليمية

بناء ما يزيد عن 100 مدرسة

- **مصر:** بناء **11 مدرسة** في مدينة الشيخ زايد، ما في ذلك التخصصين التجاري والصناعي
- **الأردن:** بناء **9 جامعات حكومية**، وأقسام للتعليم الفني في الكليات الأهلية، و85 مدرسة
- **المغرب:** بناء **13 معهد للتعليم المهني**، وتنفيذ مشاريع بناء مدارس للتعليم الأساسي في أصيلة وكلية للصيدلة والطب في طنجة

البنية التحتية للطاقة المتجددة

تنفيذ مشاريع للطاقة الشمسية بقدرة 2,650 كيلوواط في 5 من الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب مشاريع توليد طاقة بقدرة تزيد عن 975 ميغاواط.

- **بوركينا فاسو:** إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية
- **الأردن:** تنفيذ مشاريع للطاقة المتجددة
- **جزر المارشال:** إنشاء محطة للطاقة الشمسية بالألواح الضوئية بقدرة 600 كيلوواط
- **موريتانيا:** إنشاء محطات لتوليد الطاقة من الرياح
- **ميكرونيزيا:** إنشاء محطة للطاقة الشمسية بالألواح الضوئية بقدرة 600 كيلوواط
- **ناورو:** إنشاء محطة للطاقة الشمسية مثبتة على الأرض بقدرة 500 كيلوواط
- **جزر سليمان:** إنشاء محطة للطاقة الشمسية مثبتة على الأرض بقدرة 600 كيلوواط
- **توفالو:** تنفيذ مشاريع للطاقة الشمسية بقدرة 350 كيلوواط

مزرعة لتوليد الطاقة من الرياح بميناء فكتوريا في ماهي والتي تعد من أهم وأبرز جزر جمهورية سيشل، وتنتج 8% من طاقة الجزيرة.
المصدر: شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)

هيئة الهلال الأحمر الإماراتي

الذراع الانساني لدولة الامارات العربية المتحدة

> باعتبارها لمؤسسة إنسانية إماراتية، بالإضافة لكونها جزءاً من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، تعتبر هيئة الهلال الأحمر الإماراتي الجهة الرئيسية المانحة للمساعدات الإنسانية الإماراتية، ولها مكاتب في 14 دولة بمختلف أنحاء العالم. منذ تشكّلت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في عام 1983، شاركت في جميع الأزمات التي استجابت لها دولة الإمارات بمختلف أنحاء العالم تقريباً، كما ساعدت في الوقت ذاته في بناء قاعدة راسخة لثقافة العمل التطوعي بين العاملين فيها وكذلك داخل المجتمع المدني الإماراتي. كما تدير هيئة الهلال الأحمر الإماراتي واحداً من أطول برامج كفالة الأيتام أجلاً على مستوى العالم، والذي بدأ في عام 1986.

في عام 2016، قدمت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي مساعدات بقيمة 888.5 درهم إماراتي (241.9 مليون دولار أمريكي)، أي ما يزيد عن ضعف مدفوعاتها في عام 2015. وعلى الرغم من أن محور تركيزها الرئيسي ينصب على الاستجابة الإنسانية، إلا أنها وجّهت ما يزيد عن رُبع مدفوعاتها من المساعدات للأنشطة التنموية متعددة القطاعات.

مثلت المساهمات التي قدمتها الهيئة إلى 26 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً، نحو 70 في المائة من إجمالي مساعداتها، وتم توجيه 507.7 مليون درهم إماراتي (138.2 مليون دولار أمريكي) منها لليمن وحدها. ركزت المساعدات الإنسانية الموجهة لليمن بشكل رئيسي على توصيل الغذاء والأدوية ومستلزمات الإيواء والخيام والمواد الضرورية الأخرى، بالإضافة إلى إعادة تأهيل وتجهيز المستشفيات والمدارس. تم توزيع ما يقرب من 500 ألف طرد غذائي يبلغ وزن كل منها 15 كيلوغرام، بالإضافة إلى 6,500 سلّة يبلغ وزن كل منها 100 كيلو من الطحين، وأكثر من 1,500 طن من الغذاء و التمور.

وبالإضافة إلى العمليات الإنسانية واسعة النطاق التي جرى تنفيذها في اليمن، والتي شملت تقديم الخدمات الصحية والغذاء والمياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ، قدمت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي مساعدات للمشردين المتضررين من كوارث أخرى، كمتضرري الفيضانات في سريلانكا. علاوة على هذا، قامت الهيئة بتوزيع مواد الإغاثة الأساسية وملابس الشتاء على اللاجئين السوريين في كل من اليونان والعراق والأردن ولبنان وليبيا.

ركزت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي ما يزيد عن ثلثي الدعم الذي قدمته خلال عام 2016 (بنسبة 68 في المائة) على تحقيق الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلقان بالقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. ويعود السبب في تحقيق هذا لحد بعيد إلى توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والمساعدات الغذائية وتنفيذ برامج الأمن الغذائي في عدد من الدول، من بينها 16 دولة من البلدان الأقل نمواً. من بين العناصر المهمة التي تتألف منها المساعدات المقدمة من الهيئة، توفير الدعم المادي للأيتام وللأسر التي ترعاهم، بالإضافة إلى بناء وصيانة دور الأيتام. فخلال عام 2016، ساهمت البرامج المخصصة التي جرى تنفيذها في 16 دولة في دعم وكفالة تقريبا 654,000 طفلاً فقدوا أحد أبويهم أو كلاهما.

علاوة على ما سبق، دعم الهلال الأحمر الإماراتي قطاع مياه الشرب الأساسية في العديد من الدول، من بينها 13 دولة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية حيث يقطن ما يزيد عن 300 مليون نسمة دون فرص للحصول على مصادر يمكن الاعتماد عليها لمياه الشرب.[57]

وعلى الرغم من الصعوبات الملموسة التي تواجهها الدول الضعيفة والمتأثرة بالصراعات، تركز هيئة الهلال الأحمر الإماراتي كذلك على التعليم، والذي غالبا ما يعاني نقصا في التمويل في أوقات الأزمات. يسهم هذا في إتاحة الفرص للأطفال الذين أجبروا على ترك المدرسة كما يوفر لهم بديلاً ينقذهم من الانزلاق في هوة العنف. خلال عام 2016، تم بناء أكثر من 700 مدرسة وتجهيزها بالمستلزمات، بما في ذلك توفير 980 جهاز كمبيوتر، و200 جهاز لتكييف الهواء وأثاث مدرسي لنحو 8,500 فصل دراسي.

واتباعاً لنفس القناعة، بأن التعليم يمكن أن يغيّر المصير، بدأت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في أعمال التجديد والترميم للمكتبة الوطنية بمحافظة عدن في اليمن. جاء ذلك امتداداً لإعلان دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016 عاماً للقراءة، إلى جانب توفير فرصة لتوسيع ومشاركة المعارف على مدى المستقبل البعيد.

الهلال الأحمر الإماراتي يوزع أربعة آلاف سلة غذائية في شبوة.
المصدر: الهلال الأحمر الإماراتي

الشكل 32: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
64.5 (%27)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 37.9 **(%59)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 8.3 **(%13)**
- برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء 6.5 **(%10)**
- مرافق التعليم والتدريب 3.4 **(%5)**
- التنمية الحضرية وإدارتها 3.2 **(%5)**
- أخرى 5.3 **(%8)**

إنسانية
146.8 (%61)

- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 62.1 **(%42)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 38.5 **(%26)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 19.1 **(%13)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن 14.8 **(%10)**
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية 11.9 **(%8)**
- خدمات الدعم والتنسيق 0.4 **(%1)**

خيرية
30.6 (%12)

- المنشآت الدينية 18.6 **(%61)**
- البرامج الموسمية 7.8 **(%26)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 4.0 **(%12.5)**
- التعليم الديني 0.2 **(%0.5)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

- **هدف 1** القضاء على الفقر 95.0 **(%39)**
- **هدف 2** القضاء التام على الجوع 68.6 **(%28)**
- **هدف 11** مدن ومجتمعات محلية مستدامة 30.6 **(%13)**
- **هدف 3** الصحة الجيدة والرفاة 23.3 **(%10)**
- **هدف 4** التعليم الجيد 15.5 **(%6.3)**
- **هدف 6** المياه النظيفة والنظافة الصحية 8.3 **(%3.4)**
- **هدف 17** عقد الشراكات لتحقيق الأهداف 0.5 **(%0.3)**
- **هدف 7** طاقة نظيفة وبأسعار معقولة 0.03 **(%0.01)**

المجموع الكلي
241.9 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي خلال عام 2016:

- تقديم ما يزيد عن **11 ألف طن** من الغذاء و500 ألف طرد غذائي
- توصيل ما يزيد عن **1,900 طن** من مواد الإغاثة المتنوعة
- إعادة تأهيل **20 مستشفى**
- توصيل **60 طن** الإمدادات الطبية
- تشييد وإعادة تأهيل وتجهيز ما يزيد عن **715 مدرسة**
- توفير **100 طن** من مستلزمات المدارس **وأكثر من 1,000** جهاز من أجهزة الكمبيوتر
- كفالة **65 ألف طفل يتيم**
- بناء ما يزيد عن **1,300 وحدة سكنية**
- دعم **26 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً**

مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية

تركيز طويل الأجل على تقديم الخدمات الطبية، بما في ذلك في البلدان الأقل نمواً

> تأسست مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية في عام 2007، بهدف توفير المساعدات الخارجية للمحتاجين. وبعد تأسيسها بحوالي عشرة أعوام، كانت المؤسسة قد قدمت ما يزيد عن 4 مليار درهم إماراتي (1.11 مليار دولار أمريكي) في صورة مساعدات خارجية للبلدان النامية، عبر برامج متعددة القطاعات. يقع مقر المؤسسة في مدينة العاصمة أبوظبي، وينصب تركيز برامجها على مواضيع عالمية تشمل التعليم والصحة والمساعدات الإنسانية.

خلال عام 2016، ومع احتفالها بذكرى تأسيسها ومرور عشر سنوات من العمل التنموي والانساني والخيري وتقديم المساعدات الخارجية، قدمت مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية مساعدات بقيمة 616.9 مليون درهم إماراتي (168 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2016. بزيادة قدرها حوالي 10 في المائة عمّا أنفقته في عام 2015. تم توجيه ما يزيد عن 80 في المائة من هذه المبالغ إلى 20 دولة من الدول الأقل نمواً بالإضافة إلى عدد من الدول الواقعة ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل.

وانعكاساً للأولويات التي حددتها المؤسسة، استمر قطاعا التعليم والصحة على رأس القطاعات التي دعمتها المؤسسة، كما استمرت في تقديم الدعم لتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين في اليمن. وعلى نحو مماثل، حصلت المغرب على ما يزيد عن رُبع المساعدات التي قدمتها المؤسسة خلال عام 2016. وتم توجيهها بشكل أساسي لدعم مستشفى الشيخ خليفة بن زايد في الدار البيضاء من أجل توفير خدمات رعاية صحية عالية الجودة على المستوى الدولة وشمال أفريقيا. وذلك سعياً لتحقيق الهدف طويل الأجل الذي يتمحور في أن تصبح المغرب أهم المشاركين في مجال الأبحاث الطبية وتدريب متخصصي الرعاية الصحية على مستوى المنطقة.

تم توجيه ما يقرب من نصف المساعدات الخارجية المقدمة من مؤسسة خليفة خلال عام 2016 لدعم تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: **"ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"**.

حيث واصلت المؤسسة مساعداتها لبناء وتشييد وتجهيز ودعم التكاليف التشغيلية لعشرات المستشفيات المتواجدة في أكثر من 25 دولة نامية – منها 12 دولة خلال عام 2016 – وغالباً ما كانت تلك المستشفيات أولى المرافق الصحية التي يتم إنشاؤها في العديد من المناطق القروية على الإطلاق، وذلك مع وحدات متخصصة لرعاية وعلاج النساء والأطفال. ومع استخدام التكنولوجيا والابتكار، أتاحت المؤسسة فرص الحصول على الرعاية الصحية لعدد من الجزر المعزولة في المالديف، حيث تواصل دعم واحد من أوائل مرافق الرعاية الصحية للعلاج عن بُعد بجزر المالديف منذ عام 2010. وتزايد الدعم المقدم منذ ذلك الحين في ظل قيامها بإعلان تعهدات متعددة السنوات لصالح الخدمات الطبية عن بُعد المقدمة في جزر المالديف، حيث تقدم المؤسسة منحاً لتدريب الأطباء والفنيين ومتخصصي التكنولوجيا الحيوية المحليين. كما تدعم 35 شبكة للرعاية الصحية في مختلف أنحاء الدولة، وتقدم الرعاية الطبية لأكثر من 350 ألف شخص في كل عام.

علاوة على ما سبق، حصلت 9 مشاريع في قطاع التعليم على دعم خلال عام 2016 من أجل بناء وتجهيز وتمويل التكاليف التشغيلية للمرافق التعليمية – من المرحلة الابتدائية والثانوية وحتى التعليم والتدريب المهني – مما يتيح فرص التعليم لآلاف الفتيات والفتيان والشباب من الرجال والنساء. يرتبط الفقر بندرة المياه، واستجابةً للاحتياجات العاجلة للعديد من المجتمعات التي تدعمها دولة الإمارات العربية المتحدة، قامت مؤسسة خليفة كذلك بالانتهاء من العديد من مشاريع المياه. في لبنان، على سبيل المثال، قامت بمد خطوط أنابيب وشبكات مياه في طرابلس وصيدا بتكلفة 11.9 مليون درهم إماراتي (3.2 مليون دولار أمريكي).

كما قامت المؤسسة ببناء سد كبير بتكلفة 16.6 مليون درهم إماراتي (4.5 مليون دولار أمريكي) في الصومال، بسعة تخزينية بلغت 350 ألف متر مكعب. يسهم هذا في ضمان توفير 650 ألف جالون يومياً من المياه خلال موسم الجفاف، مما يتيح مياه الشرب الآمنة ومياه الري لمنطقة هيرجيسا والمناطق المجاورة لها.

تعمل مؤسسة خليفة على دعم البرامج الإنسانية متعددة القطاعات والهادفة لمحاربة الفقر في العديد من البلدان النامية. ومن بين ما تستحق عليه المؤسسة الإشادة والتقدير، هو انتهاجها الثابت لتوفير خدمات الرعاية الصحية في المناطق الأكثر احتياجاً لها.

تدعم مؤسسة خليفة جهود المساعدات الإنسانية، وتصدرت الجهود لتوصيل 1,000 طن من المساعدات الغذائية إلى 8,000 أسرة في الصومال.
المصدر: وكالة انباء الامارات

الشكل 33: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية (%80) 135.1
- الخدمات الطبية **(%49)** 65.6
- توليد الطاقة من الموارد غير المتجددة **(%28)** 38.2
- مرافق التعليم والتدريب **(%6)** 8.6
- انظمة إمداد المياه الكبيرة **(%6)** 7.8
- التعليم العالي **(%4)** 5.1
- أخرى **(%7)** 9.8

إنسانية (%8) 12.9
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%83)** 10.8
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية **(%13)** 1.6
- خدمات الدعم والتنسيق **(%4)** 0.5

خيرية (%12) 20.0
- التعليم الديني **(%37)** 7.4
- البرامج الموسمية **(%33)** 6.6
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة **(%25)** 4.9
- المنشآت الدينية **(%5)** 1.0

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

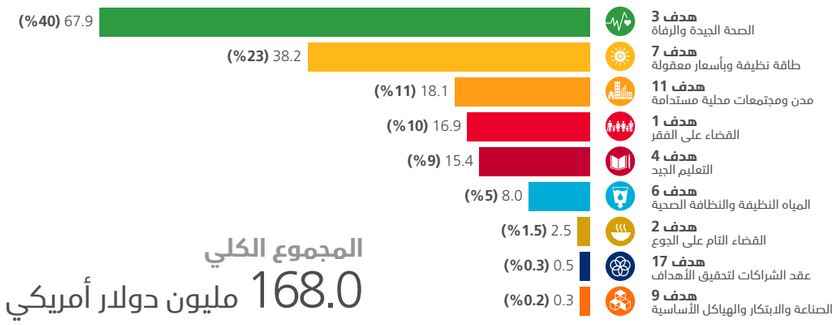

المجموع الكلي
168.0 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة خليفة خلال عام 2016:

بناء وتجهيز المستشفيات في
12 دولة
لتوفير الرعاية الصحية لملايين الأشخاص

بناء ودعم المدارس والمعاهد المهنية والجامعات، لمساعدة
ما يزيد عن 6,500 طالب

دعم
5,000 أسرة
سورية لاجئة في لبنان

توصيل
170 طن
من الغذاء والتمور في **9 دول**

تزويد
8,000 أسرة
في الصومال بنحو **1,000 طن** من المساعدات الغذائية

بناء شبكات لإمداد المياه
وسد في لبنان والصومال

دعم
20 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

جمعية دار البر

دارٌ للبر تسعى إلى مساعدة الفقراء والمحرومين والأيتام

تعد جمعية دار البر واحدة من أقدم المؤسسات الخيرية والإنسانية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عملت منذ عام 1978 على تقديم الدعم لتنفيذ آلاف المشاريع سنوياً. كما تعتبر المؤسسة كذلك واحدة من أكبر الجهات الإماراتية المكلفة قانوناً بتنظيم أنشطة جمع التبرعات من أجل دعم عملها الخيري. وباعتبارها جهة إشراف ورعاية لتبرعات الجهات الخيرية والإنسانية، بما فيها تبرعات الأفراد من القطاع الخاص، تضع الجمعية مبدأ الشفافية على قمة أولويات جدول أعمالها وأنشطتها. ونتاجاً لهذا، اختارتها مجلة فوربس على رأس قائمة المؤسسات الخيرية العاملة في الوطن العربي فيما يتعلق بالشفافية، حيث قامت الجمعية بنشر ميزانياتها السنوية للاطلاع العام.

تمتد مشاريع المساعدات الخارجية التي تدعمها الجمعية في شتى أنحاء قارات العالم وعبر مختلف قطاعات المساعدات، بدءًا بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وحتى الأنشطة الدينية والمنح الخيرية.

خلال عام 2016، قامت جمعية دار البر بتمويل وتنفيذ ما يقرب من 15 ألف مشروع من مشاريع المساعدات الخارجية، وأنفقت 204.4 مليون درهم إماراتي (55.7 مليون دولار أمريكي)، أي ما يمثل زيادة قدرها 20 في المائة عمّا أنفقته في عام 2015. وتطبيقاً لمهمتها والتكليف المنوطة به، أنفقت جمعية دار البر ما يزيد عن 70 من مدفوعاتها في صورة دعم للأشخاص المحرومين، من خلال تقديم السلع الغذائية الأساسية، ومروراً بالصحة والتعليم والمياه بالإضافة إلى كفالة وخدمات الرعاية الاجتماعية للأيتام وكبار السن. ساهمت كل هذه المشاريع في تحقيق الغاية الرابعة للهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر: "ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، بحلول عام 2030".

استمر دعم وكفالة الأيتام، ابتداءً بتشييد دور الرعاية وانتهاءً بتمويل تكاليفها التشغيلية، على رأس قائمة الأنشطة الخيرية التي دعمتها جمعية دار البر خلال عام 2016، إلى جانب تقديم المنح التعليمية والخدمات الاجتماعية الأساسية. كما عملت الجمعية على التصدي للأسباب الضمنية المسببة للفقر، بما فيها ندرة المياه. حيث غالباً ما كانت بعض مشاريع المياه التي نفذتها الجمعية أول وأقرب شبكة لإمداد مياه الشرب الحديثة بالنسبة للعديد من المناطق القروية، بما في ذلك المناطق الجبلية في إثيوبيا، وهي دولة نامية حبيسة، حيث لم يعد الأشخاص في حاجة للسير لمسافة من 20 إلى 30 كيلومتر يومياً لجلب المياه. وكانت جمهورية مصر العربية على رأس قائمة الدول المتلقية للمساعدات من جمعية دار البر خلال عام 2016، والتي تم توجيهها لقطاع مياه الشرب، حيث حصلت على 1.8 مليون درهم إماراتي (0.5 مليون دولار أمريكي).

وعلى غرار ما تم خلال السنوات السابقة، استجابت الجمعية للعديد من الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ خلال عام 2016، حيث قدمت مواد الإغاثة العاجلة لآلاف الأسر المتضررة من الفيضانات في السودان وضحايا الصراعات في كل من سوريا واليمن. وفي لبنان، واصلت الجمعية دعمها للاجئين السوريين في مدينة شبعا.

ومن خلال كل عمل قامت بدعمه، تسهم دار البر في إحداث فارق حقيقي في حياة الأشخاص الذين يعانون الفقر، وتسهم في تحسين الظروف التي تجعل من الفقر دائرة محكمة صعبة الكسر.

أحد مشاريع حفر الآبار باستخدام مضخة كهربائية في ألبانيا لتوفير المياه النظيفة.
المصدر: جمعية دار البر

الشكل 34: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
16.9 (30%)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 14.5 **(86%)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 1.2 **(7%)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.9 **(6%)**
- التنمية الريفية 0.1 **(0.4%)**
- الخدمات الطبية 0.1 **(0.3%)**
- أخرى 0.1 **(0.3%)**

إنسانية
0.5 (1%)

- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.3 **(55%)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.2 **(45%)**

خيرية
38.1 (69%)

- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 25.9 **(68%)**
- المنشآت الدينية 6.7 **(18%)**
- التعليم الديني 3.1 **(8%)**
- البرامج الموسمية 2.4 **(6%)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

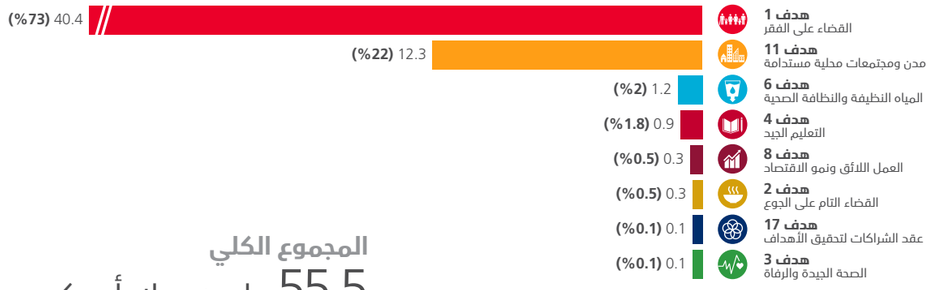

المجموع الكلي
55.5 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة دار البر خلال عام 2016:

دعم
100 ألف
طفل يتيم في **25 دولة**

دعم أكثر من
900 شخص يمني
فارّين إلى الصومال، من خلال تقديم مواد الإغاثة

تنفيذ
75,000 مشروعاً في قطاع المياه
(since inception)

دعم أكثر من
5 آلاف أسرة
متضررة من الفيضانات في السودان، من خلال تقديم مواد الإغاثة

كفالة أكثر من
800 طالب

دعم
16 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

مؤسسة دبي العطاء

كسر دائرة الفقر من خلال منح الأطفال فرص التعليم

> عندما أطلق سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، مؤسسة دبي العطاء، في عام 2007، كان هدفها الأوّلي هو توفير خدمات التعليم الأساسي لمليون طفل في الدول النامية. وبعد مرور أربعة أعوام على إنشائها، استطاعت المؤسسة الوصول إلى خمسة ملايين طفل في نحو أربع عشرين دولة. وبعد مرور نحو عشر سنوات، استفاد ما يزيد عن 16 مليون طفلاً آخرين في 45 دولة من الدروس التي تشاركها مؤسسة دبي العطاء.

قدمت مؤسسة دبي العطاء، خلال عام 2016، مساعدات بقيمة 119.8 مليون درهم إماراتي (32.6 مليون دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 60 في المائة تقريباً عن المنح التي قدمتها في العام السابق. كان أكبر المستفيدين من مدفوعات المؤسسة على مدى العام نحو 2,570 طفل لاجئ فلسطيني في غزة حصلوا على تعليم في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى الأطفال الصغار، وخاصةً الفتيات، في باكستان. كما شملت الدول التي حصلت على دعم للتعليم في حالات الطوارئ كل من العراق ولبنان ونيبال والنيجر وسيراليون. ويتضمن الفصل الثالث مقالاً حول "التعليم في حالات الطوارئ" يوضح صورة شاملة للعمل الذي قامت به مؤسسة دبي العطاء في هذا القطاع، بما فيه حملات التوعية والدعم العالمية.

يعتبر العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال التعليم من بين المواضيع الرئيسية التي تتناولها برامج مؤسسة دبي العطاء. فبالإضافة إلى باكستان، ساهمت المبالغ المقدمة كذلك في تيسير حصول الفتيات في مصر على تعليم جيد. كما تم تشجيع دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بين الفتيات في المكسيك وأوغندا.

ويهدف برنامج الأسس السليمة وتطوير المهارات وتوفير التعليم للمراهقات (RAISE)، الذي تقوم المؤسسة بتنفيذه في الفلبين، إلى استمرار الفتيات الصغيرات في مواصلة الدراسة بالمدارس. كما يجري تنفيذ برنامج مشابه في مالاوي لمساعدة الفتيات المراهقات في العودة إلى المدارس، بالإضافة إلى دعم السيدات الأكبر سناً في إتمام تعليمهم الذي توقفوا عنه نتيجة الحمل غير المخطط له أو الفقر. وبعد مرور ستة أشهر من تنفيذ البرنامج، تضاعفت معدلات إعادة الانتساب في قرية واحدة.

وفي تنزانيا، تركزت جهود المؤسسة على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتدريب مزيد من المعلمين، وذلك نظراً للمعدل الحالي بين أعداد الطلاب والمدرسين الذي يبلغ 1:115. كما كان تدريب المعلمين كذلك من الموضوعات ذات الأولوية في غانا، بينما في رواندا ركزت الجمعية على تعزيز جهازية المدارس. ساهمت المبادرات المقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز ودعم التدريب المهني في كينيا. فمن خلال برنامج الانتشار العالمي التي نفذته مؤسسة دبي العطاء، "التطوّع حول العالم"، تمكن أعضاء المجتمع الإماراتي كذلك من المساعدة في بناء مدرسة للتعليم الأساسي في السنغال.

وبالإضافة إلى النفقات المباشرة الموجّهة للتعليم، تهدف دبي العطاء كذلك إلى القضاء على العقبات التي تحول دون تمكّن الأطفال من الذهاب للمدارس. حيث نفذت برنامجاً قومياً لعلاج الإصابة بالديدان في الهند، كما قامت بتنفيذ البرنامج المتكامل للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية في إثيوبيا. وساهم البرنامج الأخير في خفض نسبة التسرب من التعليم بنسبة 16 في المائة.

وستواصل مؤسسة دبي العطاء عملها مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لدعم الدول التي تسعى لتمهيد الطريق نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة.

تتصدر دبي العطاء الجهود الإماراتية لبرامج دعم التعليم وتوفيره لملايين الطلاب والبالغين الراغبين بالتعليم.
المصدر: دبي العطاء

الشكل 35: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
23.8 (%73)

- التعليم في الطفولة المبكرة 6.3 **(%27)**
- التعليم الإبتدائي 6.1 **(%26)**
- مهارات الحياة الأساسية للشباب والكبار 2.4 **(%10)**
- الأبحاث التعليمية 2.4 **(%10)**
- التدريب المهني 1.6 **(%7)**
- أخرى 5.0 **(%20)**

إنسانية
8.8 (%27)

- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية 8.8 **(%100)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

- **هدف 4** التعليم الجيد 31.2 **(%96)**
- **هدف 3** الصحة الجيدة والرفاة 1.0 **(%3)**
- **هدف 2** القضاء التام على الجوع 0.4 **(%1)**

المجموع الكلي
32.6 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة دبي العطاء خلال عام 2016:

حصول آلاف الأطفال والشباب
اليافعين على خدمات التعليم، بما في ذلك:

- التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة
- التدريب المهني
- التدريب على المهارات الحياتية الأساسية
- التثقيف حول حملة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

توفير التغذية وبرامج التغذية المدرسية وخدمات الرعاية الصحية الأساسية

تدريب
مئات المدرسين

نشر برامج التعليم في حالات الطوارئ في
6 دول

دعم
13 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

جمعية الشارقة الخيرية

بناء المجتمعات ورسم خارطة الطريق للخروج من دائرة الفقر

تأسست جمعية الشارقة الخيرية في عام 1989 بهدف تنفيذ الأعمال الإنسانية والخيرية. وعلى مدى ثلاثة عقود، واصلت الجمعية تقديم المساعدات الإنسانية والصحية والتعليمية والثقافية للدول النامية، إلى جانب إتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية ودعم وكفالة الأيتام والأسر المحتاجة. وينبع دعمها الثابت والمستمر للأشخاص المحتاجين والمجتمعات المعوزة من قيم الإيثار والعطاء المتأصلة في الثقافة الإماراتية.

انطلاقاً من دعمها لتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة العالمية، قامت جمعية الشارقة الخيرية بتوجيه ما يزيد عن 90 في المائة من مساعداتها الخارجية للعام 2016 إلى 23 دولة من البلدان الأقل نمواً وعدد من الدول الواقعة ضمن الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل. حيث وجّهت الجمعية أكثر من 70 في المائة من إجمالي مساعداتها المدفوعة خلال عام 2016، بقيمة 84.4 مليون درهم إماراتي (23 مليون دولار أمريكي)، لصالح قطاع الخدمات الاجتماعية، وبشكل أساسي من أجل بناء المساجد وتنفيذ البرامج الدينية ودعم الأفراد والمجتمعات، بما في ذلك كفالة الأيتام وكبار السن.

كما قامت جمعية الشارقة الخيرية بالاستجابة لآمال وطموحات العديدين ممّن يأملون في الخلاص من براثن الفقر، أو الذين على وشك الخروج من دائرة الاحتياج ويتطلعون إلى حياة أفضل لا يضطرون فيها للاعتماد على برامج الإغاثة. وتسهم الجمعية في تحقيق هذه الآمال من خلال إتاحة فرص توليد الدخل مثل توفير ماكينات الحياكة والمنح لحث وتشجيع الأنشطة التجارية الصغيرة، حيث حصلت العديد من الأسر في 10 دول على مساعدات بقيمة 3.3 مليون درهم إماراتي (0.9 مليون دولار أمريكي) خلال 2016.

واستكمالاً لهذه الجهود، قامت الجمعية بدعم بناء معهد في سريلانكا من شأنه دعم تمكين المرأة هناك. كما تعمل في الوقت ذاته على مواصلة تحسين فرص الحصول على التعليم في عدد من الدول النامية، من بينها 9 من البلدان الأقل نمواً، من خلال بناء وصيانة مرافق التعليم وتوفير الدعم للتكاليف التشغيلية للمدارس.

جاء قطاع المياه والصرف الصحي في المركز الثاني على قائمة أعلى قطاعات المساعدات الممولة خلال عام 2016، وبشكل أساسي من أجل حفر وبناء آبار المياه في العديد من الدول النامية. يعتبر حوالي ثلثي هذه الدول من الدول منخفضة الدخل والبلدان الأقل نمواً، بينما أربعة منها (بوركينا فاسو – مالاوي – النيجر – طاجيكستان) تعتبر دولاً نامية حبيسة، ومعظمها تعتبر من بين أكثر الدول التي تعاني ندرة المياه على مستوى العالم، نظراً لموقعها الجغرافي.

وتبرز جهود جمعية الشارقة الخيرية نظراً لنجاحها في الدمج ما بين توفير الخدمات الأساسية، والخدمات الاجتماعية، والتعليم، وفرص توليد الدخل، مما يسهم في خلق مجتمعات متماسكة تنعم بالأمل.

جمعية الشارقة الخيرية تمول مشروع حفر آبار مياه في مدينة شيانجراي في تايلند.
المصدر: جمعية الشارقة الخيرية

الشكل 36: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
8.2 (36%)

- إمدادات مياه الشرب الأساسية: 4.7 **(57%)**
- خدمات الرعاية الإجتماعية: 1.6 **(20%)**
- مرافق التعليم والتدريب: 0.9 **(11%)**
- الخدمات الطبية: 0.6 **(7%)**
- التثقيف الصحي: 0.2 **(3%)**
- أخرى: 0.1 **(2%)**

إنسانية
0.01 (0.05%)

- خدمات الدعم والتنسيق: 0.01 **(100%)**

خيرية
14.8 (64%)

- المنشآت الدينية: 10.1 **(68%)**
- البرامج الموسمية: 2.6 **(17%)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة: 2.0 **(14%)**
- التعليم الديني: 0.1 **(1%)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

- **هدف 11** مدن ومجتمعات محلية مستدامة: 12.8 **(56%)**
- **هدف 6** المياه النظيفة والنظافة الصحية: 4.7 **(21%)**
- **هدف 1** القضاء على الفقر: 2.6 **(11%)**
- **هدف 8** العمل اللائق ونمو الاقتصاد: 1.0 **(4%)**
- **هدف 4** التعليم الجيد: 1.0 **(4%)**
- **هدف 3** الصحة الجيدة والرفاة: 0.8 **(3.6%)**
- **هدف 17** عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: 0.04 **(0.2%)**
- **هدف 5** المساواة بين الجنسين: 0.04 **(0.2%)**

المجموع الكلي
23.0 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من جمعية الشارقة الخيرية خلال عام 2016:

دعم وكفالة ما يزيد عن
27,500 طفل يتيم
إجمالاً في 23 دولة؛ **أكثر من 3,000** منهم خلال عام **2016**

دعم عشرات المدارس
في 16 دولة، من بينها **9 من البلدان الأقل نمواً**

حفر وبناء مئات الآبار
في 2016، في **14 دولة من البلدان الأقل نمواً** و**4 من الدول الحبيسة النامية**

دعم
23 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

هيئة آل مكتوم الخيرية

إحداث تغيير ملحوظ وفارق بارز في قطاع التعليم

> تأسست هيئة آل مكتوم الخيرية منذ عشرين عاماً في 1997، وتشتهر بكونها من بين الجهات المانحة الإماراتية للمساعدات الخارجية الأكثر سخاءً والتزاماً بتقديم المساهمات لصالح قطاع التعليم. كما تتضمن أهداف الهيئة: مساعدة الأسر والمجتمعات المحرومة، ودعم البرامج الصحية والأعمال الخيرية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية.

استمراراً لسعيها الدؤوب لتنفيذ التكليف المنوطة به وانعكاساً لتوجهها التاريخي الممتد لسنوات عديدة، كانت هيئة آل مكتوم الخيرية واحدة من أكبر الجهات المانحة الإماراتية للمساعدات الخارجية لصالح قطاع التعليم خلال عام 2016، حيث قدمت مساعدات خارجية بقيمة 51.8 مليون درهم إماراتي (14.1 مليون دولار أمريكي) لدعم تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع". تمثل هذه المساعدات 87 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية التي أنفقتها الهيئة خلال عام 2016، والتي تم توجيه غالبيتها إلى 23 دولة أفريقية، من بينهم 18 دولة من البلدان الأقل نمواً.

تعتبر تلك المشاريع جزءاً من التزامها المستمر تجاه قطاع التعليم. ومن خلالها رعايتها لـ "المشروع التعليمي للشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم في إفريقيا"، وهو برنامج شامل لدعم 40 مدرسة متكاملة في المنطقة يجري تنفيذه منذ عام 1997، دعمت الهيئة الجهود الدولية الرامية إلى ضمان عدم حرمان أي فرد من حقه في التعليم، بما في ذلك منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية حيث نصف عدد الشباب (حوالي 89 مليون شاب، في عمر ما بين 12–24 عام) منقطعون عن التعليم.[58]

وفي الصومال، حيث يمثل الشباب ما يقرب من 70 في المائة من تعداد سكانها، أحدثت الهيئة فارقاً كبيراً من خلال دعمها ورعايتها للمدارس. حيث تخرج بالفعل في المدرسة الثانوية بهيرجيسا، والتي تتسع لنحو 800 فتى وفتاة وتُعرف بأنها واحدة من أفضل المدارس على مستوى الدولة، 1,500 خريجاً وخريجة على الأقل وتابعوا تعليمهم حتى حصلوا على شهادات جامعية ويعملون الآن من أجل تحقيق التنمية في الصومال، ويحققون نجاحات كأطباء ومهندسين ومحامين ومدرسين أكاديميين في مجالات متعددة.

علاوة على مشاريعها المائية في كل من بوركينا فاسو وموزمبيق والسودان وتنزانيا، وجهت الهيئة النسبة المتبقية من مساعداتها التي قدمتها خلال عام 2016 لصالح البرامج الموسمية والخيرية، فعلى سبيل المثال قامت بتوزيع وجبات الإفطار على الفئات المحرومة خلال شهر رمضان المبارك.

عند دعم مشاريع التعليم على مدى فترة ممتدة من الزمن، كما هو الحال مع هيئة آل مكتوم الخيرية، تزداد آمال في تمكن المستفيدين من المساهمة في المقابل في تطور وتنمية بلدانهم.

هيئة آل مكتوم الخيرية تدعم فرص حصول آلاف الطلاب على التعليم، بما فيهم الفتيات في كينيا.
المصدر: هيئة آل مكتوم الخيرية

الشكل 37: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
11.3 (%70)

- مرافق التعليم والتدريب: 7.8 **(%69)**
- التعليم العالي: 2.8 **(%25)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية: 0.3 **(%3)**
- الثقافة والترفيه: 0.1 **(%1)**
- الخدمات الطبية: 0.1 **(%1)**
- أخرى: 0.1 **(%1)**

إنسانية
0.03 (%0.002)

- خدمات الدعم والتنسيق: 0.02 **(%70)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن: 0.01 **(%30)**

خيرية
4.9 (%30)

- التعليم الديني: 3.5 **(%71)**
- البرامج الموسمية: 1.0 **(%20)**
- المنشآت الدينية: 0.4 **(%9)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة: 0.003 **(%0.1)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

- **هدف 4** التعليم الجيد: 10.6 **(%66)**
- **هدف 11** مدن ومجتمعات محلية مستدامة: 5.0 **(%31)**
- **هدف 6** المياه النظيفة والنظافة الصحية: 0.3 **(%2)**
- **هدف 3** الصحة الجيدة والرفاة: 0.1 **(%0.4)**
- **هدف 2** القضاء التام على الجوع: 0.1 **(%0.3)**
- **هدف 1** القضاء على الفقر: 0.05 **(%0.3)**

المجموع الكلي
16.2 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من هيئة آل مكتوم الخيرية خلال عام 2016:

دعم بناء
40 مدرسة
في **23 دولة أفريقية**، من بينها **18 دولة من البلدان الأقل نمواً**

تمتع عشرات الأطفال
والأسر بخدمات الرعاية الاجتماعية

حفر وبناء
العشرات من آبار العيون
في 4 دول

دعم
18 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

جمعية دبي الخيرية

دعم المجتمعات والأفراد المحرومين

تأسست جمعية دبي الخيرية عام 1994، وهي مؤسسة غير حكومية تعمل على توفير المساعدات الإنسانية والخيرية. وبالإضافة إلى أشكال المساعدات الخارجية الأخرى، تشارك الجمعية بنشاط في بناء وإعادة تأهيل المراكز الصحية والتعليمية والثقافية، وفي توفير خدمات الرعاية الاجتماعية للأفراد المحتاجين، بما فيهم الأيتام.

شهد عام 2016 تحوّلاً في التوجّه الذي انتهجته جمعية دبي الخيرية فيما يتعلق بمساعداتها الخارجية على مدى السنوات الخمس الأخيرة، حيث استحوذت المساعدات الخيرية، أو المشاريع ذات الطابع الديني أو الثقافي، على ما يصل إلى 75 في المائة من مدفوعات الجمعية. فخلال عام 2016 انقسمت المساعدات الخارجية المقدمة من الجمعية، بقيمة إجمالية بلغت 55.2 مليون درهم إماراتي (15 مليون دولار أمريكي) مناصفةً تقريباً ما بين البرامج التنموية والخيرية.

من جانب آخر، فيما يتعلق بالدول التي تحصل على دعم، دائماً ما يسهم منهجها متعدد السنوات في استفادة البلدان الأقل نمواً إلى حد بعيد. بلغت نسبة المنح التي قدمتها الجمعية خلال عام 2016 لصالح مشاريع جرى تنفيذها في البلدان الأقل نمواً حوالي 50 في المائة.

دعم الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، وجّهت الجمعية جهودها لقطاع الصحة في 9 دول، وكانت غالبيتها من أجل بناء المستشفيات والعيادات.

كما عمدت الجمعية إلى توفير مياه الشرب الأساسية لعدد من الدول من خلال تمويل بناء آبار المياه. ووجهت الجمعية ما يقرب من نصف مدفوعاتها، خلال عام 2016، لقطاع المياه حيث دعمت اثنتي عشرة دولة من فئتي الدول منخفضة الدخل والبلدان الأقل نمواً.

كما حصل قطاع الخدمات الاجتماعية على قسم من تمويلات الجمعية المقدمة كمساعدات تنموية. شملت الأنشطة المندرجة ضمن هذا القطاع توفير الأجهزة والأدوات المساعدة في توليد الدخل للأفراد والمجتمعات المحتاجة، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لخدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية لصالح الأيتام ومتحدي الإعاقة البدنية.

ومن بين الأعمال الخيرية للجمعية، تيسير بناء وتجهيز المدارس والمستشفيات في أكثر من عشر دول، وبالإضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية، تلتوم الجمعية بمواصلة دعمها للأفراد والمجتمعات المحرومة.

جمعية دبي الخيرية تدعم تلبية احتياجات المجتمع، بما فيها إتاحة فرص الحصول على المياه النظيفة في بنين.
المصدر: جمعية دبي الخيرية

الشكل 38: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
8.1 (%54)

- الخدمات الطبية 2.8 **(%35)**
- خدمات الرعاية الإجتماعية 2.7 **(%34)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 1.5 **(%18)**
- مرافق التعليم والتدريب 1.1 **(%13)**

خيرية
6.9 (%46)

- المنشآت الدينية 3.6 **(%52)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 3.2 **(%45)**
- التعليم الديني 0.2 **(%3)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

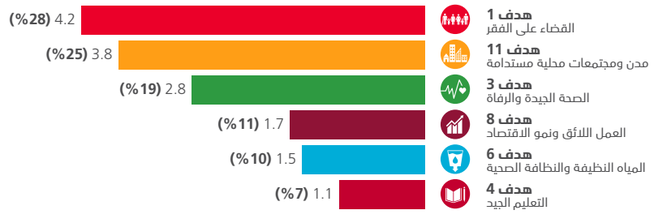

المجموع الكلي
15.0 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من جمعية دبي الخيرية خلال عام 2016:

تنفيذ
160 مشروعاً للخدمات الاجتماعية
في **33 دولة**

حفر وبناء
العشرات من آبار العيون
في **20 دول**

بناء عشرات العيادات
وتجهيزها

دعم
21 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية

سعياً لتوفير حياةٍ أفضل للمحتاجين والفقراء والمحرومين

> منذ تأسيسها قبل 20 عاماً مضت، في عام 1997، قدمت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية مساعدات خارجية في معظم الدول النامية. فإلى جانب مشاركتها في جهود الإغاثة الدولية ومشاريع الإنقاذ والمبادرات الخيرية الموسمية، تشارك المؤسسة في بناء المدارس والمستشفيات وحفر آبار المياه.

خلال عام 2016، وجّهت المؤسسة غالبية منحها إلى مشاريع تنموية، مثل مركز الملك حسين للسرطان في الأردن وبناء المستشفيات في الصومال. شملت الخدمات الصحية كذلك تقديم مساعدات إلى مركز السعادة الطبي في السنغال، وبناء عيادة في أوغندا، وصيانة مستشفى في باكستان. كما أتاحت المساعدات المقدمة من المؤسسة إجراء عمليات جراحية في القلب لإنقاذ حياة المرضى في السودان.

مثّلت مستلزمات الإيواء الطارئ والمواد غير الغذائية المقدمة للاجئين السوريين في لبنان أكثر بقليل من 5 في المائة من إجمالي مبالغ المساعدات المدفوعة. كما خصصت المؤسسة ما يقرب من ثلث مدفوعاتها لخدمات الرعاية الاجتماعية. وفي هذا السياق، قدمت المؤسسة مواد كالأجهزة الطبية والملابس والأحذية للمحتاجين في كل من أفغانستان وبوركينا فاسو وبوروندي ومصر والنيجر وسيراليون وسريلانكا وتنزانيا. كما تم توزيع أجهزة التدفئة في طاجيكستان.

كما نفذت المؤسسة على مدى العام ما يزيد عن 50 مشروعاً تهدف لتحسين فرص الحصول على مياه الشرب في عدة دول، من بينها سبع دول في منطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا.

علاوة على هذا، حصلت مدارس ودور أيتام في كل من بنغلاديش وكازاخستان وتوغو على دعم من المؤسسة. وبالإضافة إلى سعيها لتحسين مستوى المعيشة والحياة في مختلف أنحاء العالم، تدرك مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية كذلك أنه كلما سعينا لإحداث الفارق مبكراً، أتيحت فرصة أفضل لكل طفل ليتمتع بمستقبل مستدام.

قدمت المؤسسة، خلال عام 2016، منحاً بقيمة 49.7 مليون درهم إماراتي (13.5 مليون دولار أمريكي). وعلى غرار السنوات السابقة، وجهت المؤسسة مدفوعاتها خلال عام 2016 نحو البلدان الأقل نمواً. قدمت المؤسسة ما يوازي نصف مساعداتها الخارجية الإجمالية تقريباً لدعم 19 دولة من البلدان الأقل نمواً.

ساهم نحو ثلث مبالغ المساعدات المقدمة من المؤسسة في دعم القضاء على الفقر، وفق ما ورد في الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة. كما تضمنت مشاريعها كذلك بذل الجهود لجعل المدن والمستوطنات البشرية تتسم بالشمولية والأمان والمرونة والاستدامة (تحقيقاً للهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة)، وضمان توفير حياة صحية (تحقيقاً للهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة) وضمان المساواة في التعليم (الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة).

تعمل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم الخيرية والإنسانية على الاستجابة لمختلف حالات الطوارئ الإنسانية وتوفير مواد الإغاثة على اختلاف أنواعها.
المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم الخيرية والإنسانية

الشكل 39: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية 7.9 (59%)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 4.3 **(54%)**
- الخدمات الطبية 2.3 **(29%)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.8 **(10%)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 0.6 **(7%)**
- التنمية الريفية 0.01 **(0.1%)**
- أخرى 0.02 **(0.1%)**

إنسانية 1.6 (12%)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.9 **(56%)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن 0.7 **(44%)**
- خدمات الدعم والتنسيق 0.003 **(0.2%)**

خيرية 4.0 (29%)

- البرامج الموسمية 3.3 **(82%)**
- المنشآت الدينية 0.6 **(15%)**
- التعليم الديني 0.1 **(3%)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 0.004 **(0.1%)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

- **هدف 1** القضاء على الفقر 4.5 **(33%)**
- **هدف 11** مدن ومجتمعات محلية مستدامة 4.0 **(30%)**
- **هدف 3** الصحة الجيدة والرفاة 2.3 **(17%)**
- **هدف 4** التعليم الجيد 2.2 **(16%)**
- **هدف 6** المياه النظيفة والنظافة الصحية 0.6 **(4%)**
- **هدف 17** عقد الشراكات لتحقيق الأهداف 0.02 **(0.2%)**

المجموع الكلي
13.5 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية خلال عام 2016:

إعادة تأهيل
7 مستشفيات

بناء مدارس في
دولتين

تنفيذ
156 مشروعاً للخدمات الاجتماعية
في **40 دولة**

دعم
19 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

حفر وبناء
العشرات من آبار العيون
في **12 دولة**

جمعية الرحمة للأعمال الخيرية

توجيه التركيز على المشاريع التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية

> بدأت جمعية الرحمة للأعمال الخيرية عملها تحت هذا المسمى في عام 2004 كجمعية خيرية عاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة تقدم دعماً متعدد القطاعات للأفراد والمجتمعات في الدول النامية. وتواصل الجمعية تقديم المساهمات النقدية والعينية من أجل تنفيذ مشاريع الرعاية الاجتماعية والمشاريع الدينية.

شهد عام 2016 زيادة بنسبة 28 في المائة في قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من جمعية الرحمة للأعمال الخيرية، حيث قدمت الدعم لثلاث عشرة دولة نامية، من بينها 7 دول من البلدان الأقل نمواً، لصالح تنفيذ برامج تنموية وإنسانية وخيرية بقيمة 47.2 مليون درهم إماراتي (12.9 مليون دولار أمريكي). وعلى غرار السنوات السابقة، فضلّت الجمعية توجيه غالبية مساعداتها المقدمة في 2016، بنسبة64 في المائة، للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في الدول المتلقية.

يظل بناء وصيانة المواقع الدينية محور التركيز الرئيسي للجمعية، حيث قامت ببناء 434 مسجد خلال عام 2016، بما يمثل حوالي نصف مدفوعاتها الإجمالية للعام تقريباً. كما أنها خصصت ما يزيد عن ثلث مساعداتها الخارجية، للعام نفسه، لصالح قطاع الخدمات الاجتماعية، من خلال دعم مئات الأسر المحتاجة وكفالة الأيتام، والتي تعتبر من بين مجالات التركيز الأخرى لجمعية الرحمة للأعمال الخيرية.

واستمراراً لسعيها من أجل تحقيق الغاية المتفق عليها عالمياً ضمن الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: "تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030"، قامت الجمعية بتنفيذ مشاريع لتوفير إمدادات مياه الشرب الأساسية، والتي ساهمت في توفير 1,695 بئراً ومضخة للمياه لمجتمعات في ثمان دول نامية، من بينها 923 في بنغلاديش. منذ عام 2012، تعتبر أوغندا على رأس الدول التي تحصل على مساعدات من جمعية الرحمة للأعمال الخيرية. ففي عام 2016، كانت أوغندا أكبر دولة متلقية منفردة، حيث حصلت على 15.7 مليون درهم إماراتي (4.3 مليون دولار أمريكي)، أي ما يوازي ثلث مدفوعات الجمعية، من أجل تنفيذ مشاريع في قطاعات متعددة، شملت بناء عيادات طبية ومدارس.

ساهمت الجمعية في حفر مئات آبار المياه التي تسهم في تلبية واحدة من أهم الاحتياجات الأساسية، بالإضافة إلى دعم المدارس التي تسعى زيادة المعرفة.

تتيح جمعية الرحمة للأعمال الخيرية إمكانية الحصول على فرص التعليم من خلال بناء المدارس والفصول الدراسية.
المصدر: جمعية الرحمة للأعمال الخيرية

الشكل 40: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
6.5 (50%)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 4.7 **(73%)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 1.1 **(17%)**
- التنمية الريفية 0.4 **(6%)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.2 **(3%)**
- الخدمات الطبية 0.03 **(0.5%)**
- السكن المنخفض التكلفة 0.02 **(0.3%)**

إنسانية
0.1 (0.5%)

- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن 0.04 **(67%)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.02 **(33%)**

خيرية
6.3 (49%)

- المنشآت الدينية 6.0 **(96%)**
- التعليم الديني 0.2 **(3%)**
- البرامج الموسمية 0.1 **(1%)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

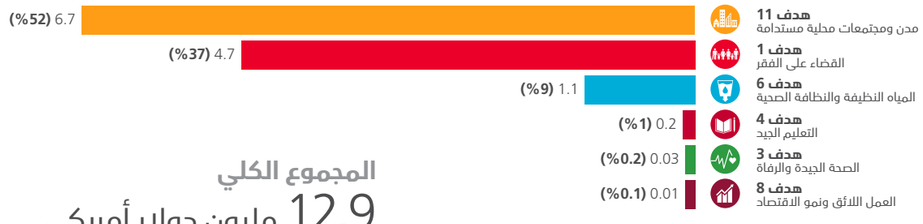

المجموع الكلي
12.9 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من جمعية الرحمة الخيرية خلال عام 2016:

- حفر وبناء ما يزيد عن **1,700 بئراً** في **8 دول**
- بناء مدارس وفصول دراسية في **3 دول**
- **كفالة مئات الأيتام** والأسر في **10 دول**
- دعم **7 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً**

مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

توجيه الاهتمام والأولوية نحو تحقيق الرفاهية، من أوغندا إلى أوزبكستان

> تأسست مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية عام 2010 بهدف دعم الأسر والمجتمعات المحرومة في العديد من الدول النامية. علاوة على المساعدات متعددة القطاعات، ركزت المؤسسة إلى حد بعيد على توفير خدمات الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك المساعدات الغذائية والصحة والمساعدت الطبية.

قامت مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية الإنسانية، خلال عام 2016، بدعم برامج ذات تأثير ومردود عالمي، بالإضافة إلى تقديم دعم ثنائي الأطراف إلى خمس دول. بزيادة قدرها 33 في المائة عمّا سبق تقديمه عام 2015، بمساعدات إجمالية بلغت 46.5 مليون درهم إماراتي (12.7 مليون دولار أمريكي)، ساهمت المنح المتعددة التي قدمتها المؤسسة في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة. تم تخصيص أكثر من نصفها لصالح تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار".

ساعدت المدفوعات التي قدمتها المؤسسة لقطاع الصحة، وهو القطاع الأكثر تلقياً لمساعداتها، في توصيل الأجهزة الطبية لمستشفيات في المغرب وأوغندا بالإضافة إلى المستشفى المتخصص في صحة الأم والطفل في أوزبكستان.

استمرت المؤسسة في تنفيذ البرامج الخيرية، حيث ساهمت في تقديم الطرود الغذائية خلال شهر رمضان المبارك إلى جانب كفالة الأيتام. وفي مجال التعليم، بالإضافة إلى توفير فرص لمنح دراسية للتعليم العالي، واصلت المؤسسة دعمها لمدرسة في الهند تحت تسميتها على اسم مؤسسها.

وعلى الرغم من كونها أحد أحدث الجهات الإماراتية المانحة للمساعدات الخارجية، إلا أن مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية قد أحدثت بالفعل فارقاً وتأثيراً ملحوظاً على أرض الواقع، ولازالت ملتزمة بالسعى لبناء وترسيخ تراثها.

تسعى مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية لتعزيز خدمات الرعاية الصحية لملايين الأشخاص من خلال تجهيز المستشفيات والعيادات الصحية. وفي الصورة مستشفى أحمد بن زايد آل نهيان للأورام السرطانية في المغرب.
المصدر: مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية خلال عام 2016:

تجهيز
عشرات المستشفيات
والعيادات، بما فيها مستشفيات رعاية صحة الأم والطفل

توفير خدمات الرعاية الصحية
لمئات المرضى

بناء وتجهيز وإعادة تأهيل
عشرات المدارس

كفالة
عشرات الأطفال الأيتام

دعم
دولتين من فئة البلدان الأقل نمواً

الشكل 41: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

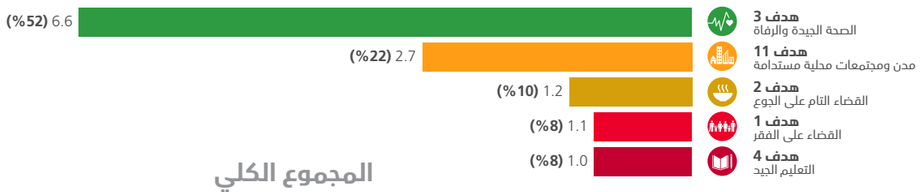

المجموع الكلي
12.7 مليون دولار أمريكي

المدينة العالمية للخدمات الإنسانية

تعجيل الاستجابة لحالات الطوارئ انطلاقاً من مركز منسّق للخدمات الإنسانية

ساهمت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، والتي تعتبر المنطقة الحرة المخصصة للخدمات الإنسانية الوحيدة على مستوى العالم وأكبر مرفق لتخزين الإمدادات والمساعدات الإنسانية، في تحويل الإمارات إلى مركز عالمي حيوي للخدمات اللوجستية في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ. منذ أنشأتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، في مدينة دبي، عام 2003، تستضيف المدينة العالمية للخدمات الإنسانية وتقدم الدعم إلى تسع وكالات تابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى أكثر من 50 منظمة غير حكومية وجهة مانحة وشركة تابعة للقطاع الخاص.
تقوم هذه المنظمات بتخزين مواد الإغاثة الإنسانية في مساحات مخصصة لهذا الغرض بالمدينة العالمية للخدمات الإنسانية، كما يتم من خلالها حشد وتجميع السلع وكذلك العاملين في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ وخبراء العمل الإنساني من دولة الإمارات للاستجابة إلى حالات الطوارئ التي تقع في أي مكان بمختلف أنحاء العالم.

تنفيذاً لمهمتها الأساسية المتمثلة في تيسير وتعزيز الجهود الإنسانية العالمية، قدمت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية خلال عام 2016 مساهمات نقدية وعينية بقيمة 37.3 مليون درهم إماراتي (10.2 مليون دولار أمريكي). كانت غالبيتها في صورة مساحات للمكاتب ومرافق التخزين، بالإضافة إلى الأنشطة اللوجيستية ومجموعة كبيرة من خدمات الدعم المقدمة للعديد من الجهات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة العاملة في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم.

تواصل المدينة العالمية للخدمات الإنسانية تعزيز واستكمال دورها باعتبارها أكبر مركز لوجيستي لمخزون مواد الاستجابة الإنسانية، من خلال توسيع مرافقها وخدماتها من أجل تقديم خدمات نقل أسرع وأقل تكلفة لمواد الإغاثة في حالات الطوارئ ومستلزمات الاستجابة للحالات الإنسانية وحتى الأفراد. بالإضافة إلى عقد الحوارات وتبادل المعارف حول شؤون التعاون الدولي وتنظيم عقد ورش العمل التدريبية. ففي عام 2016، استضافت المدينة "أول اجتماع إقليمي لأرفع مسؤولي الأمم المتحدة في الدول العربية". خلال الاجتماع، ناقش المشاركون الأولويات الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة، حيث تهدد الكوارث الطبيعية والصراعات الدائرة بخسارة ما تم إحرازه بصعوبة من مكاسب تنموية على مدى عقود، وعلى وجه الخصوص التفكر في خطة التنمية المستدامة للعام 2030، والتي تعتبر بعيدة المنال بالنسبة للعديد من الدول الواقعة بالمنطقة العربية.

علاوة على هذا، تعمل المدينة العالمية للخدمات الإنسانية على تيسير عقد الشراكات الاستراتيجية والحصول على التمويلات الإضافية. وعلى غرار ما جرى خلال السنوات السابقة، نفذت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية خلال عام 2016 أنشطة لجمع التبرعات، كما ساعدت في جمع مبلغ 45.6 مليون درهم إماراتي (12.4 مليون دولار أمريكي) إضافي لصالح الجهود الإنسانية الإقليمية والعالمية الذي يبذلها أعضائها الأربعة عشر، ومن بينهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة اليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة إنقاذ الطفولة. وما دام هناك ناجون من العواصف، كأولئك الناجين من إعصار ماثيو، ولاجئون، كأولئك الفارين من جنوب السودان، والعديد من الضحايا الآخرين الذين في حاجة للحصول على مساعدات عاجلة، ستظل المدينة العالمية للخدمات الإنسانية منارةً للنجاة في أحلك الظروف.

تعمل المدينة العالمية للخدمات الإنسانية على تيسير الاستجابة لحالات الطوارئ العالمية، بما فيها خدمات التوصيل العاجل لمواد الإغاثة.
المصدر: المدينة العالمية للخدمات الإنسانية

الشكل 42: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

إنسانية
10.2 (100%)

خدمات الدعم والتنسيق
10.2 **(100%)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

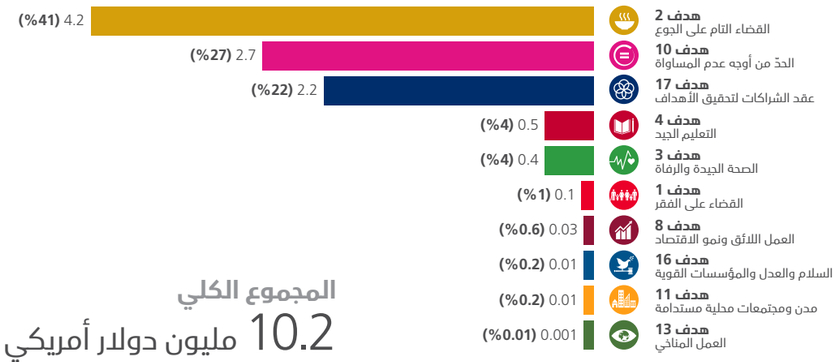

المجموع الكلي
10.2 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من المدينة العالمية للخدمات الإنسانية خلال عام 2016:

شحن أكثر من
8 آلاف شحنة
لتوصيل مستلزمات الاستجابة لحالات الطوارئ المقدمة من الجهات الأعضاء في المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، بقيمة 2.30 مليار درهم إماراتي (625.9 مليون دولار أمريكي)

توصيل
100 طن من مستلزمات الإغاثة
إلى عنتيبي بأوغندا، لمساعدة ما يزيد عن **60 ألف لاجئ** من جنوب السودان

إرسال المدينة العالمية للخدمات الإنسانية
100 طن من المساعدات
استفاد منها أكثر من **339,500 شخص** من المتضررين من إعصار ماثيو الذي ضرب هايتي.

أرسل مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية مواد إغاثة ومعدات للاستجابة لحالات الطوارئ بقيمة
918.3 مليون درهم إماراتي
(25 مليون دولار أمريكي)، نيابةً عن 22 شريكاً، لدعم التدخلات الإنسانية الجاري تنفيذها في 42 دولة. يلعب مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية (UNHRD)، أحد أعضاء المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، دوراً رائداً في الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ في شتى أنحاء العالم

- يتم في مستودعات المدينة العالمية للخدمات الإنسانية تخزين مواد الإغاثة والطوارئ الخاصة بثلاث منظمات كبيرة، هي: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. في العديد من حالات الطوارئ الإنسانية، تقوم هذه المنظمات بإرسال أولى إمدادات الإغاثة انطلاقاً من المدينة العالمية للخدمات الإنسانية.
- تعتبر شعبة الإمدادات التابعة لمنظمة اليونيسف هي الجهة المسؤولة عن التنسيق العالمي المعين للأمم المتحدة، وذلك لضمان الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ وتوفير الإمدادات المطلوبة. كما أن مركزها الإقليمي في دبي مجهز بأكبر مخزون قابل للتجديد من مواد الإغاثة الأكثر طلباً في حالات الطوارئ، بما يكفي لتلبية احتياجات نحو 100 ألف شخص.[59]
- يتم في مستودعات المدينة العالمية للخدمات الإنسانية تخزين نصف مخزون الإمدادات العالمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين – وهو ما يكفي لتزويد 350 ألف شخص في مختلف أنحاء العالم بالمستلزمات الضرورية الأساسية، خلال 24 ساعة.[60]
- جمعت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية مبالغ إجمالية بقيمة 45.6 مليون درهم إماراتي (12.4 مليون دولار أمريكي) لصالح الجهود الإنسانية الإقليمية والدولية لأعضائها، بما فيهم الأمم المتحدة.
- قامت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية بتنظيم واستضافة دورات تدريبية وجلسات لبناء القدرات.

مؤسسة الإمارات للاتصالات - اتصالات

بدءاً بتقديم منح للتعليم العالي وانتهاءً بتوفير شبكات الوقاية من البعوض، شركة اتصالات ترد الجميل

> مؤسسة الإمارات للاتصالات – اتصالات هي شركة تعمل كمشّغل لخدمات الاتصالات، مقرها أبوظبي. ومن خلال اعتمادها لمبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات، التزمت مؤسسة اتصالات بمساعدة المجتمعات التي تعمل فيها، في أكثر من عشرة دول بمختلف أنحاء العالم.

مثّلت المساعدات الخيرية التي قدمتها مؤسسة الإمارات للاتصالات-اتصالات إلى أفغانستان، والتي تم توجيه غالبيتها لمشاريع تقديم وجبات الإفطار خلال شهر رمضان المبارك وتيسير أداء شعائر الحج، ما يقرب من ثلثي مساعداتها الخارجية المقدمة خلال عام 2016، والتي بلغت قيمتها الإجمالية بلغت 33 مليون درهم إماراتي (9 مليون دولار أمريكي).

تم إنفاق المبالغ المتبقية على مشاريع تنموية جرى تنفيذها في المغرب، حيث قدمت منحاً دراسية داخلية وخارجية لعدد 720 طالب بالجامعة. كما عملت على تنفيذ برامج مماثلة في نيجيريا، حيث قدمت مؤسسة اتصالات منحاً دراسية لعدد 1،400 طالب لمواصلة تعليمهم الجامعي في العديد من المجالات الأكاديمية، مثل هندسة الإلكترونيات، وعلوم الحاسب الآلي، وإدارة الأعمال.

علاوة على هذا، تركت مؤسسة اتصالات بصمتها على العديد من المبادرات الوطنية في نيجيريا. والتي من بينها: تنفيذ مشروع "تبني مدرسة"، والذي يهدف لتعزيز جودة التعليم في مختلف أنحاء الدولة؛ ومشروع مكافحة مرض الملاريا من خلال حملة "امنح شبكة حماية، وانقذ حياة" و"نوادي اتصالات لمكافحة الملاريا" في لاغوس وكروس ريفر، حيث ساهمت اتصالات في تنفيذ حملات لمكافحة مرض الملاريا ورفع الوعي بطرق الوقاية في العديد من المدارس، كما قدمت كذلك لتلك المدارس منحاً مالية وأجهزة كمبيوتر. علاوة على هذا، قامت مؤسسة اتصالات بتوجيه جهودها لصالح "برنامج الإدارة البيئية"، والذي يهدف بشكل أساسي لخفض انبعاثات الغازات الضارة؛ كما التزم البرنامج بتقليل معدلات وفيات الأمهات والأطفال حيث قامت شركة اتصالات بتوزيع مستلزمات الولادة على الأمهات كما يسّرت جمع البيانات من أجل تحسين الأنظمة الصحية، بما في ذلك إنشاء سجلات المرضى.

وبالإضافة إلى دعمها مستشفى للأطفال ومرفق للرعاية الصحية متخصص في علاج الحروق، يسهم حالياً في دعم السياحة العلاجية في مصر، قامت مؤسسة اتصالات كذلك بدعم العديد من المشاريع التنموية في أفغانستان. شملت تلك المشاريع متعددة القطاعات مدفوعات لتيسير الفرص التعليمية لرواد الأعمال من أجل تحسين منشآتهم وأعمالهم التجارية، ودعم الجهود التي تبذلها أفغانستان لتحسين الرعاية الاجتماعية وتمكين المرأة.

ومن خلال مساعداتها الخيرية، تسعى مؤسسة اتصالات لإتمام مسؤوليتها الاجتماعية كشركة بجهودها لتحقيق التنمية المستدامة، وتستمر في سعيها هذا من خلال منصات لبناء القدرات وتمكين الأفراد، مع مواصلة دعمها لقطاع البيئة.

انتشار برامج المساعدات الخارجية لمؤسسة الإمارات للاتصالات – اتصالات في العديد من الدول ومن ضمنها أفغانستان.
المصدر: مؤسسة الإمارات للاتصالات – اتصالات

الشكل 43: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

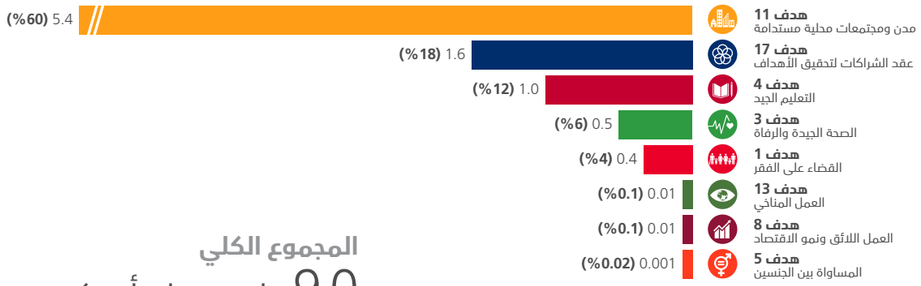

المجموع الكلي
9.0 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من شركة اتصالات خلال عام 2016:

- حصول ما يزيد عن **31 ألف شخص** على رعاية طبية
- تقديم منح دراسية لأكثر من **1,000 طالب**
- توزيع **العشرات من مستلزمات** رعاية الأمهات والأطفال حديثي الولادة
- تقديم فرص تدريبية لأكثر من **400 طالب**
- **توصيل أطنان** من مواد الإغاثة المتنوعة
- دعم **1 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً**

مؤسسة بيت الشارقة الخيري

معالجة مشكلة الفقر من خلال تنفيذ العديد من المبادرات المتنوعة

تأسس بيت الشارقة الخيري عام 1996 كوقف خيري، ويعتبر من الجهات العاملة النشطة في دعم الأسر والمجتمعات المحتاجة، من خلال تنفيذ برامج المساعدات خارج الدولة. وعلى مدى أكثر من عقدين، ركزت المؤسسة الخيرية مساعداتها الخارجية نحو تنفيذ الأنشطة الدينية والأعمال الخيرية، والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

انطلاقاً من اهتمامه وتركيزه على برامج المساعدات الخارجية الداعمة للفقراء والفئات المحرومة، قام بيت الشارقة الخيري بتخصيص ما يزيد عن 80 في المائة من ميزانيته خلال عام 2016 للشريحة الدنيا من فئة البلدان منخفضة الدخل وثمانية من الدول الأقل نمواً. حيث قدمت المؤسسة مساعدات بقيمة إجمالية بلغت 31.9 مليون درهم إماراتي (8.7 مليون دولار أمريكي)، من مصادر تتبع القطاع الخاص، تم توجيه غالبيتها كمساعدات خيرية ومنح نقدية للبرامج الهادفة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية، بما فيها الهدف الأول: القضاء على الفقر.

علاوة على نشاطاته الدينية وأعماله الخيرية، كبناء ما يزيد عن 150 مسجد وتقديم الدعم لأداء شعائر الحج، قدم بيت الشارقة الخيري 10.7 مليون درهم إماراتي (2.9 مليون دولار أمريكي) لصالح مشاريع الرعاية الاجتماعية في 11 دولة نامية، من بينها 4 من البلدان الأقل نمواً. واحتلت فلسطين المركز الأول كأكبر جهة منفردة متلقية لهذا النوع من المساعدات، حيث حصلت على 5 مليون درهم إماراتي (1.4 مليون دولار أمريكي) كدعم لكفالة ما يزيد عن ألفيّ طفل يتيم وما يقرب من 400 أسرة محتاجة للمساعدات.

كان التعليم ثاني أكبر القطاعات المتلقية للمساعدات خلال عام 2016، بتوصيل خدمات التعليم لأكثر من 1,000 متعلم في 10 دول، من خلال توفير المنح المالية والدراسية، وكذلك المساهمة في بناء وصيانة المدارس. وللمساهمة في معالجة جانب آخر من الجوانب المسببة للفقر، ساعد بيت الشارقة الخيري في معالجة مشكلة ندرة المياه في 6 دول نامية، كما قام بتمويل حفر حوالي 1,000 بئراً للمياه.

وإجمالاً، ستواصل المساهمات المقدمة من بيت الشارقة الخيري خلال عام 2016، والتي ارتفعت بنسبة 5 في المائة عمّا سبق تقديمه في العام السابق، ومساعداتها الموجهة للدول النامية على مدى الأعوام المقبلة، في استكمال جهود المساعدات الخارجية التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة.

بيت الشارقة الخيري يدعم الأسر والمجتمعات المحتاجة في لبنان من خلال توفير المواد الغذائية والإغاثية.
المصدر: مؤسسة بيت الشارقة الخيري

الشكل 44: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
4.4 (51%)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 2.9 **(65%)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 0.6 **(14%)**
- التعليم الثانوي 0.4 **(9%)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.4 **(8%)**
- التعليم في الطفولة المبكرة 0.2 **(4%)**
- الخدمات الطبية 0.001 **(0.02%)**

إنسانية
0.4 (5%)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.4 **(93%)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن 0.03 **(7%)**

خيرية
3.8 (44%)

- المنشآت الدينية 2.6 **(67%)**
- البرامج الموسمية 1.0 **(26%)**
- التعليم الديني 0.3 **(7%)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 0.0003 **(0.01%)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

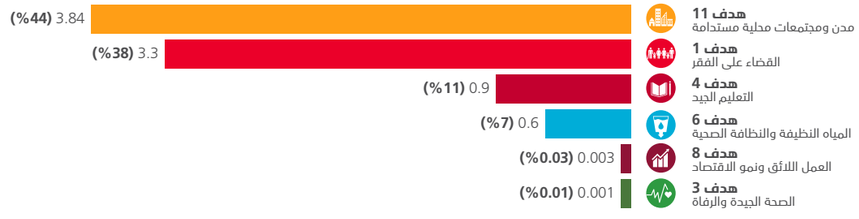

المجموع الكلي
8.7 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من بيت الشارقة الخيري خلال عام 2016:

- دعم وكفالة ما يزيد عن **6,400 طفل يتيم**
- كفالة أكثر من **240 مدرس**
- مساعدة ما يزيد عن **750 أسرة** وشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة
- حفر وبناء حوالي **1,000 بئـراً للمياه**
- كفالة أكثر من **1,100 طالب**
- دعم **8 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً**

مؤسسة القلب الكبير

وضع الاهتمام بالأطفال الضعفاء في المقام الأول، وسط القلوب الحانية والمجتمعات التي تهتم

> كانت مؤسسة القلب الكبير في البداية مجرد حملة لجمع التبرعات، ثم أصبحت مؤسسة مكتملة الأركان في عام 2015 تركز جهود المؤسسة على مساعدة الأطفال وعائلاتهم في مواقف الأزمات والضعف.

خلال عام 2016، قدمت مؤسسة القلب الكبير منحاً بقيمة 12.1 مليون درهم إماراتي (3.3 مليون دولار أمريكي)، مناصفةً تقريباً بين المساعدات الإنسانية والتنموية. جاءت مصر وفلسطين على رأس الدول المتلقية لغالبية المساعدات المقدمة، تلاها الأردن والعراق وباكستان.

كان الهدف من أكثر من نصف مساعداتها إحراز تقدم في تحقيق الهدفين الأول (القضاء على الفقر) والثالث (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية) من أهداف التنمية المستدامة. كما استفادة قطاع التعليم والتدريب من خُمس مساعدات المؤسسة، مما ساهم في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع).

وفي فلسطين، ساهمت الرعاية التي قدمتها المؤسسة لقرية الأطفال العالمية SOS برفح في توفير الرعاية المنزلية وتفعيل روح المشاركة النشطة في المجتمع لنحو 424 طفل فلسطيني في غزة.

قامت المؤسسة كذلك بعقد شراكة مع برنامج الأغذية العالمي لتوفير المساعدات الغذائية الضرورية، باستخدام قسائم الغذاء الإلكترونية، لما يقرب من 17 ألفاً من الفلسطينيين الضعفاء، غالبيتهم من النساء والأطفال وكبار السن. كما تم توزيع ملابس الشتاء على 1,000 طفل يتيم، بالإضافة إلى 500 أم وأخت للأيتام. وتأسيس وحدة لعلاج الحروق في المستشفى الحكومي في الخليل.

انصب تركيز برامج المؤسسة في مصر على تطوير وتنمية الشركات الصغيرة، إلى جانب تقديم الدعم للنساء وأسر اللاجئين الضعفاء من خلال تقديم المنح النقدية غير المشروطة والمساعدات الطبية والخدمات القانونية ورفع الوعي بالمشكلات المتعلقة بالعنف الجنساني. حيث ساهمت المبالغ المقدمة لمستشفى العباسية للأمراض النفسية والعصبية في تسهيل تطوير وحدة مخصصة للأطفال والمراهقين، بالإضافة إلى مركز لرعاية الصغار الذين يعانون من التوحد.

وفي الأردن، كان أكبر مشاريع المؤسسة توفير خدمات الرعاية الصحية بحالات الطوارئ في عيادة القلب الكبير بمخيّم الزعتري، والذي يضم ما يزيد عن 57 ألف لاجئ. حيث تم توزيع مستلزمات النظافة الصحية على سكان المخيّم والواصلين الجدد. فبالإضافة إلى استعادة الشعور بالكرامة الإنسانية، تسهم مستلزمات النظافة الصحية كذلك في إيجاد ظروف صحية ورعاية أفضل للأسنان، خاصة للأطفال.

وفي ظل تصاعد الموقف في الموصل بالعراق، عقدت المؤسسة شراكة مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتزويد 1,899 أسرة بمستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ. وفي مقاطعة شانغلا بباكستان، تم بناء مدرسة تسع 350 فتاة، إلى جانب وضع خطط لتوسيعها تدريجياً بحيث تسع لما يصل إلى 1,000 فتاة.

ومن بين العديد من القصص الأخرى، تبرز قصة اثنين من الأمهات اللاجئات يقمن بتربية أطفالهن بمفردهن من الروهينغا باستخدام المساهمات النقدية المقدمة لهن من المؤسسة لشراء دراجة بثلاث عجلات. وتمكنا باستخدام الدراجة ذات الثلاث عجلات من جمع قطع الخردة المعدنية التي يمكن بيعها، مما ساعدهن في توليد الدخل. فكل قصة من تلك القصص يمكن أن تسهم في دفع أمل أحد الأشخاص في تحقيق مستقبل مستدام. وتعتبر تلك القصص هي ميراث المؤسسة الذي تجمعه وتنشره على مسار رحلتها.

مؤسسة القلب الكبير تدعم توفير الرعاية الصحية للاجئين السوريين في مخيم الزعتري بالأردن.
المصدر: مؤسسة القلب الكبير

الشكل 45: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
1.6 (49%)

- مرافق التعليم والتدريب: 0.7 **(42%)**
- الخدمات الطبية: 0.3 **(21%)**
- تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: 0.3 **(21%)**
- السياسات الإدارية لقطاع الصحة: 0.1 **(9%)**
- خدمات الرعاية الإجتماعية: 0.1 **(7%)**

إنسانية
1.7 (51%)

- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن: 0.6 **(35%)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية: 0.4 **(25%)**
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية: 0.2 **(15%)**
- الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية: 0.2 **(10%)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية: 0.2 **(10%)**
- المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية: 0.1 **(5%)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

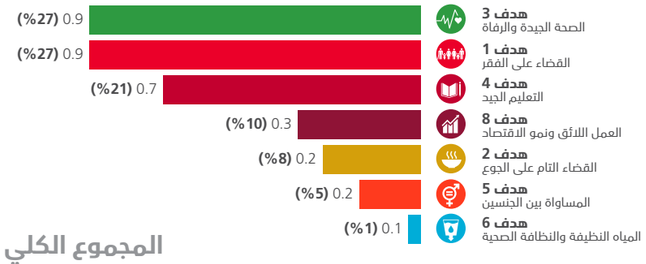

المجموع الكلي
3.3 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة القلب الكبير خلال عام 2016:

- توفير قسائم الغذاء والمساعدات النقدية لنحو **18,500 شخص**
- توفير مواد الإغاثة المتنوعة لما يزيد عن **15 ألف شخص**
- حصول **81,900 مستفيد** على مستلزمات النظافة الصحية
- الخدمات الطبية المقدمة إلى **ما يزيد عن 57 ألف لاجئ** من خلال عيادة القلب الكبير في مخيم الزعتري
- تقديم المساعدة لما **يزيد عن 700 طالب**

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

دعم المشاريع التي تحسن من نوعية الحياة

تعكف مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، منذ ما يقرب من رُبع قرن، على تمويل المشاريع لمنفعة الأفراد والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم. كما أنها تهدف لتحسين جودة حياة الأفراد المحمّلين بالأعباء والمحتاجين للمساعدات الفورية والمستلزمات الأساسية للمعيشة.

قدمت المؤسسة، في عام 2016، مساعدات خارجية بقيمة 8.7 مليون درهم إماراتي (2.4 مليون دولار أمريكي) لصالح مبادرات جرى تنفيذها في عدة دول، من بينها 14 دولة من البلدان الأقل نمواً، والتي حصلت على نصف إجمالي تلك المساعدات تقريباً. تم توجيه حوالي 50 في المائة من إجمالي مدفوعات المساعدات لصالح تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة: بناء مدن ومستوطنات بشرية شاملة وآمنة تتميّز بالاستدامة والمرونة. وشكّلت مجموعة من البرامج الموسمية التي تدعم روح الشمولية وتزكي روح المجتمع، خاصةً برامج الحج والمنح المقدمة خلال شهر رمضان المبارك، عنصراً أساسياً من عناصر المساعدات الخارجية المقدمة من المؤسسة.

خصصت المؤسسة ما يزيد عن ثلث المساعدات لقطاع التعليم العالي في بوركينا فاسو، بينما ساهمت مبالغ المساعدات المقدمة لكينيا في دعم ميزانية مركز للأطفال الأيتام المحرومين في مومباسا بكينيا. علاوة على هذا، قدمت المؤسسة مساعدات لدعم قطاع الخدمات الصحية في لبنان، ولتيسير التنمية القروية في سريلانكا، بالإضافة إلى توفير مستلزمات المستشفيات في أفغانستان.

ومن خلال مساهمتها في مؤسسة سقيا الإمارات، ساعدت مؤسسة زايد في إمداد مياه الشرب الأساسية في العديد من الدول. وفي أفريقيا، شملت الدول المستفيدة إثيوبيا وغانا ومالي وموريتانيا والصومال والسودان وتنزانيا وأوغندا. كما ساهمت في توصيل إمدادات جديدة لمياه الشرب في كل من بنغلاديش والهند والعراق وباكستان وفلسطين والفلبين وطاجيكستان.

وتأتي مشاريع المؤسسة كإعادة صياغة لكلمات المغفور له شيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه: "إن الإنسان هو أساس كل عملية حضارية. وإن اهتمامنا به ضروري لأنه محور كل تقدم. فمهما أقمنا من منشآت ومدارس ومستشفيات وجسور وغير ذلك، فإن كل هذا يبقى كياناً مادياً لا روح فيه، لأن روح كل هذا هو الإنسان القادر بفكره وجهده وإيمانه على تحقيق التقدم المنشود".

تركز مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية على دعم قطاع التعليم، ومن ضمنها بناء وتجهيز المدارس في باكستان.
المصدر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

الشكل 46: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

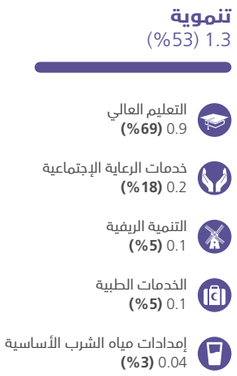

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

المجموع الكلي
2.4 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة زايد خلال عام 2016:

تنفيذ
90 مشروعاً في مجال الرعاية الاجتماعية

تنفيذ
العشرات من مشاريع إمداد المياه
في 18 دولة

بناء وتجهيز وإعادة تأهيل
عشرات المدارس

تقديم
العشرات من خدمات الرعاية الصحية

دعم
14 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

مؤسسة طيران الإمارات الخيرية

تأمين غد أفضل للأطفال المحتاجين

مؤسسة طيران الإمارات الخيرية هي مؤسسة غير ربحية مقرها دبي، تركز بشكل أساسي على دعم الأطفال المحرومين بمختلف أنحاء العالم، في مختلف الوجهات التي تصل إليها خطوط طيران الإمارات. تتمتع المؤسسة باكتفاء ذاتي مالي، حيث يعتبر المصدر الأساسي لحشد تمويلات برامج مساعداتها الخارجية من طاقم عملها وتبرعات المسافرين.

على غرار الأعوام السابقة، كرست مؤسسة طيران الإمارات الخيرية مساعداتها الخارجية لصالح تنفيذ مشاريع تنموية. ففي عام 2016، وصل الدعم الذي قدمته المؤسسة، بقيمة إجمالية بلغت 5.6 مليون درهم إماراتي (1.5 مليون دولار أمريكي) إلى 11 دولة. تم توجيه ما يقرب من ثلثي إجمالي تلك المبالغ لدعم الدول منخفضة الدخل والبلدان الأقل نمواً.

فبالاتساق مع أحد مواضيعها محور التركيز، وجّهت المؤسسة مساعداتها الخارجية المقدمة خلال عام 2016 لبرامج تهدف لدعم الأطفال. وحرصاً منها على تمهيد الطريق نحو مستقبل أفضل وأكثر إنتاجية لكل طفل تدعمه المؤسسة، حصل هدفان من أهداف التنمية المستدامة بغايات صريحة لدعم الأطفال، على 95 في المائة من مدفوعات المساعدات الخارجية للمؤسسة. هما الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"؛ والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع".

وفيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية للأطفال، وفرت المؤسسة الرعاية والإيواء لما يزيد عن 300 طفل من الأيتام وذوي احتياجات خاصة والمنبوذين نتيجة لإصابتهم بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز في أماكن الإيواء ودور الأيتام التي تديرها السلطات المحلية في كل من الهند والفلبين وتنزانيا وزيمبابوي، والتي تقوم المؤسسة بتمويل تكاليفها التشغيلية، بما فيها توفير الرعاية الصحية الأوّلية والتعليم للأطفال.

علاوة على هذا، تمكنت مبادرات التعليم المحلية التي جرى تنفيذها في ست دول من التمتع بإمدادات إضافية لإجراء أنشطتها الخيرية بالشراكة مع المؤسسة. فمن خلال المنح التي قدمتها المؤسسة، والتي تم توجيه غالبيتها لتغطية تكاليف التشغيل السنوية، تمكنت كل من دار كيدان ميهريت للأطفال (KMCH) في إثيوبيا، ومشروع IMPACT لتعليم الفتيات في الهند، بالاضافة التعاون مع جمعيات خيرية في الاردن والمغرب والتي قد إتاحة فرص التعليم لأكثر من 3,000 طالب. وفي كينيا، بالإضافة إلى توفير الوجبات الساخنة لأكثر من 3,000 طفل في حضانة ومدرسة ليتل برنس الابتدائية، يجري إنشاء مدرسة جديدة لتمكين نحو 140 طفل من أحد الأحياء الفقيرة في كيبيرا، بنيروبي، من التمتع بفرص التعليم.

واستكمالاً لتلك الجهود، تشارك المؤسسة كذلك بفعالية في توفير خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي للمجتمعات المحتاجة. حيث ساهمت المؤسسة في تنفيذ مشروعين جديدين في بنغلاديش والهند أتاحا التغلب على العقبات التي يواجهها السكان للحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

ففي بنغلاديش، تدعم المؤسسة 2 مليون شخص يعيشون في مجتمعات غالباً ما تتسبب الفيضانات الموسمية السنوية في عزلها. بالإضافة إلى تمكين المقيمين على 400 جزيرة صغيرة من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والعاجلة من خلال المستشفى العلاجي المتنقل "مستشفى طيران الإمارات العائم". وفي الهند، حصل ما يزيد عن 5 آلاف مريض يعيشون في أماكن نائية على الرعاية الصحية وتمكنوا من إجراء العمليات الجراحية اللازمة من خلال دعم المؤسسة لقطار لايف لاين اكسبريس، وهو مخيّم طبي متنقل استمر على مدى ثلاثة أسابيع جرى تنفيذه عام 2016.

وابتداءً بمشاريعها لربط ما يزيد عن 35 ألف شخص في المناطق القروية بزيمبابوي، بشبكات إمداد مياه الشرب الأساسية، ومرورا بمحاولاتها توفير الرعاية الصحية من خلال اتباعها لمناهج ابتكارية، وانتهاءً بسعيها لضمان توفير مستقبل واعد للكثير من الأطفال، يستمر التزام مؤسسة طيران الإمارات الخيرية بالسعي لتحقيق طموحاتها بتوفير حياة أفضل للجميع.

تساعد مؤسسة طيران الإمارات الخيرية المجتمعات في التغلب على العقبات التي تواجهها للحصول على الرعاية الصحية، ويأتي ذلك من خلال تأسيس مستشفى الصداقة الإماراتي المتنقل في بنغلاديش.
المصدر: مؤسسة طيران الإمارات الخيرية

الشكل 47: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
1.5 (100%)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 0.5 **(33%)**
- الخدمات الطبية 0.3 **(22%)**
- تخفيف الآثار الاجتماعية لفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) 0.2 **(16%)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.2 **(16%)**
- التعليم الإبتدائي 0.1 **(5%)**
- أخرى 0.1 **(8%)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

المجموع الكلي
1.5 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة طيران الإمارات الخيرية خلال عام 2016:

تزويد
450 ألف مريض
(حتى تاريخه) بالرعاية الصحية من خلال مستشفى طيران الإمارات العائم في بنغلاديش

تزويد
5,600 مريض
بالرعاية الصحية من خلال مستشفى مقامة داخل قطار في الهند

حصول أكثر من
4,500 طفل
على خدمات التعليم في **5 دول**

كفالة ما يزيد عن
300 طفل يتيم
أو أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة أو المنبوذين نتيجة لإصابتهم بفيروس نقص المناعة المكتسبة

دعم
3 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية

إتاحة فرصة حياة للكائنات الحية النادرة والمعرضة لخطر الانقراض

يعتبر صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية أحد أكبر الجهات الإماراتية المانحة الداعمة لجهود الحفاظ على الأنواع والتنوّع البيولوجي في العديد من دول العالم. تأسس الصندوق عام 1999 بوقف أوّلي بقيمة 25 مليون يورو (أي حوالي 103 مليون درهم إماراتي)، ويوفر الصندوق منحاً سنوية، كما يقوم بتكريم الرواد ودفع الجهود الدولية الرامية لمناصرة الحفاظ على الأنواع.

كما يعتبر الصندوق الجهة التنفيذية المسؤولة عن مشروع حفظ الأطوم "أبقار البحر" والأعشاب البحرية، والذي يقوم بتمويله مرفق البيئة العالمي بمنطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ.

قدم صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية، خلال عام 2016، منحاً بقيمة 5.2 مليون درهم إماراتي (1.4 مليون دولار أمريكي) كما دعم تنفيذ 172 مشروعاً مختارة من ما يقرب من 1,800 طلب للحصول على منح.

وفقاً للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، وهو منظمة دولية تعمل في مجال حماية الطبيعة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، كشفت أن من بين آلاف الأنواع التي تم تقييمها ضمن القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، هناك حوالي 24 ألف نوع مهدد بالانقراض. وتوافقاً مع التكليف المنوطة به، واصل الصندوق توجيه جهوده لدفع المبادرات والتدابير الهادفة لحماية الأنواع الضعيفة والمهددة ومواطنها.[61]

تراوحت مبادرات الحفاظ على الأنواع التي دعمها الصندوق خلال عام 2016، في ما يزيد عن 50 دولة، ما بين المرجانيات والنباتات، مروراً بالكائنات البرمائية والثدييات واللافقاريات، وحتى الطيور والأسماك والزواحف، إلى جانب أنواع أخرى.

من بين الأمثلة، كان الحيوان السنوري القط صياد السمك، والوحيد المسمى بناءً على نمط معيشته، من أكثر الأنواع التي حصلت على دعم خلال عام 2016. ستساعد المساهمة في تيسير الجهود الرامية للحفاظ على مواطنه، والتي تتواجد في الأراضي الرطبة بكمبوديا والهند وإندونيسيا وباكستان وسريلانكا. علاوة على هذا، دعم الصندوق برنامجاً للحفاظ على أحد أنواع الطيور، الحمام ذو المنقار المسنن، وهو الطائر القومي في ساموا. وفي إثيوبيا، حيث يكتسح النشاط الزراعي المواطن الطبيعية للعديد من الأنواع، ساهم الصندوق بتمويلات لتعزيز الجهود الرامية للحفاظ على الذئب العربي.

وبحسب تصريحات مجلس إدارة الصندوق: "سنواصل جهودنا العالمية وتقديم المنح لكافة الجهود الرامية للحفاظ على الكوكب وأنواع الحيونات، دون تحيّز لمنطقة جغرافية أو أنواع معيّنة".

يسهم صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية من خلال حماية مئات الأنواع والفصائل المهددة بالانقراض والمعرضة للأخطار في البر والبحر والجو.
المصدر: صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية

الشكل 48: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

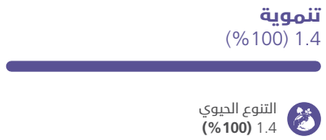

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

المجموع الكلي
1.4 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية خلال عام 2016:

دعم صندوق الحفاظ على
الكائنات الحية 158 مشروعاً

دعم
12 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

نجح الصندوق في حماية ما يزيد عن
140 نوعاً من الكائنات

مركز إيواء النساء والأطفال (إيواء)

توفير المأوى والرعاية والتدريب والدعم لضحايا الإتجار بالبشر

> منذ افتتاحها في عام 2009، تتبع مراكز إيواء للنساء والأطفال منهجاً متعددة الجوانب لتنفيذ مهمتها الأساسية: العمل بدءًا من رفع الوعي والوقاية من الوقوع ضحية للإتجار بالبشر والعنف الجنساني، ومروراً بتقديم الرعاية وإعادة التأهيل وبناء قدرات ضحايا هذه الجرائم المشينة ضد الإنسانية.
>
> وتحت رعاية وحماية مراكز إيواء، تعمل المنظمة كذلك دون كلل لضمان عدم سلب حقوق ضحايا هذه الجرائم أو المساس بكرامتهم، من خلال توفير العديد من فرص ووسائل الاندماج بنجاح داخل المجتمعات.

تعتبر دولة الإمارات رمزاً للنجاح والازدهار، ويدعم هذا طبيعتها المعاصرة وبيئتها المتسامحة. لذا يعتبر العمل فيها حلماً واعداً يجذب العديد من العمالة المهاجرة، وهو ما يسيء مجرمو الإتجار بالبشر استغلاله للأسف للتغرير بالأطفال والنساء الضعيفات. ولمعالجة هذه المشكلة، عملت الدولة على مكافحة هذه الجريمة في الداخل والخارج، حيث وضعت خطة عمل تشتمل على 5 دعائم أساسية: الوقاية، والملاحقة القضائية، والعقاب، والحماية، والترويج (لأنشطة التعاون الدولي).

ولضمان رعاية الضحايا والاعتناء بهم، أنشأت حكومة الإمارات برنامج مساعدة ضحايا الجرائم. تظل مركز إيواء النساء والأطفال واحدة من القنوات الرئيسية المساهمة في تنفيذ البرنامج، وتعمل من خلال 4 أماكن إيواء تابعة لها (من بينها مكان إيواء للضحايا الذكور) يمكنها أن تسع لما يصل إلى 150 مقيم.

أنفقت مركز إيواء النساء والأطفال (إيواء)، خلال عام 2016، مساعدات بقيمة 3.2 مليون درهم إماراتي (0.9 مليون دولار أمريكي) لدعم 42 فرد من ضحايا الإتجار البشر والعنف الجنساني. توفر مراكز إيواء دعماً كاملاً ابتداءً باستقبال الضحايا من الهيئات الإحالة والجهات القانونية المختصة، وحتى إعادتهم إلى عائلاتهم ومعارفهم، بعد إعدادهم ومعاونتهم على التأقلم. وفي العديد من الحالات، تظل مراكز إيواء على تواصل مع المستفيدين، حيث يتبادلون الاتصال والتواصل ومشاركة قصص النجاح.

يشمل برنامج التأهيل والرعاية الاجتماعية الذي تعمل المراكز على تنفيذه داخلها، ويستمر لمدة 6 أشهر في المتوسط، توفير الرعاية الصحية والنفسية/الاجتماعية بالإضافة إلى دورات للتدريب المهني وتحسين المهارات والتي غالباً ما يتم تصميمها وفقاً لاهتمامات المستفيدين. يسهم هذا في مساعدتهم ليس على تجاوز الصدمة فحسب، بل لتمكينهم، وهو ما يعتبر على نفس الدرجة من الأهمية.

علاوة على هذا، توفر مركز إيواء النساء والأطفال (إيواء) بصفة دورية دورات إرشادية وتوجيهية شاملة ومساعدة قانونية وتذاكر طيران ومنح نقدية وتيسيرات بالتعاون مع السلطات المختصة سواءً في دولة الإمارات أو في الدول الأصلية للضحايا. ولكن في بعض الحالات التي يكون فيها الفاعل نفسه من عائلة الضحايا، فإن هذا يعني ضرورة "إيجاد موطن جديد" للضحايا، وبواسطة المساعدات التي تقدمها دولة الإمارات، ومن خلال تعاونها مع الأمم المتحدة، يتم إيجاد فرص الاستقرار والمعيشة في الدول الداعمة مثل استراليا وكندا الدنمارك وهولندا والسويد.[62]

ويعتبر التمتع بفرصة إعادة الاندماج في المجتمع كفرد يتمتع بالقوة والدعم السليم في أعقاب المحنة القاسية التي مروا بها هو المنحة والهدية التي توفرها مركز إيواء النساء والأطفال. على الرغم من أن بعض الجروح قد تخلف ندوباً، إلا أن مراكز إيواء تحرص على خلق ذكريات طيبة عن الأشخاص الطيبين الذين يساعدون الضحايا السابقين للتغلب على ذكريات الضحايا ومواصلة السعي لتحقيق مستقبل مشرق.

مراكز إيواء النساء والأطفال تفتح أبوابها لرعاية الضحايا، وتزودهم بفرص الحياة وإعادة الاندماج في المجتمع.
المصدر: مراكز إيواء النساء والأطفال

الشكل 49: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
0.9 (100%)

خدمات الرعاية الإجتماعية
0.9 **(100%)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

هدف 8
العمل اللائق ونمو الاقتصاد
0.9 **(100%)**

المجموع الكلي
0.9 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مركز إيواء النساء والأطفال خلال عام 2016:

إيواء 300 ضحية
من بينهم **42** خلال عام 2016

إطلاق العشرات من حملات التوعية العامة، بالتعاون مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين

النجاح في إعادة إدماجهم داخل المجتمعات في
22 موطن

توفير وسيلة آمنة للإبلاغ والحصول على المعلومات، متاحة بثلاث لغات: اللغة العربية، والإنجليزية، والروسية

مؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان للبحوث العلمية والإنسانية

إلقاء الضوء على أحد أمراض الدم الناتجة عن اضطراب وراثي والذي يمكن أن يكون مرض قاتل

> أُنشئت مؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان للبحوث العلمية والإنسانية عام 2011، وتعمل على دعم المجتمعات والأفراد المحتاجين للحصول على المساعدات الخارجية. والتزاماً منها بالتكليف المنوطة بها، ساهمت المؤسسة، منذ باشرت عطائها الإنساني، في تحسين الظروف المعيشية وحياة ما يزيد عن 100 ألف شخص.

مؤسسة سمو الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية
H. H. Sheikh Sultan Bin Khalifa AL Nahyan Humanitarian & Scientific Foundation

ساهمت مؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان للبحوث العلمية والإنسانية في دعم تسع دول خلال عام 2016، من خلال تقديم منح لمشاريع تنموية وإنسانية وخيرية بقيمة إجمالية بلغت 2.2 مليون درهم إماراتي (0.6 مليون دولار أمريكي).

وإسهاماً منها في العمل على تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، بادرت المؤسسة بدعم الأطفال والأفراد المحتاجين للمساعدة في كل من أفغانستان ومصر والعراق والمغرب واليمن. حيث قدمت في كينيا الكتب والمستلزمات المدرسية، بينما قدمت مساعدات متعددة القطاعات لحالات الطوارئ للعديد من اللاجئين السوريين في الأردن.

علاوة على هذا، وجهت المؤسسة تركيزاً خاصاً على مرض الثلاسيميا، وهو أحد أمراض الدم وينتج عن اضطراب وراثي، من خلال أنشطتها المتعددة التي شملت نشر الوعي حول كيفية الوقاية من المرض والتعامل معه، بالإضافة إلى تكريم المساهمات القيّمة المقدمة من مختلف أنحاء العالم من خلال تقديمها لجائزة سلطان بن خليفة العالمية للثلاسيميا. كما قدمت المؤسسة دعماً للتكاليف التشغيلية لعدد من الجمعيات المختصة بمرض الثلاسيميا في عدة أماكن، من بينها اليمن.

وتسعى استراتيجية المؤسسة للعام 2021 إلى تأسيس برنامج، يتم تمويله من خلال منحة وقفية، لدعم رؤيتها الهادفة إلى توفير التعليم والرعاية الصحية والمساعمات الإنسانية.

خلال قيام مؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان للبحوث العلمية والإنسانية بتقديم المساعدات الإنسانية في سقطرى.
المصدر: مؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان للبحوث العلمية والإنسانية

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان للبحوث العلمية والإنسانية خلال عام 2016:

توفير خدمات طبية في
3 دول

تقديم الدعم لعشرات الأسر
المتضررة من الأزمة

تنفيذ العشرات من
مشاريع الخدمات الاجتماعية

دعم
3 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

الشكل 50: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

تنموية
0.2 (%36)

- مرافق التعليم والتدريب **(%62)** 0.1
- الخدمات الطبية **(%38)** 0.1

إنسانية
0.2 (%35)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%77)** 0.2
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية **(%23)** 0.1

خيرية
0.2 (%29)

- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة **(%92)** 0.2
- البرامج الموسمية **(%8)** 0.01

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

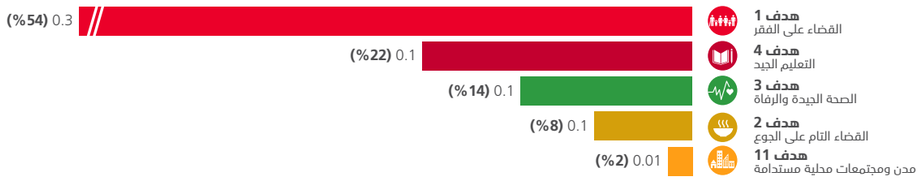

المجموع الكلي
0.6 مليون دولار أمريكي

مؤسسة نور دبي

رؤية العالم من خلال عيون أفضل وأصح وأقوى بصراً

> يُصاب شخص بالعمى، كل خمس ثوان، في مكان ما من العالم. وفي كل دقيقة، يفقد طفل ما حاسة البصر. وترتفع احتمالات عجز البصر عند الفتيات بنسبة كبيرة.
>
> فوفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يعيش ما يزيد عن 90 في المائة من إجمالي المصابين بكف البصر على مستوى العالم، البالغ عددهم 39 مليون شخص، في دولٍ نامية دون فرص للحصول على رعاية طبية جيدة بتكلفة ميسورة. كما يعاني 246 مليون شخصاً آخرين من ضعف الإبصار. لهذا يعتبر اسم نور اسماً ملائماً لمؤسسة لديها رؤية نحو إيجاد عالم تتوفر فيه الرعاية الصحية للعيون لكافة الأفراد منخفضي الدخل الذي يعانون من إعاقات بصرية بمختلف أنحاء العالم.

في عام 2016، قدمت مؤسسة نور دبي منحاً بقيمة 2.2 مليون درهم إماراتي (0.6 مليون دولار أمريكي) لصالح الخدمات الطبية الهادفة لتحسين الإبصار. ويعتبر السعي لتحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، جزءاً من الرؤية المتوارثة للمؤسسة.

تم توجيه ثلاثة أرباع مبالغ المساعدات المقدمة من المؤسسة لإثيوبيا، حيث تعاونت المؤسسة مع مركز كارتر لتنفيذ مشروع على مدى أربع سنوات (2016–2020) للقضاء على التراخوما (الرمد الحُبيبي)، وهو عدوى بكتيرية مُعدية تصيب العين وتعتبر السبب الرئيسي للإصابة بالعمى. وتطبيقاً لاستراتيجية السلامة (SAFE) من أجل السيطرة على انتشار التراخوما، حيث يشير اسم الاستراتيجية للأحرف الاستهلالية المختصرة بالإنجليزية لـ (إجراء العمليات الجراحية، والعلاج بالمضادات الحيوية، ونظافة الوجه، وإجراء تغييرات لتحسين البيئة المحلية)، يهدف المشروع لتثقيف 13,836 قرية، وإجراء 332,476 عملية جراحية، وبناء 500 ألف مرحاض في البيوت وتقديم ما يزيد عن 64 مليون جرعة دواء.

كما قامت المؤسسة بتدعيم نشر مهمتها من خلال إنشاء مخيّم نور دبي المتنقل لعلاج العيون، والذي غالباً ما يكون الوسيلة الوحيدة المتاحة للأفراد الي يعيشون في أماكن فقيرة ونائية للحصول على رعاية طبية لأمراض العيون. يتم إعداد المخيّم في إحدى المدارس أو العيادات، وتضم تلك المخيّمات فرق من الأطباء المزودين بالإمدادات الطبية والأدوات الجراحية والأجهزة المجهرية. وعلى مدى حوالي 10 أيام، تم إجراء الفحوصات والعمليات الجراحية وتوزيع النظارات الطبية وتقديم الوصفات الدوائية.

أجرت المؤسسة، خلال عام 2016، أربعة مخيمات لعلاج أمراض العيون في إثيوبيا والنيجر والسنغال وسريلانكا، أجرت خلالها ما يصل إلى 4,900 فحص و460 عملية جراحية في كل مخيّم منها. وفي السنغال وحدها، تم توزيع ما يزيد عن 1,000 نظارة طبية. وهو ما يعد بحق من الإحصائيات المضيئة في تاريخ المؤسسة التي تهدف إلى نشر نعمة البصر في كل مكان.

تساعد مؤسسة نور دبي في توفير فرص الحصول على الرعاية الطبية في العديد من الدول النامية.
المصدر: مؤسسة نور دبي

الشكل 51: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

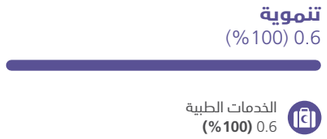

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

المجموع الكلي
0.6 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة نور دبي خلال عام 2016:

إجراء
15,600 اختبار وفحص للعين

إجراء
1,790 جراحة للعيون

تقديم
2,860 نظارة طبية للقراءة

دعم برنامج القضاء على التراخوما في إثيوبيا

دعم
3 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

مؤسسة سقيا الإمارات

> منذ تأسيسها، برزت مؤسسة سقيا الإمارات على نحو متميز في تقديم المساعدات الإنسانية للمحرومين والمحتاجين للمياه في جميع أنحاء العالم.

أنشئت مؤسسة سقيا الإمارات عام 2015 من أجل دعم التنمية المستدامة والإشراف على إمداد المياه لتنفيذ مبادرات المساعدات الإنسانية. تعد مؤسسة سقيا الإمارات جزءاً من "مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية"، وتسهم في تنفيذ المبادرات الهادفة لمحاربة الفقر والأمراض. تسعى مؤسسة سقيا الإمارات إلى تطوير حلول لمعالجة مشكلة ندرة المياه في مختلف أنحاء العالم. يتم تحقيق هذا من خلال توفير حلول تكنولوجية جديدة ومبتكرة، مثل محطات تحلية وتنقية المياه العاملة بالطاقة الشمسية، للمجتمعات التي تعاني من ندرة المياه وتلوث مياه الشرب.

في 2016، قدمت مؤسسة سقيا الإمارات مساعدات بقيمة 2 مليون درهم إماراتي (0.5 مليون دولار أمريكي) لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية لتوفير إمدادات مياه الشرب الأساسية في كل من أفغانستان وبنغلاديش والصومال وموريتانيا وبنين ومالي.

مشروع مياه القرية ضمن مبادرة مؤسسة سقيا الإمارات لتوفير المياه الصالحة لخمسة ملايين شخص في البوسنة والهرسك.
المصدر: سقيا الإمارات

المانحون الجدد المنضمون لقائمة الجهات المانحة الإماراتية

استعراض وتناول إنجازات المؤسسات المتعددة الأخرى التي انضمت لساحة العطاء والمنح الإنساني

يشتمل تقرير المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للعام 2016 على ثماني جهات إماراتية مانحة للمساعدات الخارجية، من القطاعين الحكومي والخاص، يتم توثيق مساعداتها للمرة الأولى هذا العام.

الخمسة الأولى منها تعتبر جهات مملوكة للحكومة أو تحصل على تمويل من مصدر حكومي، بينما تعتبر الأربعة المتبقية مؤسسات تابعة للقطاع الخاص العامل بالإمارات.

على الرغم من أن مدفوعات والتزامات المساعدات الخارجية التي أعلنت عنها أو قدمتها الجهات الإماراتية المانحة خلال عام 2016 قد تبدو كما لو كانت أولى جهودهم في مجال التعاون الدولي، إلا أن تلك الجهات، والتي بمثابة إضافة يحتفي بها قطاع المساعدات الخارجية بضمها لقائمة الجهات الإماراتية المانحة، قد عملت بالفعل على تنفيذ أنشطة تنموية وإنسانية وخيرية خارج حدود الإمارات على مدى سنوات.

كما يجدر بالذكر أن عدد الجهات المانحة ومدفوعاتها المسجلة في هذا التقرير يعتمد على ما إذا كان تم إرسال بيانات تلك المساعدات للتحليل في الوقت المحدد لذلك من عدمه. ومن المتوقع ارتفاع هذه الأعداد على مدى السنوات المقبلة، ليس فقط نتيجة لانضمام المزيد من الجهات الحكومية والتابعة للقطاع الخاص ومشاركتها في تقديم المساعدات الخارجية الإماراتية، ولكن لأن هناك العديد من الجهات التي لا تقوم بتوثيق أنشطة مساعداتها الخارجية التنموية والإنسانية والخيرية لدى وزارة الخارجية والتعاون الدولي.

وفي الحالات التي تفضل فيها إحدى الشركات أو الجهات المانحة الإماراتية، التابعة للقطاع الخاص، توزيع مساعداتها الخارجية عن طريق جهة إماراتية أخرى، يتم تسجيل

جامعة الإمارات العربية المتحدة (UAEU)

تعتبر جامعة الإمارات العربية المتحدة أهم الجامعات الوطنية بالدولة. فمنذ تأسيسها منذ ما يزيد عن أربعين عاماً في 1976، تخرّج فيها ما يزيد عن 60 ألف خريج من كلياتها التسع، بعد حصولهم على درجات أكاديمية تراوحت ما بين درجة البكالوريوس ورسائل الماجستير وحتى درجة الدكتوراة. تستضيف الجامعة ما يقرب من 14 ألف طالب، 81 في المائة منهم نساء صغيرات من دولة الإمارات ومختلف أنحاء العالم.

وعلى غرار ما جرى في السنوات السابقة، عرضت جامعة الإمارات برامج لمنح دراسية لعدد 28 طالب خلال عام 2016، أكثر من 30 في المائة منهم نساء من دول تتلقى الدعم، من بينهم أفغانستان وبوركينا فاسو وإريتريا وغامبيا والهند وباكستان وتنزانيا.

وحيث وصلت التكاليف في عام 2016 إلى 15.3 مليون درهم (4.2 مليون دولار أمريكي)، وتشمل برامج المنح الدراسية التي توفرها الجامعة سنويا حزم كمساعدات شاملة، كدعم مصاريف الإقامة، وتوفير تأشيرات دخول دولة الإمارات، وتأمين صحي وتذاكر طيران لبلدانهم الأصلية.

طيران الاتحاد

تأسس طيران الاتحاد في عام 2003، وهي مملوكة بالكامل لحكومة أبوظبي، برؤية لتكون أفضل شركة طيران في العالم، وربط العالم عبر عاصمة دولة الامارات العربية المتحدة، أبوظبي.

خلال عام 2016، قدمت طيران الاتحاد مساعدات خارجية بقيمة 1.6 مليون درهم إماراتي (0.4 مليون دولار أمريكي). تم تقديمها حصريا تقريباً في صورة مساعدات عينية، حيث قدمت أطنان من مواد الإغاثة كما تبرعت بما يقرب من مائة تذكرة طيران، خلال عام 2016، لدعم البرامج التنموية والإنسانية متعددة القطاعات في ما يزيد عن اثنتي عشرة دولة.

ففي نيجيريا وتايلاند وفيتنام، على سبيل المثال، ساهمت تذاكر الطيران التي قدمتها طيران الاتحاد في تسهيل تنفيذ حملات جمع التبرعات المخصصة لمساعدة الأطفال من المناطق القروية والأحياء الفقيرة، لتوفير فرص التعلّم وخدمات التعليم. وعلى نحو مشابه، جرى من خلال الدعم المقدم من مؤسسة طيران الاتحاد تنفيذ حملات لجمع التبرعات من أجل توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية في كل من فلسطين وفيتنام. علاوة على هذا، ساعدت تلك المساهمات العينية في تمكين الأطباء المتخصصين من تنفيذ مهام ميدانية في مستشفى لالغاد ليبروسي في نيبال. وهناك ساهمت المؤسسة في توفير فرص للتدريب وإجراء العمليات الجراحية لمساعدة المئات من المصابين بمرض الجذام، وهو أحد الأمراض المدارية المهملة، والذي يمكن أن يتسبب في تلف دائم في الجلد والأعصاب والأطراف والعيون، في حال تركه دون علاج.

تمكنت طيران الاتحاد من الوصول إلى آلاف الطلاب والأيتام من خلال مشاريعها متعددة القطاعات، عندما قامت بإعادة تجديد وتجهيز المدارس، وتقديم الوجبات للطلاب وتوفير الملابس والبطاطين لدور الأيتام. ففي باكستان، قدم طيران الاتحاد مساعدات للمدارس الخيرية ومركزاً للتدريب المهني مخصص للأطفال الذي يعانون من إعاقات سمعية.

كما استجابت الاتحاد لاحتياجات 3,000 أسرة متأثرة بالأزمة اليمنية وساهمت في توصيل المواد الغذائية وغير الغذائية، بما فيها أجهزة طبية متنوعة.

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال هي مؤسسة غير ربحية لإيواء النساء والأطفال ضحايا العنف وإساءة المعاملة والإتجار بالبشر. كما أن المؤسسة تعد عضواً في اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر. وتفخر المؤسسة، التي تشتمل على مرافق تتسع لاستضافة ما يصل إلى 250 فرد ومدرسة تتسع لنحو 300 طالب، باتباع أفضل الممارسات في إدارة أماكن الإيواء من خلال الشراكات الإقليمية والدولية المتعددة التي عقدتها.

ومنذ تأسيسها قبل عشر سنوات مضت، في عام 2007، وبدعمها لما يزيد عن 1,200 شخص، تخطت المؤسسة حدود المهمة التي اضطلعت بها والمتمثلة في ضمان "توفير مسكن آمن وخدمات لإعادة تأهيل النساء والأطفال ضحايا العنف، ونشر الثقافة الاجتماعية، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية، واستخدام قواعد البيانات البحثية للمساهمة في تطوير مشاريع لسياسات تتفق مع المعايير الدولية لوقف العنف".

وفي عام 2016، دعمت المؤسسة عشرات من ضحايا العنف من عدة دول، من بينهم بنغلاديش وإندونيسيا والمغرب وباكستان، بقيمة تصل الى 1,3مليون درهم (0.4 مليون دولار امريكي) شملت برامج الدعم المتنوعة التي قدمتها المؤسسة توفير أماكن الإيواء والرعاية الطبية الفورية والاستشارة النفسية وبناء المهارات وأنشطة الدعم. وإلى جانب برامج التواصل الهادفة لرفع الوعي بشأن العنف والإتجار بالبشر وإتاحة الحصول على المعلومات وخدمات الدعم من خلال خط المساعدة الهاتفي، قدمت المؤسسة كذلك إدارة متميّزة للحالات ترتكز على رعاية العميل، وتشمل توفير المساعدة قانونية والاستشارية وما يتعلق بشؤون الهجرة.

الهيئة العامة للطيران المدني

تعتبر الهيئة العامة للطيران المدني إحدى الجهات الحكومية، وتم تضمين مدفوعات مساعداتها الخارجية للعام 2016 ضمن التحليل والقيمة الإجمالية للمساعدات الحكومية.

خلال عام 2016، قامت الهيئة العامة للطيران المدني بتوزيع مساعداتها الخارجية (1.0 مليون درهم- 0.3 مليون دولا أمريكي) لصالح برنامجين رئيسيين: دعم المحادثات الدولية وتقديم المساعدة الفنية في مجال الطيران المدني. علاوة على هذا، استضافت الهيئة ودعمت عقد العديد من الفعاليات العالمية خلال عام 2016، من بينها استضافة أول مؤتمر قمة معني بالطيران لأغراض إنسانية، والمعرض والمؤتمر الدولي الثامن للطيران لأغراض إنسانية، بالإضافة إلى حملات برنامج الأغذية العالمي لرفع الوعي بإجراءات الأمان أثناء الطيران.

وباعتبارها من بين الجهات الرائدة في مجال الطيران المدني، ساهمت الهيئة في استكمال المساعدات الإماراتية المقدمة للمساعدة في تطوير البنية التحتية الملموسة، كالمطارات في العديد من الدول، من خلال توفير المساعدة الفنية. على سبيل المثال، من بين هذه البرامج، مشاركة ممثلين من 10 دول أفريقية في جلسة لتطوير المهارات والحصول على المساعدة الفنية، استمرت على مدى أسبوعين، بدعم من دولة الإمارات.

وتأكيداً لأهمية تمكين النساء في أفريقيا، قامت الهيئة، بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الأفريقية، برعاية وتدريب فريق من النساء الأفريقيات العاملات في مجال الطيران وبناء قدراتهن. وفي أمريكا اللاتينية، نفذت الهيئة برنامجاً مشابهاً لتعزيز المهارات التقنية للنساء العاملات، تناول مجالات كالأمان في الطيران والتحقيقات في الحوادث المرتبطة الطيران.

شركة الياه للاتصالات الفضائية (الياه سات)

شركة الياه للاتصالات الفضائية (الياه سات)، وهي شركة للاتصالات الفضائية تقدم حلولاً متعددة الأغراض، مملوكة بالكامل لشركة مبادلة للتنمية، الذراع الاستثماري لحكومة أبوظبي.

وفقاً للجنة النطاق العريض التابعة للأمم المتحدة، فإن "57 في المائة من سكان العالم يظلون غير متصلين بأي من وسائل الاتصالات وغير قادرين على الاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية العديدة التي يمكن أن يوفرها الإنترنت". وعلى الرغم من أن المشاريع التي أشرفت شركة الياه للاتصالات الفضائية (الياه سات) والاستثمارات الأجنبية و على تنفيذها بالخارج في دول نامية لا تعتبر بالضرورة مساعدات خارجية، إلا أنها ساهمت في تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة: "إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار"، وعلى وجه الخصوص الغاية المندرجة تحته: "تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في البلدان الأقل نمواً بحلول عام 2020".

خلال عام 2016، ساهمت المساعدات الخارجية بمبلغ 0.1 مليون درهم (0.03 مليون دولار) المقدمة من شركة الياه سات في دعم 23 مرفقاً ضمن قطاعي الصحة والتعليم في كينيا. فعلى سبيل المثال، لا يعد الموقع النائي لمدرسة كانزاي للتعليم الأساسي بقرية إيتالال والنقص الشديد في أعداد المعلمين هما العقبتان الوحيدتان أمام تقديم تعليم جيد لأكثر من 1,000 طالب ترعاهم المدرسة. بل يضاعف من تلك التحديات صعوبة الحصول على اتصال مستمر بالإنترنت. ولكن من خلال دعم شركة الياه سات، تمكن الطلاب من توسيع معارفهم من خلال فرص التعليم عبر الإنترنت، بينما تمكن ما يزيد عن 15 مدرس من الوصول إلى موارد للتعليم منشورة على المواقع الإلكترونية.

تعتبر القدرة على الاطلاع ومشاركة أحدث المعلومات الطبية، بما فيها التاريخ المرضي وملف بيانات المريض، من الأمور الأساسية لتوفير رعاية صحية فعّالة. وفيما يتعلق بشبكة الرعاية الصحية المكوّنة من 108 مرفقاً للرعاية الصحية و30 مركزاً صحي في مقاطعة كيامبو، فإن هذا المتطلب، على الرغم من أنه حيوي وضروري، إلا أنه لم يكن متوفراً حتى وفرت له حكومة كينيا الدعم، وتممته جهود الياه سات. واليوم، مع خدمات الياه سات، نتج عن تحسين وظائف مشاركة معلومات أنظمة الرعاية الصحية قدرة أكثر فعالية على تقديم الخدمات الطبية، مما ساهم في استفادة 10,000 مريض يومياً.

شركة بي آر إس القابضة ذات المسؤولية المحدودة

بلغت قيمة مدفوعات المساعدات الخارجية المسجلة في هذا التقرير، للعام 2016، تحت اسم شركة بي آر إس القابضة ذات المسؤولية المحدودة 30.8 مليون درهم إماراتي (8.4 مليون دولار أمريكي). هذا بالإضافة إلى الدعم المالي المقدم من الشركة إلى جهات مانحة إماراتية أخرى. فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي الالتزام الذي أعلنت عنه شركة بي آر إس القابضة ذات المسؤولية المحدودة لصالح مؤسسة الجليلة، ويمتد على مدى 5 سنوات حتى 2019، 10 مليون درهم إماراتي (2.7 مليون دولار أمريكي) على خمس دفعات سنوية متساوية. وتعد مؤسسة الجليلة، وهي منظمة إنسانية دولية تكرس جهودها لإجراء تغيرات تحوّلية في حياة الأفراد والمجتمعات من خلال دعم تعليم العلوم الطبية والأبحاث، إحدى الجهات المندرجة تحت مظلة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية.

ومع هذا، فباعتبارها من المنظمات القائمة على التنفيذ، قامت شركة بي آر إس القابضة ذات المسؤولية المحدودة، التي تضم تحت مظلتها عدة شركات من بينها إن إم سي هيلث كير ومركز الإمارات للصرافة ونيوفارما وترافيليكس، كذلك بتقديم دعم مالي مباشر لعديد من المستشفيات في الهند، لتمكينها من تقديم رعاية طبية مجانية للفقراء.

كما قدم مركز الإمارات للصرافة، وهو عبارة عن شركة للتحويلات المالية الدولية وتداول الصرف الأجنبي، مساهمات قيّمة من خلال شركة "آمار بنغلاديش" التابعة لها. وتسهم مشاركة المؤسسة في تعزيز الاقتصاد ومساعدة الحكومة البنغالية في احتساب التدفقات النقدية الواردة واستخدامها في المشاريع الخاصة بها.

بنك دبي الإسلامي

تأسس بنك دبي الإسلامي عام 1975، ويُعد من بين أهم البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويسعى لأن يصبح أكبر مؤسسة مالية إسلامية وأكثرها تقدماً على مستوى العالم.

وكما جرت العادة بين مؤسسات القطاع الخاص الأخرى، حبذ البنك تقديم مساعداته الخارجية من خلال تمويل البرامج الإنسانية والتنموية التي تقوم بتصميمها المؤسسات العريقة والمنظمات الخيرية المعروفة، ومن بينها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية.

وبالإضافة إلى تقديمه منحاً بقيمة 32 مليون درهم إماراتي (8.7 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2015 لدعم المجتمعات المحتاجة المتضررة من الأزمتين السورية واليمنية، واصل بنك دبي الإسلامي تقديم دعمه الممتد منذ أمد بعيد لمؤسسة نور دبي، والتي تعتبر من الجهات المانحة الإماراتية الرائدة العاملة في مجال مكافحة العمى بمختلف أنحاء العالم. ففي عام 2016، دفع البنك 3 مليون درهم إماراتي (0.8 مليون دولار أمريكي) لدعم بعثات المساعدات الطبية الخاصة بمؤسسة نور دبي إلى كل من إثيوبيا والمغرب والنيجر وباكستان والسودان. تم من خلال هذه المساهمة مساعدة ما يزيد عن 228 ألف شخص عن طريق إجراء جراحات لإنقاذ بصرهم أو بحصولهم على الرعاية الطبية والأدوية التي يحتاجونها إلى جانب النظارات الطبية.

ميديكلينيك الشرق الأوسط ومجموعة مستشفيات النور

تعتبر ميديكلينيك الشرق الأوسط جزءاً من مجموعة ميديكلينيك العالمية، وهي مجموعة مستشفيات تابعة للقطاع الخاص تقوم بتشغيل 5 مستشفيات و38 عيادة تضم أكثر من 600 سرير داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. وتقوم مجموعة مستشفيات ميديكلينيك بأنشطة خيرية، كما تدعم برامج ذات تأثير إقليمي ودولي. وتعتبر من بين الجهات الإماراتية المانحة التي قدمت دعم نقدي لمؤسسة الجليلة، وهي منظمة إنسانية دولية تسعى لتعزيز تعليم العلوم الطبية والأبحاث. وفي عام 2016، بلغ هذا الدعم 0.8 مليون درهم (0.2 مليون دولار أمريكي).

علاوة على هذا، كانت ميديكلينيك الجهة الراعية للمبادرة الخيرية لتوزيع الطعام خلال شهر رمضان المبارك، والتي تم تسجيلها رسمياً ضمن مشاريع المساعدات الغذائية لهيئة الهلال الأحمر الإماراتي.

> تعمل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على دفع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تطوير أدوات إحصائية جديدة متممة لتلك المستخدمة لقياس المساعدات الإنمائية الرسمية: الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة (TOSSD).

القطاع الخاص والأفراد

مشاركة إيجابية ورفع معدلات توثيق المساعدات المقدمة من القطاع الخاص العامل في الإمارات

ستسعى المساعدات الخارجية الإماراتية لانتهاز الفرص للعمل مع منشآت الأعمال الوطنية والعاملة في دولة الإمارات، وتشجيعها على التجارة والاستثمار في الدول النامية. وإتماماً لدور أنشطة المساعدات الخارجية التي تقوم بها المؤسسات المانحة والجمعيات الخيرية الإماراتية، تلعب كذلك أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات، التي تقوم بها الشركات العاملة في دولة الإمارات، دوراً محورياً في تحقيق الدور الإجمالي المنشود من المساعدات الخارجية الإماراتية.

سعياً لتحقيق الهدف العالمي بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030، يتم توصيل المساعدات الخارجية من خلال مزيج متجانس من الأطراف الفاعلة العاملة في الحقلين الإنساني والتنموي. ففي دولة الإمارات، يتزايد السعي لاستكمال المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها الدولة من خلال الجهود التي يبذلها القطاع الخاص.

ومن منظور عالمي، تعمل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على دفع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال:

- فرز وتنسيق الأدلة والبراهين والخبرات المكتسبة من مشاركة القطاع الخاص.
- متابعة ودراسة كيفية مساهمة التمويل الإنمائي في حشد استثمارات القطاع الخاص، من خلال إدخال أدوات جديدة للقياس الإحصائي متممة للمساعدات الإنمائية الرسمية: – لدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة (TOSSD)
- من خلال استقطاب وجمع الأطراف الفاعلة من القطاعين العام (الحكومي) والخاص.[63]

وباعتباره معياراً مهماً آخر لقياس الجهود العالمية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أتممت دولة الإمارات تدريباً تجريبي مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقياس تأثير التمويل الإنمائي الأوسع نطاقاً الذي تقدمه الدولة. تم استخدام نتائج التدريب التجريبي لتوجيه وإدارة المناقشات الدولية اللاحقة المتعلقة بتطوير إطار عام جديد لتوثيق وحصر الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة المقدم من المانحين.

من بين البراهين الأخرى على أهمية الدور الحيوي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، إدراج مشاركة القطاع الخاص كأحد الأهداف الرئيسية لسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة الجديدة لفترة السنوات الخمس المقبلة، والتي تم إطلاقها عام 2016. حيث تقر الاستراتيجية بأهمية النمو الاقتصادي المتولد عن هذا القطاع بالنسبة لأي دولة للخروج من دائرة الفقر إلى الأبد؛ وأن المساعدات التنموية وحدها ليست كافية. فعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، ساعدت التجارة والاستثمار الخارجي في تحويل دولة الإمارات إلى اقتصاد مزدهر يتسم بالتنوّع. لذلك، تسعى المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لانتهاز فرص العمل مع منشآت الأعمال الوطنية والعاملة في دولة الإمارات، وتشجعها على التبادل التجاري مع الدول النامية والاستثمار فيها.

كما يتم بذل جهود متزايدة لتشجيع الشركات على المشاركة رسمياً في مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات وتوثيقها. ويسهم الإعلان، الذي تم في عام 2016، عن تخصيص عام 2017 "عاماً للخير" في تدعيم هذه الجهود، من خلال الاعتماد على زيادة المساهمات المقدمة من القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، كأحد الدعائم الاستراتيجية للمبادرة.

وباعتباره من القوى الدافعة المساهمة في تعزيز المساعدات الخارجية، يمثل القطاع الخاص والشركات العاملة في دولة الإمارات، بالإضافة إلى المقيمين فيها، الهاماً للآخرين من خلال سعيهم لنشر والازدهار وتقاسم الثروة.

مشروع طاقة الرياح في سيشل.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

6

المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة

بلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2016، 16.40 مليار درهم إماراتي (4.47 مليار دولار أمريكي).

وعلى مدى أربعة أعوام على التوالي، من 2013 إلى 2016، تجاوزت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة النسبة التي حددتها الأمم المتحدة بنحو 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي، حيث بلغ متوسط ما قدمته من مساعدات إنمائية رسمية 1.23 في المائة من دخلها القومي الإجمالي.[64]

مقدمـــــة

لطالما كانت المساعدات الإنمائية الرسمية بمثابة مقياس عالمي لقياس جهود الدول المانحة، ويتم قياسها وفقاً للمعيار الذي وضعته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتستعرض الصفحات التالية شرحاً للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2016، كما توفر تحليلاً لكيفية تخصيصها بحسب الدولة ومستوى الدخل وقطاع المساعدات ونوع التمويل.

مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2016

كانت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2016 هي الأعلى نسبة على مستوى العالم، مقارنة بدخلها القومي الإجمالي وذلك حسب البيانات الأولية التي أصدرتها لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث وصل المعدل إلى 1.12 في المائة متجاوزاً نسبة 0.7 في المائة التي حددتها الأمم المتحدة، عام 1970، للمساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي. بينما انخفضت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2016 بمقدار 4 في المائة تقريبا، ويعود السبب لهذا في المقام الأول إلى الدفعات المسددة من القروض.

خلال عام 2016، بلغت القيمة الإجمالية لمدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات 16.40 مليار درهم إماراتي (4.47 مليار دولار أمريكي) وتم من خلالها دعم عدد من الدول النامية وتنفيذ البرامج العالمية الهادفة للقضاء على الفقر بالإضافة إلى تقديمها مساعدات إنسانية. ويوفر الشكل 2 ضمن الفصل الأول تحليلاً لتوجّهات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للفترة 2014-2016. وتتضمن الصفحات التالية، بما فيها من رسوم بيانية وأشكال توضيحية، حساباً تفصيلياً للمساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة في عام 2016.

المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات كمساعدات إنسانية خلال عام 2016

بلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات كمساعدات إنسانية لمختلف أنحاء العالم 1.55 مليار درهم إماراتي (421.2 مليون دولار أمريكي)، أي بنسبة 0.12 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للدولة في عام 2016.

حسب مستوى الدخل

تشير التقارير إلى أن ما يزيد عن 70 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع يعيشون في الدول متوسطة الدخل. ويُظهر تقرير الأمم المتحدة للعام 2015 حول الفقر العالمي إلى أن ما يزيد عن نصف عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع على مستوى العالم يعيشون في الدول المصنّفة ضمن الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل.[65] وبناءً على هذا، وعلى غرار السنوات السابقة، وجهت دولة الإمارات أكثر من نصف مدفوعاتها من المساعدات الإنمائية الرسمية خلال عام 2016 لدعم الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل، وحصلت مصر والمغرب وسوريا على ما يزيد عن 95 في المائة من مدفوعات دولة الامارات لهذه الشريحة، حيث تمت ترجمة هذا الدعم في صورة مدفوعات بقيمة 8.47 مليار درهم إماراتي (2.31 مليار دولار أمريكي).

وعلى الرغم من إحراز البلدان الأقل نمواً لتقدم كبير في حشد الموارد الداخلية لتمويل أولوياتها التنموية، إلا أن المساعدات الإنمائية الرسمية ما زالت تعتبر مصدراً مهماً لتمويل التنمية فيها. وأظهرت تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن البلدان الأقل نمواً هي الأكثر اعتماداً على المساعدات الإنمائية الرسمية، بما يمثل 68 في المائة من إجمالي التمويل الخارجي للبلدان الأقل نمواً.[66]

واستكمالاً للجهود العالمية الرامية لدعم البلدان الأقل نمواً والتي تعتبر معدلات الفقر فيها هي الأعلى، وصلت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، خلال عام 2016، لصالح البلدان الأقل نمواً 28 في المائة، بزيادة قدرها 4 في المائة عن المدفوعات المقدمة في 2015. بلغت قيمة تلك المساهمات، التي تم تقديمها إلى 44 من البلدان الأقل نمواً، 4.59 مليار درهم إماراتي (1.25 مليار دولار أمريكي). وجاءت اليمن والصومال وموريتانيا على رأس قائمة البلدان الأقل نموا التي دعمتها الإمارات خلال عام 2016. ويوضح المرفق 1 مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات حسب مستوى الدخل الدولة والقطاع.

حسب نوع التمويل

جاءت النسبة بين مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة في شكل منح وقروض ميسّرة خلال عام 2016 مناصفةً تقريباً، حيث جاءت نسبة المنح بنسبة 55 في المائة. وتم تقديم حوالي ثلثي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات إلى الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل في صورة قروض ميسّرة، بينما تم تقديم 2.50 مليار درهم إماراتي (679.8 مليون دولار أمريكي) في صورة منح. وبالنسبة للبلدان الأقل نمواً، كانت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات مقدمة كمنح بشكل حصري تقريباً، بنسبة 97 في المائة من الإجمالي.

حسب القطاع

خصصت دولة الإمارات 91 في المائة من مساعداتها الإنمائية الرسمية المقدمة خلال 2016 لصالح برامج تنموية؛ في حين كانت النسبة المتبقية للمساعدات الإنسانية والإغاثة المقدمة للدول الهشة والمجتمعات المحتاجة، وكانت غالبيتها لصالح الجهود طويلة الأجل الموجّهة للأوضاع الإنسانية، كالمساعدات الغذائية المقدمة في حالات الطوارئ والدعم متعدد القطاعات. تضاعفت مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة لقطاعي التعليم في حالات الطوارئ والتعليم خلال عام 2016 لأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنةً بما تم تقديمه في عام 2015.

حصلت المساهمات الموجهة لقطاع دعم الميزانية العامة على ما يزيد عن نصف المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2016، وتم توجيه غالبيتها إلى مصر وموريتانيا وفلسطين والصومال واليمن. ساعدت تلك المساعدات الإنمائية الرسمية الحكومات المدعومة في الوفاء بنفقاتها والحفاظ على موازين مدفوعاتها، إلى جانب تعزيز استقرارها النقدي والمالي ومناخ الاستثمار فيها.

ساعدت دولة الإمارات كذلك في سد الفجوات الكبيرة في تمويل مشاريع البنية التحتية في العديد من الدول النامية، من خلال برامجها الموجهة للتنمية الحضرية والبنية التحتية للنقل. وعلى نحو مشابه، تم توجيه غالبية الجهود المبذولة في قطاعات الصحة والتعليم والطاقة المتجددة لبناء وإعادة تأهيل البنية التحتية المادّية لتلك القطاعات. وبالرغم من أن الفصل الثاني غير مخصص حصرياً للمساعدات الإنمائية الرسمية، إلا إنه يتضمن تحليلاً أكثر عمقاً لأهداف التنمية المستدامة والقطاعات محور تركيز دولة الإمارات.

المساعدات الإنمائية الرسمية متعددة الأطراف وثنائية الأطراف

وفقاً للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حصلت الأمم المتحدة والبنك الدولي بالإضافة إلى 200 جهة متعددة الأطراف وصناديق دولية أخرى على حوالي ثلث إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة. وذلك مع احتساب ما يقدّر بنحو 40 في المائة من تلك المبالغ كمساعدات مخصصة لغرض أو مشروع أو دولة معيّنة.

ومن جانب دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد دعمت غالبية مساهماتها الموجهة للميزانية الأساسية للعديد من المنظمات والهيئات الدولية متعددة الأطراف في تنفيذ برامج تنموية وإنسانية ذات تأثير إقليمي وعالمي.

تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية متعددة الأطراف المساهمات المقدمة لدعم الميزانية الأساسية المعتادة للمنظمات الدولية فقط، وبلغت نسبتها 2 في المائة فحسب من المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2016. ولكن مع هذا، فقد ارتفعت تلك المدفوعات بنسبة 83 في المائة على مدى العام الماضي.

أما المساعدات الإنمائية ثنائية الأطراف فقد بلغت قيمتها 16.07 مليار درهم إماراتي (4.38 مليار دولار أمريكي) خلال عام 2016، فتأخذ في اعتبارها بقية أشكال المدفوعات المستخدمة لدفع المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، والتي من بينها: الدعم ثنائي الأطراف المقدم للحكومات، والمشروعات التي نفذتها الجهات الإماراتية المانحة، والمساهمات المقدمة للمنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني. كما تتضمن المساهمات الموجهة للمنظمات متعددة الأطراف المخصصة لغرض أو مشروع أو دولة معيّنة، والتي شهدت خلال عام 2016 ارتفاعاً بنسبة 132 في المائة عن المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة عام 2015.

ومن بين أشكال المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة خلال عام 2016، شكلين جديدين من أشكال المساعدات تم تضمينهما في التحليل: "المنح الدراسية وتكاليف دعم الطلاب" بالإضافة إلى المبالغ المدفوعة من خلال "بعثات الخبراء والمساعدة الفنية". وفي ظل سعي دولة الإمارات لتوسيع مجال تركيزها ليتضمن التعاون الفني، من خلال عدة وسائل من بينها برنامج المساعدة الفنية (UAE TAP) الذي أطلق حديثاً، من المرجح أن ترتفع مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة لهذين الشكلين على مدى السنوات المقبلة. (راجع الفصل السابع للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول التعاون الفني ومقال حول برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة).

الشكل 52: مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية

حسب مستوى الدخل والدولة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2016)

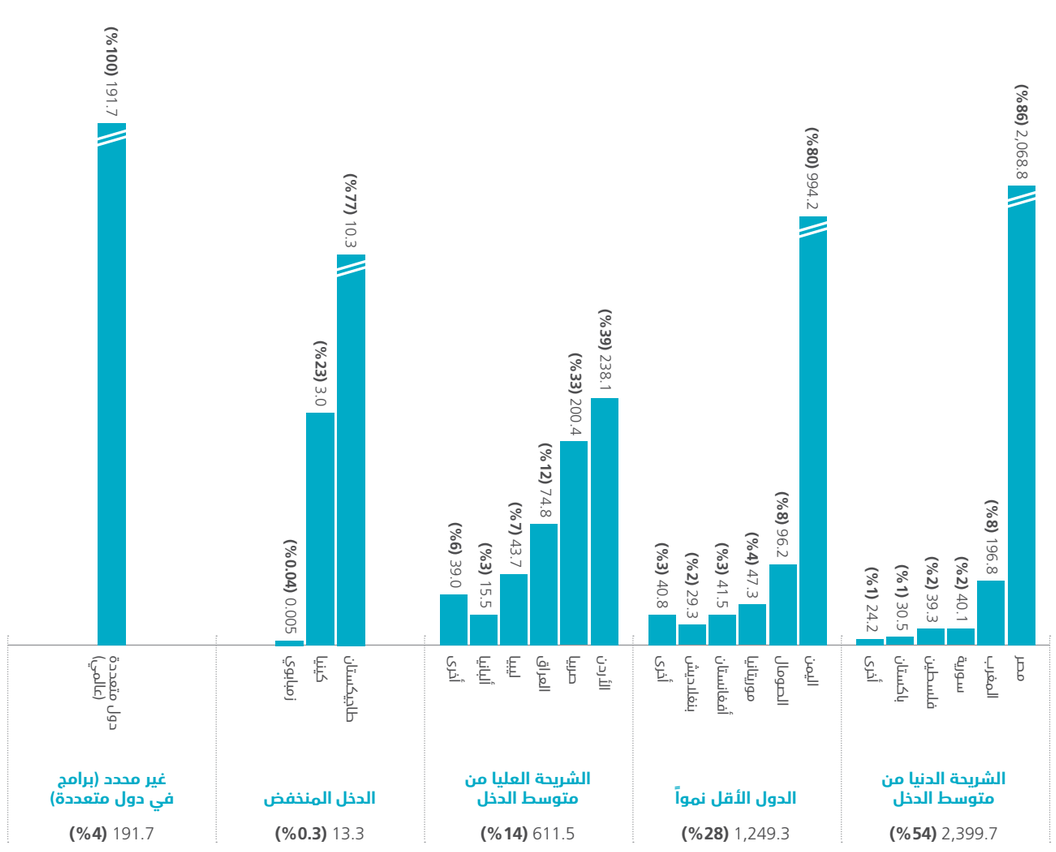

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2016)

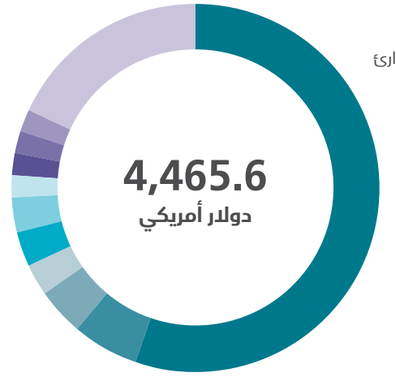

- دعم الميزانية العامة **(%56)** 2,480.2
- التنمية الحضرية وإدارتها مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ **(%6)** 251.2
- الإنسانية المساهمات في المنظمات **(%4)** 166.7
- الدولية المساعدات الغذائية في حالات **(%3)** 143.8
- الطوارئ الإنسانية **(%3)** 133.9
- السياسات الإدارية لقطاع التوظيف **(%3)** 111.8
- الخدمات الطبية **(%2)** 106.9
- انظمة إمداد المياه الكبيرة **(%2)** 102.3
- التخزين **(%2)** 88.7
- خدمات الدعم والتنسيق **(%2)** 87.2
- أخرى **(%17)** 792.8

حسب نوع التمويل ومستوى الدخل
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2016)

منحة **(%55)** 2,468.2
- الدول الأقل نمواً **(%49)** 1,205.7
- الشريحة الدنيا من متوسط الدخل **(%27)** 671.2
- الشريحة العليا من متوسط الدخل **(%16)** 390.8
- غير محدد (برامج في دول متعددة) **(%7.6)** 191.7
- الدخل المنخفض **(%0.4)** 8.9

قرض **(%45)** 1,997.3
- الشريحة الدنيا من متوسط الدخل **(%87)** 1,728.5
- الشريحة العليا من متوسط الدخل **(%11)** 220.8
- الدول الأقل نمواً **(%2)** 43.6
- الدخل المنخفض **(%0.2)** 4.5

المساعدات الإنمائية الرسمية ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف، حسب نوع المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2016)

ثنائي الأطراف **(%98)** 4,376.0
- المشاريع المنفذة بشكل مباشر **(%52)** 2,291.1
- المساعدات الثنائية الأطراف إلى الحكومات **(%42)** 1,830.3
- المساعدات المخصصة الغرض إلى المنظمات متعددة الأطراف **(%3)** 113.7
- التكاليف الإدارية **(%2)** 97.1
- المساعدات إلى المنظمات الدولية غير الحكومية **(%0.5)** 19.8
- المساعدات إلى المنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني **(%0.4)** 17.0
- المنح وتكاليف الطلاب **(%0.1)** 3.8
- مساعدات التعاون الفني والخبراء **(%0.1)** 3.2

متعدد الأطراف **(%2)** 89.6
- المساعدات الأساسية إلى المنظمات متعددة الأطراف **(%100)** 89.6

الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية

التزمت دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم مساعدات إنمائية رسمية إلى ثمانية دول نامية في عام 2016، بقيمة 5.03 مليار درهم إماراتي (1.37 مليار دولار أمريكي)، غالبيتها كمدفوعات مستقبلية. شملت أعلى 3 قطاعات لهذه الالتزامات: دعم الميزانية العامة، والصحة، والمساهمات المقدمة للمنظمات الدولية.

علاوة على هذا، تعهدت دولة الإمارات، خلال عام 2016، بالتزامات لصالح برامج إقليمية وعالمية. تضمنت تلك التعهدات تقديم دعم متعدد السنوات لصندوق الحياة والمعيشة، وهو مرفق للتمويل الابتكاري بقيمة 2 مليار دولار أمريكي يوفر قروضاً ميسّرة لقطاعات الصحة والزراعة وخدمات البنية التحتية الأساسية للدول منخفضة الدخل والشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

كما التزمت دولة الإمارات في عام 2016 بتقديم 22 مليون درهم إماراتي (6 مليون دولار أمريكي) آخرين لتمويل قطاع الطاقة المتجددة، سيتم تخصيص معظمها لتزويد الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) بالمساعدة الفنية وبناء قدراتها في تطوير مقترحات المشاريع لدعم نمو قطاع الطاقة المتجددة بها.

الشكل 53: الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية

حسب مستوى الدخل والدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2016)

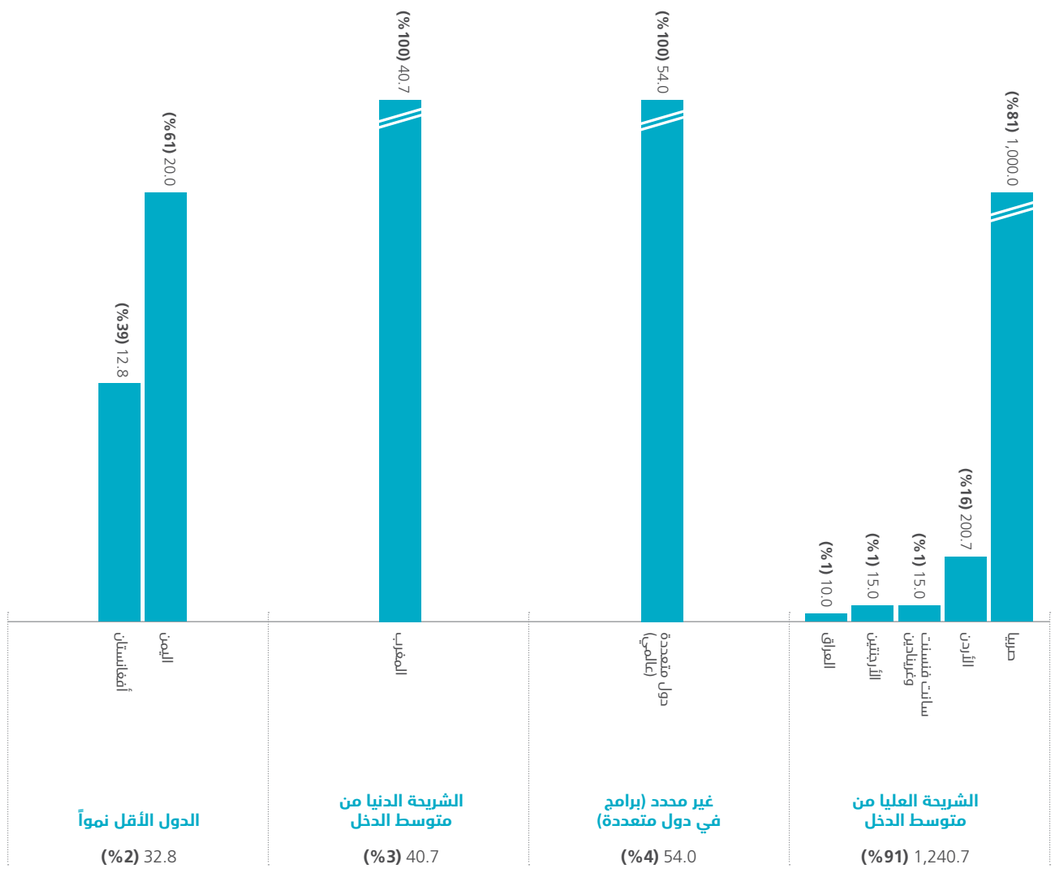

الشريحة العليا من متوسط الدخل **(%91)** 1,240.7

غير محدد (برامج في دول متعددة) **(%4)** 54.0

الشريحة الدنيا من متوسط الدخل **(%3)** 40.7

الدول الأقل نمواً **(%2)** 32.8

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2016)

- دعم الميزانية العامة **(%73)** 1,000.0
- الخدمات الطبية **(%15)** 200.0
- المساهمات في المنظمات الدولية **(%5)** 64.0
- البنية التحتية للنقل بالسكك الحديدية **(%3)** 40.0
- المحطات الطاقة الكهرومائية **(%0.9)** 15.0
- الطاقة الحرارية الأرضية **(%0.9)** 15.0
- خدمات الدعم والتنسيق **(%0.8)** 12.4
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية **(%0.7)** 10.0
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%0.7)** 10.0
- التنوع الحيوي **(%0.1)** 0.7
- السياسات الإدارية لقطاع البيئية **(%0.1)** 0.7
- الصناعات الزراعية **(%0.03)** 0.4

مشروع الوحدات السكنية بمنطقة القصبة في أفغانستان والذي يعد من المشاريع التنموية في البلدان الأقل نمواً بتنفيذ صندوق ابوظبي للتنمية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

الخط الزمني للمساعدات الإنمائية الرسمية، والدعم المقدم للبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

تحديد النسبة المستهدفة للمساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي

أكتوبر 1970[68,67]

اعتماد نسبة 0.7 في المائة للمساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً تضمن هدفاً مفاده "إن على كل دولة متقدمة اقتصادياً إحداث زيادة تدريجية في مساعداتها الإنمائية الرسمية المقدمة للدول النامية وأن تبذل قصارى جهدها للوصول لنسبة 0.7 في المائة، كحد أدنى صافٍ، من ناتجها القومي الإجمالي بحسب أسعار السوق بحلول مُنتصف العقد الحالي".

1993

تم تغيير نسبة المساعدات الإنمائية الإجمالية/الناتج القومي الإجمالي ليتم القياس على أساس نسبة المساعدات الإنمائية الإجمالية/الدخل القومي الإجمالي.

2015

إقرار أهداف التنمية المستدامة، وإعادة التأكيد على نسبة 0.7 في المائة من المساعدات إنمائية رسمية/الدخل القومي الإجمالي: الغاية 2 من الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة: "دعم الدول المتقدمة لتمكينها من الوفاء بكامل التزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزام الذي أعلنته العديد من الدول المتقدمة بالوصول للنسبة المحددة من قبل الأمم المتحدة بتقديم نسبة 0.7% من دخلها القومي الإجمالي في صورة مساعدات إنمائية رسمية للدول النامية، مع تخصيص نسبة تتراوح ما بين 0.15 في المائة - 0.20 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً، بالإضافة إلى حث الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية على دراسة تحديد نسبة مستهدفة بتقديم 0.20 في المائة على الأقل من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً".

البلدان الأقل نمواً[69]

1964

اقتراح مفهوم البلدان الأقل نمواً في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

1970

استحداث الجمعية العامة للأمم المتحدة لفئة البلدان الأقل نمواً رسمياً.

1971

إعداد الأمم المتحدة أول قائمة للبلدان الأقل نمواً، في القرار # 2768.

1981[70]

انعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة بشأن البلدان الأقل نموا (يتم عقد المؤتمر كل عشر سنوات). تأسيس برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح البلدان الأقل نمواً، يدعو لتحديد نسبة 0.15 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي.

2014

اتفاق أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على العمل على عكس الاتجاه السائد بتناقص حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة للبلدان الأقل نمواً.

2015

إقرار أهداف التنمية المستدامة، وإعادة التأكيد على تقديم نسبة تتراوح ما بين 0.15 - 0.20 في المائة من المساعدات إنمائية رسمية/الدخل القومي الإجمالي المقدمة للبلدان الأقل نمواً: الغاية 2 من الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة: "دعم الدول المتقدمة لتمكينها من الوفاء بكامل التزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزام الذي أعلنته العديد من الدول المتقدمة بالوصول للنسبة المحددة من قبل الأمم المتحدة بتقديم نسبة 0.7% من دخلها القومي الإجمالي في صورة مساعدات إنمائية رسمية للدول النامية، مع تخصيص نسبة تتراوح ما بين 0.15% - 0.20% من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً، بالإضافة إلى حث الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية على دراسة تحديد نسبة مستهدفة بتقديم 0.20% على الأقل من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً".

الدول الجزرية الصغيرة النامية[71]

1992

إقرار فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية، باعتبارها مجموعة من الدول التي تواجه ظروفاً خاصة متشابهة، رسمياً في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض).

1994

الانتهاء من إعداد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المؤتمر العالمي.

2015

إقرار أهداف التنمية المستدامة، وإعادة التأكيد على أهمية دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية عبر مختلف أهداف التنمية المستدامة المتعددة.

7

مستقبل المساعدات الخارجية الإماراتية

وفقاً لما ورد في رؤية الإمارات 2021:
"تواصل دولة الإمارات تعزيز دورها المحوري في المنطقة كمركز رئيسي للأعمال، توفّر مؤسساته وبنيته التحتية همزة وصل تربط إقليمنا بالعالم وتخدمه كنموذج يحتذى به في المنطقة. أما على الساحة الدولية فستبني الإمارات على النجاحات التي حققتها في الدبلوماسية والمساعدات التنموية والإنسانية واستضافة المؤسسات والمؤتمرات الدولية".[72]

ومن خلال رؤية الإمارات 2021، وضع صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، هدفاً لدولة الإمارات يتمثل في تعزيز مكانتها على الساحة الدولية وأنشطتها في مجال التعاون الدولي. ومن خلال سياسة المساعدات الخارجية، ستوفر دولة الإمارات العربية المتحدة دعماً وفعّالاً للدول النامية، وستسهم في الجهود العالمية الرامية لتحقيق خطة أهداف التنمية المستدامة للعام 2030.

رؤية الإمارات 2021[73]

سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2017-2021

تم إطلاق سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016، وتعتبر بمثابة تتويج لأكثر من أربعة عقود من المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة للعالم من خلال حكومة دولة الإمارات والعشرات من الجهات المانحة الإماراتية التابعة للحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، والمؤسسات الانسانية والجمعيات الخيرية، بالإضافة إلى منشآت الأعمال العاملة في دولة الإمارات.

وتحدد سياسة المساعدات الخارجية المنهج طويل الأجل الذي تتبعه دولة الإمارات لتعزيز السلام والازدهار في العالم، كما أنها توضح الهدف الأساسي من المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات وهو الحد من الفقر العالمي ومساعدة الدول والمجتمعات المحتاجة.

كما تشمل الأهداف من تقديم المساعدات الخارجية الإماراتية: 1) تنمية علاقات قوية مع الدول الأخرى، سواء تلك التي تتلقى المساعدات من دولة الإمارات أو الدول المانحة الأخرى التي نتعاون معها؛ 2) تشجيع قيام علاقات اقتصادية مع الدول النامية تقوم على منافع متبادلة.

عملت دولة الإمارات على توسيع نطاق مساعداتها الخارجية على مدى السنوات السابقة، كما عملت على مشاركة مجموعة أوسع من الشركاء. ويعد إطلاق السياسة الجديدة للمساعدات الخارجية تمكيناً للاستراتيجية الواضحة التي وضعتها دولة الإمارات لجعل مساعداتها وأنشطتها أكثر فعالية. وتعتبر الشراكات بمثابة حجر الزاوية لسياسة المساعدات الخارجية؛ حيث إنه لن يتسنى لدولة الإمارات النجاح في تحقيق رؤيتها المشتركة لعالم أفضل دون الانخراط في العمل الجماعي وعقد علاقات الشراكة.

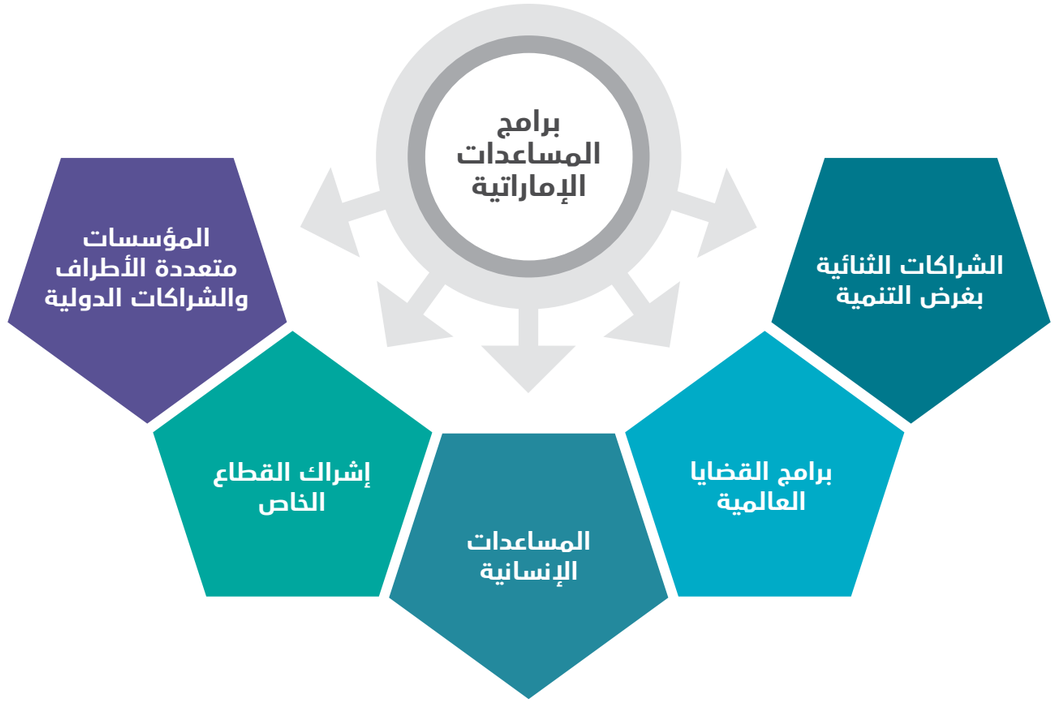

برامج المساعدات الإماراتية

الشراكات الثنائية بغرض التنمية: ترتكز على برامج قُطرية شاملة النطاق متعددة السنوات، تُنفذ بمشاركة الحكومات الشريكة، ويتم تصميمها بشكل تعاوني يتماشى مع الأولويات التنموية لحكومات الدول النامية الشريكة.

برامج القضايا العالمية: ستسهم المساعدات الخارجية الإماراتية في تقديم الدعم للدول بمختلف أنحاء العالم من خلال تنفيذ برامج تخدم ثلاث قضايا عالمية تم اختيارها بناءً على نقاط القوة والميزات التنافسية التي تتمتع بها دولة الإمارات، كما إنها تسهم في الوقت نفسه في تحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة. وهم:

- النقل والبنية التحتية الحضرية
- فاعلية الحكومة
- تمكين المرأة وحمايتها

المساعدات الإنسانية: واصلت دولة الإمارات دوماً، وستظل، تعمل في الاستجابة لمعظم الأزمات الإنسانية الطارئة التي تقع في مختلف أنحاء العالم، كما ستعمل على تحسين وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات الكبرى، بما في ذلك أزمة اللاجئين والنازحين داخلياً، من خلال الجهات الإمارتية المانحة للمساعدات الخارجية وكذلك عبر المنظمات الدولية.

إشراك القطاع الخاص: ستعمل دولة الإمارات على تمكين القطاع الخاص، في كل دولة من الدول الشريكة لها استناداً إلى نقاط القوة التي تتمتع بها الإمارات باعتبارها سوق جديد يتسم بالتنوّع والتنافسية على الساحة الدولية من أجل تعجيل خلق الفرص الاقتصادية " الداعمة لمصالح الفقراء " في الدول النامية. ولن يتسنى لنا النجاح في تحقيق هذا إلا من خلال العمل مع الحكومات الشريكة والقطاع الخاص الإماراتي من أجل تعزيز التجارة وفرص الاستثمار ودعم الإجراءات الهادفة للتغلب على العقبات التي تقف في سبيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر الهدف النهائي لهذا السعي هو وصول المنافع العائدة من النمو الاقتصادي المحقق إلى كافة شرائح ومستويات المجتمع في الدول الشريكة لدولة الإمارات. علاوة على هذا، تلعب أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات الوطنية والمقيمة في دولة الإمارات دوراً محورياً في المساعدات الخارجية الإماراتية.

المؤسسات متعددة الأطراف والشراكات الدولية: ستعمل دولة الإمارات على تعميق وزيادة اتساع نطاق مشاركاتها مع المؤسسات متعددة الأطراف وشركائها الدوليين، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للمنظمات الدولية التي أثبتت فعاليتها في المجال وتتسق في الوقت نفسه مع المجالات محور تركيز دولة الإمارات.

المساعدات الخارجية الإماراتية ودورها كعنصر أساسي ضمن برنامج التعاون الدولي الإماراتي

يتضمن برنامج التعاون الدولي الإماراتي، المُنفذ تحت إشراف وزارة الخارجية و التعاون الدولي، أربعة عناصر رئيسية.

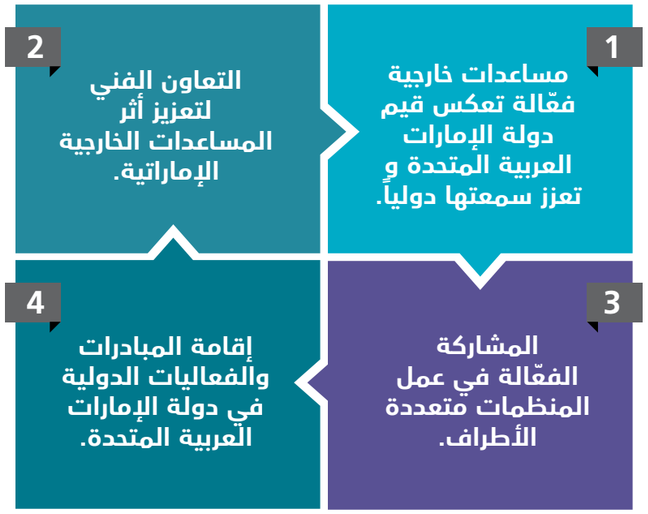

1. مساعدات خارجية فعّالة تعكس قيم دولة الإمارات العربية المتحدة و تعزز سمعتها دولياً. تلتزم دولة الإمارات بمساعدة الناس والمجتمعات المحتاجة، وبناء الرخاء المشترك في الدول المستهدفة، وتعزيز السلام والتسامح والاستقرار. بذلك ستقدم بلادنا مساهمة إيجابية في المجتمع الدولي.

2. التعاون الفني لتعزيز أثر المساعدات الخارجية الإماراتية. اكتسبت حكومة دولة الإمارات ومواطنوها، على مدى العملية التنموية والتطور الذي شهدته، ثروة معرفية وخبرات ثمينة. وبإمكان هذه الخبرات مساعدة دول نامية أخرى تسعى للنمو و الازدهار. ويمكن أن تكون هذه الخبرة الفنية ذات قيمة تساوي أو أكبر من قيمة مساعداتنا المالية.

3. المشاركة الفعّالة في عمل المنظمات متعددة الأطراف. تعتبر دولة الإمارات عضواً فعّالاً في العديد من المنظمات الدولية على الصعيدين العالمي و الإقليمي. كما تشارك دولة الإمارات في مختلف القضايا بدءاً من السلام والأمن إلى التنمية الاقتصادية، ومن قضايا الصحة العامة إلى الزراعة الملحية، ومن قضايا الطاقة المتجددة إلى الاستجابة للكوارث الإنسانية. **لذا ستحرص دولة الإمارات على تعزيز شراكاتها مع المنظمات الدولية الأكثر اتساقاً وتواؤماً مع سياسة مساعداتها الخارجية.**

4. إقامة المبادرات والفعاليات الدولية في دولة الإمارات العربية المتحدة. باعتبارها مركز عالمي، تتمتع دولة الإمارات بموقع جغرافي متميّز يتيح لها استقطاب الأشخاص والدول لمناقشة القضايا والتعلم من بعضهم البعض، بالإضافة إلى التعاون لوضع حلول للتحديات العالمية.

مقـــالـــة

برنامج المساعدات الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة

العمل والتعلّم والمشاركة والتعاون للمساعدة في زيادة فعالية المشاريع المستقبلية

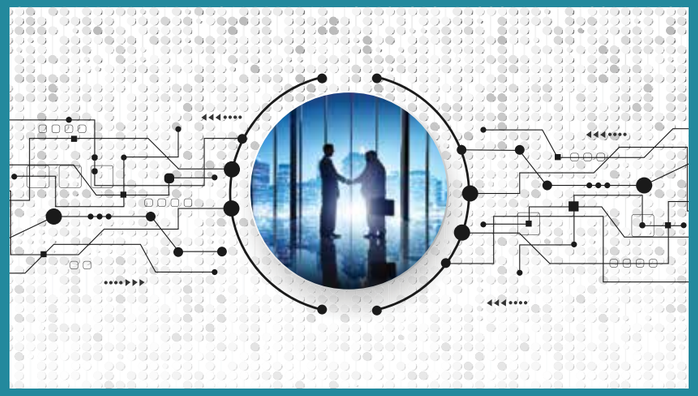

في عام 2016، وعلى هامش الدورة 71 للجمعية العامة للأمم المتحدة، أطلقت دولة الإمارات برنامجها للمساعدة الفنية تحت اسم برنامج المساعدات الفنية لدولة الامارات العربية المتحدة (UAETAP)- والذي يركز على التعاون الفني بوصفه ركيزة أساسية في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، ومن بين نهجها الإستراتيجي للتعاون الدولي.

وفي نفس العام، بتنسيق من وزارة الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات، قام البرنامج بإرسال أولى بعثاته التجريبية إلى دول الكاريبي. ضمت البعثة خبراء من عدة جهات إماراتية رائدة في قطاعات الموانئ والطيران والطاقة المتجددة- موانئ دبي العالمية، طيران الإمارات، ومصدر - الذين قدموا مساعدات فنية حول كيفية تنفيذ عمليات المرافق بشكل يحقق فعالية التكلفة، ومعايير السلامة، والترويج السياحي، إلى جانب مجالات أخرى.

أثمرت جهود بعثة الخبراء الافتتاحية هذه عن نتائج قيّمة، ليس لقيامها بنقل المعارف العملية فحسب، بل لمساهمتها في إتاحة الفرصة للخبراء الإماراتيين لاستكشاف بيئات جديدة والتعلم منها. ويبرهن هذا على أن النقل المتبادل للمعارف يعد من المكوّنات القيّمة لجهود المساعدة الفنية.

يستند برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى عمليات التعلّم المكتسبة نتيجة للنمو المطرد الذي حققه دولة الإمارات، واستغلال المواهب والتقدم في مجالات الخبرات المتفردة. وهو يعتبر جزءاً من الإطار العام للتعاون الدولي الذي وضعته حكومة الإمارات، ويسهم في إتاحة الخبرات الواقعية لكافة أفراد المجتمع الدولي من خلال تكريس جهود المساعدة الفنية وبذلها لعون الآخرين.

وبالإضافة إلى بعثات الخبراء، يوفر برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة كذلك دورات تدريبية وورش عمل وبرامج مخصّصة وزيارات بحثية ودراسية. ويستقطب البرنامج العديد من الجهات الشريكة من القطاعين العام والخاص ليكونوا جزءاً من الدافع الطموح لمشاركة المعارف، والذي يمكن أن يسهم كذلك في دعم الجهود المبذولة لتحقيق الاستدامة.

لم يكن السبب في وضع برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة للحاجة إليه فقط، بل تطبيقاً لمبدأ أن مشاركة المعارف تزيد من الفعالية الكلية. ففي حال نشر وتطوير بنية تحتية تتسم بالفعالية، سيستتبع ذلك تطبيق ممارسات أعمال، وتبادل للسلع والخدمات بشكل يسير على النسق ذاته، حيث إن النمو يتحقق نتيجة الاستمرار في اتباع ممارسات الحوكمة السليمة، وللتمكن من تحقيق الاستدامة على المدى البعيد، يعد استخدام مصادر الطاقة المتجددة أمرٌ أساسي.

وحتى الآن، يشتمل برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة أربعة مجالات رئيسية:

التنقل وتطوير البنية التحتية، ويهتم بتطوير مرافق الطيران، والموانئ، واللوجيستيات، وتخطيط وسائل النقل الحضرية.

الطاقة والاستدامة، وتركز على النمو الأخضر، والطاقة النظيفة، والحفاظ على موارد المياه، والزراعة المستدامة.

فاعلية الحكومة، وتتعلق بتشجيع الممارسات الابتكارية في الأعمال والخدمات، وتطوير القدرات البشرية، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة، وتيسير بدء مشاريع الأعمال، وتنويع الموارد لتحقيق الحرية الاقتصادية.

الخدمات، وتشمل القطاع المالي، والسياحة، والاتصالات، والمناطق الحرة.

مقالات

المشاركة النشطة لدولة الإمارات في مجالات عمل المنظمات متعددة الأطراف

مشاركة دولة الإمارات النشطة في أعمال المنظمات المتعددة الاطراف

يعتبر النظام متعدد الأطراف أداةً أساسية لحشد وتنسيق العمل الدولي لمواجهة التحديات التي يواجهها العالم؛ وعليه، تعتبر دولة الإمارات مشاركاً نشطاً، ومساهماً، في النظام متعدد الأطراف. فبالتواكب مع استراتيجيتها للمساعدات الخارجية، تواصل دولة الإمارات انخراطها في العمل مع المنظمات متعددة الأطراف المعنية، وتأسيس الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات المؤثرة ودعمهم في تقديم مساعدات تنموية وإنسانية تتسم بالفعالية، إلى جانب الحرص على نشر القيم التي تستند إليها دولة الإمارات من خلال أنشطة التعاون الدولي.

وفي هذا الصدد، يعتبر النظام متعدد الأطراف، بما فيه الأمم المتحدة، مكاناً مهماً بالنسبة لدولة الإمارات لممارسة استراتيجيتها المختصة بالمساعدات الخارجية، وتنفيذ هدفها العام والشامل المعني بإرساء دعائم السلام ونشر الازدهار. وبناءً عليه، ومن أجل تعزيز دعمها للمنظمات متعددة الأطراف، تعهدت دولة الإمارات بمضاعفة تمويلاتها غير المخصصة الموجهة للمنظمات متعددة الأطراف بحلول عام 2020. وتنفيذاً لهذا التعهد، تضاعفت مدفوعات دولة الإمارات الموجهة للميزانيات الأساسية للمنظمات متعددة الأطراف خلال عام 2016 لأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنةً بما سبق تقديمه في 2015، بينما ارتفعت التمويلات المخصصة بنسبة 128 في المائة.

وبالإضافة إلى المساهمات المالية، قادت دولة الإمارات المناقشات الدولية في عدد من المواضيع ذات الأولوية والمجالات المواضيعية، بمشاركة، ومن خلال، النظام متعدد الأطراف. من بين أبرز المساهمات التي شاركت فيها دولة الإمارات:

تنشيط الجمعية العامة للأمم المتحدة

بحثت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة وسائل لجعل عملها أكثر تركيزاً وكفاءةً وارتباطاً بالإطار العام من خلال ما يطلق عليه اسم عملية "تنشيط الجمعية العامة". ونتيجة للعمل على تنشيط الجمعية العامة، تم انتخاب الأمين العام التاسع للأمم المتحدة عام 2016 بأسلوب أكثر انفتاحاً وشفافيةً وشمولية من أي وقت مضى، وذلك إلى جانب إنجازات أخرى.

وفي نوفمبر 2016، تقدم رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى المندوب الدائم لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة في نيويورك ليدعوه إلى تصدر العملية الحكومية الدولية الهادفة إلى بناء توافق بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن عملية التنشيط، إلى جانب المندوب الدائم لكرواتيا.

العلاقة المؤسسية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة

بعد إطلاقها عام 2010 كإحدى هيئات الأمم المتحدة العامة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهات الحكومية الدولية لمساعدتها في صياغة السياسات، ووضع المعايير والقواعد الدولية، إلى جانب مهام أخرى، كما أنها تشرف على مدى تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لالتزاماتها المعنية بالمساواة بين الجنسين.

وتعتبر دولة الإمارات أحد أعضاء المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ عام 2013، وأعيد انتخابها لتخدم لمدة ثلاث سنوات أخرى، حتى 2018. وتشغل دولة الإمارات منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي لمجموعة منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام 2016. كما يعمل المندوب الدائم لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة في نيويورك حالياً في منصب رئيس المجلس التنفيذي لعام 2017.

في عام 2016، ساهمت دولة الإمارات بمبلغ 1.8 مليون درهم إماراتي (0.5 مليون دولار أمريكي) لصالح "البرنامج العالمي للمرأة والسلام والأمن: منع التطرف العنيف: نهج يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين". ويُجري البرنامج بحثاً وجمعاً للبيانات المتعلقة بالجوانب الجنسانية لكشف الدوافع الكامنة وراء عنف المتطرفين، وتأثير الاستراتيجيات المناهضة للإرهاب على حقوق المرأة والمنظمات المعنية بالمرأة.

ورغبة من المنظمة في تحقيق أهدافها وتوسع أنشطتها، افتتحت المنظمة مكتباً لها في أبوظبي. وهو الأول من نوعه في منطقة الخليج. وتأمل دولة الإمارات، من خلال هذا المكتب، في تعزيز عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إسراع الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف أنحاء العالم. كما التزمت الامارات بتقديم دعم لمدة 3 سنوات بمبلغ 18.4 مليون درهم (5 مليون دولار امريكي) سنوياً.

اجتماع الموارد وبناء القدرات

أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادرة "كل امرأة، كل طفل، في كل مكان، عام 2010، وتهدف للقضاء على الوفيات التي يمكن تجنبها بين النساء والأطفال والمراهقات بحلول 2030 لضمان رفاهيتهن والاعتناء بهن. وتسهم تلك المبادرة في تفعيل وتنفيذ الإستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل والمراهق، والتي تعتبر بمثابة خارطة الطريق لتحقيق خطة 2030.[74]

دعمت دولة الإمارات مبادرة "كل امرأة، كل طفل، في كل مكان" في عام 2015، والتي تركز على تلبية الاحتياجات الصحية للنساء والأطفال والمراهقين في مواقف الأزمات الإنسانية والضعف. وتهدف مبادرة "كل امراة، كل طفل، في كل مكان" إلى التصدي للوفيات التي يمكن تجنّب حدوثها بنسبة 60 في المائة بين الأمهات، و53 في المائة من الوفيات بين الأطفال في سن تحت 5 سنوات، و45 في المائة بين حديثي الولادة التي تحدث في مواقف الضعف والهشاشة الناتجة عن الصراعات وحركات النزوح والكوارث الطبيعية.[75]

عقد أول اجتماع للخبراء، تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، في أبوظبي عام 2015. نتج عن هذا الاجتماع "إعلان أبوظبي بشأن مبادرة كل امراة، كل طفل، في كل يوم"، وهو دعوة للعمل من أجل تحسين صحة النساء والأطفال والمراهقات في مواقف الضعف والهشاشة الناتجة عن الأزمات، والتي يعتبر غرضه الأول وضع أساس إنساني للاستراتيجية العالمية الجديدة.

في فبراير 2016، تم تعيين الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالإمارات في فريق الأمين العام الاستشاري رفيع المستوى المعني بمبادرة "كل امرأة، وكل طفل". وفي أبريل 2016، وبدعم من دولة الإمارات، عقدت مبادرة "كل امرأة، وكل طفل في كل مكان" ثاني اجتماع للخبراء في أبوظبي حول المساعدات الإنسانية والتنمية والصحة. اجتمع هؤلاء الخبراء وقاموا بتطوير أهداف وخطة تنفيذ على مدى 5 سنوات لمراعاة العامل الإنساني والضعف في الاستراتيجية العالمية.[76]

في مايو 2016، استضافت دولة الإمارات فعالية رفيعة المستوى في إطار مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في حضور وزراء وتنفيذيين من الدول المعنية وأصحاب المصالح بمبادرة "كل امرأة، وكل طفل في كل مكان" لمناصرة المبادئ التي تقوم عليها المبادرة ودعمها.

وخلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2016، اجتمعت الأطراف الفاعلة بالمجال الإنساني والتنموي من حكومتي الإمارات والنرويج في فعالية رفيعة المستوى، بالشراكة مع منصة مبادرة "كل امرأة، وكل طفل في كل مكان". أعلنت خلالها دولة الإمارات عن حزمة مساعدات جديدة مقدمة لليمن تركز على دعم صحة الأمهات والأطفال من خلال عمليات الاستجابة للأزمات. كما أعلنت دولة الإمارات والنرويج عن سلسل من الاجتماعات لاستكشاف كيفية وضع البرامج والسياسات وطرق التمويل، للمساعدة في دعم الخدمات الصحية الموجهة للنساء والأطفال في الاستجابات الإنسانية وتدابير الحد من مخاطر الكوارث وفي مختلف القطاعات ذات الصلة. تناولت سلسلة الاجتماعات مواضيع مثل المناخ والتحضّر والتعليم والإعاقة.

نشر وترويج القيم الإماراتية

بعد تبني قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، تأسس مجال المرأة والسلام والأمن، والذي يتناول التفاوت في المساواة والأثر الفريد الناتج عن الصراع المسلح المنعكس على النساء، وأهمية تطبيق المساواة والمشاركة الكاملة للنساء في التدابير المتخذة لمنع وحل الصراعات وبناء السلام والحفاظ عليه. وتعترف خطة المرأة والسلام والأمن (WPS) بأن القيادة النسائية تعتبر من الموارد التي لم يتم التطرق إليها لتحقيق السلام، وأن عدم تضمين العدالة وعدم المساواة في العلاقات الجنسانية تمثل تهديداً بعيد المدى على التنمية والاستقرار، وأن مشاركة النساء من العوامل الضرورية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

تعمل دولة الإمارات على دعم خطة المرأة والسلام والأمن، وتشدد على ضرورة مساواة النساء كشركاء في الجهود الرامية لصنع السلام وتحقيق الأمن ودعم توليهم أدوار في مواقع صنع القرار والمناصب القيادية العليا. وعلى مدى العامين الماضيين، أصبحت الإمارات من أهم الدول العربية الداعمة لخطة المرأة والسلام والأمن، وتتم دعوتها باستمرار لتمثيل منطقة الشرق الأوسط في مناقشات المتعلقة بهذا الموضوع. وتعترف الهيئات والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأكاديميين وصناع السياسات ومنظمات المجتمع المدني بدولة الإمارات كشريك أساسي ومهم في هذه القضايا.

في عام 2016، دعت أسبانيا دولة الإمارات لتكون عضو مؤسس في شبكة مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن. تم إطلاق هذه الشبكة في سبتمبر 2016، بعضوية كل من كندا وشيلي واليابان وناميبيا وأسبانيا ودولة الإمارات، وتهدف إلى مساعدة الدول التي نفذت خطة النساء والسلام والأمن على المستوى الداخلي.

مشاركة دولة الإمارات في الجهود الرامية لدعم المساواة بين الجنسين

تلعب دولة الإمارات دوراً رئيسياً في الشراكة مع البعثة الكولومبية منذ انضمت لمجموعة الأصدقاء في يونيو 2016. حيث اقترحت دولة الإمارات فكرة مجموعة الأصدقاء والتي تدور حول إنشاء تحالف معني بالمساواة بين الجنسين بعد اختيار الأمين العام الجديد، وأوصت بأن ينصب عمل المجموعة على ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة، على مستوى القيادة العليا مع الحفاظ على نسبة النساء في المستويات الوظيفية المتوسطة، حيث تبدأ الفجوة بين الجنسين في التزايد.

وعقب عضوية دولة الإمارات، شكّلت المجموعة فريق عمل معني بالتكافؤ والمساواة بين الجنسين في يوليو 2016، لتولي القيام بالمزيد من العملِ التقني والفني المطلوب. ويعتبر فريق العمل مسؤولاً عن قيادة وتنسيق جهود المجموعة الأكبر، بما فيها إنشاء ورقة للسياسة العامة موجزة للمعيّن في منصب الأمين العام حول حالات عدم التكافؤ الحالية بين الجنسين والتوصيات الهادفة لتحقيق المساواة في مختلف مستويات الأمم المتحدة.

التزام دولة الإمارات بالمشاركة في الجهود الدولية الرامية لتحقيق خطة التنمية لعام 2030

ستظل أهداف التنمية المستدامة والأطر العامة الدولية الداعمة لها بمثابة الركائز الأساسية لتشكيل سياسة التعاون الإنمائي الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة. فمن خلال مختلف برامج ومخططات سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، سيتم توجيه المساعدات لتكون أكثر استهدافاً لأهداف التنمية المستدامة الثمانية المتواكبة مع سياسة المساعدات الخارجية، وكذلك أهداف التنمية المستدامة الداعمة للأهداف التنموية للدول الشريكة لدولة الإمارات.

وتعزيزاً لمبدأ "عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن ركب التنمية"، ستواصل دولة الإمارات العمل على تلبية النسبة المستهدفة للمساعدات الإنمائية الرسمية، والتي حددتها الأمم المتحدة بنسبة 0.7 في المائة، من الدخل القومي الإجمالي. خلال عام 2016، تخطت دولة الإمارات هذه النسبة، حيث قدمت ما يوازي 1.12 في المائة من دخلها كمساعدات إنمائية رسمية وذلك حسب البيانات الاولية، مما جعل دولة الإمارات أكبر دولة مانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية من دخلها القومي الإجمالي على مستوى العالم. وتعتبر هذه هي المرة الثالثة التي تحقق فيها دولة الإمارات المراكز الأول منذ عام 2013، حيث احتلت المرتبة الثانية في عام 2015. وعلى نحو مشابه، تخطت دولة الإمارات النسبة التي حددتها الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة للدول الأكثر احتياجاً بمقدار 0.15 – 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، حيث قدمت الإمارات ما يوازي 0.36 في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية للبلدان الأقل نمواً. ومع الالتزام بهذه النسب التي وضعتها الأمم المتحدة، ستواصل المساعدات الخارجية الإماراتية الحرص على أن تكون مساعداتها الخارجية أكثر فعالية وتركيزاً واستناداً لأولويات الدول المتلقية.

يُعد النظام متعدد الأطراف وسيلة أساسية لجمع الأنشطة الدولية وتنسيقها في مواجهة التحديات العالمية. لذا فللمساعدة في دفع الخطة الدولية للتنمية والعمل الإنساني، ستضاعف دولة الإمارات حجم مساهماتها غير المخصصة الموجهة للمنظمات متعددة الأطراف، بحلول 2020، مقارنة بعام 2015.

كما ستوسع دولة الإمارات من جهودها في مجال الإغاثة الإنسانية، حيث ستجمع ما بين الاستجابة المباشرة للأزمات الطارئة، والمساهمات الهادفة لتعزيز النظام الإنساني العالمي. يتضمن هذا، السعي لمواصلة التزام دولة الإمارات المستمر بدعم الأزمات العالمية الناتجة عن الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى الاهتمام بالأزمات المهملة أو المنسية. وعلى الصعيد الدولي، وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التزاماً منها بالوصول إلى حلول سلمية، ستواصل دولة الإمارات تقديم الدعم للأزمات الناشئة نتيجة صراعات.

علاوة على هذا، ستوسع دولة الإمارات دورها في حماية اللاجئين من خلال الترحيب باستضافة 15,000 سوري إلى الدولة على مدى السنوات الخمس المقبلة. وأخيراً، فتطبيقاً للالتزامات التي تم الإعلان عنها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في مايو 2016، ستزيد دولة الإمارات على مدى السنوات الثلاثة المقبلة (حتى عام 2020) حجم مساعداتها الخارجية المقدمة لأغراض إنسانية بمقدار 15 في المائة على الأقل.

ويعتبر شركاء دولة الإمارات هم الأسس الداعمة للنجاح في تنفيذ سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك خطة التنمية الدولية 2030. ومن بينهم: الدول الشريكة المتلقية للمساعدات، والجهات الإماراتية المانحة، والدول المانحة النظيرة، والمؤسسات متعددة الأطراف والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص. سيتم تعزيز البرامج والمبادرات الإماراتية من خلال زيادة التعاون مع من الشركاء، كما أنها ستلعب دوراً حيوياً في مساعي دولة الإمارات لتحقيق التنمية المستدامة والسلام والازدهار العالمي.

نبذة عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي

تأسس مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الامارات في عام 2008، وكان الهدف الأساسي منه توثيق المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة ودعم بناء القدرات للمؤسسات المانحة الإماراتية. وفي عام 2013، حلّت وزارة التنمية والتعاون الدولي محل مكتب تنسيق المساعدات الخارجية، تلى ذلك دمجها مع وزارة الخارجية في 2016، لتصبح وزارة الخارجية والتعاون الدولي، وذلك في إطار جهود الحكومة لتعظيم أثر المساعدات وتنظيم أنشطة وخدمات الوزارة.

وتتمحور رسالة وزارة الخارجية والتعاون الدولي حول تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دبلوماسية فعّالة تعزز الأمن والاستقرار والتنمية والتميّز في تقديم الخدمات. وتدور رؤيتها حول التعاون والتعايش لتحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة والعالم. وتنطوي تلك الرسالة والرؤية على منهج يقوم على أربعة توجّهات، هي: المجتمع، والاستقرار الإقليمي، والازدهار، والمسؤولية العالمية الفاعلة.

ويعمل قطاع التعاون الدولي، بوزارة الخارجية والتعاون الدولي، إلى جانب عدد من الجهات الإماراتية الأخرى، لضمان مساهمة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات في تحقيق رؤية الإمارات 2021، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وبالنسبة لدولة الإمارات، يستلزم الاضطلاع بالمسؤولية العالمية الفاعلة السعي إلى الحد من الفقر والجوع في العالم، ودعم الأطفال، وإتاحة الخبرات في مجال تطوير البنية التحتية وبناء القدرات الحكومية، ودفع التقدم في تمكين النساء والفتيات، إلى جانب عوامل أخرى. وهذا يعني جعل الأولويات التنموية للدول الشريكة لدولة الإمارات العنصر الأساسي الذي يستند إليه تقديم مساعداتها الخارجية. كما يتضمن هذا ضمان استناد استجابة دولة الإمارات للأزمات الإنسانية على مبادئ الإنسانية، والحيادية، والنزاهة، والاستقلالية، واعتماد التنمية المستدامة أساساً لكل ما تقوم به دولة الإمارات من أعمال.

مقالة

عام الخير في دولة الإمارات

إحداث فرق في حياة الأفراد والمجتمعات والدول والطبيعة

بعد الانتهاء بنجاح من مبادرة عام القراءة، في ديسمبر 2016، أعلن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حفظه الله، عام 2017 عاماً للخير، والذي سيتم خلاله رسم خارطة الطريق من أجل تقديم مساعدات إنسانية وخيرية لإيثار الغير. يعتبر العطاء من القيم المتأصلة في الثقافة والعادات الإماراتية، داخل وخارج حدودها، كما إنه يعتبر من القيم التي جسدها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، الأب المؤسس لدولة الإمارات. وبناء عليه وجهه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم بي، رعاه الله، باطلاق خلوة الخير بحضور اكثر من 150 من متخذي القرار وممثلي المؤسسات الحكومية والجهات المانحة والقطاع الخاص والمعاهد التعليمية والخبراء، وكان من مخرجات خلوة الخير اطلاق استراتيجية عام الخير التي تتكون من 6 مسارات وتم تكليف وزير بالاشراف على مخرجات المسار الرابع.

دأبت دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ نشأتها في عام 1971، على تقديم المساعدات الإنسانية للدول النامية في مختلف أنحاء العالم. حيث تنوعت أشكال المساعدات ما بين مشاريع إغاثة إنسانية، أو مشاريع تنموية لمساعدة الدول والمجتمعات في تعجيل تحقيق التقدم وتعزيز الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، حيث تُرجمت هذه المساعدات الخارجية إلى شراكات نتج عنها مشاركة مجتمعية، واتخذت قيماً كميّة في صورة مبالغ مدفوعة، ساهمت في تحقيق الاعتراف الدولي بدولة الإمارات كدولة مانحة سخية.

وبالطبع، لا يقتصر العطاء على المساهمات النقدية فقط. فسواء كان العطاء في صورة مساعدات نقدية، أو وقت، أو مهارات، أو معارف أو تعاطف إنساني، يعتبر سبباً لإحداث فارق: في حياة الفرد والمجتمع والدولة أو في البيئات الطبيعية بكوكب الأرض.

تستند الدعائم الأساسية لعام الخير على حشد كافة قطاعات المجتمع، بما فيها الأفراد والقطاع الخاص، ليصبحوا شركاءً حقيقيين في تحقيق التنمية المستدامة، ويسهموا في تحفيز الجهود التي يمكن أن تشكل قيمةً أكبر من مجموع قيمها المنفردة. وباعتبار العمل التطوّعي أحد ركائزه الأساسية، يصبو عام الخير إلى غرس قيمة العطاء باعتبارها أكثر من مجرد وسيلة للتعبير عن الامتنان للمجتمع، لتصبح عادة تسير عليها الأجيال المقبلة.

مسترشدةً برؤية الإمارات للعام 2021، واستلهاماً بقناعة قادة الإمارات، حفظهم الله، وبتوجيهها على أساس مجموعة من الأهداف والاستراتيجية الواردة ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، وأخيراً وليس آخراً، من خلال استكمالها بعام الخير، يستعد مستقبل المساعدات الخارجية الإماراتية لإحداث علامات فارقة جديدة تخطى حدود الدولة، وتمثّل قضية نبيلة أخرى لاحتفال باليوبيل الذهبي لدولة الإمارات في عام 2021.

مسارات عام الخير:[77]

مـرفـقـات

المرفق الأول: المنهجية المستخدمة في توثيق المساعدات الخارجية الإماراتية

تستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى السجلات التي قدمتها الجهات الإماراتية المانحة بشأن مساعداتها الخارجية إلى وزارة الخارجية والتعاون الدولي، وذلك لتتمكن من إعداد هذا التقرير. حيث تلقت الوزارة ما يزيد عن 15,000 قيداً منفصلاً، تتضمن معلومات حول المبالغ المدفوعة أو التي تم الالتزام بها من قِبل ما يزيد عن 40 جهة إماراتية مانحة، من بينها ما يزيد عن 12 جهة حكومية.

تم جمع وتصنيف هذه المعلومات والتحقق من صحتها وفقاً للإطار العام لتسجيل وتوثيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي قامت دولة الإمارات بإعداده وإنتاجه بالتشاور مع لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-DAC). تم تصميم الإطار العام لتسجيل وتوثيق المساعدات الخارجية بحيث يتناسب مع بيئة العمل الفريدة التي يتسم بها قطاع المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، وبما يتوافق في الوقت نفسه مع معايير التوثيق والتسجيل الدولية. ويمكن الاطلاع على الوثيقة بالكامل على الموقع الإلكتروني mofaic.gov.ae.

الجهات التي قامت بتوثيق مساعداتها الخارجية

يعتمد عدد الجهات الإماراتية التي تقوم بالتوثيق، وبشكل أساسي المساعدات الخارجية الإماراتية المدفوعة في عام محدد، على ما إذا تم إرسال البيانات في الوقت المحدد لإجراء التحليل من أجل: 1) التوثيق لدى لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و2) إعداد التقرير السنوي للمساعدات الخارجية الإماراتية. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الجهات الإماراتية المانحة التي تقوم بتوثيق مساعداتها على مدى السنوات المقبلة، في ظل مشاركة المزيد من جهات القطاع الخاص في أنشطة تقديم المساعدات الخارجية الإماراتية.

تدقيق البيانات بواسطة مؤسسات خارجية

على غرار ما جرى على مدى السنوات السابقة، يتم الاستعانة بمؤسسة خارجية لإجراء عملية رقابة خارجية على الجودة لمراجعة المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة عام 2016 لضمان سلامة العمليات المتبعة لتوثيق وتصنيف وتحليل بيانات الواردة من الجهات المانحة، ومن تطبيق وزارة الخارجية والتعاون الدولي للتوصيات المطروحة قبل الانتهاء من مراجعة البيانات ونشرها.

وفي حال تفضيل إحدى الجهات الإماراتية المانحة، بما فيها جهات القطاع الخاص الإماراتية، توزيع مساعداتها الخارجية عن طريق تقديم التمويل لجهة إماراتية أخرى، يتم تسجيل نشاط المساعدات الخارجية باسم الجهة المنفذة للمشروع، أو التي دفعت المبالغ للدولة المتلقية.

عملية تسجيل وتوثيق بيانات المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

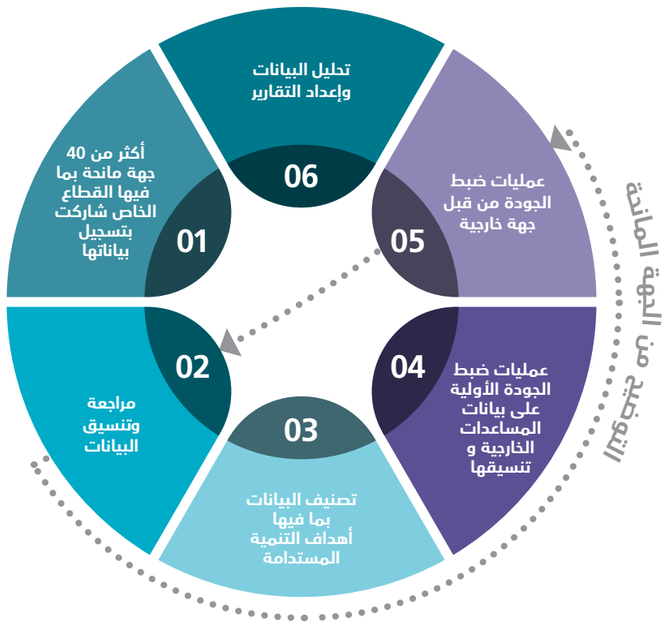

أ. توثيق بيانات المساعدات الخارجية الإماراتية لدى الجهات الدولية

كجزء من التزام الدولة بمبادئ فعالية التنمية، وللتمكن من إجراء تحليل لبيانات المساعدات الخارجية على الصعيد الدولي، تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتوثيق برامج المساعدات الخارجية التي تقوم بتمويلها لدى الجهات والهيئات الدولية التي تقوم بالرقابة على المساعدات التنموية والإنسانية، وتحديداً لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخدمة التتبع المالي التابعة للأمم المتحدة.

توثيق المساعدات الإنمائية الرسمية

بعد الانتهاء من تجميع وتحليل بيانات المساعدات الخارجية الإنمائية والإنسانية الواردة من الجهات المانحة، خلال الربع الأول من كل عام، تقوم وزارة الخارجية والتعاون الدولي بتزويد لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالأنشطة المؤهلة لتسجيلها كمساعدات إنمائية رسمية مقدمة من دولة الإمارات العربية، وذلك باستخدام نظام توثيق الجهات المانحة (CRS) الخاص بلجنة المساعدات الإنمائية.

بعد اعتماد لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتقرير المساعدات الذي أرسلته دولة الإمارات، تقوم بنشر أرقامه ومقارنتها بالدخل القومي الإجمالي لدولة امارات.

صدرت الأرقام المؤقتة المستخدمة في هذا التقرير، لنسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات لعام 2016، من قِبل لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أبريل2017. وستقوم لجنة المساعدات التنموية بتأكيد القيمة النهائية لنسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي لكافة الدول المانحة للعام 2016 في شهر ديسمبر 2017.

سيتم تغيير طريقة احتساب المساعدات الإنمائية الرسمية لتدفقات المساعدات الخارجية في عام 2018، وذلك عقب الاتفاق الي توصل إليه أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية. وتجري دولة الإمارات حالياً مناقشات تقودها لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تحديث طرق قياس المساعدات الإنمائية الرسمية. وعلى الرغم من أنه لم يتم تضمينها في تحليل تقرير المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للعام 2016، إلا أن وزارة الخارجية والتعاون الدولي، شأنها كشأن باقي أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، قامت بتوثيق بيانات مساعداتها الإنمائية الرسمية باستخدام طريقة الاحتساب الجديدة منذ عام 2016، لتوثيق تدفقات المساعدات المقدمة في عام 2015.[78]

وتستعرض الفقرات التالية، ضمن الملحق الثاني: التعريفات، مزيداً من التفصيل حول طريقة القياس الجديدة للمساعدات الإنمائية الرسمية.

توثيق المساعدات الإنسانية

يتم توثيق استجابة دولة الإمارات لحالات الطوارئ الإنسانية لدى خدمة التتبع المالي التابعة للأمم المتحدة، وهي عبارة عن قاعدة بيانات تفاعلية في الوقت الحقيقي لتوثيق مثل تلك الحالات الطارئة، ويديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبخلاف المتبع عند توثيق المساعدات الإنمائية الرسمية لدى لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والذي يحدث بشكل سنوي، تتولى وزارة الخارجية والتعاون الدولي توثيق المساعدات الإنسانية في خدمة التتبع المالي فور تأكيدها من قِبل الجهة المانحة وتوصيلها للدولة المستقبلة لهذه المساعدات.

المرفق الثاني: التعريفات

المساعدات الإنمائية الرسمية

وضعت لجنة المساعدات الإنمائية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفاً للمساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) بأنها: "التدفقات المقدمة إلى دول ومناطق ضمن تلك الواردة في قائمة لجنة المساعدات الإنمائية للدول المتلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية وإلى المؤسسات التنموية متعددة الأطراف والتي تكون،إما : 1) مقدمة من قِبل مؤسسات وهيئات رسمية، بما فيها حكومات الدول والحكومات المحلية، أو بواسطة وكالاتها التنفيذية؛ 2) أن يكون الهدف الأساسي منها تعزيز الرفاهية والتنمية الاقتصادية للدول المتلقية؛ 3) أن تقدم وفق شروط تفضيلية ميسرة بطبيعتها (بمعنى أن تشتمل على أحد أنواع الدعم كحد أدنى)".

المساعدات الإنمائية الرسمية والمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة يقدم التقرير السنوي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة حساباً تفصيلياً لكل من المساعدات الخارجية الإماراتية الإجمالية، والمساعدات الإنمائية الرسمية الإماراتية المقدمة خلال العام.

المعيار	المساعدات الإنمائية الرسمية الإماراتية	المساعدات الخارجية لدولة الإمارات
مصدر التمويل	يتم توثيق التدفقات الرسمية فقط (تمويل من مصادر حكومية)	يتم توثيق التدفقات من المصدرين الرسمي والخاص
الغرض من المساعدات	يتم توثيق المساعدات التنموية والإنسانية فقط. لا يتم توثيق المساعدات ذات الطابع الثقافي أو الديني.	يتم توثيق المساعدات التنموية والإنسانية والخيرية. كما يتم توثيق المساعدات ذات الطابع الديني و الثقافي (وتُصنف ضمن المساعدات الخيرية)
الوجهة المتلقية للمساعدات	توثيق المساعدات الممنوحة للدول المؤهلة للحصول على مساعدات إنمائية رسمية فقط (مقارنة بالدخل القومي الإجمالي)	يتم توثيق المساعدات الخارجية الممنوحة لكافة الدول (بغض النظر عن مستوى الدخل)
صفة القروض	تشمل القروض الميسّرة فقط	تشمل كافة أنواع القروض

تحديث طريقة قياس المساعدات الإنمائية الرسمية

وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "يجري تحديث النظام الإحصائي المتبع في لجنة المساعدات الإنمائية حتى يعكس المشهد التنموي العالمي الجديد بشكل أفضل. ويعتبر المقياس الجديد لاحتساب المساعدات الإنمائية الرسمية جزءاً من عملية التحديث هذه، وسيساعد في ضمان تطبيق الأطر العامة التحفيزية والأدوات المالية والاستثمارية الصحيحة، لمساعدة كافة الدول في تحقيق تمويل ناجح لاستراتيجيات التنمية وتحقيق الخطة الطموحة والتحوّلية لأهداف التنمية المستدامة لفترة ما بعد 2015".

تتألف عملية تحديث طريقة قياس المساعدات الإنمائية الرسمية من ثلاثة عناصر رئيسية، حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما يلي:

- طريقة منقّحة لتسجيل القروض السيادية.
- إتاحة تمثيل أفضل لدور أدوات القطاع الخاص إلى جانب توفير المحفزات المناسبة (والقضاء على عوامل التثبيط) لتشجيع استخدام تلك الأدوات.
- توضيح مدى صلاحية الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والسلام.

الالتزامات والمدفوعات

الالتزام: عبارة عن تعهد مؤكد في صورة كتابية تلتزم به الجهة المانحة ويكون مدعوماً بالمبالغ اللازمة، والذي يهدف من خلاله تقديم مساعدة محددة لإحدى الدول أو المنظمات الدولية.

المدفوعات: هي المبالغ المصروفة فعلياً من أجل أو لصالح إحدى الدول المتلقية أو المنظمات الدولية، وبشكل محدد هو المبلغ الذي تم إنفاقه. وتعبر المدفوعات عن المبالغ المدفوعة فعلياً عن طريق التحويل الدولي للموارد المالية أو السلع أو الخدمات العينية.

تم تناول الالتزامات والمدفوعات بشكل منفصل، للتمكن من عرض صورة واضحة للمساعدات التي تم منحها ودفعها خلال عام معيّن. وبالرغم من أنه تم توثيق مبالغ الالتزامات ضمن هذا التقرير، إلا أن محور التركيز الرئيسي للتحليلات الواردة في هذا التقرير ينصب على "المدفوعات"، وهو ما يتفق مع الطريقة المتبعة لتوثيق البيانات لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

نوع التمويل: المنح والقروض

المنح: هي المساعدات النقدية والعينية التي لا تتحمل الجهة المتلقية لها أي دَيْن قانوني تجاهها (بمعنى أنها لا تكون مُلزمة بردها).

القروض: تعرّف بأنها التحويلات الممنوحة في صورة نقدية أو عينية والتي تبعاً لها تتحمل الجهة المتلقية مسؤولية الدين القانوني تجاهها، مثل القروض المتعلقة بالاستثمار الممنوحة للدول النامية أو القروض المقدمة لمشاريع مشتركة مع الجهة المتلقية للقرض.

وعلى غرار المتبع خلال الأعوام السابقة، جميع الأرقام الواردة في هذا التقرير والمتعلقة بالقيمة الإجمالية للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات لا تتضمن المبالغ المسددة التي تم تلقيها خلال العام الذي يتم إعداد التقرير عنه من قيمة القروض المقدمة خلال الأعوام السابقة. أما عند التوثيق لدى لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تكون بيانات المساعدات الخارجية الإماراتية خاصة بالقيمة الصافية للقروض متضمنة لخصومات المبالغ المسددة من المبلغ الأصلي للقروض السابقة.

المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية والصافية

المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية: هو المبلغ الإجمالي المدفوع تحت مسمى "مساعدات إنمائية رسمية".

المساعدات الإنمائية الرسمية الصافية: هو المبلغ الإجمالي المدفوع كمساعدات إنمائية رسمية، بعد طرح المبالغ المسددة من مبلغ القرض الأصلي والتي تم تلقيها خلال نفس الفترة، دون احتساب معدل الفائدة. تستخدم لجنة المساعدات الإنمائية تلك القيمة لاحتساب نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي للدولة.

مصادر التمويل: رسمية وخاصة

غالباً ما يتم تمويل المساعدات الخارجية إما عن طريق المصادر الحكومية الرسمية أو عن طريق الجهات المانحة التابعة للقطاع الخاص. بالنسبة لدولة الإمارات، يشير مصطلح مساعدات رسمية إلى المبالغ التي تم تلقيها من الوزارات الاتحادية والدوائر الحكومية التابعة لكل إمارة فيها.

في حين أن المبالغ التي مصدرها القطاع الخاص، هي تلك التي تم تلقيها من الأفراد في دولة الإمارات أو الكيانات والمنشآت التجارية عن طريق المؤسسات الإماراتية المانحة.

فئـات المسـاعدات: تنموية وإنسانية وخيرية

المساعدات التنموية: تقدم بهدف المساعدة في تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتلقية والمستوى العام لجودة حياة مواطنيها، وتشمل المساعدات المقدمة لدعم الميزانية وبناء الطرق والمستشفيات والمدارس.

المساعدات الإنسانية: هي تلك المساعدات المخصصة للمساعدة في إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة والحفاظ على كرامة الإنسان وحمايتها أثناء وبعد حالات الطوارئ، وتشمل المساعدات طويلة الأجل الممنوحة للاجئين والأشخاص النازحين.

المساعدات الخيرية: هي تلك المساعدات المقدمة لغرض نشر ثقافة الدولة المانحة أو بدافع ديني كبناء المساجد وتيسير رحلات الحج، أوتنفيذ برامج موسمية كتقديم وجبات الإفطار خلال شهر رمضان المبارك.

ولا تشمل المساعدات الموثقة في التقرير السنوي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات المساعدات العسكرية، ولكن مع هذا فإنها تشمل المساعدات التنموية والإنسانية التي تم توصيلها من قِبل أفراد القوات المسلحة الإماراتية كدعم لوجيستي لتيسير توصيل المساعدات في حالات الكوارث الطبيعية في المقام الأول، كما أنها تشمل المساعدات التي قدمتها قوات الشرطة الإماراتية في عمليات البحث والإنقاذ التي جرت خلال حالات الطوارئ الإنسانية.

أنواع المساعدات

يتعلق هذا التصنيف بكيفية قيام المؤسسة أو الجهة المانحة بإنفاق مساعداتها الممنوحة لها. تعتبر آخر أربعة أنواع مبينة أدناه للمساعدات أنواع جديدة تُضاف للإطار العام لتسجيل، توثيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

1. **المساعدات ثنائية الأطراف المقدمة للحكومات:** هي المساعدات المقدمة إلى الحكومات والجهات الحكومية.
2. **المساهمات المقدمة للميزانية الأساسية الخاصة بالمنظمات والجهات متعددة الأطراف:** هي مساعدات غير مخصصة يتم تقديمها لتغطية التكاليف الأساسية والميزانية العادية للمنظمات الإقليمية أو الدولية متعددة الأطراف.
3. **المساهمات المخصصة المقدمة للمنظمات متعددة الأطراف:** تشمل المساهمات الموجهة لدعم تنفيذ أنشطة المنظمات متعددة الأطراف المنفذة في دولة معيّنة أو لمشروع أو برنامج على وجه التحديد.
4. **المساهمات المقدمة للمنظمات الدولية غير الحكومية:** هي المساعدات المقدمة لدعم أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية المنفذة في دولة أو مشروع معين، سواءً كانت مساعدات مخصصة أو غير مخصصة.
5. **المساهمات المقدمة للمنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني:** هي تلك المساعدات المقدمة للمنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الكائنة في الدولة محل التنفيذ، سواء كانت مساعدات مخصصة أو غير مخصصة لمشاريع معيّنة.
6. **التنفيذ المباشر للمشاريع:** هي تلك المساعدات الممنوحة للمشاريع التي تقوم الجهة المانحة بتنفيذها بشكل مباشر، أو من خلال تعاقدها مع متعهد للتنفيذ.
7. **المساعدات الفنية وبعثات الخبراء:** في المبالغ المرتبطة بتقديم المعارف من خلال توفير الخبراء أو الدورات التدريبية أو الأبحاث.
8. **المنح وتغطية تكاليف الطلاب:** هي المساعدات المالية الممنوحة للطلاب بشكل فردي والمساهمات المقدمة للمتدربين.
9. **المصاريف الإدارية:** هي مبالغ المساعدات الخاصة بتحمّل التكاليف الإدارية المرتبطة بتوصيل أو تنفيذ برامج المساعدات المقدمة.
10. **تخفيف أعباء الديون:** هي مبالغ المساعدات المرتبطة بالديون (سواء بالإعفاء عنها، أو تحويلها إلى الغير، أو بالمقايضة، أو بإعادة شراء الديون، أو إعادة جدولتها، أو إعادة تمويلها).

القطاعات

يتم تصنيف المساعدات بحسب **القطاع** على أساس الغرض من المشروع أو النشاط. ولا يتعلق هذا النوع من التصنيف بنوع السلع أو الخدمات المقدمة.

وتتوفر قائمة كاملة للقطاعات، بما في ذلك تعريفاتها، ضمن وثيقة الإطار العام لتسجيل وتوثيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية والتعاون الدولي www.mofa.gov.ae.

وفيما يلي تصنيفاً لبعض القطاعات التي حصلت على مساعدات مقدمة من دولة الإمارات.

دعم الميزانية العامة، يشير هذا المصطلح إلى المساهمات غير المخصصة الموجّهة لدعم ميزانية المنظمات أو الحكومات المتلقي، أو لدعم تنفيذ عمليات إصلاح الاقتصاد الكلي للدولة، مثل برامج التعديل الهيكلي أو استراتيجيات الحد من الفقر. وتُفضل بعض الجهات المانحة تقديم المساعدات في صورة دعم للميزانية العامة كوسيلة لتقليل تكاليف المعاملات ومتطلبات التوثيق، وفي الوقت نفسه المساهمة في بناء قدرات الحكومة المتلقية.

خدمات الدعم والتنسيق وتشمل التدابير المتبعة من قبل الجهات المانحة لتنسيق ودعم عمليات الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الخدمات اللوجستية وأنظمة الاتصالات ونشر أفراد البحث والإنقاذ. كما تشمل الدعم المقدم للجهات العاملة في مجال التنسيق (كمكتب تنسيق المساعدات الإنسانية "أوتشا")، وتدريب وتأمين الموظفين العاملين بالعمل الإنساني وعمليات الإغاثة.

التنمية الحضرية وإدارتها: يشير هذا المصطلح إلى مشروعات التنمية المتكاملة للحضر؛ التنمية المحلية وإدارة المناطق الحضرية؛ البنية التحتية والخدمات في الحضر؛ تمويل البلديات، الإدارة البيئية في الحضر؛ التنمية الحضرية والتخطيط؛ التجديد الحضري والإسكان في الحضر؛ وأنظمة المعلومات حول الأرض.

المرفق الثالث: منهجية تعيين الدعم الإماراتي الموجّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية

الأسباب الداعية لوضع المنهجية

عقب إقرار خطة التنمية للعام 2030 وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة في سبتمبر 2015، يعتبر عام 2016 هو العام الأول الذي تبدأ فيه دولة الإمارات توثيق مساعدتها الخارجية استنادا لخطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

ويعد تأسيس منهجية لتوثيق مساهمات المساعدات الخارجية لدولة الإمارات استناداً لأهداف التنمية المستدامة أمرٌ ضروري لدولة الإمارات باعتبارها جهة مانحة رئيسية وعضو ملتزم في المجتمع الدولي لتحقيق خطة 2030. يوضح هذا الفصل المنهجية التي جرى تطويرها وتطبيقها بهذا الشأن، والتي تتيح لوزارة الخارجية والتعاون الدولي الإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية:

ما هي قيمة مدفوعات المساعدات الخارجية الإماراتية، المقدمة خلال عام محدد، لصالح كافة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وعلى وجه الخصوص أهداف التنمية المستدامة الثمانية المتسقة مع سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة؟

وتمثل بيانات عام 2016 خط الأساس للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لصالح تحقيق خطة التنمية 2030، وستدعم وزارة الخارجية والتعاون الدولي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتخطيط المستقبلي لكيفية تقديم المساعدات الخارجية الإماراتية.

المنهجية

من أجل وضع تصوّر للدعم الإماراتي المقدم لصالح تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تم تعيين كل نشاط من أنشطة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات خلال عام 2016، بأثر رجعي، لواحد من أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات المناظرة له، بطريقة تعيين واحد إلى واحد. وفي الحالات التي كان نشاط المساعدات الخارجية الإماراتية يدعم فيها أكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة، كان العامل الحاسم في اختيار أحد تلك الأهداف يرجع للهدف العام والشامل للنشاط. وإذا كان المشروع يدعم أكثر من مؤشر واحد، فكان يتم اختيار المؤشر الأكثر ارتباطاً بالنشاط.

كان "المحدد" الأساسي عند تعيين أحد أنشطة المساعدات الخارجية الإماراتية لواحد من أهداف التنمية المستدامة هو وصف مستوى المشروع الذي قدمته الجهة المانحة الإماراتية. وبمجرد تأسيس سابقة والاستناد إليها لأحد أنشطة المساعدات الخارجية الإماراتية (على سبيل المثال إقامة آبار المياه، بناء مدارس التعليم المهني ... إلى غيره)، يتم تعيين نفس الغاية المندرجة ضمن الهدف الإنمائي ومؤشراته المناظرة؛ ولكن مع هذا، كانت هناك بعض الحالات التي جرى فيها بعض التمييز. على سبيل المثال، تم تعيين الدعم المقدم لكفالة الأيتام ضمن الهدف الإنمائي الأول من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالقضاء على الفقر، بينما تم تعيين أنشطة بناء دور الأيتام الملحقة بمدرسة للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

تعيين القطاعات

نظراً لأن الغرض من المشروع أو نشاط المساعدات يسهم، بشكل أساسي، في تحديد "قطاع" المساعدات الذي يندرج تحته، فإن المنهجية المستخدمة في تعيين أنشطة المساعدات الإماراتية لأهداف التنمية المستدامة تضع في اعتبارها كذلك القطاع. وبينما أن الأنشطة المجمّعة تحت قطاع واحد توفر، في العديد من الحالات، ارتباطاً واضحاً بالهدف المدعوم من بين أهداف التنمية المستدامة (على سبيل المثال تم تعيين كافة المساعدات الإماراتية الموجهة لـ "قطاع التعليم الأساسي" تحت الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بجودة التعليم)، إلا أن هناك بعض القطاعات التي تسهم في تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، تبعاً للهدف النهائي من النشاط. وتوضح الفقرات التالية مزيداً من التفصيل للمنهجية المطبقة في تعيين هذه القطاعات.

المساهمات الموجهة لقطاع المنظمات الدولية

تم تعيين المساهمات الموجهة للمنظمات متعددة الأطراف تبعاً للتكليف المنوطة به المنظمة، أو للغرض من المشروع الذي دعمته المساعدات الإماراتية. وفي الحالات التي كان التكليف المنوطة به المنظمة أو المشروع الذي نفذته يدعم تحقيق أكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة، كان يتم اختيار الغاية المندرجة تحت الهدف الإنمائي الأكثر اتساقاً مع الطبيعة السائدة للمنظمة أو للغرض من المشروع.

قطاع دعم الميزانية العامة

تم تخصيص التزامات ومدفوعات المساعدات الإماراتية الموجهة لهذا القطاع – وهي المساهمات غير المخصصة الموجهة لميزانية المنظمة أو الحكومة المتلقية – إما ضمن الهدف الثامن " تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق للجميع" أو الهدف السابع عشر "تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة" من أهداف التنمية المستدامة، وذلك استناداً لعدة معايير:

- التعيين للهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة – عندما تكون المساعدات موجهة كمدفوعات للبنوك المركزية بغرض دعم الاستقرار المالي، والحفاظ على احتياطيات النقد الأجنبي، والحد من التضخم أو لدعم تنفيذ عمليات إصلاح الاقتصاد الكلي.
- التعيين للهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة – هي المساعدات المقدمة لدعم الحكومات، بما فيها البلدان الأقل نمواً، لمساعدتها في تحمّل نفقاتها (ولكن ليس لتحقيق النمو الاقتصادي على وجه الخصوص)، ومواصلة القدرة على تقديم الخدمات الحكومية الأساسية.

قطاع خدمات الدعم والتنسيق

يندرج الدعم المقدم ضمن هذا القطاع بصورة حصرية تحت المساعدات الإنسانية، المقدمة بهدف تيسير تقديم مواد الإغاثة العاجلة، أو دعم المنظمات الإنسانية، بما في ذلك العاملة في مجال الخدمات اللوجيستية وأنظمة الاتصالات. وحيث إن هذا الدعم يغطي أنواعاً متعددة من المساعدات المواضيعية، فقد تم تعيين مشروع المساعدات الخارجية الإماراتية تبعاً للغرض الأساسي من المساعدة الممنوحة.

على سبيل المثال، تم تصنيف خدمات الدعم والتنسيق الموجهة لتوصيل المساعدات الغذائية ضمن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع)، بينما تم ربط توفير الرعاية الصحية في حالات الطوارئ بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز الصحة السليمة والرفاهية).

وتقر وزارة الخارجية والتعاون الدولي بأنه يمكن تحسين المنهجية المختارة بمرور الوقت، كما أنها ملتزمة بالعمل مع مجتمع المساعدات الخارجية الإماراتي والمجتمع التنموي الدولي لتنقيح مناهجها وتحليلاتها للدعم الإماراتي الموجّه لصالح تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما تطمح دولة الإمارات، بمرور الوقت، إلى توثيق بيانات مساعداتها الخارجية الموجهة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام برامج المانحين وخطط الإنفاق المستقبلي الموضوعة ومحدد بها تخصيصات صريحة لأوجه الدعم التي ستوجهها لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها.

غايات أهداف التنمية المستدامة	المؤشر	قطاع النشاط الذي نفذته دولة الإمارات
الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة	1.2.2	مجموعة متنوعة من الخدمات الأساسية
	1.4.1	
	1.4.1	خدمات الرعاية الاجتماعية
	1.5.1	المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ
		الإيواء في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية
الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المساواة بين الجنسين	2.1.2	برامج المساعدات الغذائية والأمن الغذائي
	2.2.1	المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ
	2.4.1	التنمية الزراعية
		المدخلات الزراعية
		موارد الأراضي الزراعية
		موارد المياه المخصصة للزراعة
	أ.2.2	السياسة والإدارة الزراعية
	ج.2.1	التخزين
الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة	3.1.1	الرعاية الصحية الإنجابية
	3.1.2 3.2.1 3.2.2 3.3.5 3.4.1 3.8.1 ب.3.1 ج.3.1	الخدمات الطبية
	3.3.1	التخفيف من الآثار الاجتماعية لفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)
	3.3.3	مكافحة الملاريا
	3.3.4	السياسة والإدارة السياحية
	3.3.5	مكافحة الأمراض المعدية
	3.4.1	الثقافة والأنشطة الترفيهية
		التثقيف الصحي
	3.7.1	الرعاية الصحية الإنجابية
	3.8.1	الرعاية الصحية الأساسية
		البنية التحتية للخدمات الصحية الأساسية
		الصحة في حالات الطوارئ
		التثقيف الصحي
		مكافحة الأمراض المعدية
	3.8.2	السياسة والإدارة الصحية
	ج.3.1	تطوير العاملين بالمجالات الصحية
		التعليم والتدريب الطبي
		الأبحاث الطبية
	د.3.1	الصحة في حالات الطوارئ

غايات أهداف التنمية المستدامة	المؤشر	قطاع النشاط الذي نفذته دولة الإمارات
الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التعليم الجيد	4.1.1	التعليم في حالات الطوارئ
	4.1.1 4.3.1 4.5.1 أ.4.1 ج.4.1	مرافق التعليم والتدريب
	4.1.1 ج.4.1	السياسة والإدارة التعليمية
	4.1.1	الأبحاث التعليمية
	4.1.1 4.3.1 ب.4.1	التعليم العالي
	4.1.1	التعليم الثانوي
	4.1.1 4.2.2	التعليم الأساسي
	4.2.1	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة
	4.3.1 4.4.1	التدريب المهني
	4.3.1	التدريب التقني والإداري المتقدم
	4.5.1	المهارات الحياتية الأساسية للشباب والبالغين
	أ.4.1	خدمات الرعاية الاجتماعية
	ج.4.1	تدريب المدرسين
الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المساواة بين الجنسين	5.1.1 5.2.1	المنظمات والمؤسسات النسائية المعنية بالمساواة
	5.2.2	الحماية والتأمين في مواقع الحالات الإنسانية
		خدمات الرعاية الاجتماعية
الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة المياه النظيفة والصحة العامة	6.1.1	إمدادات مياه الشرب الأساسية
		المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ
		الأنظمة الكبيرة لإمداد المياه
	6.2.1	أنظمة الصرف الصحي الكبيرة
	6.3.1	إدارة المخلفات والتخلص منها
	6.4.2	الأنظمة الكبيرة لإمداد المياه
	6.6.1	تطوير أحواض الأنهار
الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة الطاقة النظيفة ميسورة التكلفة	7.1.1	توصيل الطاقة وتوزيعها
		النفط والغاز
		توليد الطاقة من مصادر غير متجددة
	7.2.1	توليد الطاقة من مصادر متجددة
		الطاقة الشمسية
		طاقة الرياح
	ب.7.1	محطات الطاقة الكهرومائية
		التخزين

غايات أهداف التنمية المستدامة	المؤشر	قطاع النشاط الذي نفذته دولة الإمارات
الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة العمل اللائق والنمو الاقتصادي	8.1.1	دعم الميزانية العامة
	8.2.1 8.5.2	خدمات الرعاية الاجتماعية
	8.3.1	الخدمات والمؤسسات الداعمة للأعمال
		سياسات وإدارة التوظيف
		تطوير المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم
	8.7.1	حقوق الإنسان
الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة الصناعة والابتكار والبنية التحتية	9.1.1	البنية التحتية للنقل البري
	9.1.2	البنية التحتية للنقل الجوي
		البنية التحتية للنقل البري
		البنية التحتية للنقل البحري
	9.2.1	الصناعات القائمة على منتجات زراعية
الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة الحد من التفاوتات	ج.10.1	السياسة والإدارة المالية
الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة المدن والمجتمعات المستدامة	11.1.1	الإسكان منخفض التكلفة
		التنمية الريفية
		التنمية والإدارة الحضرية
	11.2.1	البنية التحتية للنقل بالسكك الحديدية
	11.3.2	التنمية والإدارة الحضرية
	11.4.1	الثقافة والأنشطة الترفيهية
		التعليم الديني
		الأماكن الدينية
		البرامج الموسمية
		خدمات الرعاية الاجتماعية
الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة الإستهلاك والإنتاج المسؤولان	12.2.2	المعادن والمواد النفيسة

غايات أهداف التنمية المستدامة	المؤشر	قطاع النشاط الذي نفذته دولة الإمارات
الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة التصدي لتغير المناخ	أ.13.1 ب.13.1	السياسة والإدارة البيئية
الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة الحياة تحت الماء	14.7.1	تطوير مصائد الأسماك
الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة الحياة على الأرض	15.5.1	التنوع البيولوجي
الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة السلام والعدل والمؤسسات القوية	16.1.4	الحماية والتأمين في مواقع الحالات الإنسانية
	16.2.2	حقوق الإنسان
	16.10.2	الإذاعة والتليفزيون والصحافة المطبوعة
	أ.16.1	التطوير القضائي والقانوني
الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة تأسيس الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	17.2.1	اللامركزية ودعم الحكومات دون الوطنية
		دعم الميزانية العامة
	17.6.2	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	17.9.1	سياسات وإدارة القطاع الحكومي
	17.11.1	دعم الواردات السلعية
	17.14.1	دعم الميزانية العامة
	17.17.1	خدمات الرعاية الاجتماعية

ملاحق

الملحق الأول: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، حسب مستوى الدخل والدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي)

البلدان الأقل نمواً	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
إثيوبيا	**4,503,962**	**2,486,892**
البنية التحتية للنقل البري	1,004,628	1,004,628
مرافق التعليم والتدريب	584,560	455,311
البرامج الموسمية	545,277	-
الخدمات الطبية	531,677	328,500
الرعاية الصحية الأساسية	489,415	367,061
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	430,894	323,170
المنشآت الدينية	365,402	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	248,200	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	105,863	-
تخفيف الآثار الاجتماعية لفيروس نقص المناعة المكتسب	79,443	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	50,899	2,221
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	27,770	-
التعليم الديني	19,603	-
التثقيف الصحي	13,025	-
التنوع الحيوي	6,000	6,000
التعليم الثانوي	1,307	-
إريتريا	**2,247,659**	**2,108,382**
التعليم العالي	2,108,382	2,108,382
البرامج الموسمية	73,237	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	25,213	-
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	21,781	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	19,046	-
أفريقيا الوسطى	**52,623**	**52,623**
مرافق التعليم والتدريب	52,623	52,623
أفغانستان	**43,286,283**	**41,499,371**
التنمية الحضرية وإدارتها	22,440,000	22,440,000
خدمات الدعم والتنسيق	12,429,009	12,429,009
التعليم العالي	5,383,101	5,383,101
خدمات الرعاية الإجتماعية	837,753	550,886
المنشآت الدينية	638,116	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	392,050	392,050
البرامج الموسمية	278,911	-
مرافق التعليم والتدريب	272,257	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	224,573	86,512
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	96,406	-
الصناعات الزراعية	80,000	80,000
الثقافة والترفية	77,762	77,762
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	50,095	-
التدريب المهني	27,015	27,015
الخدمات الطبية	25,036	25,036
التعليم الديني	25,000	-
خدمات دعم الأعمال التجارية والمؤسسات	8,000	8,000
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	1,198	-
السنغال	**5,669,145**	**2,962,751**
التدريب المهني	1,769,810	1,769,810
خدمات الرعاية الإجتماعية	1,250,867	139,701
التعليم الإبتدائي	706,772	530,079
المنشآت الدينية	554,738	-
مرافق التعليم والتدريب	505,278	395,357
البرامج الموسمية	344,614	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	237,544	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	115,948	9,496
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	78,410	78,410
الخدمات الطبية	54,247	39,898
التعليم الديني	50,918	-
السودان	**519,145,129**	**2,540,673**
دعم الميزانية العامة	500,000,000	-
المنشآت الدينية	4,242,071	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	3,908,151	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	3,054,535	-
مرافق التعليم والتدريب	1,414,974	844,797
التعليم الديني	1,174,479	-
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	918,334	546,077
البرامج الموسمية	907,938	-
الإسكان منخفض التكلفة	804,716	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	656,562	212,556
البنية التحتية الأساسية لقطاع الصحة	491,798	-
الخدمات الطبية	454,277	238,351
التعليم العالي	400,218	400,218
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	283,964	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	235,230	235,230
التثقيف الصحي	69,972	-

التنمية القروية	64,466	-
المدخلات الزراعية	63,444	63,444
الصومال	**106,824,369**	**96,236,317**
مرافق التعليم والتدريب	26,734,337	26,453,086
الرعاية الصحية الإنجابية	20,000,000	20,000,000
دعم الميزانية العامة	18,163,354	18,000,000
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	12,367,445	12,231,317
إمدادات مياه الشرب الأساسية	10,486,895	10,059,950
انظمة إمداد المياه الكبيرة	4,528,179	4,528,179
خدمات الرعاية الإجتماعية	2,807,245	398,800
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	2,763,401	-
المنشآت الدينية	2,335,328	-
الطاقة الشمسية	1,710,000	1,710,000
منظمات ومؤسسات دعم المرأة	1,412,796	1,412,796
البرامج الموسمية	1,383,591	-
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	947,299	718,596
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	470,460	470,460
التعليم الديني	419,929	-
الخدمات الطبية	253,134	253,134
التعليم الثانوي	28,097	-
التثقيف الصحي	8,168	-
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	4,711	-
الكونغو الديمقراطية	**386,528**	**333,446**
مرافق التعليم والتدريب	333,446	333,446
المنشآت الدينية	26,477	-
الخدمات الطبية	19,559	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	5,208	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	1,838	-
النيجر	**3,459,650**	**1,654,271**
التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية	910,923	683,192
خدمات الرعاية الإجتماعية	581,593	133,452
مرافق التعليم والتدريب	377,640	338,566
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	333,243	333,243
المنشآت الدينية	282,423	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	227,069	-
التعليم العالي	204,053	129,319
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	200,351	-
البرامج الموسمية	175,742	-
دعم الميزانية العامة	68,064	-
الخدمات الطبية	50,000	36,500
التثقيف الصحي	40,839	-
التعليم الديني	5,396	-
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	2,314	-
اليمن	**1,067,522,806**	**994,152,698**
دعم الميزانية العامة	532,700,692	532,700,692
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	118,581,973	113,860,672
السياسات الإدارية لقطاع التوظيف	111,784,035	111,784,035
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	69,910,615	32,984,442
خدمات الدعم والتنسيق	63,743,563	63,320,921
توليد الطاقة من الموارد غير المتجددة	42,739,461	42,739,461
نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها	37,232,030	37,202,354
الخدمات الطبية	20,452,424	19,077,526
الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية	20,154,637	13,640,729
التنمية الحضرية وإدارتها	12,067,514	8,880,675
التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية	11,843,615	-
الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن	7,330,055	2,617,587
الراديو والتليفزيون والصحافة المطبوعة	5,445,140	5,445,140
البنية التحتية للنقل البري	2,160,677	2,160,677
المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية	2,046,489	2,046,489
مكافحة الأمراض المعدية	1,812,859	1,812,859
البنية التحتية للنقل الجوي	1,740,934	1,740,934
إمدادات مياه الشرب الأساسية	1,689,781	882,201
البرامج الموسمية	1,396,625	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	704,387	-
المنشآت الدينية	529,832	-
مرافق التعليم والتدريب	349,216	349,216
البنية التحتية للنقل البحري	272,257	272,257
مكافحة الملاريا	229,124	229,124
النفط والغاز	222,921	222,921
خدمات الرعاية الإجتماعية	198,941	-
التطوير القضائي والقانوني	150,629	150,629
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	15,682	15,682
إدارة المخلفات والتخلص منها	11,286	11,286
الثقافة والترفية	2,668	2,668
تطوير العاملين بالمجالات الصحية	1,521	1,521
التعليم الديني	1,225	-
أنغولا	**12,500**	**12,500**
التنوع الحيوي	12,500	12,500

أوغندا	**12,303,183**	**1,645,669**
المنشآت الدينية	3,871,554	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	2,990,604	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	1,948,707	183,099
التدريب المهني	790,261	592,696
الخدمات الطبية	650,858	28,315
التعليم الثانوي	610,751	458,063
التنمية القروية	400,397	-
مرافق التعليم والتدريب	297,396	171,417
البرامج الموسمية	230,163	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	223,748	6,054
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	196,025	196,025
التعليم الديني	82,718	-
التنوع الحيوي	10,000	10,000
بنغلاديش	**36,405,907**	**29,356,930**
توليد الطاقة من الموارد غير المتجددة	20,808,603	20,808,603
البنية التحتية للنقل البري	7,857,337	7,857,337
المنشآت الدينية	2,785,461	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	1,744,004	33,890
خدمات الرعاية الإجتماعية	1,277,418	222,885
البرامج الموسمية	434,114	-
الخدمات الطبية	416,067	18,524
التعليم العالي	312,480	312,480
مرافق التعليم والتدريب	294,648	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	236,307	-
التعليم الديني	81,433	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	78,124	78,124
حقوق الإنسان	30,196	13,286
التثقيف الصحي	27,906	-
التنوع الحيوي	11,800	11,800
الإسكان منخفض التكلفة	10,008	-
بنين	**1,675,147**	**513,180**
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	599,486	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	299,754	239,804
المنشآت الدينية	244,064	-
البنية التحتية للنقل البري	114,348	114,348
البرامج الموسمية	114,185	-
مرافق التعليم والتدريب	110,135	110,135
إمدادات مياه الشرب الأساسية	96,506	35,894
دعم الميزانية العامة	81,677	-
التنوع الحيوي	13,000	13,000
التعليم الديني	1,089	-
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	902	-
بوركينا فاسو	**5,663,664**	**1,659,180**
المنشآت الدينية	3,368,290	-
التعليم العالي	966,728	966,728
مرافق التعليم والتدريب	495,326	434,864
إمدادات مياه الشرب الأساسية	424,676	103,700
خدمات الرعاية الإجتماعية	141,857	69,489
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	109,827	-
المحطات الطاقة الكهرومائية	84,400	84,400
البرامج الموسمية	69,533	-
التعليم الديني	3,026	-
بوروندي	**2,107,455**	**33,716**
خدمات الرعاية الإجتماعية	791,147	33,716
التعليم الديني	551,089	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	286,753	-
المنشآت الدينية	252,052	-
البرامج الموسمية	192,395	-
مرافق التعليم والتدريب	34,019	-
تشاد	**3,377,596**	**1,936,636**
التنوع الحيوي	1,427,434	1,427,434
خدمات الرعاية الإجتماعية	901,110	-
مرافق التعليم والتدريب	457,473	457,473
إمدادات مياه الشرب الأساسية	208,115	-
المنشآت الدينية	187,541	-
البرامج الموسمية	143,377	-
التعليم العالي	51,729	51,729
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	817	-
تنزانيا	**6,494,254**	**3,325,292**
التعليم في الطفولة المبكرة	2,892,961	2,169,721
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	1,038,492	-
مرافق التعليم والتدريب	534,793	422,822
إمدادات مياه الشرب الأساسية	451,207	5,223
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	431,745	431,745
خدمات الرعاية الإجتماعية	370,210	139,785
البرامج الموسمية	298,989	-
دعم الميزانية العامة	163,354	-
المنشآت الدينية	138,558	-
التعليم العالي	90,402	90,402
السياسات الإدارية لقطاع التعليم	55,458	41,594
التنوع الحيوي	24,000	24,000
التعليم الديني	3,921	-
التعليم الثانوي	163	-
توغو	**6,821,014**	**549,302**
المنشآت الدينية	2,075,817	-

الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	1,551,004	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	1,142,906	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	1,067,924	287,762
مرافق التعليم والتدريب	734,988	261,540
البرامج الموسمية	205,363	-
التعليم الديني	37,238	-
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	5,773	-
توفالو	**450,000**	**450,000**
الطاقة الشمسية	450,000	450,000
جزر القمر	**1,680,414**	**1,363,915**
الخدمات الطبية	914,248	914,248
دعم الميزانية العامة	272,257	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	255,422	255,422
مرافق التعليم والتدريب	162,839	162,839
السياسات الإدارية لقطاع التعليم	31,406	31,406
المنشآت الدينية	23,822	-
البرامج الموسمية	20,419	-
جزر سليمان	**380,000**	**380,000**
الطاقة الشمسية	380,000	380,000
جنوب السودان	**268,071**	**131,942**
دعم الميزانية العامة	136,129	-
مرافق التعليم والتدريب	131,942	131,942
جيبوتي	**400,823**	**46,066**
البرامج الموسمية	239,522	-
المنشآت الدينية	36,090	-
التعليم الديني	29,790	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	28,179	22,543
خدمات الرعاية الإجتماعية	27,210	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	23,523	23,523
خدمات الدعم والتنسيق	11,292	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	4,400	-
مرافق التعليم والتدريب	817	-
رواندا	**1,215,950**	**678,792**
مرافق التعليم والتدريب	462,874	462,874
التعليم الديني	450,177	-
التعليم في الطفولة المبكرة	287,891	215,918
البرامج الموسمية	15,008	-
زامبيا	**454,169**	**321,227**
التعليم الإبتدائي	246,752	185,064
السياسات الإدارية لقطاع التعليم	181,550	136,162
خدمات الرعاية الإجتماعية	15,873	-
البرامج الموسمية	9,995	-
سيراليون	**1,651,180**	**902,334**
التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية	1,151,564	863,673
إمدادات مياه الشرب الأساسية	166,848	-
دعم الميزانية العامة	136,129	-
البرامج الموسمية	100,306	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	49,777	38,660
المنشآت الدينية	30,442	-
مرافق التعليم والتدريب	11,213	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	4,901	-
غامبيا	**1,251,162**	**1,128,656**
البنية التحتية للنقل البري	743,262	743,262
التعليم العالي	196,941	196,941
مرافق التعليم والتدريب	149,248	149,248
البرامج الموسمية	71,025	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	50,120	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	39,205	39,205
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	1,361	-
غينيا	**701,086**	**90,910**
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	390,305	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	78,410	78,410
خدمات الرعاية الإجتماعية	62,086	-
البرامج الموسمية	61,496	-
المنشآت الدينية	56,528	-
التعليم الديني	23,418	-
مرافق التعليم والتدريب	16,343	-
التنوع الحيوي	12,500	12,500
غينيا الاستوائية	**9,529**	**-**
البرامج الموسمية	9,529	-
غينيا بيساو	**48,155**	**-**
البرامج الموسمية	48,155	-
فانواتو	**520,536**	**390,402**
التعليم في الطفولة المبكرة	520,536	390,402
كمبوديا	**672,827**	**9,600**
خدمات الرعاية الإجتماعية	217,786	-
مرافق التعليم والتدريب	170,373	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	168,314	-
البرامج الموسمية	76,684	-
المنشآت الدينية	11,457	-
التنوع الحيوي	9,600	9,600
التعليم الثانوي	8,168	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	5,545	-
التعليم الديني	4,901	-
لاوس	**2,303,128**	**1,727,346**
الأبحاث التعليمية	2,303,128	1,727,346

ليبيريا	**663,231**	**269,898**
التعليم الإبتدائي	359,864	269,898
خدمات الرعاية الإجتماعية	135,203	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	97,775	-
المنشآت الدينية	39,210	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	19,539	-
البرامج الموسمية	11,639	-
ليسوتو	**4,410,564**	**4,410,564**
انظمة إمداد المياه الكبيرة	4,410,564	4,410,564
مالي	**5,763,323**	**125,454**
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	2,142,200	-
المنشآت الدينية	1,368,207	-
الخدمات الطبية	1,105,690	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	340,836	41,154
مرافق التعليم والتدريب	233,620	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	164,801	74,301
الرعاية الصحية الأساسية	156,686	-
البرامج الموسمية	129,901	-
التعليم الديني	110,629	-
التنوع الحيوي	10,000	10,000
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	753	-
مدغشقر	**100,873**	**47,000**
التنوع الحيوي	47,000	47,000
إمدادات مياه الشرب الأساسية	39,784	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	10,005	-
البرامج الموسمية	4,084	-
ملاوي	**5,289,245**	**4,632,423**
البنية التحتية للنقل البري	4,519,466	4,519,466
خدمات الرعاية الإجتماعية	446,768	-
مرافق التعليم والتدريب	118,913	34,547
إمدادات مياه الشرب الأساسية	102,477	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	78,410	78,410
البرامج الموسمية	14,078	-
المنشآت الدينية	5,396	-
الخدمات الطبية	2,243	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	1,492	-
موريتانيا	**57,877,549**	**47,316,122**
دعم الميزانية العامة	42,722,570	42,722,570
البنية التحتية للنقل البري	4,037,571	4,037,571
المنشآت الدينية	4,030,460	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	3,499,848	215,144
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	1,280,846	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	838,132	33,731
مرافق التعليم والتدريب	655,666	-
البرامج الموسمية	405,574	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	274,435	274,435
الخدمات الطبية	72,660	-
طاقة الرياح	32,671	32,671
التعليم الديني	27,115	-
موزامبيق	**496,373**	**476,880**
مرافق التعليم والتدريب	430,354	430,354
إمدادات مياه الشرب الأساسية	46,525	46,525
المنشآت الدينية	15,410	-
البرامج الموسمية	4,084	-
ميانمار	**308,006**	**-**
إمدادات مياه الشرب الأساسية	81,090	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	73,509	-
المنشآت الدينية	55,854	-
مرافق التعليم والتدريب	49,006	-
البرامج الموسمية	28,399	-
التعليم الثانوي	16,335	-
التعليم الديني	3,812	-
نيبال	**1,889,689**	**1,393,353**
التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية	1,439,455	1,079,591
مرافق التعليم والتدريب	403,047	302,286
البرامج الموسمية	27,226	-
التنوع الحيوي	11,476	11,476
تطوير العاملين بالمجالات الصحية	5,985	-
حقوق الإنسان	1,250	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	1,250	-
هايتي	**10,000**	**10,000**
التنوع الحيوي	10,000	10,000

الدخل المنخفض	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
زمبابوي	**438,168**	**4,800**
خدمات الرعاية الإجتماعية	368,376	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	50,000	-
البرامج الموسمية	14,992	-
التنوع الحيوي	4,800	4,800
طاجيكستان	**11,132,169**	**10,291,627**
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	6,484,523	6,484,523
البنية التحتية للنقل البري	3,484,890	3,484,890
خدمات الرعاية الإجتماعية	330,681	248,318
إمدادات مياه الشرب الأساسية	271,712	71,047
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	232,418	2,849
البرامج الموسمية	205,309	-
الخدمات الطبية	74,939	-
المنشآت الدينية	47,274	-
مرافق التعليم والتدريب	425	-

الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
أرمينيا	**926,578**	**896,665**
البنية التحتية للنقل البحري	882,113	882,113
البرامج الموسمية	14,992	-
الخدمات الطبية	14,921	-
التنوع الحيوي	14,552	14,552
الرأس الأخضر	**62,347**	**39,205**
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	39,205	39,205
البرامج الموسمية	23,142	-
الفلبين	**9,103,704**	**2,203,002**
مهارات الحياة الأساسية للشباب والكبار	2,426,304	1,819,728
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	1,643,963	-
المنشآت الدينية	1,299,036	-
الرعاية الصحية الأساسية	1,089,028	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	851,686	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	532,351	5,018
مرافق التعليم والتدريب	482,325	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	313,640	313,640
البرامج الموسمية	233,711	-
التعليم الديني	91,590	-
السياسات الإدارية لقطاع التعليم	66,488	49,866
الخدمات الطبية	58,832	-
التنوع الحيوي	14,750	14,750
الكاميرون	**237,053**	**237,053**
مرافق التعليم والتدريب	218,553	218,553
التنوع الحيوي	18,500	18,500
الكونغو	96,603	32,000

كينيا	**6,485,962**	**3,043,102**
مرافق التعليم والتدريب	1,399,882	1,064,300
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	1,169,479	-
البنية التحتية للنقل البري	969,235	969,235
التدريب المهني	781,624	586,218
المنشآت الدينية	771,262	-
البرامج الموسمية	488,764	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	376,171	209,886
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	195,650	167,820
إمدادات مياه الشرب الأساسية	132,030	-
التعليم الديني	122,679	-
الرعاية الصحية الأساسية	32,057	-
تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	29,232	29,232
التنوع الحيوي	16,411	16,411
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	1,487	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	45,516	-
التنوع الحيوي	32,000	32,000
البرامج الموسمية	12,810	-
التعليم الديني	6,277	-
المغرب	**202,340,986**	**196,818,893**
انظمة إمداد المياه الكبيرة	90,070,000	90,070,000
الخدمات الطبية	57,723,643	52,814,304
البنية التحتية للنقل بالسكك الحديدية	19,444,596	19,444,596
البنية التحتية للنقل البحري	8,620,000	8,620,000
البنية التحتية للنقل الجوي	5,130,000	5,130,000
التعليم العالي	4,564,080	4,564,080
السياسات الإدارية لقطاع الزراعة	3,810,000	3,810,000
تطوير العاملين بالمجالات الصحية	3,585,353	3,585,353
التدريب المهني	3,450,000	3,450,000
مرافق التعليم والتدريب	2,331,687	2,287,754
التنمية الحضرية وإدارتها	1,949,360	1,949,360
السياسات الإدارية لقطاع البيئية	680,000	680,000
البرامج الموسمية	358,745	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	245,031	245,031
البنية التحتية للنقل البرى	157,909	157,909
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	117,615	-
المنشآت الدينية	55,949	-
حقوق الإنسان	23,877	10,506
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	23,142	-
الهند	**32,716,313**	**2,090,656**
الخدمات الطبية	9,959,723	6,806
المنشآت الدينية	7,083,552	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	4,792,758	282,929
إمدادات مياه الشرب الأساسية	3,341,719	2,221
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	2,035,422	-
مرافق التعليم والتدريب	1,751,985	9,020
التعليم الإبتدائي	1,596,040	1,143,435
البرامج الموسمية	763,813	-
الرعاية الصحية الأساسية	539,796	404,847
التعليم الديني	242,384	-
التعليم الثانوي	222,488	-
تخفيف الآثار الاجتماعية لفيروس نقص المناعة المكتسب	131,622	-
التنوع الحيوي	103,930	103,930
التعليم العالي	98,471	98,471
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	38,996	38,996
التثقيف الصحي	13,613	-

إندونسيا	**9,223,199**	**57,151**
المنشآت الدينية	6,091,036	-
البرامج الموسمية	696,224	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	674,269	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	577,362	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	398,296	-
مرافق التعليم والتدريب	388,960	-
التعليم الديني	178,117	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	156,820	-
التنوع الحيوي	52,200	52,200
حقوق الإنسان	8,282	3,644
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	1,634	1,307
أوزبكستان	**500,252**	**91,866**
الخدمات الطبية	408,386	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	91,866	91,866
أوكرانيا	**1,990**	**1,990**
التنوع الحيوي	1,990	1,990
بابوا غينيا الجديدة	12,275	12,275
التنوع الحيوي	12,275	12,275
باراغواي	**19,989**	**-**
البرامج الموسمية	19,989	-
باكستان	**39,104,750**	**30,460,946**
مكافحة الأمراض المعدية	23,543,772	23,543,772
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	4,978,377	-
الخدمات الطبية	2,491,022	2,353,894
التعليم في الطفولة المبكرة	1,992,725	1,494,544
البرامج الموسمية	1,634,135	-
التعليم الإبتدائي	1,503,861	1,127,895
مرافق التعليم والتدريب	1,372,735	1,000,000
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	364,390	363,490
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	261,744	-
مهارات الحياة الأساسية للشباب والكبار	235,000	235,000
المنشآت الدينية	224,355	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	201,580	77,106
التعليم العالي	133,715	133,715
التدريب المهني	88,200	88,200
خدمات الرعاية الإجتماعية	24,000	-
حقوق الإنسان	17,198	7,567
التثقيف الصحي	15,000	15,000
التنوع الحيوي	12,050	12,050
التنمية القروية	10,890	8,712
بوليفيا	**27,289**	**7,300**
البرامج الموسمية	19,989	-
التنوع الحيوي	7,300	7,300
ساحل العاج	**1,030,445**	**23,150**
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	701,650	-
المنشآت الدينية	124,106	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	98,633	-
البرامج الموسمية	25,082	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	24,677	-
التنوع الحيوي	23,150	23,150
الخدمات الطبية	16,813	-
التعليم الديني	12,252	-
مرافق التعليم والتدريب	4,084	-
ساموا	**9,000**	**9,000**
التنوع الحيوي	9,000	9,000
سريلانكا	**2,834,486**	**869,241**
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	537,229	-
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	534,379	534,379
إمدادات مياه الشرب الأساسية	475,785	-
البرامج الموسمية	325,375	-
المنشآت الدينية	158,023	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	156,820	156,820
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	130,085	-
الخدمات الطبية	109,112	36,500
خدمات الرعاية الإجتماعية	105,132	26,028
التنمية القروية	68,064	68,064
مرافق التعليم والتدريب	52,015	-
التنوع الحيوي	44,400	44,400
منظمات ومؤسسات دعم المرأة	38,116	-
التثقيف الصحي	36,038	-
الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن	27,226	-
التعليم الديني	13,109	-
الإسكان منخفض التكلفة	11,598	-
التعليم الثانوي	8,168	-
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	3,812	3,049
سوازيلند	**5,921,590**	**5,921,590**
البنية التحتية للنقل البري	5,921,590	5,921,590
سورية	**41,159,125**	**40,114,004**
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	36,949,694	36,814,004
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	3,300,000	3,300,000
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	629,950	-
البرامج الموسمية	200,109	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	79,371	-

غانا	**4,468,531**	**1,877,373**
خدمات الرعاية الإجتماعية	1,328,986	77,517
تدريب المعلمين	1,151,564	863,673
مرافق التعليم والتدريب	798,184	793,038
المنشآت الدينية	512,584	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	424,526	91,661
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	108,880	-
البرامج الموسمية	75,562	-
الأبحاث التعليمية	53,980	40,485
التنوع الحيوي	11,000	11,000
التعليم الديني	3,267	-
غواتيمالا	**6,000**	**6,000**
التنوع الحيوي	6,000	6,000
غيانا	**5,000**	**5,000**
التنوع الحيوي	5,000	5,000
فلسطين	**62,267,965**	**39,298,640**
دعم الميزانية العامة	20,217,806	20,000,000
خدمات الرعاية الإجتماعية	17,372,925	-
مرافق التعليم والتدريب	16,272,432	15,900,163
التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية	2,935,924	2,159,183
البرامج الموسمية	2,827,923	-
التعليم في الطفولة المبكرة	633,199	474,899
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	589,254	-
الرعاية الصحية الإنجابية	582,717	582,717
الخدمات الطبية	271,721	-
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	249,796	-
التطوير القضائي والقانوني	179,457	179,457
إمدادات مياه الشرب الأساسية	59,479	2,221
التعليم الديني	49,006	-
التعليم الثانوي	23,523	-
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	2,803	-
فيتنام	**131,142**	**43,565**
البرامج الموسمية	73,577	-
التنوع الحيوي	35,724	35,724
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	7,841	7,841
التعليم الإبتدائي	7,000	-
الخدمات الطبية	7,000	-
قيرغيزستان	**4,030,567**	**1,745,167**
البنية التحتية للنقل البري	1,745,167	1,745,167
إمدادات مياه الشرب الأساسية	1,461,115	-
المنشآت الدينية	386,605	-
مرافق التعليم والتدريب	275,110	-
الرعاية الصحية الأساسية	58,642	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	56,861	-
البرامج الموسمية	47,066	-
كوسوفو	**6,338,941**	**5,293,803**
الخدمات الطبية	5,298,431	5,293,803
المنشآت الدينية	475,785	-
البرامج الموسمية	235,821	-
التعليم الديني	173,972	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	101,653	-
مرافق التعليم والتدريب	28,587	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	24,692	-
مصر	**2,420,520,881**	**2,068,761,263**
دعم الميزانية العامة	2,000,000,000	1,666,666,667
التنمية الحضرية وإدارتها	212,801,412	212,801,412
التخزين	44,433,491	44,433,491
التنمية الزراعية	31,486,523	31,486,523
انظمة الصحة العامة الكبيرة	26,551,654	26,551,654
نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها	20,433,322	20,433,322
مرافق التعليم والتدريب	18,617,352	18,287,853
خدمات الرعاية الإجتماعية	13,974,471	5,666,947
البنية التحتية للنقل البري	13,952,703	13,952,703
البنية التحتية للنقل بالسكك الحديدية	9,820,000	9,820,000
السياسات الإدارية لقطاع الصحة	7,478,076	7,334,651
الخدمات الطبية	5,791,668	5,610,208
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	3,483,982	-
المنشآت الدينية	2,579,130	-
توليد الطاقة من الموارد غير المتجددة	2,341,410	2,341,410
البرامج الموسمية	1,349,447	-
تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1,102,988	-
التدريب المهني	1,064,367	1,064,367
التعليم الإبتدائي	752,574	564,431
الثقافة والترفية	727,820	727,820
الصناعات الزراعية	680,181	680,181
إمدادات مياه الشرب الأساسية	504,748	-
السياسات الإدارية لقطاع السياحة	218,235	218,235
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	209,897	117,329
التعليم الديني	81,575	-
الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية	74,992	-
التثقيف الصحي	6,806	-
التطوير القضائي والقانوني	2,058	2,058
منغوليا	**2,723**	**-**
البرامج الموسمية	2,723	-

ميكرونيزيا	**1,790,000**	**1,790,000**
الطاقة الشمسية	1,790,000	1,790,000
نيجيريا	**1,095,463**	**965,597**
تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	260,185	260,185
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	147,541	147,541
مرافق التعليم والتدريب	143,527	143,527
تخفيف الآثار الاجتماعية لفيروس نقص المناعة المكتسب	115,696	115,696
البرامج الموسمية	109,924	-
التعليم الثانوي	107,560	107,560
التدريب التقني والإداري المتقدم	74,733	74,733
السياسات الإدارية لقطاع التعليم	38,522	38,522
مكافحة الملاريا	33,149	33,149
الرعاية الصحية الإنجابية	30,283	30,283
المنشآت الدينية	18,342	-
السياسات الإدارية لقطاع البيئية	14,401	14,401
التعليم الإبتدائي	1,600	-
نيكاراغوا	**15,991**	**-**
البرامج الموسمية	15,991	-
هنودراس	**10,000**	**10,000**
التنوع الحيوي	10,000	10,000

الشريحة العليا من متوسط الدخل	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
أذربيجان	**36,325**	**-**
البرامج الموسمية	28,157	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	8,168	-
إكوادور	**69,990**	**51,000**
التنوع الحيوي	51,000	51,000
البرامج الموسمية	18,990	-
الأرجنتين	**40,461**	**5,000**
البرامج الموسمية	35,461	-
التنوع الحيوي	5,000	5,000
الأردن	**244,528,387**	**238,099,853**
التخزين	44,230,000	44,230,000
البنية التحتية للنقل البري	32,580,000	32,580,000
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	32,075,279	30,804,000
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	31,570,027	31,567,772
التعليم العالي	29,333,387	29,240,000
توليد الطاقة من الموارد المتجددة	26,000,000	26,000,000
موارد المياه المخصصة للزراعة	16,390,000	16,390,000
الخدمات الطبية	8,333,912	7,045,986
الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن	6,019,041	4,869,224
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	4,015,796	3,969,345
الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية	2,413,667	1,937,861
مرافق التعليم والتدريب	2,233,333	2,200,000
التدريب المهني	1,690,000	1,690,000
دعم واردات البضائع والسلع العامة	1,470,000	1,470,000
المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية	1,102,270	1,022,040
البرامج الموسمية	1,081,202	-
التعليم الإبتدائي	1,052,276	789,207
خدمات الدعم والتنسيق	781,900	781,900
التنوع الحيوي	610,000	610,000
خدمات الرعاية الإجتماعية	475,293	205,007
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	360,250	360,250
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	325,663	-
التطوير القضائي والقانوني	185,514	185,514
الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية	151,745	151,745
المنشآت الدينية	19,030	-
التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية	15,825	-
التعليم الديني	12,975	-
ألبانيا	**18,556,195**	**15,528,979**
تطوير أحواض الأنهار	15,401,579	15,401,579
خدمات الرعاية الإجتماعية	1,874,446	-
المنشآت الدينية	370,166	-
البرامج الموسمية	213,204	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	209,272	-
دعم الميزانية العامة	136,129	-
البنية التحتية للنقل البري	125,238	125,238
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	89,524	-
التعليم الديني	78,798	-
مرافق التعليم والتدريب	55,677	-
الثقافة والترفية	2,162	2,162
البرازيل	**393,084**	**101,930**
البرامج الموسمية	239,494	-
التنوع الحيوي	101,930	101,930
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	22,488	-
المنشآت الدينية	17,247	-
التعليم الديني	11,925	-
البوسنة والهرسك	**2,890,967**	**2,221**
خدمات الرعاية الإجتماعية	1,300,962	-
المنشآت الدينية	521,874	-
البرامج الموسمية	332,055	-

التعليم في الطفولة المبكرة	163,354	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	148,795	-
دعم الميزانية العامة	108,903	-
التعليم الثانوي	90,144	-
مرافق التعليم والتدريب	86,278	-
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	52,057	-
التعليم العالي	30,057	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	24,560	2,221
التعليم الديني	24,503	-
التثقيف الصحي	7,424	-
الجبل الأسود	**441,621**	**185,590**
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	156,820	156,820
دعم الميزانية العامة	136,129	-
البرامج الموسمية	97,650	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	28,770	28,770
المنشآت الدينية	17,229	-
الخدمات الطبية	5,024	-
الجزائر	**4,857,795**	**2,911,910**
التنمية الحضرية وإدارتها	2,830,000	2,830,000
خدمات الرعاية الإجتماعية	1,866,828	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	78,410	78,410
البرامج الموسمية	67,213	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	11,843	-
التنوع الحيوي	3,500	3,500
الصين	**1,753,503**	**263,044**
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	673,293	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	352,601	-
المنشآت الدينية	318,243	-
التعليم العالي	196,941	196,941
البرامج الموسمية	47,359	-
التنوع الحيوي	46,500	46,500
مرافق التعليم والتدريب	35,286	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	29,248	-
الخدمات الطبية	20,011	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	19,603	19,603
التعليم الديني	14,419	-
العراق	**82,724,287**	**74,753,440**
المساهمات في المنظمات الدولية	50,000,000	50,000,000
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	13,370,801	13,288,868
اللامركزية ودعم الحكومات الوطنية الفرعية	10,060,457	10,060,457
خدمات الرعاية الإجتماعية	3,243,386	-
الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن	2,205,993	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	1,090,988	737,054
التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية	886,452	664,839
البرامج الموسمية	860,060	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	857,221	2,221
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	148,928	-
المكسيك	1,438,022	561,781
التعليم الثانوي	669,175	501,881
المنشآت الدينية	333,742	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	257,353	-
البرامج الموسمية	86,079	-
التنوع الحيوي	59,900	59,900
التعليم الديني	15,927	-
مرافق التعليم والتدريب	15,845	-
أنتيغوا وبربودا	**67,048**	**67,048**
السياسات الإدارية للقطاع العام	67,048	67,048
إيران	**56,168**	**5,800**
التعليم الديني	27,226	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	13,613	-
التنوع الحيوي	5,800	5,800
المنشآت الدينية	5,445	-
البرامج الموسمية	4,084	-
بنما	**8,000**	**8,000**
التنوع الحيوي	8,000	8,000
بوتسوانا	34,992	20,000
التنوع الحيوي	20,000	20,000
البرامج الموسمية	14,992	-
بيرو	**46,195**	**36,190**
التنوع الحيوي	36,190	36,190
البرامج الموسمية	10,005	-
بيلاروس	**92,925**	**-**
البرامج الموسمية	92,925	-
تايلند	**1,639,729**	**27,444**
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	873,531	-
المنشآت الدينية	423,546	-
البرامج الموسمية	245,151	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	27,444	27,444
التعليم الديني	19,404	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	15,913	-
التثقيف الصحي	13,613	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	11,598	-
مرافق التعليم والتدريب	9,529	-

تركمانستان	**8,331,977**	**8,331,977**
الخدمات الطبية	8,185,251	8,185,251
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	146,726	146,726
تركيا	**545,700**	**92,860**
خدمات الرعاية الإجتماعية	231,029	-
الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية	99,989	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	78,410	78,410
البرامج الموسمية	65,008	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	26,681	-
الخدمات الطبية	14,751	-
التنوع الحيوي	14,450	14,450
المنشآت الدينية	9,937	-
التعليم الديني	5,445	-
تونس	**2,433,632**	**2,180,779**
تطوير أحواض الأنهار	2,112,714	2,112,714
البرامج الموسمية	154,846	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	98,008	-
انظمة إمداد المياه الكبيرة	68,064	68,064
جزر مارشال	**300,000**	**300,000**
الطاقة الشمسية	300,000	300,000
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	**24,986**	**-**
البرامج الموسمية	24,986	-
جنوب أفريقيا	**666,203**	**441,778**
مرافق التعليم والتدريب	348,580	348,471
البرامج الموسمية	128,557	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	58,808	58,808
التعليم في الطفولة المبكرة	40,506	-
تخفيف الآثار الاجتماعية لفيروس نقص المناعة المكتسب	37,954	-
التنوع الحيوي	34,500	34,500
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	11,228	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	4,892	-
المنشآت الدينية	719	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	348	-
التعليم الديني	112	-
سانت فنسنت وغرينادين	**67,048**	**67,048**
السياسات الإدارية للقطاع العام	67,048	67,048
سورينام	**18,990**	**-**
البرامج الموسمية	18,990	-
سيشيل	**6,129,091**	**5,532,280**
الخدمات الطبية	3,183,870	3,183,870
التنمية الحضرية وإدارتها	2,270,000	2,270,000
التعليم الديني	204,859	-
دعم الميزانية العامة	136,129	-
البرامج الموسمية	107,531	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	94,077	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	78,410	78,410
مرافق التعليم والتدريب	51,123	-
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	3,092	-
شيلى	**44,293**	**12,500**
البرامج الموسمية	31,793	-
التنوع الحيوي	12,500	12,500
صربيا	**200,653,972**	**200,392,383**
دعم الميزانية العامة	200,136,129	200,000,000
الخدمات الطبية	391,190	391,190
البرامج الموسمية	93,044	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	32,417	-
مرافق التعليم والتدريب	1,193	1,193
فنزويلا	**23,960**	**4,970**
البرامج الموسمية	18,990	-
التنوع الحيوي	4,970	4,970
فيجي	**148,629**	**12,500**
دعم الميزانية العامة	136,129	-
التنوع الحيوي	12,500	12,500
كازاخستان	**9,776,854**	**8,521,751**
مرافق التعليم والتدريب	7,985,457	7,933,619
خدمات الرعاية الإجتماعية	1,073,860	191,042
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	397,090	397,090
المنشآت الدينية	108,299	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	104,501	-
البرامج الموسمية	88,484	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	19,163	-
كوبا	**34,000**	**34,000**
التنوع الحيوي	34,000	34,000
كوستاريكا	**152,120**	**136,129**
دعم الميزانية العامة	136,129	136,129
البرامج الموسمية	15,991	-
كولومبيا	**69,008**	**11,000**
البرامج الموسمية	46,008	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	12,000	-
التنوع الحيوي	11,000	11,000
لبنان	**24,344,352**	**8,561,320**
التعليم الديني	5,994,353	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	4,537,199	44,650

الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإن	3,379,588	555,404
انظمة إمداد المياه الكبيرة	3,249,138	3,249,138
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	1,632,584	1,613,286
البرامج الموسمية	1,075,995	-
الخدمات الطبية	1,054,944	1,054,716
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	836,669	-
البنية التحتية للنقل البري	743,262	743,262
مرافق التعليم والتدريب	518,179	402,940
التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية	453,058	339,794
انظمة الصحة العامة الكبيرة	424,721	424,721
إمدادات مياه الشرب الأساسية	219,967	-
خدمات الدعم والتنسيق	59,954	59,298
المنشآت الدينية	53,953	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	48,040	48,040
التنمية القروية	28,509	-
التطوير القضائي والقانوني	26,071	26,071
التعليم الثانوي	8,168	-
ليبيا	**45,811,413**	**43,740,652**
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	43,633,680	43,250,386
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	1,167,426	-
الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية	520,041	-
خدمات الدعم والتنسيق	490,267	490,267
ماليف	**365,776**	**150,183**
دعم الميزانية العامة	136,129	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	117,615	117,615
البرامج الموسمية	79,465	-
التعليم والتدريب الطبي	32,468	32,468
مرافق التعليم والتدريب	100	100
ماليزيا	**685,216**	**22,860**
التعليم الديني	408,848	-
البرامج الموسمية	140,437	-
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	87,944	-
التنوع الحيوي	22,860	22,860
مرافق التعليم والتدريب	17,969	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	5,953	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	1,204	-
موريشيوس	**564,361**	**117,615**
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	316,907	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	117,615	117,615
البرامج الموسمية	58,535	-
التعليم الديني	56,847	-
مرافق التعليم والتدريب	12,007	-
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	2,450	-
ناميبيا	**14,992**	**-**
البرامج الموسمية	14,992	-
ناورو	**250,000**	**250,000**
الطاقة الشمسية	250,000	250,000
غير محدد (برامج في دول متعددة)	**المساعدات الخارجية**	**الإنمائية الرسمية**
دول متعددة (آسيا)	**4,850,020**	**800,000**
المساهمات في المنظمات الدولية	4,850,020	800,000
دول متعددة (أفريقيا)	**2,535,447**	**208,004**
البرامج الموسمية	2,082,412	-
التنمية القروية	245,031	-
البنية التحتية للنقل الجوي	208,004	208,004
دول متعددة (الأمريكيتين)	**23,958**	**23,958**
البنية التحتية للنقل الجوي	23,958	23,958
دول متعددة (عالمي)	**293,510,089**	**190,896,373**
المساهمات في المنظمات الدولية	179,374,673	93,018,537
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	65,507,762	65,507,762
خدمات الدعم والتنسيق	22,580,276	10,146,763
مكافحة الأمراض المعدية	17,000,000	17,000,000
السياسات الإدارية للقطاع العام	2,722,570	2,722,570
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	1,225,157	-
حقوق الإنسان	1,153,736	1,153,736
خدمات الرعاية الإجتماعية	1,089,028	-
التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية	1,065,395	799,047
الخدمات الطبية	680,643	-
التعليم العالي	562,891	-
التنوع الحيوي	500,041	500,041
البنية التحتية للنقل الجوي	47,917	47,917

الملحق الثاني: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول النامية غير الساحلية، حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي)

الدول النامية غير الساحلية	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
إثيوبيا	**4,503,962**	**2,486,892**
البنية التحتية للنقل البري	1,004,628	1,004,628
مرافق التعليم والتدريب	584,560	455,311
البرامج الموسمية	545,277	-
الخدمات الطبية	531,677	328,500
الرعاية الصحية الأساسية	489,415	367,061
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	430,894	323,170
المنشآت الدينية	365,402	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	248,200	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	105,863	-
تخفيف الآثار الاجتماعية لفيروس نقص المناعة المكتسب	79,443	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	50,899	2,221
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	27,770	-
التعليم الديني	19,603	-
التثقيف الصحي	13,025	-
التنوع الحيوي	6,000	6,000
التعليم الثانوي	1,307	-
أذربيجان	**36,325**	**-**
البرامج الموسمية	28,157	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	8,168	-
أرمينيا	**926,578**	**896,665**
البنية التحتية للنقل البحري	882,113	882,113
البرامج الموسمية	14,992	-
الخدمات الطبية	14,921	-
التنوع الحيوي	14,552	14,552
أفريقيا الوسطى	**52,623**	**52,623**
مرافق التعليم والتدريب	52,623	52,623
أفغانستان	**43,286,283**	**41,499,371**
التنمية الحضرية وإدارتها	22,440,000	22,440,000
خدمات الدعم والتنسيق	12,429,009	12,429,009
التعليم العالي	5,383,101	5,383,101
خدمات الرعاية الإجتماعية	837,753	550,886
المنشآت الدينية	638,116	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	392,050	392,050
البرامج الموسمية	278,911	-
مرافق التعليم والتدريب	272,257	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	224,573	86,512
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	96,406	-
الصناعات الزراعية	80,000	80,000
الثقافة والترفية	77,762	77,762
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	50,095	-
التدريب المهني	27,015	27,015
الخدمات الطبية	25,036	25,036
التعليم الديني	25,000	-
خدمات دعم الأعمال التجارية والمؤسسات	8,000	8,000
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	1,198	-
النيجر	**3,459,650**	**1,654,271**
التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية	910,923	683,192
خدمات الرعاية الإجتماعية	581,593	133,452
مرافق التعليم والتدريب	377,640	338,566
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	333,243	333,243
المنشآت الدينية	282,423	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	227,069	-
التعليم العالي	204,053	129,319
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	200,351	-
البرامج الموسمية	175,742	-
دعم الميزانية العامة	68,064	-
الخدمات الطبية	50,000	36,500
التثقيف الصحي	40,839	-
التعليم الديني	5,396	-
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	2,314	-
أوزبكستان	**500,252**	**91,866**
الخدمات الطبية	408,386	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	91,866	91,866
أوغندا	**12,303,183**	**1,645,669**
المنشآت الدينية	3,871,554	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	2,990,604	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	1,948,707	183,099
التدريب المهني	790,261	592,696
الخدمات الطبية	650,858	28,315
التعليم الثانوي	610,751	458,063
التنمية القروية	400,397	-
مرافق التعليم والتدريب	297,396	171,417
البرامج الموسمية	230,163	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	223,748	6,054

برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	196,025	196,025
التعليم الديني	82,718	-
التنوع الحيوي	10,000	10,000
باراغواي	**19,989**	**-**
البرامج الموسمية	19,989	-
بوتسوانا	34,992	20,000
التنوع الحيوي	20,000	20,000
البرامج الموسمية	14,992	-
بوركينا فاسو	**5,663,664**	**1,659,180**
المنشآت الدينية	3,368,290	-
التعليم العالي	966,728	966,728
مرافق التعليم والتدريب	495,326	434,864
إمدادات مياه الشرب الأساسية	424,676	103,700
خدمات الرعاية الإجتماعية	141,857	69,489
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	109,827	-
المحطات الطاقة الكهرومائية	84,400	84,400
البرامج الموسمية	69,533	-
التعليم الديني	3,026	-
بوروندي	**2,107,455**	**33,716**
خدمات الرعاية الإجتماعية	791,147	33,716
التعليم الديني	551,089	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	286,753	-
المنشآت الدينية	252,052	-
البرامج الموسمية	192,395	-
مرافق التعليم والتدريب	34,019	-
بوليفيا	**27,289**	**7,300**
البرامج الموسمية	19,989	-
التنوع الحيوي	7,300	7,300
تركمانستان	**8,331,977**	**8,331,977**
الخدمات الطبية	8,185,251	8,185,251
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	146,726	146,726
تشاد	**3,377,596**	**1,936,636**
التنوع الحيوي	1,427,434	1,427,434
خدمات الرعاية الإجتماعية	901,110	-
مرافق التعليم والتدريب	457,473	457,473
إمدادات مياه الشرب الأساسية	208,115	-
المنشآت الدينية	187,541	-
البرامج الموسمية	143,377	-
التعليم العالي	51,729	51,729
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	817	-
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	**24,986**	**-**
البرامج الموسمية	24,986	-
جنوب السودان	**268,071**	**131,942**
دعم الميزانية العامة	136,129	-
مرافق التعليم والتدريب	131,942	131,942
رواندا	**1,215,950**	**678,792**
مرافق التعليم والتدريب	462,874	462,874
التعليم الديني	450,177	-
التعليم في الطفولة المبكرة	287,891	215,918
البرامج الموسمية	15,008	-
زامبيا	**454,169**	**321,227**
التعليم الإبتدائي	246,752	185,064
السياسات الإدارية لقطاع التعليم	181,550	136,162
خدمات الرعاية الإجتماعية	15,873	-
البرامج الموسمية	9,995	-
زمبابوي	**438,168**	**4,800**
خدمات الرعاية الإجتماعية	368,376	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	50,000	-
البرامج الموسمية	14,992	-
التنوع الحيوي	4,800	4,800
سوازيلند	**5,921,590**	**5,921,590**
البنية التحتية للنقل البري	5,921,590	5,921,590
طاجيكستان	**11,132,169**	**10,291,627**
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	6,484,523	6,484,523
البنية التحتية للنقل البري	3,484,890	3,484,890
خدمات الرعاية الإجتماعية	330,681	248,318
إمدادات مياه الشرب الأساسية	271,712	71,047
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	232,418	2,849
البرامج الموسمية	205,309	-
الخدمات الطبية	74,939	-
المنشآت الدينية	47,274	-
مرافق التعليم والتدريب	425	-
قيرغيزستان	**4,030,567**	**1,745,167**
البنية التحتية للنقل البري	1,745,167	1,745,167
إمدادات مياه الشرب الأساسية	1,461,115	-
المنشآت الدينية	386,605	-
مرافق التعليم والتدريب	275,110	-
الرعاية الصحية الأساسية	58,642	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	56,861	-
البرامج الموسمية	47,066	-
كازاخستان	**9,776,854**	**8,521,751**
مرافق التعليم والتدريب	7,985,457	7,933,619
خدمات الرعاية الإجتماعية	1,073,860	191,042
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	397,090	397,090
المنشآت الدينية	108,299	-

الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	104,501	-
البرامج الموسمية	88,484	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	19,163	-
لاوس	**2,303,128**	**1,727,346**
الأبحاث التعليمية	2,303,128	1,727,346
ليسوتو	**4,410,564**	**4,410,564**
انظمة إمداد المياه الكبيرة	4,410,564	4,410,564
مالي	**5,763,323**	**125,454**
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	2,142,200	-
المنشآت الدينية	1,368,207	-
الخدمات الطبية	1,105,690	-
إمدادات مياه الشرب الأساسية	340,836	41,154
مرافق التعليم والتدريب	233,620	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	164,801	74,301
الرعاية الصحية الأساسية	156,686	-
البرامج الموسمية	129,901	-
التعليم الديني	110,629	-
التنوع الحيوي	10,000	10,000
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	753	-
ملاوي	**5,289,245**	**4,632,423**
البنية التحتية للنقل البري	4,519,466	4,519,466
خدمات الرعاية الإجتماعية	446,768	-
مرافق التعليم والتدريب	118,913	34,547
إمدادات مياه الشرب الأساسية	102,477	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	78,410	78,410
البرامج الموسمية	14,078	-
المنشآت الدينية	5,396	-
الخدمات الطبية	2,243	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	1,492	-
منغوليا	**2,723**	**-**
البرامج الموسمية	2,723	-
نيبال	**1,889,689**	**1,393,353**
التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية	1,439,455	1,079,591
مرافق التعليم والتدريب	403,047	302,286
البرامج الموسمية	27,226	-
التنوع الحيوي	11,476	11,476
تطوير العاملين بالمجالات الصحية	5,985	-
حقوق الإنسان	1,250	-
خدمات الرعاية الإجتماعية	1,250	-

الملحق الثالث: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي)

الدول الجزرية الصغيرة النامية	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
الرأس الأخضر	**62,347**	**39,205**
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	39,205	39,205
البرامج الموسمية	23,142	-
أنتيغوا وبربودا	**67,048**	**67,048**
السياسات الإدارية للقطاع العام	67,048	67,048
بابوا غينيا الجديدة	**12,275**	**12,275**
التنوع الحيوي	12,275	12,275
بربادوس	**5,750**	**-**
التنوع الحيوي	5,750	-
ترينيداد وتوباغو	**19,989**	**-**
البرامج الموسمية	19,989	-
توفالو	**450,000**	**450,000**
الطاقة الشمسية	450,000	450,000
جزر البهاما	**12,500**	**-**
التنوع الحيوي	12,500	-
جزر القمر	**1,680,414**	**1,363,915**
الخدمات الطبية	914,248	914,248
دعم الميزانية العامة	272,257	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	255,422	255,422
مرافق التعليم والتدريب	162,839	162,839
السياسات الإدارية لقطاع التعليم	31,406	31,406
المنشآت الدينية	23,822	-
البرامج الموسمية	20,419	-
جزر سليمان	**380,000**	**380,000**
الطاقة الشمسية	380,000	380,000
جزر مارشال	**300,000**	**300,000**
الطاقة الشمسية	300,000	300,000
ساموا	**9,000**	**9,000**
التنوع الحيوي	9,000	9,000
سانت فنسنت وغرينادين	**67,048**	**67,048**
السياسات الإدارية للقطاع العام	67,048	67,048
سورينام	**18,990**	**-**
البرامج الموسمية	18,990	-
سيشيل	**6,129,091**	**5,532,280**
الخدمات الطبية	3,183,870	3,183,870
التنمية الحضرية وإدارتها	2,270,000	2,270,000
التعليم الديني	204,859	-
دعم الميزانية العامة	136,129	-
البرامج الموسمية	107,531	-
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	94,077	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	78,410	78,410
مرافق التعليم والتدريب	51,123	-
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	3,092	-
غيانا	**5,000**	**5,000**
التنوع الحيوي	5,000	5,000
غينيا بيساو	**48,155**	**-**
البرامج الموسمية	48,155	-
فانواتو	**520,536**	**390,402**
التعليم في الطفولة المبكرة	520,536	390,402
فيجي	**148,629**	**12,500**
دعم الميزانية العامة	136,129	-
التنوع الحيوي	12,500	12,500
كوبا	**34,000**	**34,000**
التنوع الحيوي	34,000	34,000
مالديف	**365,776**	**150,183**
دعم الميزانية العامة	136,129	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	117,615	117,615
البرامج الموسمية	79,465	-
التعليم والتدريب الطبي	32,468	32,468
مرافق التعليم والتدريب	100	100
موريشيوس	**564,361**	**117,615**
الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة	316,907	-
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	117,615	117,615
البرامج الموسمية	58,535	-
التعليم الديني	56,847	-
مرافق التعليم والتدريب	12,007	-
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	2,450	-
ميكرونيزيا	**1,790,000**	**1,790,000**
الطاقة الشمسية	1,790,000	1,790,000
ناورو	**250,000**	**250,000**
الطاقة الشمسية	250,000	250,000
هايتي	**10,000**	**10,000**
التنوع الحيوي	10,000	10,000

الملحق الرابع: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، حسب الجهة المانحة والدولة (بالدولار الأمريكي)

UAE Foreign Assistance and ODA	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
المساعدات الحكومية		
مصر	1,366,568,492	1,032,468,755
اليمن	881,505,481	880,594,199
الصومال	87,684,950	87,521,596
الأردن	74,353,057	74,353,057
العراق	73,349,325	73,349,325
ليبيا	43,250,386	43,250,386
موريتانيا	42,722,570	42,722,570
سورية	36,814,004	36,814,004
باكستان	25,090,560	25,090,560
فلسطين	20,397,262	20,179,457
المغرب	3,585,353	3,585,353
إريتريا	2,108,382	2,108,382
تشاد	1,506,388	1,479,163
كوسوفو	850,945	850,945
جزر القمر	529,282	233,203
أفغانستان	318,268	318,268
بنغلاديش	312,480	312,480
تنزانيا	253,756	90,402
النيجر	253,195	179,278
غامبيا	196,941	196,941
الصين	196,941	196,941
البوسنة والهرسك	164,443	-
فيجي	136,129	-
جنوب السودان	136,129	-
ألبانيا	136,129	-
كوستاريكا	136,129	136,129
مالديف	136,129	-
صربيا	136,129	-
الجبل الأسود	136,129	-
سيراليون	136,129	-
سيشيل	136,129	-
الهند	98,471	98,471
بوركينا فاسو	98,198	98,198
بنين	91,315	-
أنتيغوا وبربودا	67,048	67,048
سانت فنسنت وغرينادين	67,048	67,048
البرازيل	58,808	-
إيران	27,226	-
لبنان	26,071	26,071
غانا	1,508	-
دول متعددة (عالمي)	233,492,741	147,628,228
دول متعددة (آسيا)	4,850,020	800,000
دول متعددة (أفريقيا)	208,004	208,004
دول متعددة (الأمريكيتين)	23,958	23,958
صندوق أبوظبي للتنمية		
مصر	1,035,217,934	1,035,217,934
السودان	500,000,000	-
صربيا	200,000,000	200,000,000
الأردن	159,716,741	159,716,741
المغرب	148,379,619	148,379,619
أفغانستان	34,949,009	34,949,009
بنغلاديش	28,665,941	28,665,941
فلسطين	15,600,000	15,600,000
ألبانيا	15,526,817	15,526,817
سوازيلند	5,921,590	5,921,590
ملاوي	4,519,466	4,519,466
ليسوتو	4,410,564	4,410,564
موريتانيا	4,070,242	4,070,242
طاجيكستان	3,484,890	3,484,890
سورية	3,300,000	3,300,000
اليمن	3,000,000	3,000,000
الجزائر	2,830,000	2,830,000
سيشيل	2,270,000	2,270,000
تونس	2,180,779	2,180,779
ميكرونيزيا	1,790,000	1,790,000
قيرغيزستان	1,745,167	1,745,167
لبنان	1,167,983	1,167,983
إثيوبيا	1,004,628	1,004,628
كينيا	969,235	969,235
أرمينيا	882,113	882,113
غامبيا	743,262	743,262
توفالو	450,000	450,000
جزر سليمان	380,000	380,000
جزر مارشال	300,000	300,000
ناورو	250,000	250,000
بنين	114,348	114,348
بوركينا فاسو	84,400	84,400
دول متعددة (عالمي)	31,678,598	31,168,598
الهلال الأحمر الإماراتي		
اليمن	138,214,216	66,608,834
فلسطين	14,442,540	-
العراق	7,593,809	737,054
موريتانيا	7,486,824	274,435
الهند	6,509,849	23,523
مصر	6,132,263	78,410
الأردن	4,910,861	360,250
اليونان	4,851,069	-
السودان	4,803,072	303,414
الصومال	3,730,609	1,082,826
لبنان	3,223,174	-
توغو	3,098,117	-
إندونيسيا	2,750,809	-
ألبانيا	2,368,207	-
قيرغيزستان	2,268,825	-
مالي	2,250,608	-
غانا	2,084,688	-
ليبيا	2,070,760	-
الجزائر	1,992,475	78,410
بوركينا فاسو	1,970,756	-

أوغندا	1,945,754	196,025
البوسنة والهرسك	1,834,895	-
الفلبين	1,803,319	313,640
باكستان	1,409,593	313,640
تشاد	1,396,957	-
كازاخستان	1,128,279	-
أفغانستان	1,106,931	392,050
كينيا	1,059,892	167,820
سريلانكا	870,290	691,199
السنغال	845,696	78,410
تنزانيا	601,960	392,050
النيجر	505,236	333,243
المغرب	380,343	-
المكسيك	355,522	-
بنغلاديش	342,071	39,205
كمبوديا	236,979	-
الجبل الأسود	222,344	185,590
تونس	197,381	-
جزر القمر	196,842	176,423
مالديف	169,344	117,615
سورية	165,355	-
إثيوبيا	162,926	-
موريشيوس	157,092	117,615
سيشيل	104,274	78,410
جنوب أفريقيا	102,369	58,808
غينيا	101,552	78,410
جيبوتي	94,310	23,523
ملاوي	78,410	78,410
تركيا	78,410	78,410
تايلند	77,811	27,444
الرأس الأخضر	62,347	39,205
غامبيا	60,986	39,205
البرازيل	58,808	-
فيتنام	45,957	7,841
نيجيريا	40,839	-
كوسوفو	36,755	-
صربيا	27,226	-
سيراليون	24,503	-
غينيا بيساو	23,142	-
بنين	21,781	-
إريتريا	21,781	-
الصين	19,603	19,603
ماليزيا	14,974	-
كولومبيا	12,000	-
غينيا الاستوائية	9,529	-
شيلي	6,806	-
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية		
المغرب	44,053,727	44,014,304
اليمن	43,962,275	43,949,665
لبنان	11,895,133	6,026,524
تركمانستان	8,331,977	8,331,977
باكستان	8,224,008	2,060,346
كازاخستان	8,123,359	8,123,359
طاجيكستان	6,484,523	6,484,523
الصومال	6,400,263	6,400,263

أفغانستان	5,176,724	5,126,697
كوسوفو	4,492,885	4,442,858
سيشيل	3,198,879	3,183,870
فلسطين	2,583,806	882,880
السنغال	1,834,845	1,769,810
السودان	1,329,366	546,077
الأردن	1,125,783	1,075,756
جزر القمر	791,451	791,451
كينيا	680,588	551,028
ماليزيا	509,325	-
ليبيا	490,267	490,267
بوروندي	465,185	-
رواندا	465,185	-
صربيا	458,201	392,383
مصر	439,137	38,919
العراق	200,109	-
سورية	200,109	-
تنزانيا	124,741	39,695
بنغلاديش	107,471	57,444
أوزبكستان	91,866	91,866
تايلند	85,046	-
بيلاروس	77,934	-
موريتانيا	75,041	-
مالديف	57,582	32,568
جنوب أفريقيا	55,030	-
نيجيريا	50,027	-
إندونسيا	50,027	-
المكسيك	50,027	-
تونس	50,027	-
إثيوبيا	50,027	-
البوسنة والهرسك	50,027	-
ألبانيا	40,022	-
تركيا	40,022	-
كولومبيا	30,016	-
الجبل الأسود	30,016	-
الفلبين	30,016	-
فيتنام	30,016	-
البرازيل	30,016	-
الأرجنتين	30,016	-
اليونان	28,236	-
غامبيا	25,014	-
الجزائر	25,014	-
غينيا	25,014	-
سيراليون	25,014	-
غينيا بيساو	25,014	-
أوغندا	25,014	-
سريلانكا	25,014	-
ميانمار	20,011	-
الهند	15,473	15,473
مالي	15,008	-
توغو	15,008	-
بيرو	10,005	-
جمعية دار البر		

السودان	9,486,209	-
مصر	7,859,027	-
الصومال	5,625,453	-
لبنان	2,975,761	-
فلسطين	2,843,636	-
الفلبين	2,281,170	-
الهند	2,103,183	-
مالي	1,929,868	-
موريتانيا	1,911,234	-
كينيا	1,891,627	-
توغو	1,804,612	-
إندونسيا	1,456,118	-
بوروندي	1,451,503	-
تنزانيا	1,188,221	-
تايلند	1,144,465	-
ساحل العاج	1,000,999	-
أوغندا	905,391	-
بنين	851,452	-
السنغال	750,060	-
الصين	721,164	-
كوسوفو	651,273	-
غينيا	517,566	-
اليمن	515,091	-
سورية	479,278	-
سريلانكا	425,941	-
سيشيل	409,815	-
موريشيوس	407,269	-
إثيوبيا	286,055	-
المكسيك	283,408	-
النيجر	247,055	-
إريتريا	117,496	-
ألبانيا	90,206	-
غانا	61,447	-
ماليزيا	19,173	-
غامبيا	11,979	-
مؤسسة دبي العطاء		
فلسطين	3,512,109	2,634,082
باكستان	3,496,586	2,622,440
تنزانيا	2,948,419	2,211,314
الفلبين	2,492,792	1,869,594
لاوس	2,303,128	1,727,346
الهند	2,064,376	1,548,282
نيبال	1,842,503	1,381,877
أوغندا	1,401,011	1,050,759
غانا	1,205,544	904,158
سيراليون	1,151,564	863,673
السنغال	1,059,610	794,708
الأردن	1,052,276	789,207
إثيوبيا	920,308	690,231
النيجر	910,923	683,192
العراق	886,452	664,839
كينيا	781,624	586,218
مصر	752,574	564,431
المكسيك	669,175	501,881
فانواتو	520,536	390,402

لبنان	453,058	339,794
زامبيا	428,302	321,227
ليبيريا	359,864	269,898
رواندا	287,891	215,918
ملاوي	46,063	34,547
دول متعددة (عالمي)	1,065,395	799,047
جمعية الشارقة الخيرية		
الهند	5,303,807	-
بنغلاديش	3,768,840	-
مصر	2,004,939	-
بوركينا فاسو	1,802,753	-
توغو	1,155,987	-
الفلبين	976,354	-
السودان	836,359	-
سريلانكا	807,552	-
النيجر	805,561	-
السنغال	572,322	-
الصومال	507,949	-
موريتانيا	453,223	-
تنزانيا	377,297	-
إثيوبيا	375,881	-
الأردن	361,220	-
لبنان	342,922	-
الصين	322,483	-
تايلند	247,898	-
طاجيكستان	201,943	-
ليبيريا	154,551	-
البوسنة والهرسك	153,764	-
كمبوديا	140,100	-
جيبوتي	112,225	-
سيراليون	93,170	-
ألبانيا	77,600	-
المغرب	77,096	-
ملاوي	69,918	-
الكونغو	64,603	-
بوروندي	62,806	-
مدغشقر	53,873	-
كينيا	53,294	-
البرازيل	48,266	-
إندونسيا	46,259	-
اليمن	40,945	-
الجبل الأسود	33,143	-
اليونان	25,864	-
بنين	23,531	-
إيران	23,142	-
غانا	21,032	-
موزامبيق	19,494	-
جنوب أفريقيا	17,697	-
تشاد	16,778	-
قيرغيزستان	16,574	-
أذربيجان	16,335	-
أرمينيا	14,921	-
فلسطين	13,613	-
غينيا	8,168	-
الجزائر	6,806	-

ساحل العاج	6,296	-
نيجيريا	5,445	-
الأرجنتين	5,445	-
تونس	5,445	-
فيتنام	5,445	-
أوغندا	4,084	-
منغوليا	2,723	-
مالديف	2,723	-
الجهات المانحة الجديدة والقطاع الخاص		
الهند	8,530,999	-
اليمن	88,506	-
باكستان	41,198	7,567
كينيا	34,677	29,232
بنغلاديش	34,263	13,286
صربيا	32,417	-
المغرب	23,877	10,506
فيتنام	14,000	-
الفلبين	9,801	-
نيبال	8,485	-
إندونسيا	8,282	3,644
ماليزيا	5,953	-
فلسطين	2,500	-
نيجيريا	1,600	-
أوغندا	1,500	-
الصين	953	-
تايلند	953	-
الأردن	500	-
دول متعددة (عالمي)	12,690,738	270,406
جمعية دبي الخيرية		
الهند	4,565,452	-
أوغندا	2,565,286	-
مالي	1,367,792	-
الفلبين	1,030,212	-
السودان	626,670	-
لبنان	597,619	-
ملاوي	565,393	-
موريتانيا	491,002	-
الصين	445,859	-
طاجيكستان	396,335	-
إندونسيا	383,889	-
ألبانيا	295,064	-
كمبوديا	225,244	-
تنزانيا	222,230	-
النيجر	198,933	-
سيراليون	153,417	-
ليبيريا	135,203	-
بوركينا فاسو	104,332	-
السنغال	99,673	-
البوسنة والهرسك	89,371	-
بنين	58,418	-
جيبوتي	55,301	-
الكونغو الديمقراطية	53,082	-
غامبيا	50,120	-
توغو	46,003	-
البرازيل	38,048	-
غينيا	36,286	-

غانا	35,252	-
إثيوبيا	27,501	-
نيجيريا	18,342	-
بوروندي	17,751	-
سريلانكا	16,923	-
زامبيا	15,873	-
جنوب أفريقيا	11,963	-
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية		
الأردن	2,138,209	1,677,896
لبنان	1,514,308	960,970
الصومال	1,344,760	776,325
أفغانستان	829,712	598,428
طاجيكستان	562,257	319,993
الهند	544,242	282,929
كازاخستان	525,216	398,393
بنغلاديش	522,657	254,554
توغو	439,745	287,762
بنين	388,946	273,476
أوغندا	388,744	215,247
السودان	352,390	238,351
موريتانيا	349,156	246,654
مصر	305,854	113,999
السنغال	304,547	152,595
كوسوفو	287,094	-
فلسطين	272,257	-
غانا	252,802	166,957
إثيوبيا	217,806	-
تنزانيا	201,958	139,785
النيجر	200,139	133,452
باكستان	190,580	87,122
مالي	187,825	113,233
جيبوتي	138,987	22,543
إندونسيا	137,822	1,307
سريلانكا	131,636	29,077
بوركينا فاسو	114,087	69,489
بوروندي	110,210	33,716
تايلند	83,556	-
سيراليون	67,384	38,660
الفلبين	55,225	2,797
نيبال	27,226	-
البرازيل	27,226	-
نيجيريا	13,613	-
غامبيا	13,613	-
جمعية الرحمة للأعمال الخيرية		
أوغندا	4,263,807	-
إندونسيا	2,947,666	-
لبنان	1,632,351	-
بنغلاديش	1,492,329	-
الهند	1,136,047	-
موريتانيا	316,035	-
الفلبين	295,264	-
تركيا	287,843	-
الصومال	207,190	-
سريلانكا	143,643	-

أفغانستان	86,659	-
إثيوبيا	36,238	-
السنغال	6,670	-
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية		
المغرب	4,900,626	-
أوغندا	598,965	-
أفغانستان	598,965	-
الهند	462,837	-
أوزبكستان	408,386	-
دول متعددة (عالمي)	3,539,341	-
دول متعددة (أفريقيا)	2,150,830	-
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية		
دول متعددة (عالمي)	10,159,944	10,146,763
هيئة آل مكتوم الخيرية		
السودان	1,646,635	1,450,610
غانا	793,038	793,038
بوركينا فاسو	620,609	538,564
كينيا	513,272	513,272
تنزانيا	493,797	425,824
موزامبيق	476,880	476,880
رواندا	462,874	462,874
تشاد	457,473	457,473
إثيوبيا	455,311	455,311
الصومال	453,086	453,086
جنوب أفريقيا	348,471	348,471
الكونغو الديمقراطية	333,446	333,446
مصر	301,495	29,238
النيجر	288,607	288,607
توغو	261,540	261,540
الكاميرون	218,553	218,553
الأردن	211,709	126,946
أوغندا	171,417	171,417
جزر القمر	162,839	162,839
غامبيا	149,248	149,248
نيجيريا	143,527	143,527
جنوب السودان	131,942	131,942
السنغال	130,729	130,729
بنين	110,135	110,135
أفريقيا الوسطى	52,623	52,623
الهند	15,827	15,827
ألبانيا	2,162	2,162
مؤسسة بيت الشارقة الخيري		
فلسطين	1,598,514	-
إندونسيا	1,390,126	-
الهند	958,603	-
بنغلاديش	920,326	-
الصومال	867,888	-
البوسنة والهرسك	581,253	-
إثيوبيا	369,731	-
ميانمار	287,995	-
سريلانكا	235,822	-
سورية	200,378	-
لبنان	194,419	-
اليمن	155,453	-

العراق	129,322	-
كمبوديا	60,904	-
السودان	27,226	-
مصر	8,140	-
تنزانيا	4,084	-
جنوب أفريقيا	2,723	-
دول متعددة (أفريقيا)	176,613	-
مؤسسة القلب الكبير		
فلسطين	999,508	-
مصر	632,857	-
الأردن	488,571	-
العراق	426,919	-
باكستان	317,983	-
لبنان	249,966	-
تركيا	99,989	-
ماليزيا	87,944	-
مؤسسة الإمارات للاتصالات أتصالات		
المغرب	829,111	829,111
نيجيريا	822,070	822,070
باكستان	265,000	265,000
مصر	249,576	249,576
أفغانستان	87,912	142,912
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية		
بوركينا فاسو	868,529	868,529
كينيا	209,886	209,886
لبنان	39,978	71,586
سريلانكا	68,064	68,064
باكستان	2,221	57,191
المغرب	-	44,975
السودان	2,221	37,202
مصر	-	34,981
البرازيل	-	29,984
الفلبين	2,221	27,207
أفغانستان	27,008	27,008
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	-	24,986
ماليزيا	-	24,986
شيلي	-	24,986
تركيا	-	24,986
أوغندا	2,221	22,210
المكسيك	-	19,989
الجبل الأسود	-	19,989
كوسوفو	-	19,989
اليونان	-	19,989
بوليفيا	-	19,989
ألبانيا	-	19,989
ترينيداد وتوباغو	-	19,989
أذربيجان	-	19,989
باراغواي	-	19,989
فنزويلا	-	18,990
إكوادور	-	18,990
سورينام	-	18,990
البوسنة والهرسك	2,221	17,213
نيكاراغوا	-	15,991
كوستاريكا	-	15,991

كولومبيا	15,991	-
أرمينيا	14,992	-
السنغال	14,992	-
بيلاروس	14,992	-
ناميبيا	14,992	-
زمبابوي	14,992	-
بوتسوانا	14,992	-
جنوب أفريقيا	14,992	-
تنزانيا	12,216	2,221
زامبيا	9,995	-
ملاوي	9,995	-
سيشيل	9,995	-
بنغلاديش	2,221	2,221
العراق	2,221	2,221
الهند	2,221	2,221
الصومال	2,221	2,221
غانا	2,221	2,221
بنين	2,221	2,221
إثيوبيا	2,221	2,221
مالي	2,221	2,221
طاجيكستان	2,221	2,221
فلسطين	2,221	2,221
موريتانيا	2,221	2,221
مؤسسة طيران الإمارات للأعمال الخيرية		
زمبابوي	418,376	-
الهند	300,997	-
بنغلاديش	225,508	-
إثيوبيا	139,328	-
كينيا	139,327	-
الفلبين	87,593	-
جنوب أفريقيا	78,460	-
المغرب	43,933	-
تنزانيا	41,575	-
الأردن	33,333	-
سريلانكا	15,200	-
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية		
الهند	103,930	103,930
البرازيل	101,930	101,930
المكسيك	59,900	59,900
إندونيسيا	52,200	52,200
إكوادور	51,000	51,000
مدغشقر	47,000	47,000
الصين	46,500	46,500
سريلانكا	44,400	44,400
بيرو	36,190	36,190
فيتنام	35,724	35,724
جنوب أفريقيا	34,500	34,500
كوبا	34,000	34,000
الكونغو	32,000	32,000
تنزانيا	24,000	24,000
اليونان	23,700	-
ساحل العاج	23,150	23,150
ماليزيا	22,860	22,860

بوتسوانا	20,000	20,000
الكاميرون	18,500	18,500
كينيا	16,411	16,411
الفلبين	14,750	14,750
أرمينيا	14,552	14,552
تركيا	14,450	14,450
بنين	13,000	13,000
أنغولا	12,500	12,500
غينيا	12,500	12,500
فيجي	12,500	12,500
جزر البهاما	-	12,500
شيلي	12,500	12,500
بابوا غينيا الجديدة	12,275	12,275
باكستان	12,050	12,050
بنغلاديش	11,800	11,800
نيبال	11,476	11,476
كولومبيا	11,000	11,000
غانا	11,000	11,000
مالي	10,000	10,000
هايتي	10,000	10,000
هندوراس	10,000	10,000
أوغندا	10,000	10,000
كمبوديا	9,600	9,600
ساموا	9,000	9,000
بنما	8,000	8,000
بوليفيا	7,300	7,300
إثيوبيا	6,000	6,000
غواتيمالا	6,000	6,000
إيران	5,800	5,800
بربادوس	-	5,750
الأرجنتين	5,000	5,000
غيانا	5,000	5,000
فنزويلا	4,970	4,970
زمبابوي	4,800	4,800
الجزائر	3,500	3,500
أوكرانيا	1,990	1,990
مركز إيواء النساء والأطفال		
دول متعددة (عالمي)	883,331	883,331
مؤسسة نور دبي		
إثيوبيا	450,000	328,500
النيجر	50,000	36,500
سريلانكا	50,000	36,500
السنغال	50,000	36,500
مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية		
الأردن	136,129	-
كينيا	136,129	-
العراق	136,129	-
أفغانستان	50,095	-
اليمن	40,839	-
المغرب	22,325	-
مصر	13,613	-
ليبيريا	13,613	-

التعليقات الختامية

1. أ. إخلاء المسؤولية: جميع الخرائط والمواد /الرسوم الجغرافية الواردة في هذا التقرير مستخدمة لأغراض إيضاحية فقط، ولا تعبر عن أي رأي أو اعتراف أو تصديق من جانب وزارة الخارجية والتعاون الدولي أو دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الوضع القانونيّ لأي دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لأي من السلطات المسؤولة فيها، أو أي تعيين لحدودها.
ب. تم تقريب النسب المئوية لأقرب عدد صحيح لتيسير القراءة. وعليه، فقد تظهر أخطاء تقريبية في بعض الحالات.
ج. تم الحصول على جميع الصور وتحديد مصادرها بواسطة الجهات المانحة الإماراتية والجهات الحكومية الإماراتية، فيما عدا الصورة الخاصة بمقال برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
2. جميع قيم ونسب المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي المقدمة من الجهات الإماراتية المانحة وأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، وكذلك نسب المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي المقدمة للبلدان الأقل نمواً خلال عام 2016 هي نسب تقريبية مؤقتة، وتستند إلى تقرير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المساعدات الإنمائية الرسمية، الصادر في أبريل 2017.
https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/ODA-2016-detailed-summary.pdf
3. http://polioeradication.org/news-post/global-leaders-support-new-six-year-plan-to-deliver-a-polio-free-world-by-2018/
4. http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/ODA-2016-detailed-summary.pdf; OECD-DAC; http://www.oecd.org/dac/development-aid-rises-again-in-2016-but-flows-to-poorest-countries-dip.htm
5. حتى فبراير 2017. تستند الأرقام وفقاً لخدمة التتبع المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).
6. https://www.irinnews.org/maps-and-graphics/2016/12/20/biggest-donors-2016
7. https://data.oecd.org/oda/net-oda.htm
8. تعتبر قيم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات وكذلك نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي المقدمة خلال عام 2016 قيماً مؤقتة حتى تاريخ طباعة هذا التقرير، وسيتم تأكيد قيمها النهائية من قِبل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ديسمبر 2017. بينما تعتبر قيم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات وكذلك نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي المقدمة خلال عامي 2014 و2015 وفقاً للأرقام النهائية التي صدرت عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
9. باستثناء الجزئين "ب" و"ج" من الفصل الأول، واللذان يشيران إلى قيم المساعدات الإنمائية الرسمية الصافية، فإن كافة أرقام المساعدات الإنمائية الرسمية الأخرى الواردة في هذا التقرير تم التعبير عنها كمساعدات إنمائية رسمية إجمالية.
10. استناداً لأحدث البيانات عن الفترة من 2001 – 2012؛ http://unohrlls.org/custom-content/uploads/2016/08/State-of-LDCs2016.pdf
11. وفقاً للبيانات الأوّلية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حتى أبريل 2017؛ باستثناء ألمانيا، حيث لم يتم تضمين مساعداتها الإنمائية الرسمية الممنوحة للبلدان الأقل نمواً ضمن البيانات الأوّلية.
12. إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)؛ البيانات مستمدة من توقعات سكان العالم: مراجعة 2012، مجموعة بيانات بإصدار CD-ROM ممتد (إصدارات الأمم المتحدة، رقم XIII.10.13)
13. http://documents.worldbank.org/curated/en/842031468193780495/pdf/WPS7134.pdf
14. http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/results/fast_facts/fast-facts--youth-as-partners-for-the-implementation-of-the-sdgs.html
15. تحليل: وزارة الخارجية والتعاون الدولي؛ المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي
16. https://unhabitat.org/united-nations-adopts-sdgs-cities-in-greater-focus/
17. http://www.khaleejtimes.com/business/economy/abu-dhabi-delegation-reviews-jordan-projects
18. http://www.itu.int/net/pressoffice/press_releases/2013/37.aspx#.WX8kdk2KBCo
19. http://www.oecd.org/dac/gender-development/thedacgenderequalitypolicymarker.htm
20. المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بدولة الإمارات العربية المتحدة، بيانات 2015
21. http://www.fao.org/giews/countrybrief/country.jsp?code=EGY
22. http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs391/en/
23. http://www.worldbank.org/en/country/morocco/overview#1
24. https://menaherald.com/en/countries/uae/abu-dhabi-fund-for-development-extends-loan-of-aed77-million-for-construction-of-metolong-dam-project-in-lesotho-south-africa/
25. اللجنة المعنية بالنمو والتنمية؛ http://siteresources.worldbank.org/EXTPREMNET/Resources/489960-1338997241035/Growth_Commission_Vol1_Urbanization_Growth.pdf
26. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2017%20Libya%20Humanitarian%20Response%20Plan%20%28EN%29.pdf
27. http://www.unhcr.org/syria-emergency.html
28. http://www.unocha.org/yemen/crisis-overview
29. http://www.dubaicares.ae/en/news/media-library/news-releases/dubai-cares-announces-new-usd-10-million-commitment-to-the-field-of-education-in-emergencies-on-the.html
30. http://doc.iiep.unesco.org/wwwisis/repdoc/peic/2960.pdf http://www.mediaoffice.ae/en/media-center/news/19/10/2016/dubai-cares.aspx
31. http://www.worldbank.org/en/region/afr/publication/poverty-rising-africa-poverty-report
32. https://www.iea.org/publications/freepublications/publication/AEO_ES_English.pdf

التعليقات الختامية

33. برنامج الرقابة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لإمدادات المياه والمرافق الصحية "تقرير 2015 وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية" ، متوفر على الموقع: http://www.wssinfo.org
34. http://www.worldbank.org/en/region/eap
35. http://www.oecd.org/development/asia-challenges.htm
36. http://www.oecd.org/development/asia-challenges.htm
37. الدول الأعضاء في الأمم المتحدة
38. الدول الأعضاء في الأمم المتحدة
39. يستند التعريف الحالي للبلدان الأقل نمواً إلى 3 معايير: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الأصول البشرية، والضعف الاقتصادي تجاه الهزات والصدمات الخارجية.
40. مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي للبلدان الأقل نمواً، والدول النامية غيرِ الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (UN-OHRLLS).
41. التقرير الصادر عن مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة للبلدان الأقل نمواً و البلدان النامية غير الساحلية و الدول الجزرية الصغيرة النامية (OHRLLS) في 2016، بشأن حالة البلدان الأقل نمواً.
42. ورقة المعلومات الأساسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: ضرورة زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة للدول الأكثر احتياجاً
43. صحيفة وقائع صادرة عن مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً و البلدان النامية غير الساحلية و الدول الجزرية الصغيرة النامية (OHRLLS) بشأن الدول النامية غير الساحلية
44. http://unohrlls.org/about-sids/country-profiles/
45. http://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=EG
46. http://reliefweb.int/report/yemen/yemen-food-security-alert-january-4-2017
47. http://www.unocha.org/yemen/about-ocha-yemen
48. http://www.emro.who.int/yem/yemen-news/who-scales-up-response-for-increase-in-malaria-in-yemen.html
49. http://www.unhcr.org/news/latest/2017/2/58b001ab4/poorer-countries-host-forcibly-displaced-report-shows.html
50. https://www.adfd.ae/PublishingImages1/ADFD_Country%20Report%20Jordan%20ENG_15_6_2016_9_43_11.pdf
51. http://www.fao.org/ag/agp/agpc/doc/counprof/morocco/morocco.htm; http://www.worldbank.org/en/country/morocco/overview
52. منظمة العمل الدولية؛ البنك الدولي: http://pubdocs.worldbank.org/en/670491492266524188/Morocco-MEM2017-ENG.pdf
53. https://www.un.org/press/en/2017/sc12748.doc.htm
54. http://www.fao.org/somalia/news/detail-events/en/c/247642/
55. http://www.unocha.org/somalia
56. تولى صندوق أبوظبي للتنمية (ADFD) دفع وإدارة بعض المنح والقروض التي قدمتها حكومة دولة الإمارات. وفي هذه الحالات، يتم تسجيل المدفوعات والالتزامات تحت مسمى "صندوق أبوظبي للتنمية" كجهة مانحة منفصلة، ومن ثم يتم تحليلها وعرضها بشكل مستقل في مختلف فصول التقرير.
57. برنامج الرقابة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لإمدادات المياه والمرافق الصحية "تقرير 2015 وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية" ، متوفر على الموقع: http://www.wssinfo.org/
58. http://www.worldbank.org/en/news/feature/2015/07/15/half-of-sub-saharan-african-youth-are-out-of-school; https://www.unicef.org/somalia/education_111.html
59. دليل الاستجابة للطوارئ 2015، وزارة التنمية والتعاون الدولي، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2015
60. https://www.thenational.ae/business/dubai-international-humanitarian-city-sees-growing-demand-as-conflicts-rage-in-the-region-1.240235
61. https://www.iucn.org/theme/species/our-work/iucn-red-list-threatened-species
62. https://www.thenational.ae/uae/un-helps-9-victims-of-human-trafficking-in-dubai-and-abu-dhabi-start-new-lives-1.455785
63. http://www.oecd.org/dac/private-sector-engagement-in-development-co-operation.htm
64. تعتبر قيم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة ونسبة المساعدات الإنمائية الرسمية للدخل القومي الإجمالي قيماً أوليةً. وستقوم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإصدار الأرقام النهائية في ديسمبر 2017. وتعتبر كافة الأرقام الواردة في هذا الفصل أرقاماً إجمالية مؤقتة للمساعدات الإنمائية الرسمية.
65. البنك الدولي: http://www.worldbank.org/en/country/mic/overview; http://www.fao.org/3/a-i4646e.pdf
66. ورقة المعلومات الأساسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: ضرورة زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة للدول الأكثر احتياجاً
67. "الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي للثاني" ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة #2626 (24 ،(XXV أكتوبر 2017، الفقرة 43.
68. http://www.oecd.org/dac/stats/the07odagnitarget-ahistory.htm
69. http://unohrlls.org/about-ldcs/
70. http://www.un.org/en/conf/ldc/pdf/outcome_%20document_second_un_conference_%20ldcs.%20pdf.pdf
71. http://unohrlls.org/about-sids/
72. https://www.vision2021.ae/en/our-vision/united-destiny
73. https://www.vision2021.ae/en
74. http://globalstrategy.everywomaneverychild.org/
75. http://www.everywomaneverychild.org/wp-content/uploads/2016/12/EveryWhere_AD_Report_for_web-4.pdf
76. http://www.who.int/pmnch/media/news/2015/abudhabi_declaration.pdf
77. https://www.giving.ae/en/
78. http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=DCD/DAC%282016%2918/REV&docLanguage=En